



جامعة كربلاء
كلية الإدارة والاقتصاد



جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة كربلاء

كلية الإدارة والاقتصاد

قسم الاقتصاد

تحليل العلاقة بين السياستين المالية والنقدية والطاقة الاستيعابية للاقتصاد تجارب دول مختارة مع إشارة للعراق

أطروحة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد

في جامعة كربلاء

كجزء من متطلبات درجة الدكتوراه في فلسفة العلوم الاقتصادية

من قبل الطالب

مروان شاكر عبيد منذور الزركاني

بإشراف

أ.م.د. سرمد عبدالجبار هداي آل خير الله

أ.م.د. زينب هادي نعمه الخفاجي

2024 م

1446 هـ

الآية القرآنية

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ فَافْسَحُوا يَفْسَحِ اللَّهُ

لَكُمْ ۖ وَإِذَا قِيلَ انشُرُوا فَانشُرُوا يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا

الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ ۗ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ

صدق المصطفى

سورة المجادلة: 11



إقرار المشرفين

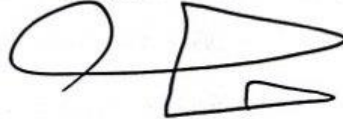
أشهد أن إعداد الأطروحة الموسومة (تحليل العلاقة بين السياستين المالية والنقدية والطاقة الاستيعابية للاقتصاد تجارب دول مختارة مع إشارة للعراق) التي تقدم بها الطالب (مروان شاكر عبيد) قد تمت بإشرافنا في قسم الاقتصاد - كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه في فلسفة العلوم الاقتصادية.

أ.م.د. زينب هادي نعمه
الخفاجي


أ.م.د. سرمد عبدالجبار هدا ب
آل خير الله

2024 / /

توصية رئيس قسم الاقتصاد
بناءً على توصية المشرف، أشرح هذه الأطروحة للمناقشة



الاستاذ المساعد الدكتور
خضير عباس جسين الوائلي
كلية الادارة والاقتصاد / جامعة كربلاء

2024 / /

إقرار الخبير اللغوي

أشهد بأن الاطروحة الموسومة بـ (تحليل العلاقة بين السياستين المالية والنقدية والطاقة الاستيعابية للاقتصاد تجارب دول مختارة مع إشارة للعراق) لطالب الدكتوراه (مروان شاكر عبيد) قد جرت مراجعتها لغوياً بإشرافي بحيث أصبحت بأسلوب سليم وخالية من الاخطاء اللغوية.



التوقيع :

الاسم : د. أسعد عباس كاظم

المرتبة العلمية : أستاذ

العنوان : جامعة واسط / كلية الآداب

التاريخ : 2024 / 6 / 9


إقرار لجنة المناقشة

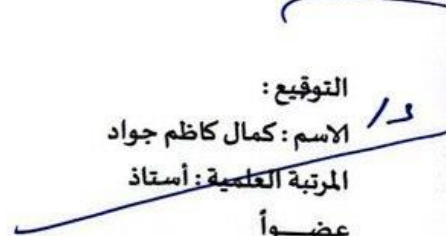
نشهد نحن أعضاء لجنة المناقشة بأننا اطلعنا على الأطروحة الموسومة بـ (تحليل العلاقة بين السياستين المالية والنقدية والطاقة الاستيعابية للاقتصاد- تجارب دول مختارة مع إشارة للعراق) المقدمة من قبل الطالب (مروان شاكر عبيد) في قسم الاقتصاد – كلية الادارة والاقتصاد – جامعة كربلاء، وقد ناقشنا الطالب في محتوياتها، وفيما له علاقة بها، ونرى إنها جديرة بالقبول لنيل درجة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية وبتقدير (جيد جداً).


التوقيع:
الاسم: حنان عبد الخضر هاشم الموسوي
المرتبة العلمية: أستاذ
عضواً

التاريخ: / / 2024م



التوقيع:
الاسم: كاظم سعد عبدالرضا الاعرجي
المرتبة العلمية: أستاذ مساعد
عضواً
التاريخ: / / 2024م


التوقيع:
الاسم: محمد حسين كاظم الجبوري
المرتبة العلمية: أستاذ
رئيساً
التاريخ: / / 2024م


التوقيع:
الاسم: كمال كاظم جواد
المرتبة العلمية: أستاذ
عضواً
التاريخ: / / 2024م


التوقيع:
الاسم: خضير عباس حسين الوائلي
المرتبة العلمية: أستاذ مساعد
عضواً
التاريخ: / / 2024م


التوقيع:
الاسم: زينب هادي نعمة الخفاجي
المرتبة العلمية: أستاذ مساعد
عضواً ومشرفاً
التاريخ: / / 2024م


التوقيع:
الاسم: سرمد عبد الجبار هدا ب آل خيرالله
المرتبة العلمية: أستاذ مساعد
عضواً ومشرفاً
التاريخ: / / 2024م

إقرار رئيس لجنة الدراسات العليا

(أقر رئيس لجنة الدراسات العليا في كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة
كربلاء على توصيات لجنة المناقشة)

رئيس لجنة الدراسات العليا

الاستاذ الدكتور

علي احمد فارس

معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا

2024 / /

إقرار مجلس الكلية

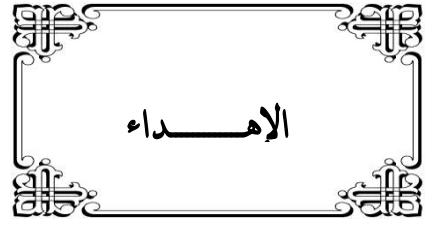
أقر مجلس كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة كربلاء على توصيات لجنة المناقشة

الاستاذ المساعد الدكتور

هاشم جبار الحسيني

عميد كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة كربلاء

2024 / /



إلى

النبي الأكرم.....محمد (ص)

وطني الحبيب.....العراق

شهداء العراق.....مرحمهم الله

والدي الغالي.....حباً وامتناناً

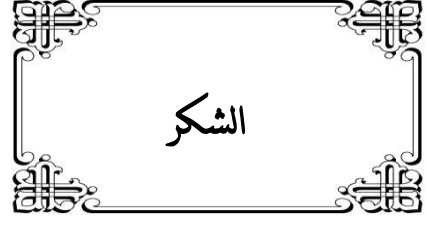
نبع الحنان أمي الغالية.....إجلالاً وكراماً

إخوتي وأخواتي.....مودة واحتراماً

أساتذتي.....متلهل المعرفة

أهدي هذا الجهد.....حباً واعتزازاً





الحمد لله الذي تواضع كل شيء لعظمته، والحمد لله الذي ذل كل شيء لعزته، والحمد لله الذي خضع كل شيء لملكه، والحمد لله الذي استسلم كل شيء لقدرته، والصلاة والسلام على خاتم الانبياء والمرسلين محمد، وعلى آله الطيبين الطاهرين ومن أهدى بهديه الى يوم الدين .

ومن واجب العرفان بالجميل ان أتقدم بخالص شكري وامتناني إلى أستاذي (الأستاذ المساعد الدكتور سرمد عبدالجبار هدا بـ خير الله) والاستاذ المساعد الدكتورة (زينب هادي نعمه الخفاجي)، لقبولهم الإشراف على اطروحتي، ولجهودهم المبذولة ومتابعتهم المتواصلة، وملاحظاتهم العلمية القيمة فلهم مني كل الامتنان والاحترام .

وأتوجه بالشكر الجزيل الى لجنة المناقشة الكرام رئيساً وأعضاءً لتحملهم عناء القراءة وما سيقدمونه من ملاحظات علمية تغني البحث وتقومه .

أقدم شكري وامتناني إلى السيد العميد المحترم والسادة معاونين المحترمين الذين كانوا خير عونٍ طوال مدة دراسة الدكتوراه جزاهم الله عني خيراً .

كما واقدم شكري وامتناني إلى أساتذة قسم الاقتصاد في جامعة كربلاء الذين كانوا خير عونٍ طوال مدة دراسة الدكتوراه جزاهم الله عني خيراً .

والشكر موصول إلى الحاضر الغائب أخي وزميلي الدكتور إبراهيم كاطع الجوراني (رحمه الله) الذي لطالما يسعده سماع اخباري وكم تمنيته حاضراً، لروحه الرحمة والخلود .

وخالص شكري وامتناني إلى موظفي مكتبة كلية الادارة والاقتصاد في جامعة كربلاء وجامعة الكوفة وجامعة بغداد وجامعة واسط على مساعدتهم لي في ما احتاجه من المصادر العلمية .

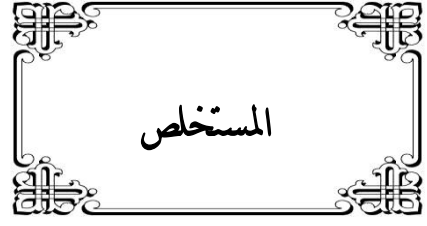
ويدفعني واجب الوفاء ان أقدم شكري إلى الدكتور (حارث رحيم عطية) وإلى أخي وزميلي الدكتور (حسن جمال حسن) الذين لم يبخلوا باي جهد او معلومة طوال مدة الكتابة فلهم مني كل الثناء والاعتزاز .

والشكر موصول الى زملائي في مرحلة الدكتوراه لمواقفهم الاخوية ومشاعرهم الجميلة تجاهي طوال مدة البحث .

وأخيراً اتوجه بالشكر الى عائلتي لمساندتهم ودعواتهم لي والى كل من مد يد العون ولو بكلمة وليتقبل مني عظيم الاعتذار من فاتني ذكر اسمه .

الباحث

مروان شاكر عبيد الزركاني



تُعد السياستين المالية والنقدية الركيزتين الأساسيتين لنجاح السياسة الاقتصادية الكلية في أي بلد لاسيما دول العينة، وعن طريق هاتين السياستين تُعالج الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد والعمل على رفع القدرات الانتاجية للبلد، كما ان مدى نجاح تلك السياسات في تحقيق أهدافها يعتمد على مدى التنسيق بينهما وعلى درجة فعاليتها، ونظراً للظروف دول العينة اتخذت هذه السياسات مجموعة من الأهداف التي تلائم طبيعة المرحلة التي مرت بها اقتصاداتها.

استهدف البحث قياس وتحليل آثار السياستين المالية والنقدية على الطاقة الاستيعابية في العراق ودول العينة (السعودية ، الجزائر) للمدة (2004-2022) عن طريق المؤشرات النقدية كل من عرض النقد وسعر الصرف وسعر الفائدة، أما المؤشرات المالية فقد تتمثل في النفقات والايرادات العامة وإجمالي الدين، من أجل اختبار مدى فاعلية السياستين في تنمية الطاقة الاستيعابية للاقتصادات المعنية واستهدفنا مؤشرات الطاقة الاستيعابية الاتية (الاستثمار والادخار ومؤشر القدرة الانتاجية)، وتم ذلك وفق منهجية نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)، فضلاً عن تحديد العلاقات التوازنية القصيرة والطويلة الأجل، ليتسنى لصانعي القرار الاقتصادي الخطوات التي ينبغي اتخاذها لأحداث التأثيرات المالية والنقدية لنقل تلك الآثار على مؤشرات الطاقة الاستيعابية من أجل النهوض في اقتصادات دول العينة .

جاءت فرضية البحث نلاحظ بوجود ضعف في العلاقة بين السياستين النقدية والمالية والطاقة الاستيعابية، إذ ان فاعلية السياستين النقدية والمالية فيها لا تستجيب لشروط أو ظروف الطاقة الاستيعابية للاقتصاد، وذلك بفعل ما تعانيه كل منها من مشاكل وقيود اقتصادية وغير اقتصادية.

بينما جاءت مشكلة البحث على مستوى دول العينة المبحوثة (السعودية والجزائر والعراق)، هل هنالك علاقة تأثير بين مؤشرات السياستين النقدية والمالية ومؤشرات الطاقة الاستيعابية للاقتصاد؟

وأظهرت نتائج الجانب القياسي ان السياسة المالية كانت أكثر فاعلية من السياسة النقدية في التأثير على مؤشرات الطاقة الاستيعابية للاقتصاد في جميع اقتصادات دول العينة مما يضعنا أمام قرار بضرورة تفعيل دور السياسة النقدية في هذا الجانب.

وفي ضوء ما تقدم قدم البحث مجموعة من التوصيات التي لها تأثيرات مهمة في موضوع البحث وفي مقدمتها ضرورة توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الانتاجية الداعمة لعملية التنمية الاقتصادية، إذ يمكن توجيه تلك الاستثمارات نحو القطاعات الصناعية والزراعية لا سيما وان هذه القطاعات تعاني من تفاقم وتراجع تكنولوجي بسبب الازمات الاقتصادية التي شهدها البلد والتي ابقت هذه القطاعات ضعيفة وبعيدة عن مواكبة التطورات الاقتصادية العالمية وتعد هذه الخطوة ضرورية لانعاش الطاقة الاستيعابية في بيئة الاقتصاد العراقي.



رقم الصفحة	الموضوع
	الآية القرآنية
أ	الإهداء
ب - ت	الشكر والتقدير
ج - ح	المستخلص
خ - ش	المحتويات
5-1	المقدمة
	الفصل الأول
74-6	السياستين النقدية والمالية وعلاقتهما بالطاقة الاستيعابية للاقتصاد: أسس نظرية ومفاهيمية
41-7	المبحث الأول: السياستين النقدية والمالية: تأطير نظري ومفاهيمي
74-42	المبحث الثاني: المنظور الاقتصادي للطاقة الاستيعابية في ظل التوازن العام
	الفصل الثاني
179-75	تحليل فاعلية السياستين النقدية والمالية في تنمية الطاقة الاستيعابية لدول العينة: السعودية، الجزائر، العراق
108-76	المبحث الأول: فاعلية السياستين النقدية والمالية في تنمية الطاقة الاستيعابية لبيئة الاقتصاد السعودي للمدة (2004-2022)
139-109	المبحث الثاني: فاعلية السياستين النقدية والمالية في تنمية الطاقة الاستيعابية لبيئة الاقتصاد الجزائري
179-140	المبحث الثالث: فاعلية السياستين النقدية والمالية في تنمية الطاقة الاستيعابية

	لبينة الاقتصاد العراقي
238-180	الفصل الثالث قياس وتحليل العلاقة بين مؤشرات السياستين المالية والنقدية ومؤشرات الطاقة الاستيعابية في دول العينة
187-181	المبحث الأول: التأطير النظري لبعض الأدوات القياسية المستخدمة في التحليل القياسي
221-188	المبحث الثاني: قياس وتحليل العلاقة بين مؤشرات السياستين المالية والنقدية والطاقة الاستيعابية للاقتصاد (السعودية، الجزائر)
238-222	المبحث الثالث: قياس وتحليل العلاقة بين مؤشرات السياستين المالية والنقدية والطاقة الاستيعابية للاقتصاد العراقي
247-239	الاستنتاجات والتوصيات
265-248	المصادر والمراجع
a-b	Abstract

قائمة الجداول

الصفحة	الموضوع	رقم الجدول
67	آثار السياستين النقدية والمالية في نموذج (IS – LM- BOP)	1
80	تطور عروض النقد بالمفهوم الضيق (M1) والواسع (M2) في بيئة الاقتصاد السعودي للمدة (2004-2022)	2
83-82	مسار تطور سعر الفائدة في البنك المركزي السعودي للمدة (2004-2022)	3
84	سعر الصرف الريال السعودي مقابل الدولار في بيئة الاقتصاد السعودي للمدة (2004-2022)	4
88	تطور النفقات العامة في بيئة الاقتصاد السعودي للمدة (2004-2022)	5
91	تطور الإيرادات العامة في بيئة الاقتصاد السعودي للمدة (2004-2022)	6
94-93	تطور العجز والفائض في بيئة الاقتصاد السعودي للمدة (2004-2022)	7

96	تطور أجمالي الدين العام في بيئة الاقتصاد السعودي للمدة (2004-2022)	8
98	تطور القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية في بيئة الاقتصاد السعودي للمدة (2004-2022)	9
101	تطور مؤشري الاستثمار والادخار في بيئة الاقتصاد السعودي للمدة (2004-2022)	10
104	مؤشر القدرة الانتاجية في بيئة الاقتصاد السعودي للمدة (2004-2022)	11
108	تطور مؤشري الصادرات والاستيرادات من السلع والخدمات في بيئة الاقتصاد السعودي للمدة (2004-2022)	12
113	تطورات عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1) والواسع (M2) في بيئة الاقتصاد الجزائري للمدة (2004-2022)	13
115	مسار تطور تسهيلات الإقراض في البنك المركزي الجزائري للمدة (2004-2022)	14
117-116	سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار في الاقتصاد الجزائري للمدة 2004-2022	15
121	تطور النفقات العامة في بيئة الاقتصاد الجزائري للمدة (2004-2022)	16
125	تطور الإيرادات العامة في بيئة الاقتصاد الجزائري للمدة (2004-2022)	17
127	تطور العجز والفائض في بيئة الاقتصاد الجزائري للمدة (2004-2022)	18
129	تطور أجمالي الدين العام في بيئة الاقتصاد الجزائري للمدة (2004-2022)	19
131	تطور القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية في بيئة الاقتصاد الجزائري للمدة (2004-2022)	20
134-133	تطور مؤشري الاستثمار والادخار في بيئة الاقتصاد الجزائري للمدة (2004-2022)	21
136	مؤشر القدرة الانتاجية في بيئة الاقتصاد الجزائري للمدة (2004-2022)	22
139	تطور مؤشر الصادرات والاستيرادات من السلع والخدمات في بيئة الاقتصاد الجزائري للمدة (2004-2022)	23
147	تطور عروض النقد بالمفهوم الضيق (M1) والواسع (M2) في بيئة الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2022)	24
149	مسار تطورات تسهيلات الإقراض في البنك المركزي العراقي للمدة (2004-2022)	25
151	سعر الصرف الرسمي والموازي السنوي للدينار العراقي مقابل الدولار للمدة 2004-2022	26
157	تطور النفقات العامة في بيئة الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2022)	27
161	تطور الإيرادات العامة في بيئة الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2022)	28
164-163	تطور العجز والفائض في بيئة الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2022)	29
166	تطور أجمالي الدين العام في بيئة الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2022)	30

169-168	تطور القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية في بيئة الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2022)	31
171	تطور مؤشري الاستثمار والادخار في بيئة الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2022)	32
175-174	مؤشر القدرة الانتاجية في بيئة الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2022)	33
179	تطور مؤشري الصادرات والاستيرادات من السلع والخدمات في بيئة الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2022)	34
188	الرموز المستخدمة في التحليل القياسي للاقتصاد السعودي	35
189	اختبار ديكي فولر الموسع لجذر الوحدة	36
190	نتائج انموذج ARDL لدالة مؤشر الاستثمار للاقتصاد السعودي	37
191	اختبار الحدود (Bounds Test) للأنموذج المقدر لدالة مؤشر الاستثمار للاقتصاد السعودي	38
191	اختبار الارتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين لدالة مؤشر الاستثمار للاقتصاد السعودي	39
194-193	نتائج انموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الاجل لدالة مؤشر الاستثمار للاقتصاد السعودي	40
195	نتائج انموذج ARDL لدالة مؤشر الادخار للاقتصاد السعودي	41
196	اختبار الحدود (Bounds Test) للأنموذج المقدر لدالة مؤشر الادخار للاقتصاد السعودي	42
197	اختبار الارتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين لدالة مؤشر الادخار للاقتصاد السعودي	43
200-199	نتائج انموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الاجل لدالة مؤشر الادخار للاقتصاد السعودي	44
201	نتائج انموذج ARDL لدالة مؤشر القدرة الانتاجية للاقتصاد السعودي	45
202	اختبار الحدود (Bounds Test) للأنموذج المقدر لدالة مؤشر القدرة الانتاجية للاقتصاد السعودي	46
202	اختبار الارتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين لدالة مؤشر القدرة الانتاجية للاقتصاد السعودي	47
205-204	نتائج انموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الاجل لدالة مؤشر القدرة الانتاجية للاقتصاد السعودي	48
206	الرموز المستخدمة في التحليل القياسي للاقتصاد الجزائري	49
206	اختبار ديكي فولر الموسع لجذر الوحدة	50
207	نتائج انموذج ARDL لدالة مؤشر الاستثمار للاقتصاد الجزائري	51
208	اختبار الحدود (Bounds Test) للأنموذج المقدر لدالة مؤشر الاستثمار للاقتصاد الجزائري	52

208	اختبار الارتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين لدالة مؤشر الاستثمار للاقتصاد الجزائري	53
211-210	نتائج نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الاجل لدالة مؤشر الاستثمار للاقتصاد الجزائري	54
212	نتائج نموذج ARDL لدالة مؤشر الادخار للاقتصاد الجزائري	55
213	اختبار الحدود (Bounds Test) للأنموذج المقدر لدالة مؤشر الادخار للاقتصاد الجزائري	56
214	اختبار الارتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين لدالة مؤشر الادخار للاقتصاد الجزائري	57
216-215	نتائج نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الاجل لدالة مؤشر الادخار للاقتصاد الجزائري	58
217	نتائج نموذج ARDL لدالة مؤشر القدرة الانتاجية للاقتصاد الجزائري	59
218	اختبار الحدود (Bounds Test) للأنموذج المقدر لدالة مؤشر القدرة الانتاجية للاقتصاد الجزائري	60
218	اختبار الارتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين لدالة مؤشر القدرة الانتاجية للاقتصاد الجزائري	61
221-220	نتائج نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الاجل لدالة مؤشر القدرة الانتاجية للاقتصاد الجزائري	62
222	الرموز المستخدمة في التحليل القياسي للاقتصاد العراقي	63
223	اختبار ديكي فولر الموسع لجذر الوحدة	64
224-223	نتائج نموذج ARDL لدالة مؤشر الاستثمار للاقتصاد العراقي	65
224	اختبار الحدود (Bounds Test) للأنموذج المقدر لدالة مؤشر الاستثمار للاقتصاد العراقي	66
225	اختبار الارتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين لدالة مؤشر الاستثمار للاقتصاد العراقي	67
227	نتائج نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الاجل لدالة مؤشر الاستثمار للاقتصاد العراقي	68
229-228	نتائج نموذج ARDL لدالة مؤشر الادخار للاقتصاد العراقي	69
229	اختبار الحدود (Bounds Test) للأنموذج المقدر لدالة مؤشر الادخار للاقتصاد العراقي	70
230	اختبار الارتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين لدالة مؤشر الادخار للاقتصاد العراقي	71
233-232	نتائج نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الاجل لدالة مؤشر الادخار للاقتصاد العراقي	72

234	نتائج انموذج ARDL لدالة مؤشر القدرة الانتاجية للاقتصاد العراقي	73
235	اختبار الحدود (Bounds Test) للأنموذج المقدر لدالة مؤشر القدرة الانتاجية للاقتصاد العراقي	74
235	اختبار الارتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين لدالة مؤشر القدرة الانتاجية للاقتصاد العراقي	75
238-237	نتائج انموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الاجل لدالة مؤشر القدرة الانتاجية للاقتصاد العراقي	76

قائمة الاشكال

الصفحة	الموضوع	رقم الشكل
39	السياسة المالية التوسعية	1
40	السياسة المالية الانكماشية	2
47	منحنى IS لمستويات مختلفة من الدخل	3
48	منحنى LM لمستويات مختلفة من الدخل	4
51	التوازن العام في القطاعات الرئيسية في ظل اقتصاد مفتوح IS – LM- BOP	5
52	هيكل نموذج (IS-LM & AD-AS)	6
53	فاعلية السياسة المالية والنقدية في ظل مرونة منحنى (IS)	7
54	فاعلية السياسة المالية والنقدية في ظل منحنى (IS) غير مرن	8
55	فاعلية السياسة المالية والنقدية في ظل مرونة منحنى (LM)	9
56	فاعلية السياسة المالية والنقدية في ظل منحنى (LM) غير مرن	10
57	التوازن العام في القطاعات الرئيسية في الاقتصاد	11
58	التوازن العام في ظل افتراض التوظيف الكامل	12
60	منحنيات (Bop, LM, IS) والتوازن الكلي العام	13
61	حالات عدم التوازن في السوقين السلعي والنقدي	14
62	أثر زيادة عرض النقود في التوازن العام	15
64	أثر السياسة المالية في التوازن الكلي العام	16
192	الاستقرار الهيكلي لدالة مؤشر الاستثمار للاقتصاد السعودي	17
193	اختبار التوزيع الطبيعي Histogram لدالة مؤشر الاستثمار للاقتصاد السعودي	18
198	الاستقرار الهيكلي لدالة مؤشر الادخار للاقتصاد السعودي	19
199	اختبار التوزيع الطبيعي Histogram لدالة مؤشر الادخار للاقتصاد السعودي	20
203	الاستقرار الهيكلي لدالة مؤشر القدرة الانتاجية للاقتصاد السعودي	21

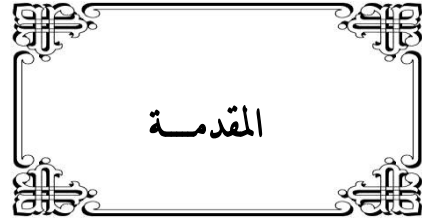
204	اختبار التوزيع الطبيعي Histogram لدالة مؤشر القدرة الانتاجية للاقتصاد السعودي	22
209	الاستقرار الهيكلي لدالة مؤشر الاستثمار للاقتصاد الجزائري	23
210	اختبار التوزيع الطبيعي Histogram لدالة مؤشر الاستثمار للاقتصاد الجزائري	24
214	الاستقرار الهيكلي لدالة مؤشر الادخار للاقتصاد الجزائري	25
215	اختبار التوزيع الطبيعي Histogram لدالة مؤشر الادخار للاقتصاد الجزائري	26
219	الاستقرار الهيكلي لدالة مؤشر القدرة الانتاجية للاقتصاد الجزائري	27
220	اختبار التوزيع الطبيعي Histogram لدالة مؤشر القدرة الانتاجية للاقتصاد الجزائري	28
226	الاستقرار الهيكلي لدالة مؤشر الاستثمار للاقتصاد العراقي	29
227	اختبار التوزيع الطبيعي Histogram لدالة مؤشر الاستثمار للاقتصاد العراقي	30
231	الاستقرار الهيكلي لدالة مؤشر الادخار للاقتصاد العراقي	31
232	اختبار التوزيع الطبيعي Histogram لدالة مؤشر الادخار للاقتصاد العراقي	32
236	الاستقرار الهيكلي لدالة مؤشر القدرة الانتاجية للاقتصاد العراقي	33
237	اختبار التوزيع الطبيعي Histogram لدالة مؤشر القدرة الانتاجية للاقتصاد العراقي	34

قائمة المخططات

الرقم	الموضوع	الصفحة
1	استراتيجية السياسة النقدية	9
2	عناصر السياسة النقدية	14

0

المقدمة



تُعد السياسات النقدية والمالية إحدى المكونات الرئيسية لإطار السياسات الاقتصادية الكلية، الذي يتم بوساطة رسم الخطط والاستراتيجيات التي تحدد المسار الاقتصادي للدولة في المستقبل، وان كل اقتصادات العالم لها أهدافها التي تسعى لتحقيقها وأهم هذه الأهداف هو الزيادة المستمرة في الناتج المحلي الإجمالي بزيادة تفوق معدل النمو السكاني مع المحافظة على استقرار الأسعار وتحقيق معدل النمو الاقتصادي المنشود.

ان السياسة النقدية تهدف بشكل عام إلى تحقيق الاستقرار النقدي بشقيه الداخلي والخارجي، إذ تتبع السلطة النقدية سياسة معينة داخل اقتصاد بلد ما بقصد الوصول إلى هدف معين أو مجموعة من الأهداف التي يتطلب توافر مجموعة من وسائل السياسة النقدية التي تقتضي مجموعة من الأهداف الأولية والوسيلة والنهائية، ومن هنا تبرز أهمية السياسة النقدية وأثرها في النشاط الاقتصادي بهدف تقييم فعالية السياسة النقدية وأيضاً من أجل اتخاذ القرارات حول أعداد السياسات العامة للارتقاء بمستوى الأداء الاقتصادي .

أما السياسة المالية فهي تحتل أيضاً مكانة هامة بين السياسات الأخرى كونها تستطيع القيام بالدور الكبير في تحقيق الأهداف التي ينشدها الاقتصاد الوطني بفضل أدواتها المتعددة التي تعد من أهم أدوات إدارة الموارد الاقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على المشاكل التي تعوق الاستقرار والتوازن الاقتصادي، فضلاً عن الآثار التوزيعية والتخصيفية لأدوات السياسة المالية توجد آثار استقرار تتمثل في دور الانفاق الحكومي والضرائب في التأثير على الطلب الكلي ومن ثم على المؤشرات الاقتصادية الكلية.

ولذلك تمارس السياسات النقدية والمالية أثراً مهماً في البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء في التأثير على أداء الاقتصاد الكلي و رسم السياسات الاقتصادية الكلية في مختلف الأجال الزمنية ، و ذلك لتحقيق أهداف و غايات اقتصادية رئيسية و فرعية على مستوى الاقتصاد المعني.

وارتباطاً بموضوع البحث وفي الاتجاه نفسه نجد ان موضوع (الطاقة الاستيعابية) يكتسب أهمية استثنائية في الدراسات الاقتصادية، لكونه يهتم بدراسة الظروف الموضوعية لنجاح عملية

الاستثمار الذي يُعد المحرك الرئيس لتحقيق النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي) ومعالجة الاختلالات الهيكلية في البنية الاقتصادية ورفع القدرة الانتاجية للاقتصاد الوطني ، ومن ثم تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية عبر متغيرات السياستين النقدية والمالية، إذ يكمن دور الطاقة الاستيعابية في توجيه الفوائض المالية المتحصلة من الموازنة العامة لدول العينة، كما يتمثل دورها أيضاً في دراسة العلاقة بين أسعار الفائدة وحجم الاستثمارات وكفاءة توزيعها واستخدامها في المجالات الاقتصادية المختلفة، كما تتمثل أيضاً الطاقة الاستيعابية في التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية أي توجيه المدخلات بكفاءة عبر دالة الانتاج من اجل تنظيم المخرجات، وذلك لكون الطاقة الاستيعابية تعبر عن قدرة الاقتصاد الكلي (الوطني) على امتصاص الاستثمارات التي تقاس كفاءتها بالعائد على معدل الاستثمارات، ومن جانب آخر تعبر الطاقة الاستيعابية عن كفاءة أداء السوق ممثلة بـ (العرض والطلب والانتاج والاستهلاك والاستخدام والاستثمار والادخار والقدرة الانتاجية وتحليل منحنيات (LM-IS) أي التوازن العام الذي يفسر فاعلية السياستين النقدية والمالية في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي أي ان تأثير الموازنة العامة وسياسات البنك المركزي على التوازن العام في اقتصادات دول العينة).

وتمارس السياستان النقدية والمالية بشكل او باخر دور مؤثر على متغيرات الطاقة الاستيعابية في مختلف الاقتصادات بما فيها اقتصادات دول مثل (السعودية والجزائر والعراق)، وطالما ان هذه الدول ذات اقتصادات ريعية تعتمد على الإيرادات النفطية فان هذه الإيرادات هي المتحكم الاول في تسيير انشطتها وسياساتها العامة، ومن هنا فان أثر هذه الإيرادات سيكون واضحاً بتسيير العلاقة باتجاهاتها المختلفة والتي تنقل الأثر من اداء السياستين النقدية والمالية الى متغيرات الطاقة الاستيعابية للاقتصاد، لقد انتهجت غالبية هذه الدول سياسات اصلاحية اقتصادية ظهرت نتائجها للعيان على مستوى مختلف السياسات الاقتصادية ومنها السياسات موضوع البحث، لذ ارتئينا دراسة اتجاهات العلاقة ضمن بيئة الدول المشار اليها انفاً.

أهمية البحث :

تتمثل أهمية البحث بوجود علاقة تناسبية بين السياستين (النقدية والمالية) والطاقة الاستيعابية للاقتصاد، إذ تتمثل آثارهما بصورة مباشرة على تحقيق النمو الاقتصادي عن طريق (الناتج المحلي الإجمالي) والاستثمار الذي يُعد المحفز الأساس لعملية النمو الاقتصادي، ويتمثل الأثر المباشر أيضاً بوساطة الانفاق الحكومي وأسعار الفائدة وجميعها تعد متغيرات اقتصادية مهمة وناقلة للآثار الاقتصادية وتمارس دور فاعل في تحريك ورسم السياسة الاقتصادية في أي اقتصاد في العالم .

مشكلة البحث :

على مستوى دول العينة المبحوثة (السعودية والجزائر والعراق)، هل هنالك علاقة تأثير بين مؤشرات السياستين النقدية والمالية ومؤشرات الطاقة الاستيعابية للاقتصاد؟

فرضية البحث:

نلاحظ بوجود ضعف في العلاقة بين السياستين النقدية والمالية والطاقة الاستيعابية، إذ إن فاعلية السياستين النقدية والمالية فيها لا تستجيب لشروط أو ظروف الطاقة الاستيعابية للاقتصاد، وذلك بفعل ما تعانيه كل منها من مشاكل وقيود اقتصادية وغير اقتصادية.

هدف البحث:

يهدف البحث بصفة عامة الى دراسة فجوة الطاقة الاستيعابية في اقتصاديات مختارة للمدة (2004-2022) ومدى استفادة العراق من تجارب هذه الاقتصاديات، وذلك عبر جملة من المحاور تتمثل بما يأتي:

المحور الأول: توضيح الإطار المفاهيمي لمعرفة متغيرات السياستين النقدية والمالية المؤثرة على الطاقة الاستيعابية بالاقتصاديات المدروسة.

المحور الثاني: التركيز على المؤشرات الاقتصادية المؤثرة على الطاقة الاستيعابية ومعدل النمو الاقتصادي وحجم الاستثمارات.

المحور الثالث: تحديد الانعكاسات الاساسية لبعض المتغيرات الخاصة بالسياستين النقدية والمالية على بعض متغيرات الطاقة الاستيعابية (الاستثمار والادخار ومؤشر القدرة الانتاجية)، على اعتبار ان متغيرات الطاقة الاستيعابية تسهم في عملية النمو الاقتصادي.

منهجية البحث:

يعتمد البحث عن طريق تحديد مشكلة البحث ووضع الفرضية الخاصة بها لبيان اثباتها أو نفيها، إذ بدأ البحث بالتأطير النظري والمفاهيمي ثم بيان رأي المنظور الاقتصادي للطاقة الاستيعابية في ظل التوازن العام وذلك بهدف تهيئة القاعدة الضرورية لعموم البحث، كما تم اعتماد أسلوب التحليل الوصفي لتحليل فاعلية السياستين النقدية والمالية في تنمية الطاقة الاستيعابية لدول العينة، وأخيراً تم استعمال نموذج قياسي للحصول على أدق النتائج وبيان طبيعة العلاقة الترابطية بين المتغيرات التابعة والمستقلة .

الحدود الزمانية والمكانية للبحث:

الحدود الزمانية: تحددت المدة الزمنية للبحث بالمدة (2004-2022) .
الحدود المكانية: تحددت الحدود المكانية بثلاث دول وهي: (السعودية، الجزائر، العراق)

هيكلية البحث:

يتضمن البحث ثلاث فصول تعكس محاوره الأساسية **الفصل الأول**، يناقش السياستين النقدية والمالية وعلاقتها بالطاقة الاستيعابية للاقتصاد: أسس نظرية ومفاهيمية، في حين **المبحث الأول** درس السياستين النقدية والمالية: تأطير نظري ومفاهيمي، ودرس في **مبحثه الثاني** المنظور الاقتصادي للطاقة الاستيعابية في ظل التوازن العام.

أما **الفصل الثاني**، فإنه تمحور حول مضامين تحليل فاعلية السياستين النقدية والمالية في تنمية الطاقة الاستيعابية لدول العينة (السعودية، الجزائر، العراق)، في حين درس **مبحثه الأول** فاعلية السياستين النقدية والمالية في تنمية الطاقة الاستيعابية لبيئة الاقتصاد السعودي، أما **مبحثه الثاني**- تناول أيضاً فاعلية السياستين النقدية والمالية في تنمية الطاقة الاستيعابية لبيئة الاقتصاد الجزائري، بينما **مبحثه الثالث** تناول فاعلية السياستين النقدية والمالية في تنمية الطاقة الاستيعابية لبيئة الاقتصاد العراقي.

وتمحور **الفصل الثالث** حول قياس وتحليل العلاقة بين مؤشرات السياستين المالية والنقدية ومؤشرات الطاقة الاستيعابية في دول العينة، التأطير النظري لبعض الأدوات القياسية المستخدمة في التحليل القياسي وفي هذا الصدد حل **المبحث الأول**، ويؤكد **المبحث الثاني**- على قياس وتحليل العلاقة بين مؤشرات السياستين المالية والنقدية والطاقة الاستيعابية للاقتصاد (السعودية، الجزائر)، في حين درس **المبحث الثالث**- قياس وتحليل العلاقة بين مؤشرات السياستين المالية والنقدية والطاقة الاستيعابية للاقتصاد العراقي.

1

الفصل الاول

السياستين النقدية والمالية وعلاقتها بالطاقة الاستيعابية للاقتصاد:
أسس نظرية ومفاهيمية

المبحث الأول:-

السياستين النقدية والمالية: تأطير نظري ومفاهيمي

المبحث الثاني:-

المنظور الاقتصادي للطاقة الاستيعابية في ظل التوازن

العام

السياستين النقدية والمالية وعلاقتها بالطاقة الاستيعابية للاقتصاد: أسس نظرية ومفاهيمية



تمهيد:

من المعروف ان للسياسات النقدية والمالية أثراً فاعلاً ومحورياً في إرساء المقومات الأساسية للنمو الاقتصادي القابل للاستمرار، ذلك لان الهدف الرئيس لتلك السياسات هو تحقيق الاستقرار النقدي والمالي ومكافحة معدلات البطالة المرتفعة عن طريق تحفيز الاستثمارات المحلية وجذب الاستثمارات الخارجية التي تمثل المحرك الأساس لعجلة النشاط الاقتصادي.

وتعد السياستان النقدية والمالية ، والطاقة الاستيعابية التي تتحدد بموجبهما ، كلها ذات أهمية استثنائية في الدراسات الاقتصادية، و بالتحديد فيما يتعلق بدراسة الظروف الموضوعية لنجاح عملية الاستثمار التي تعد المحرك الأساس لتحقيق النمو الاقتصادي ومعالجة الاختلالات الهيكلية في البنية الاقتصادية ، ورفع القدرة الانتاجية للاقتصاد الوطني، ومن ثم تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية عبر متغيرات السياستين المشار اليهما انفاً ، و يكمن هذا عن طريق التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية أي توجيه المدخلات بكفاءة عبر دالة الانتاج من اجل تنظيم المدخلات والمخرجات.

و بالتزامن مع الاتجاه السابق الذي ركز على كلا السياستين النقدية و المالية ، يأتي التركيز هنا على الطاقة الاستيعابية كونها المرتكز الثالث لعموم البحث ، و بخصوصها (أي الطاقة الاستيعابية) فانها تعبر عن قدرة الاقتصاد الكلي(القومي) على امتصاص الاستثمارات، وكفاءة الامتصاص تقاس بالعائد على معدل الاستثمارات بواسطة (العرض والطلب والانتاج والاستهلاك والاستخدام والاستثمار)، وكذلك عن طريق(تحليل منحني (IS-LM) أي التوازن العام الذي يفسر بدوره فاعلية السياستين النقدية والمالية وتأثير كل منهما على التوازن العام ، وبما يحقق النمو الاقتصادي للاقتصاد المعني.

المبحث الأول

السياسة النقدية والمالية: تأطير نظري ومفاهيمي

المطلب الأول: السياسة النقدية والمنظور الاقتصادي:

أولاً: مفهوم السياسة النقدية: The Concept of Monetary Policy

يرجع ظهور مصطلح السياسة النقدية في أدبيات الاقتصاد مع بداية القرن التاسع عشر، وشهد هذا القرن بدء البحث المنتظمة للمسائل النقدية على اختلافها من قبل المنظرين الاقتصاديين وكذلك من قبل المهتمين بالاقتصاد التطبيقي ونتيجة تطور الفكر الاقتصادي إذ ان الأحداث الاقتصادية هي المحرك الأساسي في ذلك الوقت، وفي القرن العشرين أصبحت السياسة النقدية تتطور منذ ذلك الحين مع تطور المراحل المختلفة إذ أصبحت دراستها من نواحيها المختلفة جزءاً لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية العامة للدولة التي تهدف التأثير على مجرى الفعاليات الاقتصادية وأحكامها، وانطلاقاً من المفهوم الحيادي للنقود إلى مرحلة تعظيم دور النقود و السياسة النقدية في النشاط الاقتصادي⁽¹⁾. لهذا فقد تعددت مفاهيم السياسة النقدية المعاصرة فقد طرأ عليها العديد من التطورات من حيث الوظائف والأهداف تبعاً لتطور النظريات النقدية، لهذا فقد اعطوا الاقتصاديين معنيين للسياسة النقدية هي:

1. المعنى الضيق للسياسة النقدية:

تعني مجموعة الاجراءات التي تستخدمها السلطات النقدية لمراقبة عرض النقد بقصد تحقيق أهداف اقتصادية معينة وفي ظل هذا المفهوم عرفها (Kent) "بانها مجموعة الوسائل التي تتبعها الإدارة النقدية لمراقبة عرض النقد بهدف بلوغ اهداف اقتصادية محددة لتحقيق الاستخدام الكامل" وبهذا المعنى تتضمن التوسع والانكماش في حجم النقد المتداول بقصد بلوغ اهداف محددة⁽²⁾ في حين عرفها الاقتصادي (John G)⁽³⁾ بانها السياسة التي يتبعها البنك المركزي في إدارة المعروض النقدي المتداول كوسيلة لتحقيق مجموعة من اهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة.

⁽¹⁾ صلاح مفتاح، النقود والسياسة النقدية (المفهوم والأهداف والأدوات)، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005، ص100.

⁽²⁾ عوض فاضل الدليمي، النقود والبنوك، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، 1990، ص 583.

⁽³⁾ John G. Ranlett, Money and Banking, 3rd Edition, USA, Awiley /Hamilton publication, 1977, p:376.

2. المعنى الواسع للسياسة النقدية:

تعني جميع الإجراءات النقدية والمصرفية التي يتخذها كل من البنك المركزي والخزانة العامة في التأثير في النقد والائتمان عن طريق وظيفة البنك المركزي في طرح العملة ومراقبة البنك المركزي للمصارف التجارية الخالفة لنقود الائتمان، لذا فهي تعني جميع التوجيهات والسياسات والتصريحات ونشاطات البنك المركزي للتأثير في الطلب الكلي أو الانفاق الكلي⁽¹⁾.

في حين عرفها مجلس الاحتياطي الفدرالي هي الإجراءات والتدابير التي تستخدمها السلطة النقدية عبر أدواتها المباشرة وغير المباشرة في التأثير على الكتلة النقدية وتكلفة المال والائتمان، ومن ثم انعكاسها على التطورات المستقبلية للنشاط الاقتصادي بصورة عامة عن طريق رسم هدف عام في تحييد معدل التضخم بمعدل (2%)⁽²⁾.

ان المفاهيم التي جاءت في تعريف الاقتصاديين للسياسة النقدية من الذين سبقت الإشارة إليهم قد انحسرت في نطاق عمل السياسة النقدية على إدارة التوسع والانكماش في عرض النقد أو محاولة تكيف عرض النقد وشروط الائتمان بغية تحقيق بعض اهداف السياسة النقدية او جميعها، في حين عرفها الاقتصادي " Einiq"⁽³⁾ تعريفاً شاملاً إذ تشمل " جميع القرارات والإجراءات النقدية سواء كانت أهدافها نقدية او غير نقدية، او جميع القرارات أو الإجراءات غير النقدية التي تهدف الى التأثير في النظام النقدي". وعن طريق هذا التعريف قد طرأ تغييراً على مصطلح السياسة النقدية إذ نقل المضمون من التفسير المحدود لآلية عمل السياسة النقدية إلى التفسير الشامل الذي يضم جميع القرارات والإجراءات المدروسة التي يتخذها البنك المركزي للتأثير على النقود من حيث قيمتها وكلفة توفيرها بوسائل مباشرة وغير مباشرة، وأتساع عمل أهدافها لتشمل اهداف نقدية وغير نقدية.

وبناءً على ما تقدم ان السياسة النقدية هي مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية مستخدمة الأدوات النقدية بهدف ضمان الإدارة الأمثل لحجم الكتلة النقدية في الاقتصاد ونقل أثر السياسة النقدية عبر ادواتها المتنوعة الى القطاعات الاقتصادية لغرض معالجة الاختلالات المؤقتة والحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار وتحفيز النمو الاقتصادي بوصفه هدفاً عاماً.

ثانياً: أهداف السياسة النقدية: Goals of Monetary Policy

ان أهداف السياسة النقدية تختلف من دولة الى أخرى، ومن وقت لآخر تبعاً لطبيعة النظام السياسي ودرجة التطور الاقتصادي، إذ تبدأ استراتيجية السياسة النقدية بتحديد الأدوات النقدية

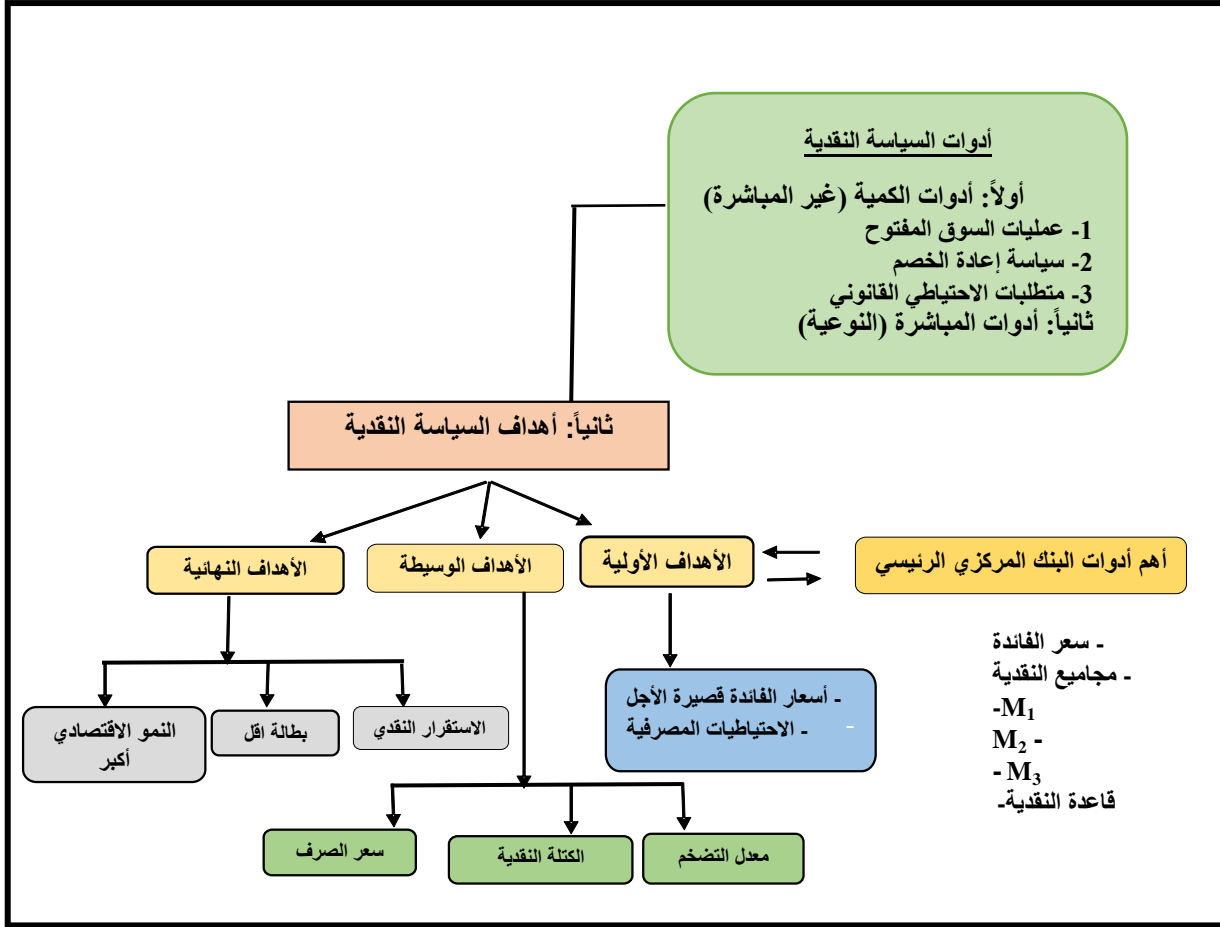
¹⁾ Peter.S.rose, Money and Capital Market , 6ed (USA, Irwin McGraw- hill) 1997 , p :589.

²⁾ جعفر باقر علوش واخرون، السياسات المالية والنقدية في الاقتصاد العراقي (دراسات في الاقتصاد الكلي الحديث) الطبعة الأولى ، بغداد، 2019، ص12 .

³⁾ P.Einziq , Monetary Policy: Mean and Ends , penguin Books harnonsd worth Midlesex ,1964,p:50.

لاستخدامها للتأثير على الأهداف الأولية، ثم التأثير على الأهداف الوسيطة وذلك من أجل الوصول إلى الأهداف النهائية التي ترسمها في ضوء الأهداف الاقتصادية العامة بشكل عام، وعن طريق ذلك سوف نعطي الشكل التوضيحي للعلاقة بين الأهداف النهائية والأهداف الوسيطة والتشغيلية وبين الأدوات التي توجد تحت تصرف البنك المركزي.

مخطط (1) استراتيجية السياسة النقدية



المصدر: علي عبد الوهاب نجا ، احمد رمضان نعمة الله واخرون، النقود والسياسة النقدية والأسواق المالية ، دار التعليم الجامعي للنشر، جامعة الإسكندرية ، 2018، ص 251 .

عن طريق المخطط (1) فإن هذه الاستراتيجية للسياسة النقدية توضح العلاقة بين الأهداف وأدوات السياسة النقدية ومن أجل ان تكون السلطات النقدية فعالة ينبغي عليها تبني هذه الاستراتيجية لإدارة السياسة النقدية وتقوم هذه الاستراتيجية بتحديد كل من الوسائل والغايات إذ تشكل الغايات (Ends) الأهداف النهائية مثل معدل نمو مقبول للناتج الحقيقي ومعدل بطالة منخفض واستقرار في مستوى الأسعار واستقرار قيمة العملة، أما الوسائل فهي أدوات السياسة ومجموعة من الأهداف النقدية أو

التمويلية والتي تتضمن أهدافاً محددة ووضع الأدوات السياسية والأهداف الوسيطة لتحقيق الأهداف النهائية وتستخدم نظام مراقبة لتضمن للسلطات سير أعمالها في الاتجاهات المرجوة، ولا تقتصر السياسة النقدية في أغلب الأحيان باستراتيجية كاملة، وتتمثل هذه الاستراتيجية في اختيار أدوات السياسة النقدية للتأثير في المؤشرات الاقتصادية التي يحددها البنك المركزي كأهداف تشغيلية ووسيطية، يمكن تحقيق الأهداف المرسومة له من مستويات عالية الاستخدام، والاستقرار في المستوى العام للأسعار وان البنك المركزي يتبع مثل هذه الاستراتيجية لان التجارب العملية أثبتت تحقيق الأهداف النهائية للسياسة النقدية بشكل غير مباشر عن طريق مجموعة من الأهداف الوسيطة والتشغيلية يُعدُّ أكثر سهولة من استهداف الغايات النهائية للسياسات النقدية بشكل مباشر. وعلاوة على ذلك فان استخدام الأهداف الوسيطة والتشغيلية يساعد البنك المركزي على التعديل السريع للسياسات النقدية، ومعرفة ما إذا كانت الأمور تسير في الاتجاه الصحيح بدلاً من الانتظار مدة طويلة حتى تُؤتي السياسات النقدية أثارها في الأهداف النهائية.

وبناءً على ذلك ان تلك الأدوات لا تمكن البنك المركزي من التأثير المباشر في الأهداف النهائية ومن ثم لا بد من وجود اهداف وسيطة تسمح له بذلك، وسوف نتناول بالشرح والتفصيل فيما يأتي كل من الأهداف الأولية والأهداف الوسيطة والنهائية على المتغيرات التي يستهدفها البنك المركزي مستخدماً الأدوات التي توجد تحت تصرفه وعادة ما يكون هذا عن طريق تغير العرض الكلي للنقد وسعر الفائدة بغية تحقيق الأهداف النهائية وكما مبين ادناه:

1. الأهداف الأولية: Operating Targets

تُعدّ هذه الأهداف نقطة البداية في استراتيجية السياسة النقدية، هي متغيرات يمكن للبنك المركزي ان يستهدفها ويؤثر فيها بصورة مباشرة (Target) وله قدرة تحكم فيها كبيرة، وهذه الأهداف الأولية تكون أقرب الي أدوات السياسة في سلسلة (سبب، نتيجة) والتأثير فيها يكون بصورة مباشرة. ومن أمثلة هذه الأهداف (قاعدة العملة وسعر الفائدة البنك المركزي ومعدل الفائدة على أدونات الخزانة ودائع المصارف التجارية لدى البنك المركزي)، وهذه الأهداف تسمى أيضاً بالأهداف التشغيلية لذلك فالأهداف الأولية ماهي إلا حلقة في سلسلة تربط ما بين أدوات السياسة النقدية والأهداف الوسيطة.

وتتكون هذه الأهداف من مجموعتين من المتغيرات هما⁽¹⁾:

المجموعة الأولى: مجاميع الاحتياطي ويتضمن القاعدة النقدية ومجموع احتياطات البنوك واحتياطات الودائع الخاصة والاحتياطات المقترضة والاحتياطات غير المقترضة وغيرها.
المجموعة الثانية: هذه المجموعة تتعلق بظروف سوق النقد وتتضمن معدل الفائدة على السندات الحكومية ومعدل الفائدة على الأرصدة المقترضة لمدة قصيرة بين البنوك.

2. الأهداف الوسيطة: Intermediate Targets

يقصد بالأهداف الوسيطة للسياسة النقدية بالمؤشرات النقدية التي يمكن للبنك المركزي ان يؤثر فيها ومن ثم تُعدّ بمنزلة إعلان لاستراتيجية السياسة النقدية، فهي عبارة عن المؤشرات النقدية القابلة للمراقبة بوساطة السلطات النقدية، والمرتبطة بشكل ثابت ومقدر بالأهداف النهائية كمعدل النمو السنوي للكتلة النقدية، وأسعار الفائدة. كما يمكن ان تُعدّ كمؤشرات يكون تغييرها عاكسا لتغيرات الهدف النهائي المتعلق باستقرار النقد، ومن فائدة هذه الأهداف بمكان السياسة النقدية ان تؤثر فعلا في تقلبات الاحتياطات النقدية وعلى سعر الصرف وعلى معدلات الفائدة في حين انها لا يمكن ان تؤثر مباشرة في مستوى الأسعار والانتاج والأجور⁽²⁾ وتنقسم الأهداف الوسيطة على مجموعتين هما⁽³⁾:

أ. **المؤشرات Indicators:** وهي المتغيرات الوسيطة التي تقع تحت تأثير أدوات السياسة النقدية المباشرة وتتأثر بأفعال السياسة متغيرات الأداة* (instrument variables) في اقصر مده وبشكل مباشر، والذي يعطي السلطات النقدية إشارة مبكرة وواضحة عن اتجاه وقوة السياسة ذاتها للسلطات

ب. **متغيرات الهدف Targets:** هي طائفة من المتغيرات الوسيطة التي تقع في طريق بعيد عن أفعال السياسة إذ تكون أقرب إلى الأهداف النهائية منها إلى متغيرات الأداة.

⁽¹⁾ للمزيد من التفاصيل انظر:

- باري سجيل، النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة طه عبد الله منصور واخرون، الطبعة العربية، دار المريخ للنشر، الرياض، 1984، ص 287-293

- محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان واخرون، النقود والمصارف، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر وتوزيع، عمان، 2010، ص 47.

⁽²⁾ وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية- قضايا نقدية ومالية، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، 2000، ص 195.

⁽³⁾ السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر وتوزيع، 2010، ص 194-195.
* هي متغيرات السياسة لانها تقع تحت التحكم المباشر للسياسة النقدية. وهذه الأداة ليس لها تأثير مباشر على الأهداف النهائية لان نطاق تأثيرها يصل فقط الى متغيرات تقع في مركز متوسط بين الأدوات السياسة النقدية وبين الأهداف النهائية إذ يكون تأثيرها في مؤشرات ومتغيرات الهدف لذا يطلق عليه بالمتغيرات الوسيطة.

3. الأهداف النهائية: Final Targets

تعرف الأهداف النهائية بانها تلك المؤشرات التي يسعى بلد ما إلى تحقيقها في إطار الأهداف الاقتصادية الكلية، وتختلف الأهداف النهائية للسياسة النقدية باختلاف درجة تقدم الاقتصاد من جهة، وبنية الهيكل الاقتصادي من جهة أخرى، وبشكل عام ان الأهداف الأولية والوسيطه تقع بين أدوات السياسة النقدية وأهدافها النهائية، التي يمكن ع طريقها تحقيق المعدلات المرغوب فيها للمؤشرات الاقتصادية كأهداف نهائية. كما وتهدف السياسة النقدية إلى تحقيق مستوى مقبول من الاستقرار النقدي والاقتصادي، وتحقيق العدالة في توزيع الدخل وهذه الأهداف الاقتصادية هي أهداف مشتركة لكل مكونات السياسة الاقتصادية مما يقتضي وجوب تحقيق انسجام كامل بين السياسة النقدية والسياسة الكلية الأخرى كالسياسة المالية والتجارية، وان عدم الانسجام والتعاون بين هذه السياسات من شأنه ان يعرقل تحقيق الأهداف النهائية⁽¹⁾، ويتفق معظم الاقتصاديون على وجود اهداف مشتركة للسياسات النقدية في البلدان كافة، فعلى مستوى البلدان المتقدمة فان أهداف هذه السياسة تعطي الأولوية في المحافظة على العمالة الكاملة للاقتصاد في إطار الاستقرار النقدي الداخلي، مع وجود جدل حول ضرورة حصر هذه الأهداف في تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار. أما في الدول النامية فان أهداف السياسة النقدية، تركز في خدمة أهداف التنمية وتوفير التمويل اللازم لها، مما يدل على ان هذه الدول تتجه في المقام الأول نحو تعبئة أكبر قدر ممكن من الموارد المالية ووضعها في خدمة التنمية الوطنية⁽²⁾، في ضوء ذلك يمكن توضيح أهم الأهداف النهائية للسياسة النقدية التي ترمي الى معالجة جملة من أهداف يروم صناع القرار الاقتصادي إلى تحقيقها على النحو الآتي⁽³⁾:

- ⁽¹⁾ حسين بني هاني ، اقتصاديات النقود والبنوك ، دار الكندي للنشر والتوزيع، عمان، 2003 ، ص 144.
- ⁽²⁾ Milton Fredman ,The Role of Monetary Policy ,the American Economic Review , Vol 58 number, 1968 p:7-9 www.Jstor .org .
- ⁽³⁾ للمزيد من التفاصيل حول تلك الاهداف انظر:
- هيل عجمي جميل الجنابي، رمزي ياسين أرسلان ، النقود والمصارف والنظرية النقدية ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، 2009 ، ص290 .
 - علي عبد الوهاب نجا ، احمد رمضان نعمة الله واخرون، النقود والسياسة النقدية والأسواق المالية ، دار التعليم الجامعي للنشر، جامعة الإسكندرية ، ص 252-253.
 - زكريا الداودي وبسري السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية ،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان ، 2013، ص198.
 - محمود يونس، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، دار التعليم الجامعي للنشر، الإسكندرية، 2013، ص227..
 - علي حاتم القرشي، السياسة النقدية في العراق بين ضخامة الدور ومحدودية الأدوات ، دار الكتب والوثائق للطباعة والنشر ،بغداد ، 2017، ص35-36 .
 - مايح شبيب الشمري، طرق تصحيح ميزان المدفوعات، محاضرات في الاقتصاد الدولي لمرحلة الدكتوراه للعام الدراسي(2019-2020)، كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الكوفة.
 - محمود يونس ، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية ، دار التعليم الجامعي للنشر ، الإسكندرية ، 2013، ص329-330.

أ. استقرار مستوى الأسعار **Prices Stability**

ب. تحقيق مستوى عالٍ من الاستخدام **High Level of Employment**

ج- تشجيع النمو الاقتصادي **Economy Growth**

د- توازن ميزان المدفوعات **Equilibrium balance of payments**

و يمكن توضيح استراتيجية السياسة النقدية في تحقيق أهدافها على النحو الآتي:

يمكن النظر الى السياسة النقدية من نافذة الممارسة على انها منظومة مترابطة الاركان تعتمد في جانب منها على العلاقات الاقتصادية ذات الصلة بدور النقود في الاقتصاد وفي الجانب الاخر على الخطوات التي يحتاج المخطط للقيام بها عن طريق استخدام الادوات النقدية المتاحة وصولا الى تحقيق الاهداف المرسومة ، إذ تقوم فلسفة السياسة النقدية اساسا على فكره اتخاذ التدابير التي تمكن السلطة النقدية من ضبط التوسع النقدي ليتوافق مع حاجة المتعاملين في الاقتصاد لذلك يجد المخطط للسياسة النقدية ، ان الغرض الذي يسعى اليه في الاجل المتوسط هو التحكم في المعروض النقدي ، لكن هذا المعروض هو الاخر يتكون من عناصر تؤثر عليه بشكل مباشر ، واخرى تؤثر على بعض عناصره وبشكل غير مباشر ضمن اطار دالة عرض النقد⁽¹⁾.

تتكون عناصر السياسة النقدية فضلا عن الاهداف التي تسعى السلطات النقدية الى تحقيقها والادوات المستخدمة لنقل اثارها ، من الاغراض التشغيلية والاعراض الوسيطة (المؤشرات) لان السياسة النقدية تحتاج مدة زمنية تزيد عن السنة في مهمة تحقيق اهدافها ، ولمعرفة مدى نجاح السياسة النقدية في مهمتها ، تلجأ الى اختيار مجموعة من المتغيرات الاقتصادية النقدية التي تتأثر على التوالي (أي على مدد زمنية متتالية) بالأدوات التي تستخدمها لغرض ادخال التعديلات المناسبة التي يصل تأثيرها في النهاية الى متغيرات الهدف النهائي⁽²⁾.

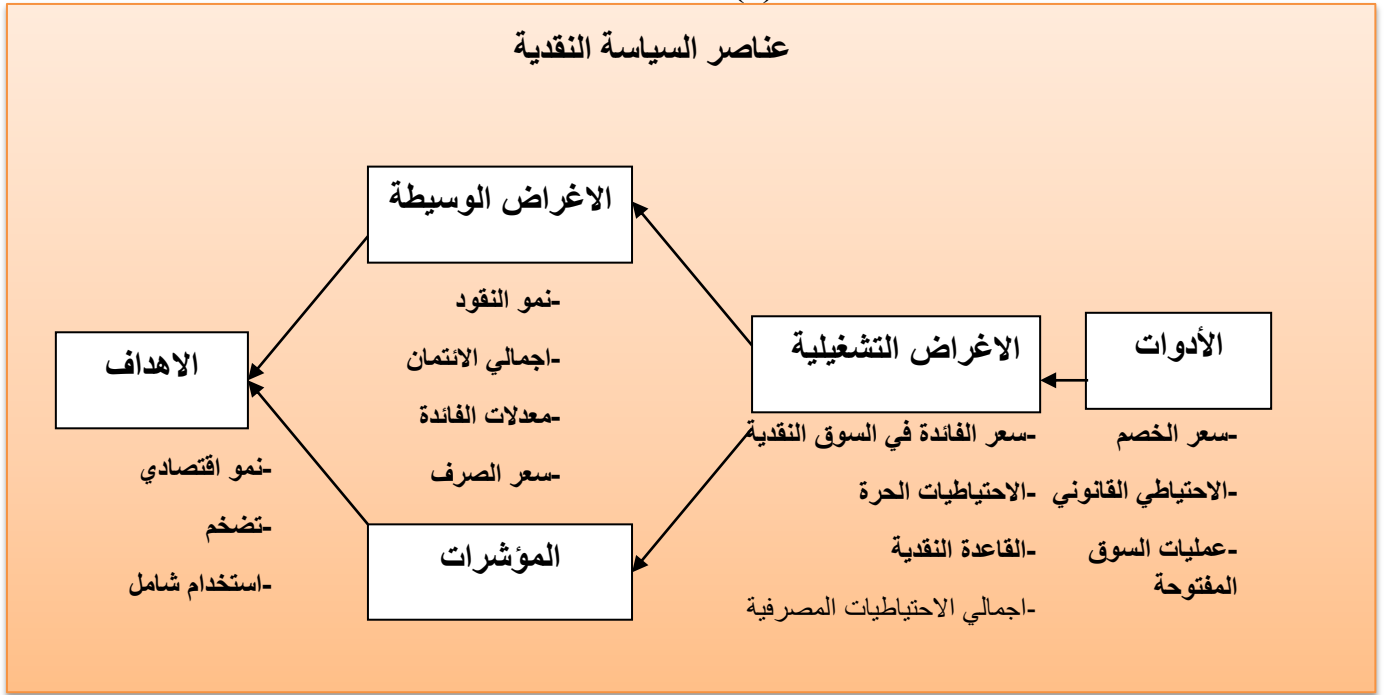
ان المدة الزمنية الكفيلة بإيصال اثار تطبيق الادوات النقدية الى الاهداف التي تسعى السلطة النقدية الى تحقيقها تتوقف على طبيعة الهيكل الاقتصادي من حيث مرونة الاسعار وسرعة تداول السلع إذ تأخذ السلطة النقدية ذلك البعد الزمني في الاهتمام عند اقرار اجراءاتها بشكل ينصب اهتمامها على مراقبة الاغراض الوسيطة التي ترتبط ارتباطا وثيقا بأهدافها النهائية، لغرض الاطمئنان الى آليات انتقال اثار السياسة النقدية بالاتجاه الصحيح.

⁽¹⁾ علي توفيق الصادق واخرون ، السياسات النقدية في الدول العربية ، صندوق النقد العربي ، ابو ظبي ، 1996 ، ص 45 .
⁽²⁾ زكريا عبد الحميد الباشا ، نقود وبنوك مع وجهة نظر اسلامية ، جامعة الكويت ، 1989 ، ص 177.

وكما سبق ذكره ان الادارة النقدية تؤثر بصورة غير مباشرة في متغيرات اهدافها النهائية، عن طريق عدد من الاغراض المرحلية (التشغيلية ، الوسيطة) التي ترتبط ببعضها ، ويؤثر كل منها على الاخر بشكل متسلسل زمنيا بحيث يصل في النهاية الى الاهداف .

ولغرض التعرف على الاغراض التشغيلية والوسيطة وتوضيح آلية انتقال الاثار بين الادوات والاغراض المشار اليها نستعين بالمخطط الاتي:

مخطط (2) عناصر السياسة النقدية



المصدر: صندوق النقد العربي ، معهد السياسات الاقتصادية ، السياسات النقدية في الدول العربية ، سلسلة بحوث ، حلقات العمل للفترة من 4-9/أيار/1996 ، ابو ظبي ، ص36.

تتضمن ادوات السياسة النقدية نوعين من الضوابط، اولهما يشمل الادوات المباشرة او الانتقائية Direct، Selective التي تستهدف انواعا محددة من الائتمان موجهة لقطاعات اقتصادية معينة كالزراعة والصناعة أو لأغراض الائتمان المنظم لبناء المساكن او شراء الاسهم في السوق المالية ومن امثله السقوف النوعية للائتمان ومعدلات مخفضة لأسعار الفائدة على انواع معينة من القروض او الودائع. ويضم النوع الثاني الادوات غير المباشرة التي تستهدف تحديد الحجم الكلي للائتمان المتاح دون التأثير على تخصيصه من الاستعمالات المختلفة ومن امثلة الادوات غير المباشرة

استخدام معدل الاحتياطي القانوني وسعر الخصم وعمليات السوق المفتوحة والتدخل في سوق سعر الصرف (1).

أما الاغراض التشغيلية فتعد حلقة ربط بين الادوات النقدية والغرض الوسيط وتختلف عن الاخير في سرعة تجاوبه لتغير الادوات النقدية، كما في سعر الفائدة على الودائع القصيرة الاجل وتأتي اسباب استخدامها لتلافي حالات التأخير لاثر التغير في ادوات السياسة النقدية على الغرض الوسيط (المؤشرات) (2).

أما وظيفة الغرض الوسيط "المؤشرات" في استراتيجية تحقيق اهداف السياسة النقدية ينلخص دوره كمرتكز تشخيصي (Nominal Anchor) لكونه يساهم في اظهار الانحرافات فيها ، ويتميز الغرض الوسيط بسهولة مراقبته والسيطرة عليه .

وخلاصة لما تقدم ، فان الادارة النقدية ممثلة بالبنك المركزي يستخدم ادواته النقدية (الكمية والنوعية) للتأثير على الاهداف المرحلية الاولية مثل الغرض التشغيلي (الرصيد النقدي) ووسيطه (عرض النقود) او (اسعار الفائدة) ليحدد مسار السياسة النقدية في اثناء مراحل تنفيذها والوقوف على الاخطاء في اداء تلك الادوات قبل فوات الاوان والوصول الى الهدف النهائي باقل مقدار من الخسائر . وكذلك مراجعة الخطة بفترات قصيرة.

ثالثاً: أدوات السياسة النقدية: tools of Monetary Policy

تعتمد السلطة النقدية (البنك المركزي) على مجموعة من الوسائل والأدوات الكمية والنوعية بهدف التأثير في كمية الائتمان المصرفي ونوعيته والذي يعد المؤثر الرئيس في ساحة الاستثمار، والضبط والسيطرة على كمية عرض النقد الإجمالية في الاقتصاد، وذلك من أجل تحقيق الاستقرار في السوق النقدية والقول نفسه ينسحب على تحقيق الاستقرار في السوق السلعية عن طريق سياسات نقدية توسعية وانكماشية هادفة وبناءة لها أبلغ الأثر في حجم الاستثمار والاستخدام والانتاج.

وفيما يلي سنتعرض أبرز أدوات السياسة النقدية:

1. الأدوات غير المباشرة:

أ. سعر إعادة الخصم: هو السعر الذي يخضم به البنك المركزي الأوراق التجارية التي بحوزة البنوك التجارية بغرض تمكينها من التوسع في عملية الإقراض الخاصة بها. وتقوم البنوك

(1) علي الصادق واخرون ، مصدر سابق ، ص37.

(2) علي الصادق واخرون ، مصدر سابق ، ص38.

التجارية بهذه العملية للحصول على تسهيلات انتمانية لدى البنك المركزي عند عدم توافر الاحتياطات النقدية الكافية لهذه البنوك حتى تستطيع تسهيل عملية الائتمان الخاصة بها مع الأفراد الاقتصاديين⁽¹⁾.

ب. عمليات السوق المفتوحة: يقصد بعمليات السوق المفتوحة قيام البنك المركزي ببيع وشراء الأوراق المالية الحكومية كالأذونات والسندات في السوق المالية والنقدية إلى المصارف التجارية والأفراد والمشروعات بهدف التأثير في كمية عرض النقد أو وسائل الدفع المتاحة وعلى القدرة الإقراضية للمصارف التجارية في محاولة منه للتأثير على النشاط الاقتصادي⁽²⁾.

ت. تغير نسبة الاحتياطي القانوني: وهي وسيلة من وسائل السياسة النقدية التي ينفذها البنك المركزي للسيطرة على نشاط البنوك التجارية وتوجيهها بما يتماشى والظروف الاقتصادية السائدة في البلد، ومن أجل جعل البنوك التجارية قادرة على مواجهة خطر الإفلاس التي قد تتعرض له في حالات احتمال تزايد السحب غير المتوقع، في ان واحد من قبل المودعين، ثم ان هذه الوسيلة تمكن البنك المركزي من تنظيم الائتمان والسيطرة عليه⁽³⁾.

2. الأدوات المباشرة:

هي مجموعة من الأدوات التي يتخذها البنك المركزي إلى جانب الأدوات الكمية بهدف التأثير في نوعية ووجهة الائتمان المصرفي بما ينسجم مع أهداف التنمية الاقتصادية ويستخدم البنك المركزي الأدوات النوعية لتدعم الأدوات الكمية وصولاً إلى سياسة نقدية فعالة.

وان أبرز الأدوات التي تتخذها السلطة النقدية وأكثرها شيوعاً هي⁽⁴⁾:

أ. التمييز في أسعار إعادة الخصم للأوراق التجارية:

يجري اللجوء إلى هذه الأداة في الدول التي تعاني من تخلف في المؤسسات المالية والنقدية إذ يجري وضع أسعار مختلفة لإعادة خصم الأوراق المالية كضمان مقابل قروض. إذ يوجد عادة سعر

⁽¹⁾ خضير عباس المهر، التقلبات الاقتصادية بين السياسة المالية والنقدية، دراسة تحليلية موجزة في إطار النظرية الكيزية، الرياض، 1981، ص 189.

⁽²⁾ ناظم الشمري، (اقتصاديات النقود والمصارف)، الجزء الأول، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر الموصل 1986، ص 154.

⁽³⁾ كاظم العيساوي ومحمود الوادي، (الاقتصاد الكلي-تحليل نظري وتطبيقي)، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص 167.

⁽⁴⁾ كاظم العيساوي ومحمود الوادي، مصدر سابق، ص 173.

أساسي غالباً ما يكون ثابتاً إلى جانب مجموعة من الأسعار تسري على الأنواع الأخرى المختلفة من الأوراق المالية القابلة للتغير والتعديل من حيث القابلية لإعادة الخصم⁽¹⁾.

ب. تغير هامش الضمان للإقراض:

يقصد بهامش الضمان: تحديد النسبة الواجب مراعاتها بين قيمة القرض وقيمة الضمان على ذلك القرض، إذ تقوم البنوك التجارية أو المتخصصة بتقديم بعض القروض لبعض الأفراد مقابل أسهم وسندات أو عقارات، وعادة فإنه لا يتم تقديم تلك الأصول بما يساوي قيمتها السوقية تماماً وإنما تحدد قيمتها أولاً ونسبة المخاطرة فيها ثم تحدد بنسبة معينة وعادة تكون أقل من القيمة السوقية⁽²⁾.

ت. الإقناع الأدبي: هو فرض التأثير الأدبي من قبل البنك المركزي على المصرف التجاري بهدف تعزيز وسائل الرقابة الكمية والنوعية⁽³⁾.

يعني ذلك ان التأثير الأدبي هو مجموعة النصائح والإرشادات والإجراءات المدروسة التي يضعها البنك المركزي تحت تصرف المصارف التجارية بهدف تجنب وتلافي الأخطاء، وتنظيم دور الإشراف المركزي.

وتنحصر أهمية تأثير البنك المركزي في المصارف التجارية في إمكان إقناعها بسياسته المنسجمة مع أهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة⁽⁴⁾، ويعود سبب فعالية التأثير في المصارف التجارية إلى المكانة المصرفية والنقدية التي يحتلها البنك المركزي تجاه مؤسسات الجهاز المصرفي في كونه بنك البنوك والملجأ الأخير للإقراض وكذلك كونه بنك الحكومة ومستشارها المالي.

ث. سياسة الكبح المالي: هو التمييز في الائتمان المقدم للقطاعات الاقتصادية دون أخرى بهدف التشجيع والتثبيط من اندفاع القطاعات الاقتصادية دون أخرى.

ان البنك المركزي لديه أدواته المعروفة في السياسات النقدية التوسعية والانكماشية، التي يمكن بها التأثير في المتعاملين أفراداً وشركات ومشاريع، لذا يمكن عن طريق إجراءاته ان يفرض نوعاً من التمييز الائتماني، مثلاً يقوم البنك المركزي بتخفيض إعادة سعر الخصم ونسبة الاحتياطي النقدي القانوني على ودائع المصارف التي تدعم القطاع الصناعي، مما يعني ان كلفة الائتمان المقدم إلى

⁽¹⁾ يسري السامرائي و زكريا الدوري، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 218.

⁽²⁾ كاظم العيساوي ومحمود الوادي، مصدر سابق، ص 170.

⁽³⁾ حربي محمد موسى عريقات، الاقتصاد الجزئي والكلية، جامعة الإسراء، عمان، 1997، ص 258.

⁽⁴⁾ حربي محمد موسى عريقات، مصدر سابق، ص 260.

النشاطات الصناعية قد انخفضت، ويقوم كذلك برفع إعادة سعر الخصم ونسبة الاحتياطي النقدي القانوني على ودائع المصارف التي تدعم القطاع الزراعي مما يعني ان كلفة الائتمان المقدم إلى النشاطات الزراعية قد ارتفعت، وهنا تمكن البنك المركزي من إتباع سياسة تمييز ائتمانية أثرت في النشاطات الاقتصادية والسياسة الاقتصادية العامة.

3. أدوات الرقابة المصرفية:

مجموعة من التدابير والإجراءات المباشرة التي يتخذها البنك المركزي تجاه المؤسسات والأجهزة المالية والمصرفية بهدف تحقيق أهداف السياسة النقدية، وبما ينسجم مع توجهات التنمية الاقتصادية وأبرز أداة رقابية مباشرة يقوم بها البنك المركزي هي تحديد الحد الأعلى للإقراض المقدم إلى بعض القطاعات الاقتصادية، وتحديد النسبة الواجب الالتزام بها من قبل المصارف التجارية فيما يتعلق بإيداعها لدى البنك المركزي⁽¹⁾.

ان أدوات البنك المركزي الكمية والنوعية او المباشرة تهدف بالدرجة الأساس إلى ضبط كمية النقد المتداولة وتنظيم السياسة الائتمانية بما يخدم أهداف التنمية الاقتصادية، وان ضبط كمية النقد المتداولة وجعله في نسبة مقاربة مع نسبة الناتج المحلي الإجمالي هو ما تسعى إليه السلطة النقدية بأدواتها المذكورة انفاً، كذلك ان تنظيم السياسة الائتمانية مع الجهاز المصرفي هو ما تطمح إليه السلطة النقدية، مع تشديد الرقابة على الجهاز المصرفي يهدف الى خلق وضع نقدي ومالي أفضل.

ومن الجدير بالذكر ان الأدوات الكمية والنوعية المباشرة لا تعمل دون توافر ثقافة مصرفية بين الجماهير ووعي مصرفي مسؤول وأسواق مصرفية ومالية متطورة، تعمل بها الأدوات المذكورة بفاعلية ومرونة كبيرتين بهدف تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي العام.

رابعاً: مؤشرات السياسة النقدية:

1. عرض النقد:

يرتبط عرض النقد بما يسمى بالقاعدة النقدية M_0 التي تمثل العملات المصدرة الورقية والمعدنية المتداولة فضلاً عن احتياطات العملة الخاصة بالبنوك التجارية لدى البنك المركزي⁽²⁾ ويعد البنك المركزي المسؤول الوحيد عن عرض النقد فهو يؤثر ويتحكم فيه بما يتلاءم مع تطور النشاط الاقتصادي.

⁽¹⁾ ناظم الشمري، مصدر سابق، ص 300.

⁽²⁾ علي محمد شلهوب، شؤون النقود وأعمال البنوك، الطبعة الأولى، شعاع للنشر، حلب، سوريا، 2007، ص 124.

ان عرض النقد يعد من المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تعكس صورة عن (الوضع الاقتصادي) في مرحلة زمنية معينة، ويطلق عليه مصطلح كمية النقود أو الكتلة النقدية. وتعكس مكوناته صورة حقيقية عن مدى تطور الجهاز المصرفي والوعي المصرفي لدى الجمهور وعن درجة التطور الذي بلغته الأسواق المالية والنقدية كما يعبر عن درجة التنقيد (نسبة عرض النقد إلى الدخل القومي)⁽¹⁾.

أ- عرض النقد بالمعنى الضيق (M1):

هو عبارة عن العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي (Currency in Circulation) مضافاً إليها الودائع الجارية (الودائع تحت الطلب Demand Deposit) والتي يمكن سحبها من المصارف التجارية بوساطة الشيكات أو الصكوك، وقد تم استبعاد العملة المحتفظ بها داخل الجهاز المصرفي من مكونات عرض النقد بالمعنى الضيق، بوصفها ليست متداولة، إلى جانب ان احتسابها يمكن ان يترتب عليه ازدواج حسابي. كذلك تم استبعاد الودائع الادخارية (الودائع لأجل Time Deposit) من عرض النقد بالمعنى الضيق (M1) نظراً لأنها لا تتمتع بالسيولة قياساً إلى العملة المتداولة والودائع الجارية.

ب- عرض النقد بالمعنى الواسع (M2):

يعرف بعض الأحيان بمصطلح السيولة المحلية، ويشير عرض النقد بالمفهوم الواسع (M2) إلى إجمالي وسائل الدفع (M1) زائداً الودائع الزمنية الآجلة والودائع الادخارية الخاصة لدى البنوك التجارية.

ت- عرض النقد بالمعنى الأوسع (M3):

يشمل هذا التعريف عرض النقد بالمعنى الواسع (M2)، أي السيولة المحلية مضافاً إليها الادخارات المودعة خارج المصارف التجارية (أي لدى المؤسسات الادخارية وصناديق الادخار المشتركة)، ومثال هذه الودائع (ودائع المستثمرين الزمنية Banks Investor Saving).

⁽¹⁾ عبد المنعم السيد علي، اقتصاديات النقود والمصارف، الجزء الثاني، مطبعة جامعة الموصل، 1984، ص 224.

2. سعر الصرف:

يقصد بسعر الصرف انه النسبة التي يتم على أساسها مبادلة عدد من الوحدات النقدية المحلية بالوحدات النقدية الأجنبية⁽¹⁾، كما يعرف عدد الوحدات من عملة معينة التي يمكن شراؤها او مبادلتها بوحدة واحدة من العملات الاخرى⁽²⁾.

أما الصرف الأجنبي بانه العملية التي يتم بمقتضاها استبدال العملة المحلية بعملات أجنبية عن طريق سوق الصرف الأجنبي، ويعرف سوق الصرف الأجنبي على انه [السوق الذي يجري فيه تبادل العملات القابلة للتمويل الدولي فيما بين الأشخاص (الطبيعيين والقانونيين)، وباعتماد ترتيبات مؤسسية ، يلتقي من خلالها الطلب والعرض المشتقين لهذه العملات ، حيث يوجه الجزء الأكبر من عمليات تبادل السلع والخدمات والأصول المالية بالعملات المعتمدة⁽³⁾.

وتبرز أهمية سعر الصرف عن طريق مساهمته في تحقيق هذه الاهداف الاقتصادية الكلية المتمثلة بالتوازنين الداخلي والخارجي، ويتمثل التوازن الداخلي بتحقيق الاستقرار في الاسعار، وقدر معين من النمو الاقتصادي والاستخدام الكامل، أما التوازن الخارجي فيقصد به توازن ميزان المدفوعات بالمعنى الاقتصادي أي التوازن بين المدفوعات والاستعلامات الخارجيتين التلقائيتين⁽⁴⁾، إذ تنعكس مشكلة ميزان المدفوعات أساساً في انعدام التساوي بين عرض العملات المختلفة والطلب عليها لأغراض مختلفة فقرات التعامل الدولي⁽⁵⁾.

تتبع أهمية سعر الصرف كونه من أهم الأسعار التي تمارس تأثيراً كبيراً على مجمل المتغيرات الاقتصادية. فمن خلاله يتم تقييم السلع والخدمات المحلية من قبل المستثمرين، والتجار الأجانب، وهو يُعبر عن معادلة جميع الأصول المالية، والنقدية، والحقيقية فيما بين الدول. وان استقراره يعكس الاستقرار الاقتصادي للبلد⁽⁶⁾.

⁽¹⁾ امين رشيد كنونة، الاقتصاد الدولي، مطبعة جامعة بغداد، الطبعة الثانية، 1987، ص 203 .

⁽²⁾ عبد المنعم سيد علي، اقتصادات النقود والمصارف، مصدر سابق ، ص 19 .

⁽³⁾ فليح حسن خلف ، التمويل الدولي ، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، 2004 ، ص 57 .

⁽⁴⁾ Joun J . Klein , Money and the Economy forth Edi tion , Newyork Harcourt brace jovaonovich , Inc , 1978 , p.502 .

⁽⁵⁾ عبد المنعم السيد علي ، اقتصادات النقود والمصارف ، مصدر سابق، ص 72 .

⁽⁶⁾ عماد محمد علي العاني، سياسة سعر صرف الدينار العراقي في ظل المتغيرات الاقتصادية الراهنة ، ج1، بحث مقدم إلى مكتب الاستشارات ، كلية الإدارة والاقتصاد ، بغداد ، 2005، ص 33.

وهناك سعرين لسعر الصرف هما سعر صرف اسمي والأخر حقيقي **سعر الصرف الاسمي** (الثنائي) على أنه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية ، والمقصود بهذا التعريف هو سعر العملة الجاري (الرسمي) الذي لا يأخذ بعين الاعتبار قوتها الشرائية من سلع وخدمات ما بين البلدين⁽¹⁾.

ويمثل سعر الصرف الفعلي مؤشراً لقياس سلوك العملة بشكل عام ، فنرى ان مؤشر سعر الصرف الفعلي الاسمي (Nominal Effective Ex. Rate) هو القيمة الاسمية لعملة محددة من العملات نتيجة لحركة أسعار الصرف الاسمية مقارنة بنسبة الأساس⁽²⁾، ويتغير سعر الصرف الاسمي، وهذه التغيرات تكون أما انخفاض أو ارتفاع في قيمة العملة، إذ ان انخفاض العملة (depreciation) هو تدهور قيمة الوحدة النقدية خلال مدة زمنية بالنسبة إلى مثيلاتها، أما ارتفاع العملة (appreciation) هو ارتفاع في قيمة الوحدة النقدية خلال مدة زمنية مقارنة مع العملة⁽³⁾.

أما **سعر الصرف الحقيقي** فهو سعر الصرف الاسمي مقرب للتغيرات في تغيرات (التضخم) للصرف الأجنبي والمحلي، وهو سلة السلع الأجنبية الحقيقية المرتبطة إلى السعر المحلي⁽⁴⁾، أي انخفاض في سعر الصرف الحقيقي يُعدّ تحسناً حقيقياً في قيمة العملة المحلية والارتفاع في سعر الصرف الحقيقي يعني انخفاض أسعار السلع المحلية مقارنة بأسعار السلع الأجنبية. وسعر الصرف الحقيقي لعملة ما هو السعر الذي يعكس المقدار الحقيقي لانخفاض أو ارتفاع سعر صرف هذه العملة أي أنه يعكس القوة الشرائية لها⁽⁵⁾.

أما وجه المقارنة بين سعر الصرف الاسمي وسعر الصرف الحقيقي ان سعر الصرف الحقيقي يأخذ التضخم بنظر الاعتبار ، وأما سعر الصرف الاسمي وانما أخذ بشكل رقمي. سعر الصرف الحقيقي هو سعر الصرف الاسمي مقرب للتغيرات في تغيرات (التضخم) للصرف الأجنبي والمحلي، وهو سلة السلع الأجنبية الحقيقية المرتبطة إلى السعر المحلي⁽⁶⁾.

¹ بلقاسم العباس ، سياسات أسعار الصرف ، معهد التخطيط العربي ، جسر التنمية ، عدد 33 ، تسلسل 2 ، الكويت ، 2002 ، ص

² نبيل عبد الوهاب لطيفة وآخرون ، سياسات وإدارة أسعار الصرف : القضايا ، الخيارات ، والمضامين ، سلسلة بحوث ومناقشات وحلقات العمل ، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، العدد 3، 1997، ص 36.

³ Michael Parkin, Melanie Powell and Kent Mathews, Economics, 3th edition, Addison Wesley long unanlimited, Edinburgh gate haelow essex, English, 1997, P. 443.

⁴ Jahana. Begum, (Real Exchange rates and Productivity), IMF. Working Paper, 89\wp 1999, June, 2000, P. 15.

⁵ علاء شفيق الراوي وسالم عبد الحسين ، أثر تغير سعر الصرف الحقيقي (الفعال) للدولار الأمريكي على العائدات النفطية لبلدان الخليج العربي ، مجلة اتحاد الاقتصاديين العربي ، بغداد ، السنة التاسعة ، عدد (4 ، 3) ، كانون الثاني ، 1985 ، ص 7 .

⁶ Jahana. Begum, (Real Exchange rates and Productivity), IMF. Working Paper, 89\wp 1999, June, 2000, P. 15.

$$RER = \frac{e_t p_t^*}{p_t}$$

إذ ان:

RER: سعر الصرف الحقيقي.

e_t : سعر الصرف الاسمي (سعر الوحدة الواحدة للعملة الأجنبية بوحدات العملة المحلية).

p_t^* : مستوى السعر العام الأجنبي.

P_t : مستوى السعر العام في الاقتصاد المحلي.

وسعر الصرف الحقيقي لعملة ما هو السعر الذي يعكس المقدار الحقيقي لانخفاض أو ارتفاع سعر صرف هذه العملة أي أنه يعكس القوة الشرائية لها⁽¹⁾.
وهناك عدة أنظمة من سعر الصرف وهي⁽²⁾:

1. نظام الصرف الثابتة: تتحدد أسعار الصرف هذه في ضوء بعض الأسس التي تحددها الإدارة الرسمية في الدولة لتحديد سعر الصرف الثابتة ولا تتغير هذه العلاقة بين العملتين الا ضمن هامش محدودة جداً.

وتاريخياً ساد نظام تثبيت العملات مقابل بعضها البعض لهامش تغيير لا يتجاوز (1%) في اتفاقية بريتون وودز ثم عدل هامش التغيير في عام 1971م ليصبح (2.25%) صعوداً أو هبوطاً لتلافي انهيار النظام إلا ان ذلك لم يدم طويلاً وهذا النظام يبقي سعر صرف العملة المحلية ثابتاً مقابل عملة التثبيت أو مقابل سلة من العملات، أو وحدة (SDR) ويسير معها صعوداً أو هبوطاً مقابل العملات الأخرى، وبالتالي يتيح ذلك للمنتجين القدرة على تحديد الكميات التي يرغبون في انتاجها في ضوء تقديرهم للأرباح المتوقعة على أساس السعر الثابت للعملة المحلية مقابل العملة الأجنبية، وكذلك الضمانة للمستثمرين بتحويل ارباح استثماراتهم سواء من العملة المحلية أو العكس بسعر صرف ثابت.

2. نظام الصرف المعوم الحر: حيث تتغير أسعار الصرف للعملة الوطنية تجاه العملات الأخرى بناءً على العلاقة بين العرض والطلب على العملة في سوق الصرف الأجنبي ويجري هذا التغيير بشكل حر في أسعار الصرف الحرة بعد العرض، وتنقسم هذه الأسعار الى قسمين⁽³⁾:

⁽¹⁾ علاء شفيق الراوي وسالم عبد الحسين، مصدر سابق، ص 7.

⁽²⁾ دوبا دوتاغويتا وآخرون، التحرك نحو مرونة سعر الصرف، كيف، ومتى، وبأي سرعة؟، صندوق النقد الدولي، 2006م، ص 4.

⁽³⁾ طراد اسماعيل ابراهيم، ادارة العملات الأجنبية، بدون ناشر، الطبعة الأولى، عمان، 2005م، ص 46.

أ. التعويم المدار: ويعرف نظام التعويم المدار بأنه ذلك النظام الذي يتحدد فيه سعر الصرف بوساطة قوى العرض والطلب لكن تتدخل السلطة النقدية من وقت الى اخر لجعل اسعار الصرف مستقرة او التأثير عليها بطريقه او بأخرى.

ب. التعويم غير المدار: تحديد سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأخرى على ضوء العرض والطلب لتلك العملات مقابل بعضها البعض، كما ان هناك استقلالية أكبر للسلطات النقدية في الدول التي تستعمل أنظمة الصرف الحرة فهي ليست ملزمة بالتدخل للمحافظة على سعر الصرف ضمن حدود معينة مما يعني عزل قراراتها النقدية عن هذه الحدود والتي قد يكون لتدخلها آثار غير مرغوبة اقتصادياً.

3. سعر الفائدة:

ويعد سعر الفائدة أداة حيوية للسياسة النقدية وتؤخذ في الاعتبار عند التعامل مع المتغيرات مثل الاستثمار والتضخم والبطالة، تميل البنوك المركزية للدول عموماً إلى خفض معدلات الفائدة عندما يرغبون في زيادة الاستثمار والاستهلاك في اقتصاد البلاد. ومع ذلك فإن انخفاض سعر الفائدة كسياسة اقتصاد كلي يمكن أن يكون محفوفاً بالمخاطر وقد يؤدي إلى خلق فقاعة اقتصادية⁽¹⁾.

يختلف سعر الفائدة بعض الشيء عن أسعار السلع والخدمات، بأنه ليس سعر مطلق وإنما هو نسبة بين مقدارين هما التكلفة النقدية للاقتراض مقسومة على المبلغ المقترض ويعبر عادة عنه بنسبة مئوية لفترة زمنية محددة، ولذا يُعدّ سعر السلعة الفائدة عائد على الأموال المقترضة تارةً، وتارةً أخرى تكلفة له⁽²⁾.

تقوم الدولة باستخدام سعر الفائدة كأداة لضبط الأسواق وتوجيه النشاط الاقتصادي، لأن أي تغيير ولو بسيط يطرأ عليه يؤثر في حركة الأموال في المجتمع وتوجهات الاستثمار سواء أكان مباشراً على شكل مشروعات أم غير مباشر في الأوراق المالية

يقيس "سعر الفائدة الأسمى" الحصيلة النقدية السنوية للمبالغ المستثمرة. ونرى في أيامنا هذه أن هذا السعر يرتفع عادةً بسبب التضخم، أي بتعبير آخر، فإن سعر الفائدة على المبلغ النقدي لا يقيس ما يكسبه مقرض المال بشكله الحقيقي (سلع وخدمات) فمن الواضح أننا بحاجة إلى مفهوم آخر للفائدة يقيس العائد للاستثمارات من السلع والخدمات "وليس كنقد وهذا المفهوم هو سعر الفائدة الحقيقي (Real Interest) الذي يقيس كمية السلع التي يمكننا الحصول عليها غداً من سلع وخدمات تخليفاً عن شرائها، ويتم الحصول على هذا السعر عن طريق تصحيح سعر الفائدة النقدي "الإسمي"

⁽¹⁾ عوض فاضل الدليمي، مصدر سابق، ص 421-426.

⁽²⁾ حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد: التحليل الكلي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2006، ص 110.

(The money) وفق معدل التضخم وسعر الفائدة الإسمي (nominal) الذي يدعى في بعض الأحيان سعر الفائدة النقدي وهو السعر الذي يدفع على النقود المستثمرة بمقياس نقدي⁽¹⁾. أما بالنسبة إلى سعر الفائدة الحقيقي (الطبيعي) (Natural) أو العادي (Normal) الذي عرفه (Wicksell) بأنه العائد المتوقع من رأس المال الحقيقي الجديد. أو انه العائد الحقيقي لرأس المال الانتاجي ، فهو يمثل الربح الذي يأمل رجال الأعمال الحصول عليه من استثماراتهم النقدية ، فهو الكفاية الحدية لرأس المال⁽²⁾. وفي أوقات التضخم علينا استخدام سعر الفائدة الحقيقي وليس سعر الفائدة الأسمى أو النقدي . ويمكن القول ان سعر الفائدة الحقيقي هو سعر الفائدة الأسمى معدلاً بإزالة التضخم كما في المعادلة التالية⁽³⁾.

$$\text{Inert} = \text{IN} - \text{IF}$$

حيث ان:

Inert: سعر الفائدة الحقيقي.

IN : سعر الفائدة الإسمي.

IF : معدل التضخم.

خامساً: آليات انتقال أثر السياسة النقدية الى النشاط الاقتصادي:

تمارس السياسة النقدية آثارها على النشاط الاقتصادي عن طريق ما يعرف بـ مسارات أو قنوات (Transmission Mechanism of Money) التي يبلغ بها أثر أدوات السياسة النقدية الى الهدف النهائي تبعاً لاختيار الهدف الوسيط، وتنتقل تأثير قرارات السياسة النقدية على الطلب الكلي في الاقتصاد عن طريق آليات السياسة النقدية والتي تنتهي بالتأثير على الأسعار والانتاج، إذا انخفض سعر الفائدة الرئيسي فان ذلك سيؤثر على كل من أسعار الفائدة في الأجل الطويل، وحجم القروض الممنوحة من طرف المصارف التجارية وسعر الصرف. كما وتتأثر آلية انتقال أثر السياسة النقدية بشكل مباشر بمرونة المؤشرات الاقتصادية عبر هذه القنوات والتي تربط مرونة المؤشرات بهيكل النظام المالي بالدولة وهيكل الاقتصاد الكلي والأوضاع الاقتصادية بشكل عام.

ويستخدم مصطلح آلية الانتقال "للدلالة على الآلية أو الكيفية التي تمكن التغيرات التي تقررها السياسة النقدية في عرض النقد أوفي أسعار الفائدة قصيرة وطويلة الأمد من التأثير على المؤشرات الحقيقية. أو للدلالة على العملية التي تتمكن قرارات السياسة النقدية بواسطتها من التأثير على الاقتصاد

⁽¹⁾ بول أ. سامويلسون وآخرون ، الإقتصاد ، ترجمة هشام عبد الله ، ط1 ، (عمان : الدار الأهلية للنشر ، 2001)، ص 517 .
⁽²⁾ أحمد حسين الرفاعي و خالد واصف الوزني ، مبادئ الإقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق ، الطبعة الثانية، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 1999، ص 146.
⁽³⁾ دينار خاتاختاتي ، تقدير أسعار الفائدة الحقيقية في اقل البلدان نموا ، صندوق النقد الدولي ، مجلة التمويل والتنمية ، مجلد 23 عدد 2 ، يونيو ، واشنطن 1986 ، ص 45 .

بوجه عام وعلى مستوى العام للأسعار بوجه خاص " (1) وتُعد آلية الانتقال النقدي واحدة من أكثر مجالات الاقتصاد النقدي تأثيراً وتدعى بـ الصندوق الأسود (Black box) ويعود ذلك لسببين هما:

- ✓ نشر التغييرات في السياسة النقدية عن طريق النظام المالي الى الأسواق (السندات والقروض المصرفية) التي تؤثر بشكل مباشر على قرارات الانفاق للأفراد والشركات.
- ✓ انتشار صدمات السياسة النقدية عن طريق النظام المالي الى الاقتصاد الحقيقي على الناتج والاسعار.

لذلك فان فهم آلية تأثير السياسة النقدية وطريقة عملها أمر في غاية الأهمية لنجاح السياسة النقدية في تحقيق أهدافها وعلى الرغم من الاتفاق على أهمية السياسة النقدية في التأثير على النشاط الاقتصادي الذي يتم عن طريق عرض النقد بشكل مباشر أو عن طريق سعر الفائدة أو سعر الصرف أو الائتمان، لكن الخلاف ما يزال قائماً حول تفاصيل عملها من حيث طبيعة وحجم ومدى تأثيرها في المؤشرات المستهدفة، وذلك بسبب اختلاف السمات الهيكلية والمؤسسية للاقتصاد من دولة الى أخرى وانعكاس ذلك على طبيعة عمل هذه آليات، وعلى الرغم من هذا الاختلاف بين عمل السياسة النقدية حول هذه القنوات وفعالية كل منها، لكن يوجد شبه اتفاق حول وجود قنوات رئيسية تنتقل عن طريقها آثار تنفيذ السياسة النقدية إلى الاقتصاد وان اختلفت هذه القنوات فيما يتعلق بالمدى الزمني لانتقال آثار السياسة النقدية من خلالها، لكنها تتفق في قدرتها على التأثير في المؤشرات الاقتصادية الكلية(2)، وسيتم التطرق إلى أهم هذه القنوات على النحو الآتي:

1. قناة أسعار الفائدة : Channel of Interest Rate

تشكل قناة أسعار الفائدة الآلية الرئيسة التي تعمل بها نماذج الاقتصاد الكلي وتدعى بقناة تقليدية لانتقال أثر السياسة النقدية في انموذج الكنزي (IS-LM)، فنظراً لدرجة معينة من ثبات الأسعار، أو زيادة أسعار الفائدة الاسمية على سبيل المثال، تترجم إلى زيادة في سعر الفائدة الحقيقي(*) وتكلفة رأس المال التي يتحملها المستخدم وتؤدي هذه التغييرات بدورها إلى تأجيل الاستهلاك أو خفض الانفاق الاستثماري، وهذه هي الآلية التي تجسدها المواصفات التقليدية، وتأتي أهمية هذه القناة عن طريق

¹⁾ European Central Bank "Monetary Policy Transmission in The Euro Area, A Decade After the Introduction of the Euro," ECB Monthly Bulletin, May 2010 p.1.

²⁾ Thorarinn G. Petursson ,The transmission mechanism of monetary policy: Analysing the financial market pass-through, Central Bank of Iceland,2001,p:2.

(*) سعر الفائدة الحقيقي يقيس الكلفة الحقيقية للمقترضين والعائد الحقيقي للمستثمر بعد استبعاد أثر التغيير السعري على قيمة التدفقات النقدية ويعبر عن بالمعادلة $(i_p = I - \Delta p/p)$ أما سعر الفائدة الاسمي هو الثمن الذي يدفع لقاء اقتراض رأس المال لمدة من الزمن فهو السعر الذي يسود في السوق النقدية.

قدرتها في التأثير المباشر على الاقتصاد الحقيقي خلال مدة زمنية قصيرة نسبياً فارتفاع وانخفاض سعر الفائدة يؤثر على مجمل المؤشرات الاقتصادية (الاستثمار، الادخار، الدخل... الخ) عند اتباع سياسة نقدية توسعية لمواجهة زيادة المعروض النقدي فتتخف أسعار الفائدة الاسمية والذي يؤدي بدورها إلى انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية للمدى القصير والطويل، وذلك في ظل فرضية جمود الأسعار سيؤدي إلى زيادة حجم الانفاق الاستثماري، أما الانفاق الاستهلاكي أثبت تايلور ان مرونة انفاق القطاع العائلي بالنسبة لسعر الفائدة الحقيقي مرتفع نسبياً، لذلك فان انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية يؤدي إلى زيادة طلب القطاع العائلي على السلع الاستهلاكية المعمرة فضلاً عن زيادة الاستثمار في قطاع السكن⁽¹⁾، لذلك تؤثر معدلات الفائدة الحقيقية بدورها في انخفاض تكلفة رأس المال عن طريق أثرها على قرارات الاستثمار، مما ينتج عنه زيادة في كل من الانفاق الاستهلاكي والاستثماري من ناحية، وزيادة الطلب الكلي والنتاج من ناحية أخرى كما هو موضح في المخطط، وأهم السمات لهذه القناة التأكيد على ان أسعار الفائدة الحقيقية وليست الاسمية، هي التي تؤثر بشكل كبير على قرارات المستهلكين والمستثمرين، وتؤكد أيضاً هذه القناة على ان الأثر الأكبر على الانفاق يكون لأسعار الفائدة الحقيقية طويلة الأجل⁽²⁾.

$$Ms \uparrow \rightarrow i \downarrow \rightarrow I \uparrow C \rightarrow \uparrow Yd \rightarrow \uparrow Y \rightarrow \uparrow \pi \dots (1)$$

إذ ان: (Ms) عرض النقد، (i) سعر الفائدة، (I) الاستثمار، (C) الاستهلاك (Yd) الطلب الكلي، (Y) الدخل، (π) التضخم.

2. قناة سعر الصرف : Channel of Exchange Rate

مع تزايد اندماج الاقتصادات الوطنية والتحول الى سعر الصرف المرن، أولي مزيد من الاهتمام لآلية الانتقال التي تعمل عن طريق تأثيرات أسعار الصرف على صافي الصادرات وعلى حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي وعلى حجم التجارة الخارجية، لذلك فهو يحظى سعر الصرف اليوم بمكانة خاصة في السياسة النقدية لكونها تستطيع ان تؤثر على تحركات أسعار الصرف تأثيراً كبيراً عن طريق قدرتها في التأثير على أسعار النسبية للسلع المحلية والأجنبية عن طريق قناة الطلب والعرض الكليين ومن ثم يؤثر على الطلب المحلي والاجنبي على السلع المحلية والتي تعرف باسم

¹⁾ Kenneth N. Kutther and Patricia C. Mosser, The Monetary Transmission Mechanism, New York, Economic Policy Review, 2002, p:15-16.

²⁾ احمد شفيق الشاذلي، قنوات انتقال أثر السياسة النقدية على الاقتصاد الحقيقي، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، العدد 39، 2017، ص18.

(آثر الانتشار غير المباشر) مما يؤثر على معدل التضخم بصورة غير مباشرة ، فالتغيرات المستقبلية في سعر الصرف تمثل أداة الربط بين أسعار الفائدة المحلية وأسعار الفائدة الأجنبية على العملات الدولية الرئيسية والتي تلعب أثراً رئيساً في تحول المدخرين إلى حيازة العملات ذات العائد الأعلى لكن حين ترتفع أسعار الفائدة الحقيقية المحلية بالنسبة لنظيرة في الخارج فإن الودائع المحلية تصبح أكثر جاذبية نسبة إلى الودائع المقومة بالعملات الأجنبية، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع قيمة الودائع المحلية نسبة إلى الودائع بالعملة الأخرى، هذا يعني ارتفاع قيمة الدولار وان ارتفاع قيمة العملة المحلية يجعل السلع المحلية أكثر تكلفة من السلع الأجنبية، ويترتب على هذين الأثرين ارتفاع سعر الصرف العملة المحلية، الذي يؤثر بدوره على الاقتصاد عن طريق أثر الأسعار والأثر على المراكز المالية ومن ثم يؤثر سلباً على صافي الصادرات والطلب الكلي والناتج ووضع الحساب التجاري في ميزان المدفوعات وتنعكس هذه التطورات في انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وانخفاض الأسعار وركود الاقتصاد المحلي عبر هذه الآلية، كما هو موضح في المخطط.

$$Ms \downarrow \rightarrow i \uparrow \rightarrow Ex \uparrow \rightarrow NX \downarrow \rightarrow Yd \downarrow \rightarrow \rightarrow \downarrow \pi \dots \dots (2)$$

إذ ان: (Ms) عرض النقد، (i) سعر الفائدة، (Ex) سعر الصرف، (NX) صافي الصادرات، (Yd) الطلب الكلي، (Y) الدخل، (π) التضخم.

ومن جهة أخرى فان سعر الصرف ينقل أثر السياسة النقدية بصورة مباشرة عن طريق قناة التضخم والتي تعرف باسم (آثر الانتشار المباشر) إذ تؤثر تغيرات سعر الصرف على التضخم مباشرة عن طريق زيادة أسعار الاستيرادات، أو الأسعار المحلية للسلع والخدمات التي تدخل في التجارة الدولية.

وبذلك فقد يختلف المدى الزمني لانتقال آثار تغيرات سعر الصرف وحجمها على الناتج والتضخم من دولة لأخرى على درجة انفتاح الاقتصاد على العالم الخارجي من ناحية وعلى درجة تحرر القطاع المالي بها من ناحية أخرى. فضلاً عن ذلك إلى ان هذه التأثيرات على أسعار الصرف عن طريق أسعار الفائدة هو غير مؤكدة وسوف يعتمد على التوقعات حول أسعار الفائدة المحلية والأجنبية والتضخم والتي قد تتأثر نفسها بالسياسات⁽¹⁾.

⁽¹⁾ للمزيد من التفاصيل انظر:

- Frederic Mishkin S. Symposium on the Monetary Transmission Mechanism, Journal of Economic Perspectives - Volume 9, Number 4, 1995 .p:5.

3. قناة أسعار الأصول: Channel of Asset Prices

تعتبر هذه القناة عن وجهات نظر انصار المدرسة النقدية في تحليلهم لأثر السياسة النقدية على الاقتصاد، ويقصد بأسعار الأصول بانها القيمة الحالية لتدفقات العوائد المتوقع الحصول عليها مستقبلا من هذه الأصول، وذلك تبعا لتوقعات المتعاملين الاقتصاديين. وهذا يعني ان سعر الأصل لا يعتمد على مسار صافي العوائد المتوقع تدفقها في المستقبل فحسب بل يعتمد أيضا على سعر الخصم المستخدم لاحتساب القيمة الحالية لهذه التدفقات⁽¹⁾، وعن طريق هذه القناة يظهر تأثير السياسة النقدية على الاقتصاد الذي ينتقل عبر ثلاثة قنوات فرعية هي قناة توبن للاستثمار وقناة أثر الثروة على الاستهلاك وقناة أسعار الأراضي والعقارات وكالاتي:

أ. قناة توبن للاستثمار:

بين الاقتصادي توبن في نظريته (q) للاستثمار الدور الذي يمكن للسياسة النقدية في التأثير على النشاط الاقتصادي، وذلك عن طريق تأثيرها على تقلبات أسعار الأسهم للشركات. ونصت النظرية على وجود علاقة سببية بين الاستثمار وتقلبات القيمة السوقية لأسعار الأسهم الناتجة عن تغيرات السياسة النقدية وبناءً على هذه النسبة أطلق عليها توبن بمعامل (q) وتعرف على انها "القيمة السوقية لأسهم الشركات مقسومة على تكلفة استبدال رأس المال الحقيقي للشركة"، وعليه إذا كانت النسبة (q) مرتفعة فان القيمة السوقية لأسهم الشركات تكون عالية النسبة بالمقارنة مع تكاليف استبدال راس المال الحقيقي، ومن ثم فان قيمة رأس المال الجديد من السلع الاستثمارية والمعدات والآلات الرأسمالية ستكون رخيصة نسبة إلى القيمة السوقية للشركات، وهذا يشجع على زيادة الانفاق الاستثماري لان الشركات يمكنها شراء الكثير من السلع الرأسمالية الجديدة عن طريق اصدار القليل من الأسهم⁽²⁾، أما من وجهة نظر الكنزيون فانهم يصلون أيضا إلى استنتاج مماثل، إذ يرون ان السياسة النقدية التوسعية تجعل السندات اقل جاذبية من الأسهم مما يؤدي الى حدوث ارتفاع القيمة السوقية لأسعار أسهم الشركات بسبب زيادة الطلب على هذه الأسهم ومن ثم ارتفاع أسعار الأسهم سوف يؤدي إلى ارتفاع النسبة (q) ومن ثم زيادة الانفاق الاستثماري. ويمكن توضيح آليات انتقال أثر السياسة النقدية بوساطة قناة توبن في المخطط الآتي:

- Jan Przystupa, The Exchange Rate In The Monetary Transmission Mechanism, Bureau of Macroeconomic Research, National Bank of Polandp:6 .

⁽¹⁾ حاتم جورج ، الإطار النظري للسياسة النقدية :المفاهيم والأدوات، وآليات الانتقال، شبكة الاقتصاديين العراقيين، 2015، ص13.

⁽²⁾ Frederic S. Mishkin ,the Economics of Money ,Banking and Financial Markets ,OP. Cit , P:624.

$$Ms \uparrow \rightarrow \uparrow p_s \rightarrow \uparrow q \rightarrow \uparrow I \rightarrow \uparrow Y_d \rightarrow \uparrow Y \dots (3)$$

وان جوهر نظرية توبن (q) في كونها توافر آلية للارتباط ما بين أسعار الأسهم والانفاق الاستثماري، فان السياسة النقدية التوسعية (Ms) تؤدي الى ارتفاع القيمة السوقية لأسعار الأسهم والشركات وينتج عنها ارتفاع النسبة توبن (q) بسبب ارتفاع الانفاق الاستثماري (I) ومن ثم زيادة في الطلب الكلي (Yd) وزيادة الناتج (Y)⁽¹⁾.

ب. قناة أثر الثروة على الاستهلاك:

من بين هذه المسارات البديلة قناة الثروة، التي بنيت على نموذج دورة حياة لمودلياني (MBA) فقد أوضح في نظريته الدور الذي يمكن ان تؤديه السياسة النقدية في النشاط الاقتصادي عن طريق تأثير زيادة الثروة على الاستهلاك، لكون ثروة الأسر تشكل عاملاً رئيساً في تحديد الانفاق الاستهلاكي ويأتي الارتباط بالسياسة النقدية عن طريق الارتباط بين أسعار الفائدة وأسعار الأصول. فالزيادة في أسعار الفائدة نتيجة للسياسات تعمل على خفض قيمة الأصول الطويلة الأجل (الأسهم، والسندات)، وتقلص موارد الأسر، وتؤدي إلى انخفاض الاستهلاك⁽²⁾، بناءً على ذلك عند اتباع السياسة النقدية التوسعية تؤدي الى انخفاض أسعار الفائدة وتحفز الطلب على الأصول المالية كالأسهم العادية ومن ثم ارتفاع أسعارها (P_s) القيمة السوقية للثروة المالية لهذه الأصول ويزيد من الموارد المتاحة القابلة للاستهلاك مما يؤدي إلى زيادة الانفاق الاستهلاكي، وهو ما ينتج عنه زيادة الطلب الكلي ومن ثم زيادة الناتج⁽³⁾، ويمكن توضيح آلية أثر السياسة النقدية على وفق هذه القناة عن طريق المخطط الآتي:

$$Ms \uparrow \rightarrow \uparrow p_s \rightarrow \uparrow W \rightarrow \uparrow C \rightarrow \uparrow Y_d \rightarrow \uparrow Y \dots (4)$$

إذ ان: (Ms) عرض النقد، (Ps) القيمة السوقية للثروة، (W) الثروة، (C) الاستهلاك، (Yd) الطلب الكلي، (Y) الناتج.

¹⁾ Frederic S. Mishkin, Symposium on the Monetary Transmission Mechanism, OP . Cit, p:6-7.

²⁾ Kenneth N. Kutther and Patricia C. Mosser, The Monetary Transmission Mechanism, OP . Cit, P: 17.

ت. قناة الأراضي والعقارات:

ان للسياسة النقدية تأثيراً مهماً على الاقتصاد عن طريق تأثيرها على قيم الأراضي والعقارات والتي تُعدّ من مكونات الثروة، وعليه تلعب المصارف التجارية بقدر كبير في تقديم قروض عقارية والتي تكون قيمة العقار بمنزلة ضمانات لتغطية مخاطر عدم السداد.

وبذلك يمكن لهذه القناة ان تؤثر بالطلب الكلي وعلى الناتج عن طريق ثلاث مسارات هي (الأثار المباشرة في نفقات الإسكان والتأثير في ثروة الاسرة والتأثير في ميزانيات المصارف)، فضلا عن ذلك فان الأراضي والعقارات تدخل ضمن تعريف الثروة في إطار قناة توبن للاستثمار، فان الزيادة في أسعار الأراضي والعقارات تؤدي إلى زيادة في قيمة الثروة، ومن ثم استبدال أسعار الأراضي والعقارات محل أسعار الأسهم سيكون هناك قناة جديدة تنتقل من خلالها أثر السياسة النقدية الى الناتج والأسعار تسمى بقناة أسعار الأراضي والعقارات.

يمكن توضيح آلية الانتقال النقدي عن طريق هذه القناة كالآتي:

$$Ms \uparrow \rightarrow i \downarrow \rightarrow P_{re} \uparrow \rightarrow NW_{cb} \uparrow \rightarrow L \uparrow \rightarrow I \uparrow \rightarrow Yd \uparrow \rightarrow Y \dots (5)$$

فعند أتباع السياسة النقدية التوسعية تؤدي الى انخفاض في معدلات الفائدة مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار العقارات (P_{re}) وهذا يخفض من خسائر الإقراض المصرفي مما يزيد من رأس المال المصرف (NW_{cb}) والذي بدوره يزيد من المقدرة الاقراضية لتلك المصارف ومن ثم يزداد الاستثمار والطلب الكلي والناتج. بينما يحدث العكس عند أتباع سياسة النقدية الانكماشية إذ تنخفض أسعار العقارات، فان آلية النقل هذه كثيرا ما توصف بانها أزمة راس المال (Capital Crunch) والتي حدثت في الولايات المتحدة الامريكية في عام (1990) وفي اليابان على أثر الركود الاقتصادي في عام (1991)⁽¹⁾.

4. قناة النقود : Money Channel

هي من الأقدم القنوات التي تؤثر فعلياً في المؤشرات الاقتصادية الكلية عن طريق تحكم البنك المركزي بالاحتياطيات النقدية التي تنتقل تأثيرها في المجاميع النقدية عن طريق المضاعف النقدي، ويعمل كل من البنك المركزي والمصارف التجارية في التأثير على عرض النقد عن طريق عملية

¹⁾ Frederic S.Mishken, The Transmission Mechanism and The Role Of Asset Price In Monetary Policy USA , National Bureau of Economic Research,2001, P:6-7.

خلق النقود. كما تنقل هذه القناة أثر السياسة النقدية بشكل مباشر نحو النقود التي تكون بحوزة الافراد ومن ثم تنقل الأثر المباشر على الناتج. وتعمل السياسة النقدية عن طريق التغيرات في عرض النقد والتي يمكن ان تؤدي هذه الزيادة في عرض النقود الى التأثير في الطلب الكلي الذي يتحرك بما يتماشى مع الأرصة النقدية المستخدمة لتمويل المعاملات ومن ثم يؤثر على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والناتج المحتمل ومستوى الأسعار، ففي حالة لم يصل الاقتصاد القومي إلى مستوى الاستخدام الكامل فان زيادة عرض النقود سوف تنعكس في زيادة الطلب الكلي ومن ثم ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي إلى الناتج المحتمل، وتحصل الحالة المعاكسة، عند بلوغ الاقتصاد مستوى الاستخدام الكامل، إذ تؤدي الزيادة في عرض النقود إلى زيادة المستوى العام للأسعار ومن ثم ظهور الضغوط التضخمية في الاقتصاد⁽¹⁾، وكما موضح بالمخطط الاتي:

$$\uparrow Ms \rightarrow \downarrow P_s \rightarrow \uparrow AE \rightarrow Y_A < Y_P \rightarrow \uparrow Y_A \dots\dots(6)$$

إذ ان: (Ms) عرض النقد، (i) سعر الفائدة، (Ps) القيمة السوقية، (AE) الانفاق الكلي، (Y_A) الناتج الحقيقي، (Y_P) الناتج المحتمل

Channel of Expectation

5. قناة التوقعات:

يعتمد تحليل السياسة النقدية الحديث على التطلع الاستشرافي والعقلاني للمؤشرات الاقتصادية ، ولهذه القناة تأثيرات أساسية على جميع القنوات (TMM) من حيث التوجيهات سياسة البنك المركزي في نجاح الإجراءات التي تقوم بها السلطات النقدية من أجل تحقيق الأهداف المرجوة منها، والتي تتضمن هذه القناة إعداد ونشر مجموعة من التوقعات بشأن المؤشرات الاقتصادية الكلية التي يمكن ان تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على أسعار الفائدة قصيرة وطويلة الأجل وعلى النمو الاقتصادي بوجه عام ، ويمكن ان توجه السياسة النقدية أيضا التوقعات الاقتصادية فيما يتصل بالتضخم في المستقبل ومن ثم تؤثر على تطورات الأسعار. ويتوقف نجاح هذه القناة في نقل آثار السياسة النقدية للاقتصاد الحقيقي على المدى الزمني المناسبين، وعلى مدى دقة البيانات الصادرة عن البنك المركزي، فإذا حظيت التقارير الناتجة عن اجتماعات السلطات النقدية بقدر كبير من الدقة، فان ذلك يُعدُّ أمرًا هامًا

(¹)Fredrick. S. Mishkin, International Experiences with Different Monetary Policy Regimes, Journal of Monetary Economics, Volume43, 1998, P: 12-14.

في نجاح استخدام هذه القناة لضمان نقل آثار السياسة النقدية للاقتصاد وتعزيز قدرتها على تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، مما ينعكس إيجابيا في تحقيق النمو الاقتصادي⁽¹⁾.

المطلب الثاني: السياسة المالية والمنظور الاقتصادي:

أولاً: مفهوم السياسة المالية: Thecom Fiscal Policy concept

ان علم المالية لم يأخذ الشكل الحالي إلا في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر⁽²⁾، وقد زخر الفكر المالي بتعريفات مختلفة لمفهوم السياسة المالية نتطرق لبعض منها:

فالسياسة المالية هي مجموعة من الإجراءات والمحاولات والجهود التي تمارسها الدولة باستخدام وسائل تمويل الدولة ووسائل انفاق حصيدلة التمويل لتحقيق او تغطية متطلبات الدولة⁽³⁾.

وعرفها البعض بانها" الطريق الذي تنتهجه الحكومة لتخطيط نفقاتها وتدبير وسائل تمويلها كما يظهر في الموازنة"⁽⁴⁾، وهي أيضا "مجموعة من السياسات والإجراءات والتعليمات المتعلقة بالإيرادات والنفقات العامة بهدف تحقيق أهداف الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية"⁽⁵⁾.

كما عرفت (بانها عبارة عن إجراءات ينصب اهتمامها على دراسة النشاط المالي وما يستتبع هذا النشاط من آثار بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد القومي وتتضمن تكييفها كميًا لحجم الانفاق العام والإيرادات العامة ونوعيا لأوجه هذا الانفاق ومصادر هذه الإيرادات بغية تحقيق أهداف محددة أبرزها تنمية الاقتصاد القومي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والعدالة في توزيع الدخل والثروات)⁽⁶⁾.

بينما يعرفها البعض على بانها" مجموعة من الوسائل والتدابير التي تتخذها الدولة استنادا إلى حالة النشاط الاقتصادي، مستخدمة كافة الوسائل المالية المهمة للتأثير في المتغيرات الاقتصادية الكلية بهدف زيادة معدل النمو الاقتصادي"⁽⁷⁾. ويرى آخرون ان السياسة المالية ما هي إلا استخدام للموازنة العامة لتحقيق غايات كلية مثل الاستخدام الكامل وتحقيق النمو الاقتصادي على المدى الطويل

¹⁾ Hamid R. Davoodi, Monetary Transmission Mechanism in the East African Community: An Empirical Investigation, IMF, 2013, P:15-16.

²⁾ عباس كاظم الدعمي، السياسات النقدية والمالية واداء سوق الاوراق المالية، الطبعة الأولى: دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 47.

³⁾ محمود حسين الوادي، المالية العامة، عمان، دار صفاء، 2010، ص 230.

⁴⁾ هشام صفوة العمري، اقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية، الجزء الثاني، مطابع التعليم العالي والبحث العلمي، (1988)، بغداد، ص 34.

⁵⁾ طارق الحاج، المالية العامة، الطبعة الاولى، (دار صفاء للنشر والتوزيع، 2009)، عمان، ص 201.

⁶⁾ طاهر الجنابي، دراسات في المالية العامة، (مطابع التعليم العالي، 1990)، بغداد، ص 39.

⁷⁾ علي كنعان، الاقتصاد المالي، دمشق: منشورات جامعة، 2009، ص 307.

واستقرار المستوى العام للأسعار⁽¹⁾. إلا ان التعريف الحديث للسياسة المالية يركز بصورة أساسية على الوسائل المستخدمة إذ تعرف السياسة المالية على انها "مجموعة من السياسات الحكومية التي تستخدم الوسائل المالية من نفقات عامة و ضرائب وقروض ووسائل نقدية وموازنة... الخ ، لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والصحية"⁽²⁾.

وخلاصة لما سبق يمكن تعريف السياسة المالية بانها: مجموعة من الإجراءات والتدابير التي يتم بموجبها دراسة النشاط المالي للدولة وكيفية توزيع واستخدام الموارد المالية للدولة لتنفيذ وظائفها وأهدافها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتي تتحدد بطبيعة الظروف الداخلية والخارجية للدولة.

ثانياً: أهداف السياسة المالية: Aims of Policy concept

لم تكن السياسة المالية بمنأى عن التطورات والتحديث المستمر لكونها متلازمة مع تطور الحكومات والمجتمعات ومسايرة للأحداث والوقائع المتجددة، ومن ثم فتطور السياسة المالية هو انعكاس لتطور المالية العامة (النفقات - الإيرادات) العامة فالدول بحاجة إلى الانفاق لكي تقوم بواجباتها تجاه المجتمع⁽³⁾ ، وتقديم المصالح العامة الذي يعد مثاراً للجدل وعبر المراحل السابقة ، إذ اقتصر وفقاً للرؤية الكلاسيكية في الحياد المالي "الدولة الحارسة"، وأصبحت اليوم تشمل النواحي كافة في ظل المبادئ الحديثة لـ (دولة الرفاهية)⁽⁴⁾، أي وفقاً للمفهوم الحديث أوكلت إليها وظائف عديدة أهمها "القيام بالمشاريع العمرانية، وتحسين الأوضاع المعيشية، وزيادة الثروة الوطنية، وحماية الاقتصاد الوطني، ونشر العلم، وحفظ الصحة العامة، ومعالجة الأزمات الاقتصادية " فالمال يعد الأساس للقيام بتلك الوظائف.

ان تطور أهداف السياسة المالية لابد ان يتكامل مع أهداف وأولويات السياسة الاقتصادية، وتركز السياسة المالية على الاهداف الآتية⁽⁵⁾:

1. تحقيق الاستقرار الاقتصادي.
2. تحفيز النمو الاقتصادي.
3. التخصيص الأمثل للموازنة وإعادة توزيع الدخل.

⁸⁾ Micheal, Parkin & Powell Millani, **Economics**, third ed, first, Print England, 1997, P.748.

²⁾ عباس كاظم الدعوي، مصدر سابق ، ص50-51 .

³⁾ Nio Afonso and Ricardo M.Sousa, the Macro Economic Effects of fiscal policy, Working paper series, NO991, January, 2009, pp.12-13.

⁴⁾ NIER'S conceptual framework, fiscal policy national Institute of Economic Research (NIER), NO16, March 2008, p.10.

⁵⁾ UNEP, Green economy fiscal policy scoping study Ghana, 2014, p:11.

4. معالجة البطالة.

5. الهدف البيئي (الموازنة الخضراء).

Financial Policy Tools

ثالثاً: أدوات السياسة المالية:

تمتلك السياسة المالية الأدوات الرئيسية التي تستطيع من خلالها التأثير في جوانب المجتمع كافة سواء الجوانب الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية، ويمكن توضيح هذه الأدوات على النحو الآتي:

Public Expenditures

1. النفقات العامة:

تُعدّ النفقة العامة أحد الأدوات الرئيسية للسياسة المالية فهي تعرف بانها "مبلغ من النقود تقوم الدولة أو شخص من أشخاص القانون العام باستعماله أو دفعه في إطار موازنة عامة بقصد إشباع حاجات عامة عن طريق تقديم الخدمات العامة وتحقيق أهداف اقتصادية⁽¹⁾، أو هي مبلغ من المال (اقتصادي أو نقدي) يصدر من الدولة أو عن أي شخص معنوي عام، بقصد تحقيق منفعة عامة⁽²⁾، وتقسّم النفقات العامة الى نوعين هما⁽³⁾:

أ- **تقسيم الاقتصادي** يساعد هذا النوع على وفق المعيار الاقتصادي على معرفة طبيعة الانفاق وآثاره وأهدافه، الأمر الذي يساعد في إدارة الأموال العامة من حيث معرفة مقدار كلفة كل نشاط من أنشطة الدولة على حدة، وتتبع هذه النفقات بين مدة وأخرى، وتشتمل على النفقات الفعلية أو الحقيقية (استثمارية وجارية) والتي يقصد بها تلك النفقات التي تنفذها الدولة مقابل الحصول على السلع والخدمات أو رؤوس أموال إنتاجية. والنفقات التحويلية هي تلك النفقات التي لا يترتب عليها حصول الدولة على سلع وخدمات ورؤوس أموال، وإنما تقوم الدولة بتحويل جزء من الدخل القومي من الفئات الاجتماعية التي تمتلك دخولا كبيرة الى أخرى محدودة الدخل. وتهدف الدولة منها إلى إعادة توزيع الدخل وهذه النفقات تقسم حسب أثرها الاقتصادي على الدخل القومي، فضلا عن النفقات الاستثمارية والنفقات التشغيلية وتقسيم هذه النفقات حسب اغراضها.

ب- **تقسيم غير اقتصادي** تقسم كل دولة نفقاتها العمومية في موازنتها إلى اقسام متعددة، وغالبا ما يتكون هيكل النفقات العامة في معظم الدول من تقسيم وظيفي للنفقات العامة وذلك حسب الأنشطة

⁽¹⁾ عوض فاضل إسماعيل ، نظرية الانفاق الحكومي: دراسة في جوانبه القانونية والمالية والاقتصادية ، المكتبة الوطنية، بغداد، 2002، ص5.

⁽²⁾ أحمد زهير شامية، خالد الخطيب، المالية العامة، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 43.

⁽³⁾ طاهر الجنابي، علم المالية العامة والتشريع المالي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة بغداد، العراق، 1990، ص27.

⁽⁴⁾ سعود جايد مشكور، عقيل حميد جابر الحلو، مدخل معاصر في علم المالية، الطبعة الثانية، بغداد 2020، ص 50.

الرئيسة للدولة، والتقسيم الدوري للنفقات العامة الذي يقسم إلى نوعين (نفقات عادية، نفقات غير عادية)، وكذلك التقسيم الأدرى للنفقات العامة على أساس التقسيمات الإدارية لأجهزة الدولة.

2. الإيرادات العامة: Public Revenues

تُعدّ الإيرادات العامة من أهم الأدوات التي تستخدمها الحكومة في تنفيذ خططها التنموية الشاملة، وتسعى دوماً إلى زيادتها والحفاظ عليها، كما أنها تُعدّ مؤشراً حقيقياً يعكس مدى فعالية ونشاط الأداء الحكومي الاقتصادي والمالي، وتمثل جزءاً رئيساً من مفهوم المالية العامة وخطوة مهمة من الخطوات التي يجب على الدولة القيام بها عن طريق مجالسها النيابية، وتعرف الإيرادات العامة بأنها هي المصادر التي تستمد الدولة منها الأموال اللازمة لتغطية نفقاتها من أجل إشباع الحاجات العامة الضرورية للمجتمع⁽⁴⁾، أو أنها مصادر تمويل النشاط المالي للاقتصاد العام، لذلك فهي تعدّ الإيرادات العامة الشق الثاني الرئيسي من أدوات السياسة المالية وتمكن هذه الإيرادات الحكومة من القيام بمهامها اتجاه مواطنيها واقتصادها. إن قيام الدولة بوظائفها المختلفة يتطلب مواردً مالية كافية لتغطية النفقات التي تنجم عن أداء هذه الوظائف، وتحصل الدولة على هذه الموارد من الدخل القومي في حدود المقدرة المالية القومية، وعن طريق الاقتراض الداخلي والخارجي عند عدم كفاية هذه الموارد لمواجهة متطلبات الانفاق العام⁽¹⁾.

ونظراً للتوسع والتطور الذي سببته زيادة النفقات العامة وتعقدتها فقد انعكس ذلك على التطور الذي حصل في الإيرادات العامة عن طريق زيادتها وتعدد أنواعها واغراضها، فلم تقتصر الإيرادات العامة على الإيرادات الاعتيادية (كالضرائب والرسوم) وإنما تشمل الإيرادات الاستثنائية (كالقروض والاصدار النقدي)⁽²⁾، وغيرها من المصادر. بعد أن كانت الإيرادات العامة تنحصر أهدافها في ظل الفكر الكلاسيكي على تغطية النفقات العامة اللازمة لقيام الدولة بوظيفتها التقليدية، لكنها في الوقت الحاضر أصبحت أداة للتأثير في النشاط الاقتصادي والاجتماعي. وتسعى الدولة عن طريق الإيرادات العامة إلى تحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية شأنها شأن النفقات العامة، مما أدى إلى تطور حجم الإيرادات العامة وإلى تعدد أشكالها ومصادرها، وإن الأهمية النسبية لكل نوع منها قد تغيرت تبعاً لتغير طبيعة النظام السياسي والاقتصادي⁽³⁾.

⁽¹⁾ محمد طاعة ، هدى العزاوي ، اقتصاديات المالية العامة ، الطبعة الثانية ، دار الميسرة للنشر وتوزيع ، عمان ، 2010 ، ص21.
⁽²⁾ عبد الفتاح عبد الرحمن ، اقتصاديات المالية العامة ، دراسة نظرية تطبيقية، الطبعة الثانية، جامعة المنصورة /كلية التجارة، 1996 ، ص217.

⁽³⁾ رفاة شهاب الحمداني ونسرین ریاض شنتشول، سياسات الإصلاح الضريبي للمؤسسات الدولية وأثرها في تحقيق العدالة الاجتماعية (العراق بعد عام 2003 انموذجاً)، الطبعة الأولى، من إصدارات دار الشؤون الثقافية العامة ووزارة الثقافة، العراق، بغداد، 2018، ص 75-76.

3. الموازنة العامة: General Budget

هي عبارة عن وثيقة تصب في قالب مالي قوامه الأهداف والأرقام، أما الأهداف تعبر عن ما تعتزم الدولة القيام به من برامج ومشروعات خلال مدة زمنية مقبلة، وأما الأرقام فتعبر عن ما يتم إنفاقه على هذه الأهداف وما يتوقع تحصيله من مختلف مواردها خلال مدة زمنية عادة ما تكون سنة⁽¹⁾، فالموازنة تعد وثيقة رسمية تظهر الأهداف وكيفية تحقيقها بصيغة رقمية وضمن أمد زمني معين، ولهذا فلا بد ان توصف الموازنة بانها خطة على مستوى العمليات التشغيلية لإدارة مالية منظمة⁽²⁾، ولا شك فهي برنامج مالي تقديري لنفقات الدولة وإيراداتها العامة تعتزم الحكومة تنفيذه في السنة المالية قادمة ومترجم لأهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ويتعين التصديق عليه وإجازته من السلطة التشريعية وعن طريق التعاريف السابقة يتبين للموازنة خصائص منها (الصفة التشريعية والصفة التخمينية أو التقديرية للنفقات والإيرادات العامة وأجازه الجباية فالموازنة لا تصبح وثيقة رسمية جاهزة للتنفيذ الا بعد ان تجاز من قبل السلطة التشريعية وترمى الى تحقيق أهداف الدولة والمجتمع معا) وكما وتخضع الموازنة بصفة عامة الى عدة مبادئ بعضها يتعلق بكيفية إعدادها والبعض الآخر يتعلق بوحدة الموازنة ومدتها والتي تتمثل (مبدأ الشمولية والوحدة السنوية وتوازن الموازنة)⁽³⁾.

4. الدين العام:

قد تلجأ الدولة في حالة عدم كفاية الضرائب كمصدر للتمويل الى بدائل لتمويل نفقاتها واحدى هذه البدائل تتمثل في ما تحصل عليه من القروض العامة حيث تستخدمها كمصدر لتمويل نفقاتها، ولذا فان الدين العام" يشكل جميع الالتزامات المالية التي بمقتضاها تلتزم الدولة بدفع فوائد عليها وتتعهد بسداد اصل المبالغ المقترضة ويزداد حجم الدين العام عن طريق زيادة القروض العامة"⁽⁴⁾.

⁽¹⁾ مجيد عبد جعفر الكرخي ، الموازنة العامة للدولة (مفهومه وأساليب أعدادها واتجاهاته الحديثة)، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجامعة المستنصرية، العراق-بغداد، 1999، ص 37-38.

⁽²⁾ محمد كوكب جميل ، الموازنة العامة للدولة (مشاركة وشفافية ومساءلة) ، الطبعة الأولى، 2008، ص 23.

⁽³⁾ للمزيد من التفاصيل انظر:

-حيدر وهاب عبود ، الموازنة العامة وأثارها السلبية في المالية العامة العراقية ، الطبعة الأولى، دار المسلة للطباعة والنشر، العراق-بغداد، 2019، ص 18-20.

- فاطمة السويسي، المالية العامة (الموازنة- والضرائب)، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس – لبنان، 2005، ص 12.

⁽⁴⁾ عبد الله الطاهر ، مقدمة في اقتصاديات المالية العامة ، الطبعة الاولى، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض، 1988، ص 369

والقرض العام هو " هو عبارة عن مبلغ من المال تحصل عليه الدولة عن طريق الالتجاء الى الغير (الافراد أو المصارف أو غيرها من المؤسسات المالية) مع التعهد برد مبلغه ودفع الفوائد على مدته وفقا لشروطه".⁽¹⁾

وتلجأ الدولة الى القروض العامة لا سيما في حالات تمويل عمليات التكوين الرأسمالي أي الانفاق الاستثماري او عند مواجهة اعباء نفقات الحروب وتعويض الخسائر الناتجة عنها ومواجهة عجز مؤقت في الإيرادات العامة للدولة⁽²⁾.

رابعاً: آليات انتقال أثر السياسة المالية الى النشاط الاقتصادي:

تعدّ السياسة المالية وأدواتها المختلفة وسيلة من الوسائل الرئيسية الهامة لتحقيق التوازن والاستقرار في الاقتصاد، لذا تسعى أغلب الاقتصادات المعاصرة إلى ما يسمى باقتصاد الرفاه (Welfare Economy) وعلى الرغم من ذلك فان الرفاه لا يعتمد بشكل رئيس على النشاطات الحكومية، إلا ان المؤسسات الحكومية هي القنوات الرئيسية للسياسة المالية بشكل خاص والسياسة الاقتصادية بصورة عامة، لذلك فان القطاع الحكومي يعد من أكبر القطاعات في التوظيف الوطني والمولدة للدخل (ولاسيما في الدول النامية)، إذ يعمل عن طريق آليات السياسة المالية المعتمدة على إعادة توزيع الدخل، ووسيلة لتحسين مستوى معيشة الأفراد ، فضلا عن الدور الذي يلعبه في توفير مجموعة كبيرة من السلع والخدمات لأفراد المجتمع⁽³⁾.

وتستطيع السياسة المالية تحقيق الاستقرار الاقتصادي عن طريق استخدام أدواتها المالية وتعويض أي تغير في الانفاق الكلي للمجتمع حتى يتحقق مستوى الناتج عند مستوى التوظيف الكامل، فعندما يحدث أي انحراف في الانفاق الكلي عن مستوى التوظيف الكامل يمكن للسياسة المالية تعويض هذا الانحراف بخلق تغذية عكسية (Negative Feedback) تعيد مستوى الانفاق الكلي إلى المستوى المرغوب. ففي حالة تدهور النشاط الاقتصادي نتيجة انخفاض مستوى الانفاق الكلي يمكن للأدوات المالية ان ترفع مستوى الانفاق الكلي عن طريق عجز الموازنة العامة، إذ تزيد الانفاق الحكومي وتقل صافي الضرائب. أما في حالة التضخم الناتج من زيادة الانفاق الكلي فيمكن للأدوات المالية تخفيض الانفاق الكلي عن طريق خفض الانفاق الحكومي وزيادة صافي الضرائب، أي بخلق فائض في الموازنة العامة ، وفي ضوء ذلك تستخدم أدوات السياسة المالية وفقا للحالة الاقتصادية التي يمر بها

¹ عادل احمد حشيش، أساسيات المالية العامة ، دار النهضة العربية ، بيروت، 1992، ص221.

² عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية تحليل كلي وجزئي، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2007، ص 448 .

³ عباس كاظم جاسم الدعي، زهراء يوسف عباس السعدي، مسارات السياسة النقدية والمالية بين النظرية والتطبيق، مسارات النقدية والمالية بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى ، دار الكتب والوثائق للنشر، عمان، 2021، ص 47.

البلد، وان اصالة وقوة السياسة المالية في ميدان آلية عملها ترتبط بآثارها سواء كانت السياسة المالية التوسعية أو السياسة المالية الانكماشية والتي يتم استخدامها من أجل معالجة الفجوة الركودية التي يعاني منها الاقتصاد، والفجوة التضخمية في الاقتصاد، ويمكن توضيح الآلية لعمل السياسة المالية على النحو الآتي⁽¹⁾:

1. السياسة المالية التوسعية: Expansionary Fiscal Policy

تستخدم هذه السياسة عندما يعاني الاقتصاد من الركود والتي تمثل بانخفاض مستوى الطلب الكلي والمقترن بعجز في تصريف المنتجات ونقص التشغيل ووجود بطالة بأنواعها، نتيجة انخفاض الطلب الكلي عن العرض الكلي، أي ان النشاط الاقتصادي يمر بحالة تباطؤ، ومثل هذه الحالة تلجأ الحكومة في استخدام السياسة المالية التوسعية عن طريق⁽²⁾:

أ. زيادة مستوى الانفاق الحكومي:

تعمل الحكومة على زيادة الانفاق العام، والمتمثل أساساً في زيادة مشتريات الحكومة على السلع والخدمات، أو زيادة الدخل التي يحصل عليها الأفراد لان الانفاق الحكومي هو بمثابة دخول للأفراد، وعند زيادة دخول الأفراد يرتفع مستوى الطلب الكلي، وعندها ستلجأ المؤسسات إلى زيادة انتاجها، ومن ثم توظيف عمال جدد مؤدياً إلى علاج مشكلة البطالة والكساد ودفع بعجلة الاقتصاد إلى الأمام.

ب. تخفيض الضرائب:

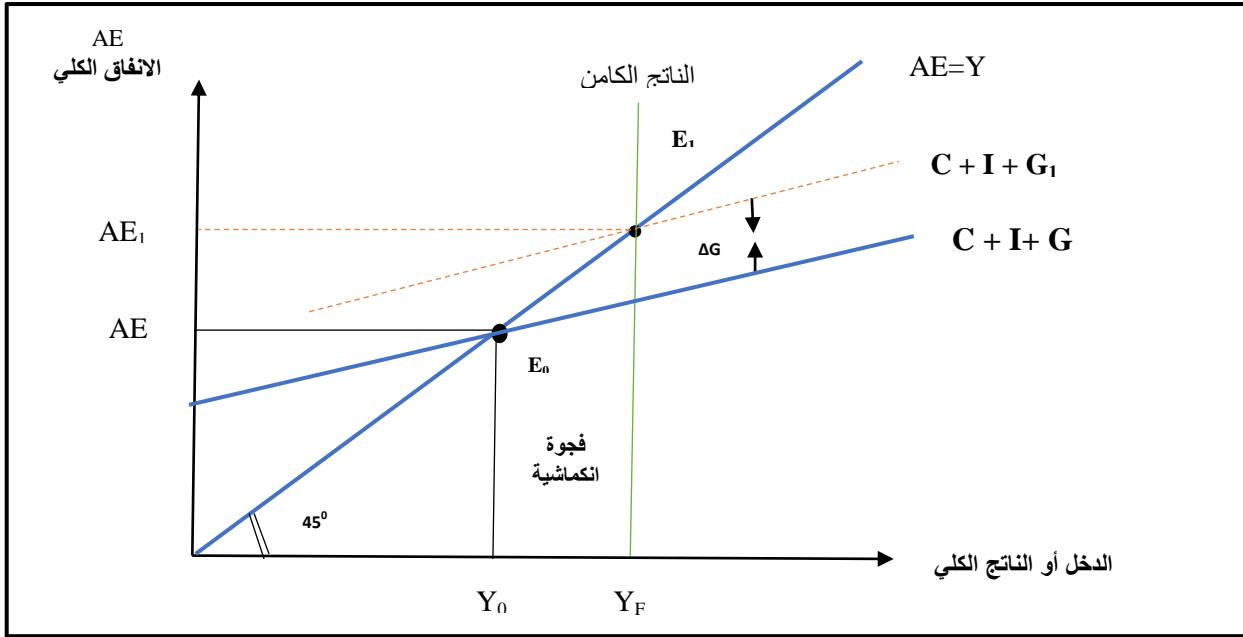
تقوم الحكومة على تخفيض الضرائب أو إعطاء إعفاءات ضريبية للأفراد مما يؤدي إلى زيادة الدخل القابل للتصرف، لان تلك الضرائب كانت تقطع من الأفراد بنسبة معينة قد تم تخفيضها أو تخلي عنها، ومن ثم سيؤدي إلى زيادة الدخل القابل للتصرف المخصص للأنفاق الاستهلاكي والادخار الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب الكلي بما فيه (الاستهلاكي والاستثماري)، الامر الذي يحفز النشاط الاقتصادي بصورة عامة.

ت. الجمع بين الاداتين:

قد تستخدم الحكومة الاثنتين معاً عن طريق زيادة الانفاق الحكومي وتخفيض الضرائب، بما يخدم هدف إعادة النشاط إلى مستوى الطلب الكلي في الاقتصاد، يمكن توضيح كيفية معالجة السياسة المالية التوسعية للكساد الاقتصادي، عن طريق زيادة معينة في مستوى الانفاق الحكومي ستؤدي إلى زيادة مضاعفة في مستوى الدخل أو الناتج كما هو مبين في الشكل(1):

¹⁾ Jeffrey M. Stupak , Fiscal Policy: Economic Effects, Congressional Research Service,2019, pP1.
²⁾ خالد واصف الوزان واحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، الطبعة العاشرة، دار وائل للنشر، عمان، 2009، ص 327.

شكل (1) السياسة المالية التوسعية



المصدر: نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر، عمان، 2006، ص 305.

نلاحظ من الشكل (1) ان الاقتصاد يتوازن في النقطة (E_0) بتساوي الانفاق الكلي (AE_0) مع الناتج الكلي (Y_0) عند تقاطع دالة الانفاق الكلي مع خط (45°) ، وهذا يعني ان مستوى الناتج الفعلي (Y_0) أقل من مستوى الاستخدام الكامل (الناتج الكامن Y_F) أي وجود فجوة انكماشية (Deflationary Gap) مما يتطلب إلى زيادة الانفاق الكلي ليصل إلى النقطة (E_1) التي تحقق التوازن عند مستوى الاستخدام الكامل للإنتاج (Y_F) وهذا يمكن ان يتحقق بزيادة الانفاق الحكومي من $(G_1 - G)$ وهو $(C+I+G_1)$ في الرسم البياني، مؤديا إلى زيادة الإنتاج من $(Y_F - Y_0)$ وهي زيادة مماثلة للأنفاق الكلي من $(AE_1 - AE_0)$ إذ ان التغير في مستوى الناتج (ΔY) هو أكبر من التغير في الانفاق الحكومي كنتيجة لتأثير المضاعف، لذا تقوم الحكومة بزيادة الانفاق الحكومي بالمقدار الذي لو ضرب بالمضاعف سوف يؤدي إلى تغير الناتج وينقل مستوى التوازن إلى حالة الاستخدام الكامل وتنغلق الفجوة الانكماشية.

2. السياسة المالية الانكماشية: Contractionary Fiscal Policy

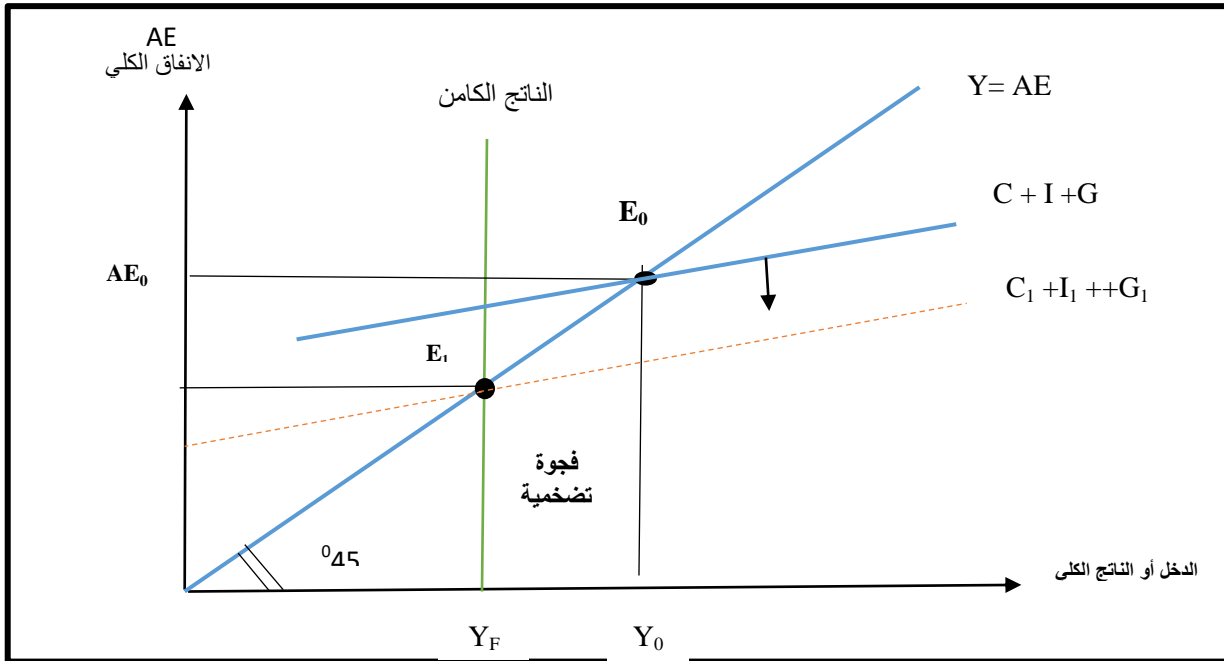
تستخدم هذه السياسة عندما يعاني الاقتصاد من التضخم وارتفاع المستوى للأسعار، نتيجة ارتفاع مستوى الطلب الكلي عن العرض الكلي، وهنا ترمي هذه السياسة إلى ضبط مستوى الانفاق الكلي بهدف السيطرة على مستوى الطلب الكلي وتزايد معدلات الأسعار⁽¹⁾.
وهنا تقوم الحكومة عن طريق هذه السياسة بإتباع الطرائق الآتية⁽²⁾:

أ. تخفيض مستوى الانفاق الحكومي .

ب. رفع مستويات الضرائب .

ت. الجمع بين الاداتين اعلاه .

شكل (2) السياسة المالية الانكماشية



Source: Steven A. Greenaw, Timothy Taylor, Principles of Macroeconomics, university of Mary Washington, 2017 , P:409-410 .

إذ نلاحظ من الشكل ان الاقتصاد يتوازن عند النقطة (E0) وهذا يعني ان مستوى الانفاق الكلي (C+I+G) يفوق مستوى الاستخدام الكامل (الناتج الكامن YF) مما يعني وجود فجوة تضخمية)

⁽¹⁾ جلال جويده القصاص، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار الجامعة، الإسكندرية، 2011، ص155.
⁽²⁾ حالب كاظم معله، الاقتصاد الكلي في ضوء النظريات الاقتصادية المعاصرة، الطبعة الأولى، دار أمل الجديدة للنشر، دمشق، 2017، ص214-216.

(Inflationary Gap) ، ومن ثم لابد من تراجع مستوى الانفاق الكلي إلى النقطة (E1) وهنا تستخدم أدوات السياسة المالية أما برفع معدلات الضرائب التي تؤدي إلى انخفاض الاستهلاك (C) وكذلك الاستثمار (I) أو تخفيض مستوى الانفاق الحكومي (G) أو كلاهما معاً، ومن ثم القضاء على الفجوة التضخمية⁽¹⁾.

¹ طاهر فاضل البياتي وخالد توفيق الشمري، مدخل إلى علم الاقتصاد (التحليل الجزئي والكلي)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص408.

المبحث الثاني

المنظور الاقتصادي للطاقة الاستيعابية في ظل التوازن العام

المطلب الأول: مفهوم ومؤشرات الطاقة الاستيعابية:

أولاً: مفهوم الطاقة الاستيعابية:

لم يتفق الاقتصاديون على مفهوم محدد للطاقة الاستيعابية، وإنما تعددت المفاهيم بتعدد منطلقات وأهداف وغايات المؤسسات الفكرية للاقتصاديين الذين خاضوا في هذا المجال، لقد ارتبط مفهوم الطاقة الاستيعابية تاريخياً بالقروض والمساعدات والمنح والهبات التي تتلقاها البلدان النامية من البلدان المتقدمة كالبنك الدولي للأعمار والتنمية⁽¹⁾، أما اقتصاديو البنك الدولي فينظرون للطاقة الاستيعابية من منظور قدرة البلدان على إدارة القروض المقدمة لها بشكل مربح بحيث تكون قادرة على تحمل اعباء خدمة الدين اي سداد اقساط الديون زائداً الفوائد المترتبة عليها و أكدوا أن الطاقة الاستيعابية تحدد بحجم معين م الاستثمارات اسموه بالحجم الامثل والذي ينجم عن تجاوزه عدم حدوث زيادة في الانتاج بسبب عدم كفاية عوامل الانتاج المتممة لرأس المال⁽²⁾.

إذ عرفت الطاقة الاستيعابية " بأنها ذلك الحجم من الاستثمار الذي يتعادل عنده معدل العائد الصافي لهذه الاستثمارات مع معدل الخصم" في حين عرفها بعض الاقتصاديين وفي مقدمتهم (MacMwan, Adelman) أن الطاقة الاستيعابية تتمثل بالقدرة على التنفيذ، إذ أكدوا عليها هي من تضع حداً اعلى للاستثمار لا تسمح بتجاوزه حتى لو كان ذلك بتكاليف مرتفعة⁽³⁾.

كما وعرفت الطاقة الاستيعابية " بأنها مجموع الاستثمار والاستهلاك المحلي مضافاً اليه الاستيرادات الاستثمارية والاستهلاكية والتحويلات للخارج والتغير في الاحتياطات النقدية الاجنبية خلال مدة معينة"⁽⁴⁾.

كل ما ذكر عن مفاهيم الطاقة الاستيعابية التي طرحت لتطبق في البلدان النفطية تركز على الاتجاه الانفاقي فقط ولا تراعي مدى مطابقته للمعايير الاقتصادية، فهي تساوي بين الانفاق الاستهلاكي والاستثماري، فضلاً عن تجاهلها لمستوى العائد الذي يمكن القبول به للانفاق الاستثماري، وبالتالي

¹ المطلب سامر، القدرة الاستيعابية والسياسة الاستثمارية، مجلة النفط والتنمية، دار الثورة للنشر، بغداد، المجلد(10)، العدد(2)، 1985، ص53.

² النشاشيبي حكمت شريف، استثمار الارصدة العربية، دار الشايع للنشر، الطبعة الاولى، الكويت، 1987، ص108.

³ الطائي، منى عبدالجبار، الطاقة الاستيعابية للانفاق الاستثماري وأهمية العنصر البشري، مجلة الاقتصادي، جمعية الاقتصاديين العراقيين، بغداد، المجلد(21)، العدد(3)، 1983، ص61.

⁴ EL,Serafy. Salah.(1981). "Absorptive Capacity ,The Demdnd forRevene,and the Supply of Petroleum",The Jornal of Energy and Development, United State,Vol7,No.1p75.

وفقاً للمفاهيم فإنه من الممكن زيادة الطاقة الاستيعابية للبلدان النفطية عن طريق زيادة استيراداتها الاستهلاكية أو الاستثمارية، وباختصار أن هذه المفاهيم تحدد الطاقة الاستيعابية للبلدان النفطية بقدرتها على التخلص من عوائدها النفطية.

ولهذا يمكن القول بوضوح أنه لا يوجد اتفاق أو إجماع تام على مفهوم محدد للطاقة الاستيعابية حيث أن ذلك يعتمد على مجموعة من الأهداف التي يسعى مصدر انسياب الأموال إلى تحقيقها، ومن هذا المنطلق يمكن الخروج بمفهوم شامل للطاقة الاستيعابية والذي سيتبناه هذا البحث على أنه " ذلك الحجم من التراكم الرأسمالي الذي يستطيع الاقتصاد من استيعابه بشكل كفاء خلال مدة زمنية معينة".

ثانياً: مؤشرات الطاقة الاستيعابية:

1. مؤشر القيمة المضافة:

في إطار دفع عجلة التنمية الاقتصادية واستمرارها عملت معظم الدول على أهمية الادخار الذي يُعد الدعامه الاساسية للاستثمار، إذ يُعد الاستثمار بمثابة المحرك المهم للتنمية الاقتصادية باعتباره الدافع الاساسي للنمو عن طريق زيادة الناتج الذي يتم من خلاله استقرار النشاط الاقتصادي والمحافظة على تكوين رأس المال، إذ تبدو العلاقة بين الاستثمار والادخار علاقة مزدوجة⁽¹⁾.

2. مؤشر الادخار والاستثمار:

يوضح هذا المؤشر فجوة الموارد وان الدولة التي تتمتع بفائض في هذه الفجوة أي ان الادخارات تفوق الاستثمارات تكون لديها قدرة أكبر على مواجهة حجم المديونية من الدولة التي لديها عجز في الموارد أي عندما تفوق الاستثمارات على الادخارات، إذ ان هذا العجز يضيف أعباء جديدة على الاقتصاد الوطني بسبب تزايد حجم التمويل الخارجي لغرض سد هذه الفجوة، وهناك علاقة وثيقة بين المدخرات ومستوى التمويل الخارجي فكلما كانت المدخرات ضئيلة بالقياس الى حجم الاستثمارات المطلوبة يؤدي ذلك الى زيادة الحاجة الى التمويل الخارجي والعكس صحيح⁽²⁾، ان السياسة النقدية تؤثر على المناخ الاستثماري في أي بلد عن طريق استهدافها لمتغيرات اقتصادية اساسية ومهمة في اتخاذ القرار الاستثماري ويُعد سعر الفائدة واحداً من تلك المؤشرات ان لم يكن اهمها التي يأخذها المستثمر في عين الاعتبار عند

⁽¹⁾ ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص50.

⁽²⁾ Herry Thompson.(2006) (International Economics-Globel Markets and Competitionm 2ndEdition-world scientific publishing co-pte.p430.

اتخاذ قراره الاستثماري فضلاً عن المتغيرات الأخرى كالتضخم وسعر الصرف، كونها تؤثر بشكل مباشر على إيراداته ومن ثم تؤثر في أرباحه، ومن هنا يسعى الاقتصاد الريعي شأنه شأن جميع الدول لتعزيز موارده المالية لتمويل النمو الاقتصادي وهذا الأمر يتطلب تحفيز الاقتصاد الوطني لزيادة التراكم الرأسمالي المحلي، وزيادة التراكم الرأسمالي يرتكز في الأساس على تعزيز الادخار وزيادة نسبته ليكون رافداً لعمليات الاستثمار، كما يمكن زيادة المدخرات الحكومية عن طريق ترشيد الانفاق الذي يستدعي التحكم في المنافع المتاحة من الانفاق الحكومي إذ يتم توزيع هذه المنافع على الأفراد أو الطبقات التي هي بحاجة إليها والضغط على الانفاق وتعديل هيكل النفقات الاستهلاكية الحكومية لصالح الانفاق الذي يؤدي إلى زيادة الانتاجية.

3. مؤشر القدرة الانتاجية:

يعرف مؤشر القدرة الانتاجية على انها الموارد الانتاجية والقدرات على تنظيم المشاريع وروابط الانتاج التي تحدد مجتمعة قدرة البلد على انتاج السلع والخدمات وتمكينه من التطور والنمو، وان البلدان التي تشتمل هيكلها الاقتصادية على منتجات اولية غير معقدة عادة ما تكون منتجات زراعية كالمواد الخام والاشباب والمنسوجات، فان هذه البلدان تميل الى المعاناة من التخلف المستمر وقد تقترب الى ان تكون بلدان هشة تفتقر الى امكانية اتخاذ القرار في استثمار حتى مواردها الاولية، لهذا يوفر المؤشر مقياساً قابلاً لمقارنة القدرات الانتاجية بين مختلف البلدان، وللمؤشر ثلاث ركائز هما "الموارد الانتاجية، وقدرات تنظيم المشاريع، وروابط الانتاج التي تحدد معاً قدرة بلد ما على انتاج السلع والخدمات وتمكينه من النمو والتنمية" وهذه الركائز تنقسم الى "تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، والتغير الهيكلي، ورأس المال الطبيعي، ورأس المال البشري، والطاقة، والنقل، والقطاع الخاص والمؤسسات"

4. مؤشر الصادرات والاستيرادات من السلع والخدمات:

للصادرات أثر مهم وحيوي في رفع معدلات النمو الاقتصادي في بيئة الاقتصاد العراقي إذ تسهم الصادرات النفطية في دعم القطاعات الاقتصادية الأخرى وكذلك الناتج المحلي الاجمالي كما وتسهم الصادرات النفطية في رفع معدلات رأس المال الثابت عن طريق استعمال العوائد النفطية من النقد الاجنبي في ادخال السلع الرأسمالية، لذا يعد الاخير أداة من خلالها يتم تحقيق

النمو الاقتصادي⁽¹⁾، إذ يهيمن القطاع النفطي على أجمالي الصادرات في بيئة الاقتصاد الريعي ويعد المورد الرئيس للإيرادات العامة. ويُعد مؤشر الاستيرادات من المؤشرات المهمة لتقدير درجة التطور الاقتصادي عن طريق تجارتها الخارجية، فالإقتصاد الريعي يعتمد بشكل كبير على السلع والخدمات المستوردة وذلك لسد الطلب المحلي الذي يعجز الجهاز الانتاجي في تلبية كافة الاحتياجات فضلاً عن قدرة السلع الاجنبية على المنافسة مع السلع المحلية فضلاً عن سعرها المنخفض⁽²⁾.

المطلب الثاني: الية عمل السياسة النقدية والمالية في إطار التوازن العام:

يعبر نموذج IS- LM عن التوازنات في القطاعين النقدي والحقيقي على التوالي، وأول من اعتمد وصاغ هذا النموذج هو الاقتصادي J. R. Hicks، إذ أكد ان التوازن الكلي في الاقتصاد يتطلب شرطين هما⁽³⁾:

- ان الدخل يجب ان تساوي التسرب منه.
- ان الطلب على النقود يجب ان يساوي عرض النقود الحقيقي.

كما ان منحنى IS- LM يوضح التوازنات الكلية في الاقتصاد خاصة التوازن في سوق السلع والخدمات وسوق النقد ، كذلك فهو يعبر عن التوازن في سوق العمل ، و من ثم فان هنالك مؤشرين اساسيين هما اللذان يعبران عن حالة التوازن هذه وهما⁽⁴⁾:

- ✓ سعر الفائدة التوازني الذي يعبر عن الحالة التوازنية بين الادخار والاستثمار وكذلك التوازن بين الطلب على النقود وعرض النقود.
- ✓ الأجر الحقيقي الذي يحقق التوازن بين الطلب على العمل وعرض العمل والذي يحقق التوازن في سوق السلع والخدمات عن طريق تحديد السعر التوازني.

أولاً: تعريف منحنى IS والتوازن في السوق السلعي:

يمثل منحنى IS جميع توليفات مستويات الدخل ومعدلات الفائدة التي تكون عندها الاضافات او عناصر الضخ او الحقن Injection (الاستثمار + الانفاق الحكومي) مساوية الى عناصر التسرب Leakage (الادخار + الضرائب) أي ان الدخل إذا زاد فان كل من الادخار والضرائب سوف يزيدان

¹ ازدهار حسن علي، تحليل العلاقة السببية بين الصادرات النفطية والنمو الاقتصادي في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، العدد(100)، المجلد(23)، 2017، ص444.

² فارس كريم بريهي، ميس عبد الامير كشيش، الاختلال الهيكلي للميزان التجاري دراسة تحليلية للمدة(1994-2014)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، العدد(101)، المجلد(23)، 2016، ص324.

³ جيمس جوارتن، ريجارد استروب، الاقتصاد الكلي - الاختيار العام والخاص ، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن ، وعبد العظيم محمد، الرياض، دار المريخ للنشر، 1988، ص 713.

⁴ مايكل ابد جمان، الاقتصاد الكلي - النظرية والسياسة، ترجمة محمد ابراهيم منصور، الرياض، دار المريخ للنشر، 1988، ص 262-263.

لموازنة الزيادة في الدخل، أي ان عناصر الضخ خاصة الاستثمار يجب ان تحفز بمعدلات فائدة منخفضة أما الانخفاض في الدخل فسيؤدي الى زيادة معدلات الفائدة أي ان منحنى IS يجب ان يكون سالب الانحدار ما دام الدخل وسعر الفائدة يتغيران باتجاهين مختلفين⁽¹⁾.

يتكون منحنى IS من الانفاق الكلي في المجتمع (استهلاكي خاص + استثماري خاص + استثماري حكومي + استهلاكي حكومي) وصافي الصادرات .

وبما ان الانفاق الاستثماري يتأثر بسعر الفائدة وكذلك الانفاق الاستهلاكي بشكل او بأخر. لذلك فان الانفاق الكلي يتوقف على معدل سعر الفائدة. وبما ان الانفاق الكلي هو الذي يحدد مستوى الدخل الكلي لذا فان الاخير يتأثر بسعر الفائدة (العلاقة اتجاهية احيانا الدخل هو الذي يؤثر في سعر الفائدة). وبناءً على ما سبق فان:

- ❖ ان أي زيادة في الاستهلاك او في الاستثمار او في الانفاق الحكومي تؤدي الى انتقال منحنى IS الى اليمين وبالعكس في حالة انخفاض العناصر السابقة فأنها تؤدي الى انتقال منحنى IS الى اليسار.
- ❖ ان مقدار الانتقال في منحنى IS نتيجة لتغير الانفاق الكلي يساوي مقدار التغير مضروبا في مضاعف الانفاق الحكومي والذي هو مقلوب الميل الحدي للادخار.
- ❖ ان زيادة عناصر التسرب ومنها الضرائب تؤدي الى انتقال منحنى IS الى اليسار وبالعكس في حالة انخفاض الضرائب فانها تؤدي الى انتقال المنحنى الى اليمين.
- ❖ ان مقدار الانتقال في منحنى IS نتيجة لزيادة او انخفاض الضرائب يساوي مقدار التغير مضروبا في مضاعف الضريبة.
- ❖ ان قيمة مضاعف الانفاق الحكومي الناجم عن تغير الانفاق بمقدار معين هو اكبر من قيمة المضاعف الضريبي لنفس قيمة التغير الضريبي.

يتحقق التوازن العيني - في ظل اقتصاد مغلق (اي بافتراض عدم وجود الانفاق الحكومي و عدم وجود تعامل مع العالم الخارجي) حينما يتساوى العرض الكلي (و المتمثل في الناتج الكلي أو الدخل Y) من ناحية و الطلب الكلي بمكوناته المختلفة (الطلب على الاستهلاك والذي يعتمد على الدخل و الطلب على الاستثمار والذي يعتمد على سعر الفائدة) من ناحية أخرى - أي بمعنى آخر حينما يتساوى الادخار المخطط مع الاستثمار المخطط : $I=S$

ومن المعلوم انه في ظل الفكر الكينزي وفي الفترة القصيرة - يعد الادخار دالة متزايدة في مستوى الدخل (الجاري والحقيقي) والاستثمار دالة متناقصة في سعر الفائدة ومن ثم فان :

⁽¹⁾ جيمس جوارتني، ريجارد استروب ، الاقتصاد الكلي - الإختيار العام والخاص ، مصدر سابق، ص 714.

$$I = I(i) \quad , \quad S = S(Y)$$

$$I(i) < 0 \quad \text{إذ} \quad , \quad S(Y) > 0 \quad \text{إذ}$$

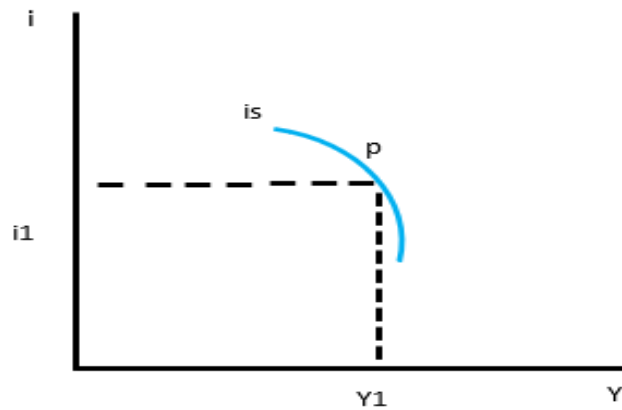
وبناء عليه يمكن إعادة كتابة شرط التوازن الحقيقي (العيني) على النحو الآتي :

$$I(i) = S(Y) .$$

ويعني هذا الشرط للتوازن انه بالنسبة لكل سعر فائدة معطى - يوجد مستوى واحد من الدخل (Y) يسمح بتحقيق التساوي بين الادخار المخطط والاستثمار المخطط - كما انه يوجد بالنسبة لكل مستوى محدد من الدخل ، سعر فائدة يحقق تساوي الادخار والاستثمار - وهذا يعني وجود علاقة دالية بين الدخل وسعر الفائدة يتلخص جوهرها في ان الدخل (Y) ينخفض كلما زاد سعر الفائدة (i) وهذا بديهي لان ارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى تناقص الاستثمار - ومن ثم التناقص الادخار (الذي يساويه) علما بان أي مستوى منخفض من الادخار يفترض وجود مستوى منخفض ايضا من الدخل.

ويعتمد شكل هذا المنحنى على الفروض الموضوعية والمتعلقة بدوال الادخار والاستثمار ولكن بصفة عامة يأخذ شكل منحنى يهبط من أعلى إلى اسفل (سالب الميل) ويكون مقعرا إلى نقطة الأصل . وفي هذه الحالة يفترض ان دالة الاستثمار غير مرنة نسبيا بالنسبة لتغيرات سعر الفائدة حينما يكون هذا السعر منخفضا ومرنه نسبيا عند المستويات العليا لأسعار الفائدة⁽¹⁾

شكل (3) منحنى IS لمستويات مختلفة من الدخل



المصدر: حيدر حسين طعمه، محاضرات القيت على طلبة الدكتوراه، قسم الاقتصاد، 2020

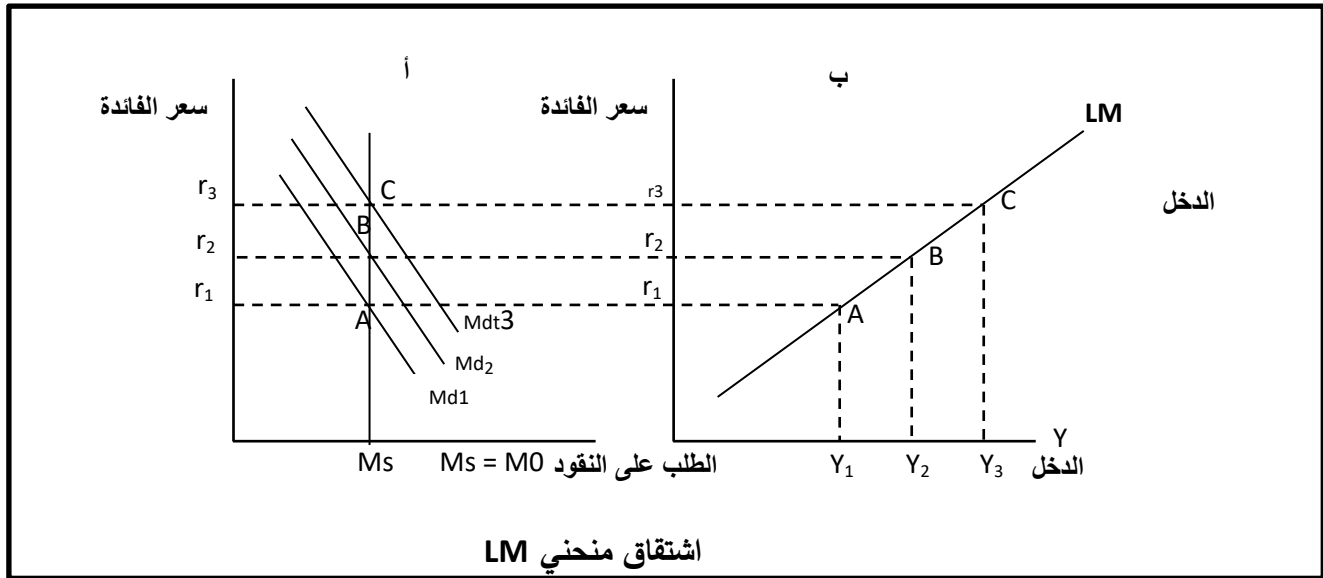
¹ حيدر حسين طعمه، محاضرات القيت على طلبة الدكتوراه، قسم الاقتصاد، 2020

ثانياً: تعريف منحني LM والتوازن في السوق النقدي:

يعكس المنحنى LM التوليفات المختلفة من مستويات الدخل ومعدلات الفائدة التي تتلاءم مع التوازن في القطاع النقدي، ويتحقق التوازن في القطاع النقدي عندما يتساوى الطلب على النقود تماماً مع عرض النقد الحقيقي⁽¹⁾، ومن ثم فإن منحني LM يوضح حالة التوازن بين عرض النقود والطلب عليها عند مستويات مختلفة لكل من الدخل وأسعار الفائدة أي هو عبارة عن مستويات الدخل وأسعار الفائدة التي تحقق التوازن بين عرض النقود والطلب عليها، إذ يكون عرض النقود هو متغير داخلي معطى أي يجري تحديده من قبل السلطات النقدية أما الطلب على النقود فيكون حسب النظرية الكنزوية محدد لثلاث دوافع هي لغرض التبادل والمعاملات، ولغرض التحوط المستقبلي ولأغراض المضاربة ويحدد الدخل بشكل أساسي الكمية المطلوبة للغرضين الأول والثاني أما دافع المضاربة فيتحدد بشكل أساسي بسعر الفائدة، ويتحدد التوازن في السوق النقدي بتأثير ثلاثة عوامل أساسية هي:

1. التغيير في عرض النقود.
 2. التغيير في مستوى الدخل الذي يؤدي الى تغيير الطلب على النقود بدافع المعاملات والتحوط.
 3. التغيير في طلب النقود بدافع المضاربة عن طريق تغيير سعر الفائدة⁽²⁾.
- ويوضح الشكل (4) منحني LM لمستويات مختلفة من الدخل:

الشكل (4) يوضح منحني LM لمستويات مختلفة من الدخل



اشتقاق منحني LM

المصدر: سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي، المفاهيم والنظريات الأساسية، الكويت، جامعة الكويت، 1994، ص 458.

¹⁾ John Sloman – Economics – Prentice Wall, London, 1997, P. 615.

²⁾ سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي، المفاهيم والنظريات الأساسية، جامعة الكويت، 1994، ص 420.

كما ان هذه التفضيلات النقدية تمثل مستويات التوازن المختلفة مع عرض النقد المحدد من السلطات النقدية تبعا لاعتبارات السياسة النقدية مع المستويات المختلفة من سعر الفائدة ويلاحظ ان هناك علاقة طردية بين مستوى الدخل وسعر الفائدة وهذه العلاقة ضرورية لإبقاء الطلب على النقود مساويا لعرض النقود⁽¹⁾.

والنقاط (c, b, a) تمثل اوضاع توازن مختلفة عند التوصيل فيما بينها نحصل على المنحنى LM فكل نقطة عند هذا المنحنى تمثل نقطة توازن بين الطلب على النقود وعرض النقود وبذلك يمكن التعبير عن منحنى LM بطريقتين هما⁽²⁾:

1- هو عبارة عن مستويات الدخل المقابلة لأسعار الفائدة والتي تحقق التوازن في السوق النقدي (الطلب على النقود = عرض النقود).

2- هو يمثل اسعار الفائدة المقابلة لمستويات الدخل التي تحقق المساواة بين الطلب على النقود والعرض النقدي.

وهناك حالتين اساسيتين تحددان انحدار منحنى LM وهما:

الحالة الأولى هي عندما تكون مرونة الطلب على النقود قليلة او معدومة بالنسبة لسعر الفائدة عند ذلك يكون هناك عامل اخر هو الدخل المؤثر في تحديد دالة الطلب على النقود.

أما الحالة الثانية فهي عندما تكون مرونة الطلب على النقود كبيرة للغاية بالنسبة لسعر الفائدة وهي التي يعبر عنها بمصيدة السيولة الكنزيرة وفيها تنعدم فاعلية السياسة النقدية وتصبح السياسة المالية اكثر فاعلية.

ثالثاً: تعريف منحنى BOP والتوازن في القطاع الخارجي:

منذُ بداية عقد الستينيات حاول كل من (روبرت مندل وماركورس فليمنج) * توسيع الانموذج الكينزي ليشمل الاقتصاد المفتوح بوجود حركة رؤوس الأموال وارتباطها الوثيق مع سعر الفائدة، إذ قاما بنمذجة ميزان المدفوعات لاستخدامه في تحليل فاعلية سياسات الاستقرار الاقتصادي، وكما ان النموذج يدرس التوازن الكلي في الاقتصاد (التوازن الداخلي والخارجي)**⁽¹⁾، ويتحقق التوازن العام

¹⁾ Robert J. Gordon, Macroeconomics, 8th ed. (Addison- Wesley Menlo Park, 2000), P 103-105.

²⁾ W . L Smith , Macroeconomics (Richard D . Srwin ,Ine 1970), P: 88.

(*) نموذج مندل يعد تطورا مهما في الفكر الاقتصادي فهو من الأبحاث الرائدة في تحديد فاعلية السياسة النقدية والمالية ويطلق عليه بالنموذج الكنزري المطور فهو ايضا نسخة مطورة لنموذج (IS-LM) على اقتصاد صغير مفتوح على خارج جزئيا ، وما يميز هذا النموذج انه صالح للدول التي تعاني من العزلة الاقتصادية.

(**) التوازن الداخلي يعني ضرورة العمل على تقادي تضخم غير المرغوب فيه، أما التوازن الخارجي يشير إلى العمل على الحيلولة دون حدوث عجز كبير في ميزان المدفوعات.

عند مستويات وتوليفات محددة للأسواق والقطاعات الرئيسية ابتداءً بالقطاع الحقيقي إذ يتحقق التوازن فيه عند تساوي (AS=AD) وتساوي الاستثمار المخطط مع الادخار المخطط ويعبر عن هذا التوازن بمنحنى (IS) وكل توليفة عالية تعبر عن مزيج من الدخل وسعر الفائدة تحدد التوازن في السوق السلعي، يتكامل معه القطاع النقدي ومتمثل بسوق النقود ويتجسد التوازن فيه عند تساوي (M_d= M_s) أو عرض الأموال القابلة للإقراض مع الطلب عليها في ظل نظرية الأرصدة النقدية المعدة للإقراض ويعبر عن هذا التوازن بمنحنى (LM)، يتكامل مع السوقين القطاع الخارجي الذي يجسد التعاملات الحقيقية في النشاط الاقتصادي (الصادرات والاستيرادات) معبرا عن المعاملات النقدية بسعر الصرف في سوق الصرف الأجنبي، ويتجسد التوازن في تساوي صافي الصادرات الحقيقية مع صافي التدفقات النقدية أي التوازن في ميزان المدفوعات ويعبر عن التوازن في القطاع الخارجي بمنحنى (BOP)***، واي نقطة على المنحنى تمثل المحل الهندسي لإحداثيات الدخل ومعدل الفائدة كافة والذي يعبر عن التساوي بين تدفقات رأس المال وميزان الحساب الجاري، وعندما نضع المنحنيات الثلاثة في شكل واحد فأنها تعبر عن التوازن في ظل توليفات من الدخل وسعر الفائدة والتي يتحقق من خلالها التوازن في القطاعات الثلاثة ويكون الاقتصاد في حالة توازن عند النقطة (E) (2) كما موضح في الشكل (5):

(1) James M. Boughton، Policy Development and Review Department On the Origins of the Fleming - Mundell Model ،IMF، 2002،P:2.

(***) ميل المنحنى BOP يعتمد على عاملين هما أولا: مصادر تمويل النمو الاقتصادي الداخلي التي تنعكس على حالة الميزان التجاري.

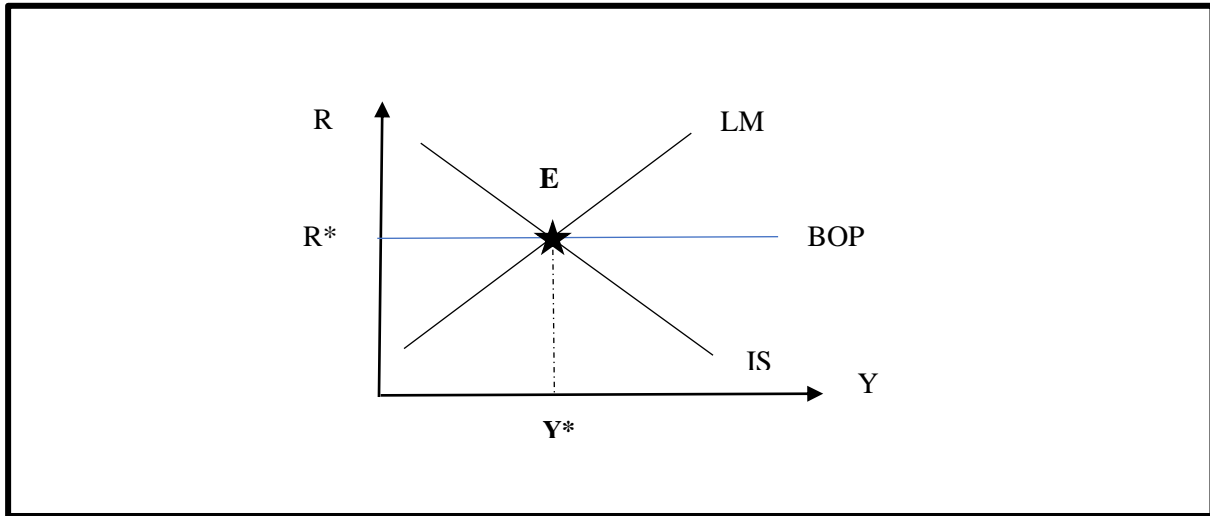
ثانيا: حساسية حركات رؤوس الأموال للتغيرات في فروقات أسعار الفائدة المحلية والعالمية.

(2) للمزيد من التفاصيل انظر:

- Jean-josé Quiles، Le "policy mix" Européen، L' euro، Number 26، 2001، p1.

- N. Gregory Mankiw، Macroeconomics، fourth edition، Worth publishers، Now York، 2000، P:393.

شكل (5) التوازن العام في القطاعات الرئيسية في ظل اقتصاد مفتوح (IS – LM- BOP)



Source: Waldo Mendoza Bellido. The IS-LM-BB: A Model For Unconventional Monetary Policy , International Journal of Scientific Research & Management Studies, Pontifical Catholic University of Peru, 2016, P: 61.

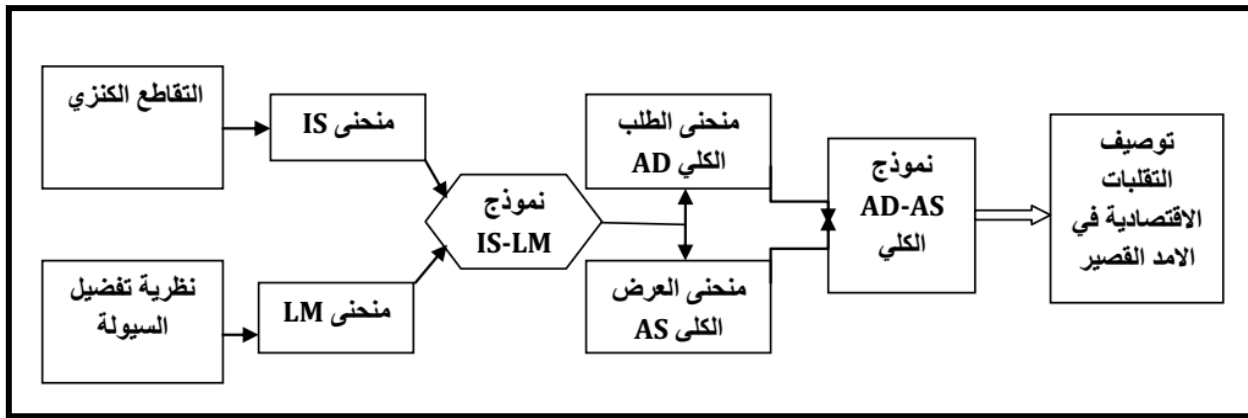
المطلب الثالث: فاعلية السياستين النقدية والمالية في ظل التوازن العام في القطاعات

الرئيسية (IS – LM- BOP):

يعود هذا النموذج إلى طروحات الاقتصاديين (هيكس و هانسن) 1937 إذ يفسر هذا النموذج في ماهية الظروف التي يمكن التوصل من خلالها إلى التوازن العام في ظل انكماش الأسعار و المرحلة التي تزامنت مع الكساد العظيم (1929-1932)⁽¹⁾، كما يمكن إيضاح الأساس النظري الذي اسهم في تطوير نموذج (IS- LM/ AD-AS) عن طريق الشكل (6) ان المؤدى الفعلي لتقاطع كينز هو التوليفات المكونة لمنحنيا IS و LM (كل بحسب متغيراته الاساسية) و اللذان يشكلان سويةً نموذج متكامل تم التعبير عنه انفا بنموذج (IS- LM)، علما ان تلك التوليفات يكون اتساقها مقترناً بطبيعة الحالة الاقتصادية السائدة ، لذلك فان هذا النموذج يتم الاستعانة به لتقديم تفسيرات لحالات و اوضاع التقلبات الاقتصادية في الامد القصير، و في ضوء تلك التفسيرات يتم تحديد سبل المعالجة لها عن طريق السياستين النقدية والمالية.

¹⁾ Andrew, B. Abel , Ben, S. Bernanke, Dean, Croushore, Macroeconomic, 6th, Boston San Francisco New York ,USA, Pearson Education ,Inc, 2008, p:310.

شكل (6) هيكل نموذج (IS-LM & AD-AS)

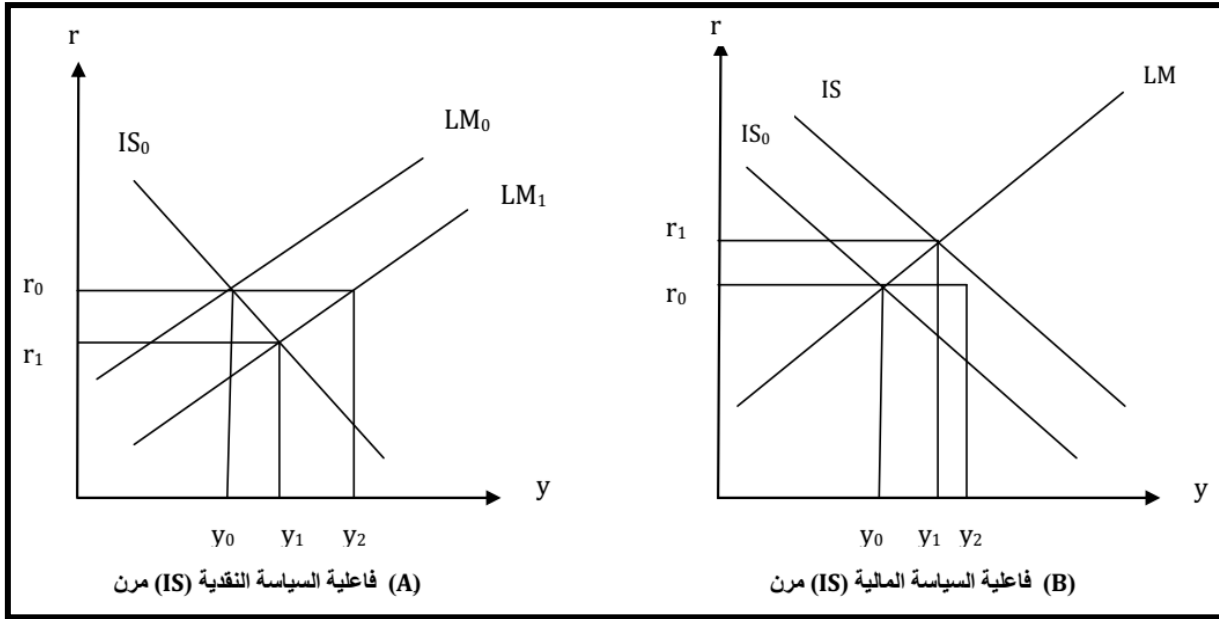


Source: N.Gregory,Mankiw, Macroeconomics, Harvard University,7thed ,Worth Publishers,2010,p,307.

يعبر منحنى (IS) عن العلاقة بين الاستثمار ومعدل الفائدة وهو المحل الهندسي للتوليفات من سعر الفائدة والدخل التي يتساوى فيها كل من (IP) و (SP)، وبالتالي (AS) مع (AD)، أو انه يعبر عن منحنى الطلب على السلع والخدمات عند مستويات مختلفة من سعر الفائدة مع ثبات المستوى العام للأسعار، ففي ظل مرونة منحنى (IS) فان الأولوية تكون للسياسة النقدية وسبب ذلك هو كون (MS) كمية النقد المعروض من قبل السلطات النقدية تخفض من معدل الفائدة وتحفز الاستثمار لمرونة الاستثمار تجاه معدل الفائدة في المقابل تتراجع فاعلية السياسة المالية بسبب زيادة الانفاق الحكومي (G) للمشتريات الحكومية مما يلقي بظلاله بارتفاع معدل الفائدة ومن ثم تراجع الاستثمار.

ان تراجع حجم الاستثمار بسبب إلغاء جزئي نتيجة ارتفاع المشتريات الحكومية وزيادة تخصيصات النفقات الحكومية (G) يلقي بأثره النهائي على مستوى الدخل التوازني (Y) وكما في الشكل (7):

شكل (7) فاعلية السياسة المالية والنقدية في ظل مرونة منحني (IS)

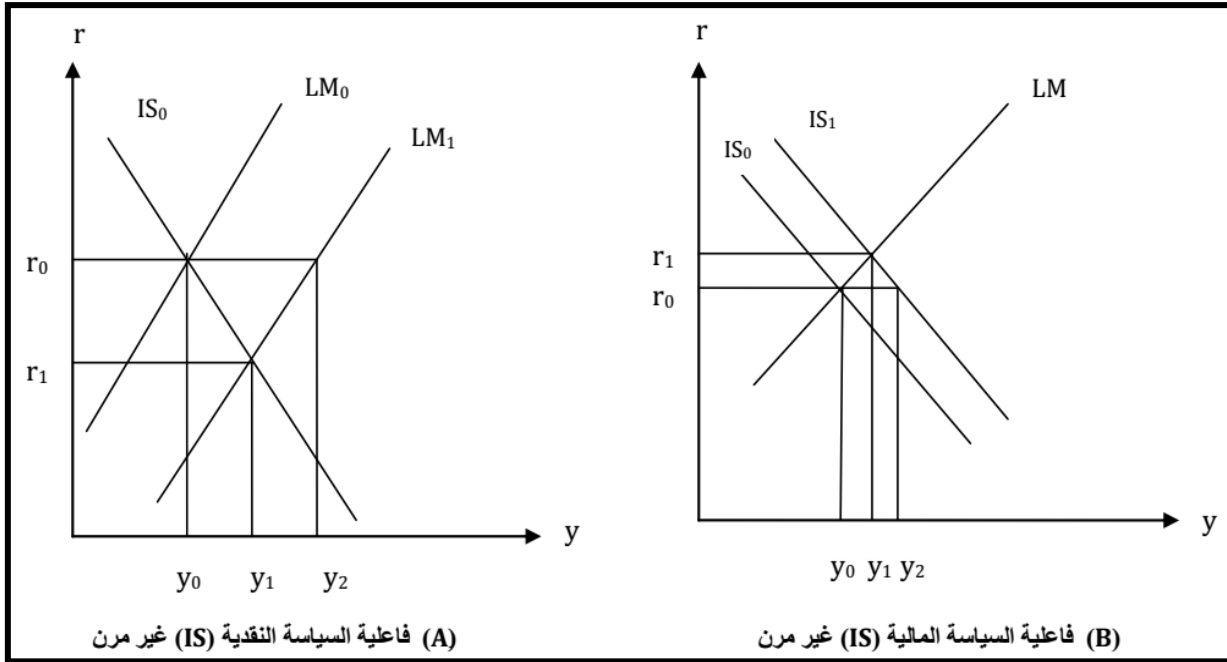


Source: Andrew, B. Abel, Ben, S. Bernanke, Dean, Croushore, Macroeconomics, 6^t h, 2008, pp: 316.

والجدير بالذكر انه يمكن تحييد اثر ضغط الانفاق الحكومي (G) على معدلات الفائدة (r) عن طريق الزيادة في المعروض النقدي (MS) (الإصدار النقدي) لكن هذا الإجراء يخلق ضغطاً تضخمية في للاقتصاد.

في الشكل (7) السابق تتبين فاعلية السياسة النقدية مع تراجع السياسة المالية في ظل مرونة منحني (IS)، في الشكل (8) التالي وفي ظل عدم مرونة منحني (IS) فإن الأمر معكوس، أي ان مرونة الاستثمار تنخفض تجاه معدل الفائدة ومن ثم تتراجع فاعلية السياسة النقدية مقابل الزيادة في فاعلية السياسة المالية، لان الزيادة في المعروض النقدي تنعكس في انخفاض معدل الفائدة التي لم تشكل أثراً للاستثمار ومن ثم إحداث تغير كبير في الدخل أي ان فاعلية السياسة المالية بسبب الانفاق الحكومي الذي يرفع من معدل الفائدة (r) يكون أثرها في الدخل التوازني أكبر منه في الاستثمار (I) وهذه الزيادة لا تسبب (أثر المزاحمة) للقطاع الخاص بسبب مرونة الاستثمار تجاه معدل الفائدة وكما هو موضح في الشكل (8):

شكل (8) فاعلية السياسة المالية والنقدية في ظل منحني (IS) غير مرن



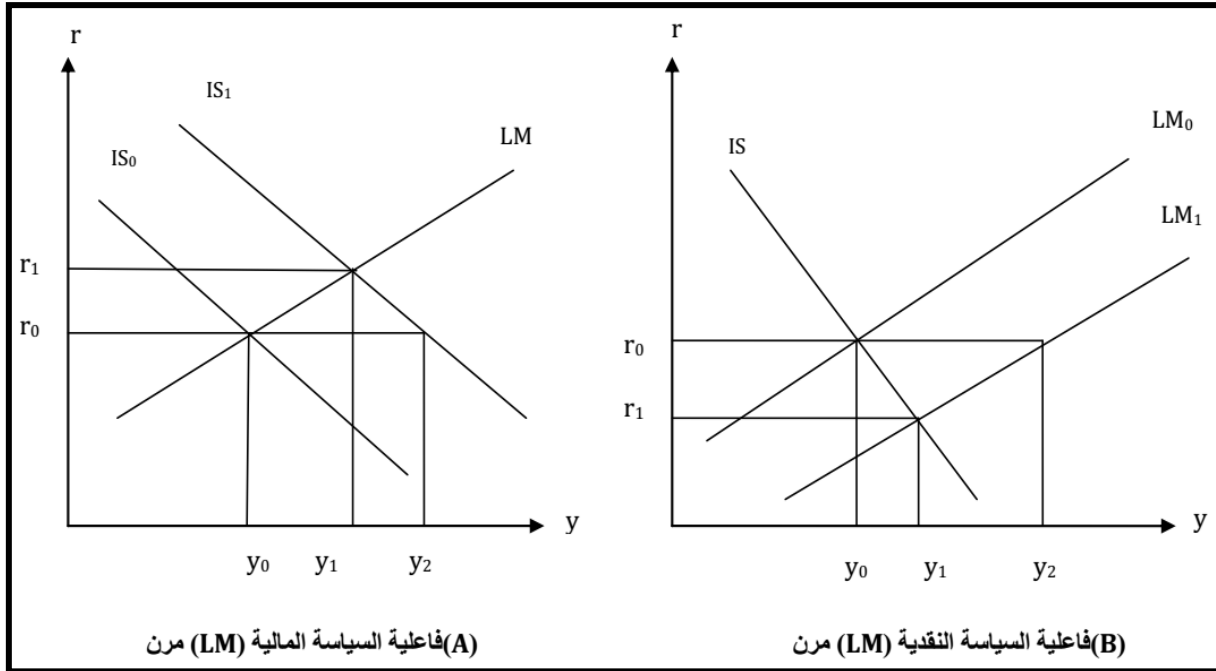
Source: Andrew, B. Abel, Ben, S. Bernanke, Dean, Croushore, Macroeconomics, 6^t h, 2008, pp: 319.

هذا التحليل هو توصيف للتفاعل بين السياستين المالية والنقدية في الجانب (الحقيقي السلعي) وعن طريق مرونة منحني (IS)، أما الجانب النقدي والذي يعبر عنه منحني (LM) بشقيه أي مستويات محددة للطلب على النقود (Md) يقابلها مستويات محددة من المعروض النقدي (Ms) والذي تحدده السلطة النقدية ممثلة بـ (البنك المركزي) في ظل نقاط توازنية من معدلات الفائدة والدخل (r, y)⁽¹⁾.

ان منحني (LM) يعبر عن مرونة الطلب النقدي (Md) تجاه أسعار الفائدة (r) إذ تعد مرونة الطلب البوصلة التي توجه التفاعل بين السياستين المالية والنقدية، أي انه في ظل مرونة منحني (LM) تكون السياسة المالية أكثر فاعلية نتيجة الانفاق الحكومي (G) المرتفع الذي يُشكل زيادة في الدخل التوازني (\hat{Y}) ومن ثم فهي تحفز الطلب على النقود وترفع معدل الفائدة ويحدث التوازن بين عرض النقد (Ms) محدداً من قبل السلطة النقدية والطلب على النقود محفزاً بزيادات الدخل الجديدة، في المقابل تتراجع السياسة النقدية لكون الطلب النقدي تجاه معدل الفائدة مرناً ومن ثم فأي زيادة في المعروض النقدي (Ms) لا يترتب عليها أثر كبير في معدلات الانتاج لكون الطلب النقدي (Md) امتص المعروض النقدي بما ان المعروض النقدي يحفز معدل الفائدة (r) مسبباً انخفاض في حجم الاستثمار ومن ثم تراجع مستوى الانتاج والشكل (9) يوضح ذلك:

¹⁾ Olivier, Blanchard & Daniel, Berez, Enrri, Macroeconomic, 1994, pp: 124 - 129.

شكل (9) فاعلية السياسة المالية والنقدية في ظل مرونة منحني (LM)

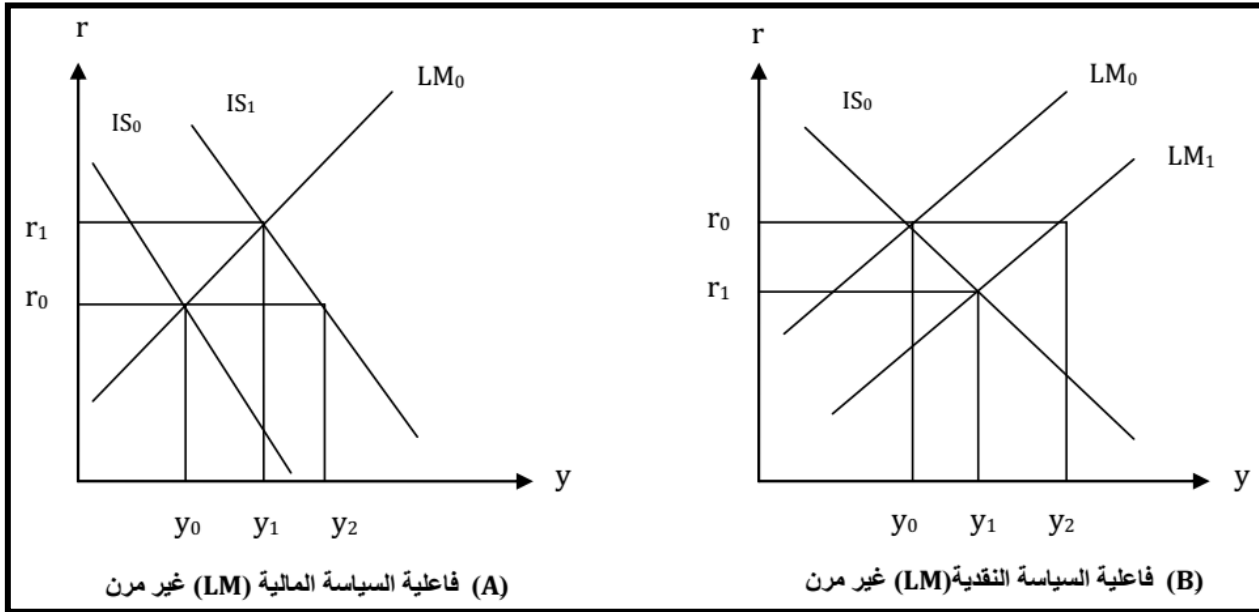


Source: N.Gregory,Mankiw, Macroeconomics,Harvard University,7thed
,Worth Publishers,2010,p,317

في الحالة الثانية في ظل منحني (LM)⁽¹⁾ غير مرنة مما يظهر عدم مرونة الطلب النقدي (Md) تجاه معدل الفائدة ، فهنا السياسة النقدية تكون أكثر فاعلية على حساب السياسة المالية ، وعن طريق زيادة المعروض النقدي (Ms) ينخفض معدل الفائدة محفزاً الاستثمار (I) و الدخل التوازني (\hat{Y}) كما ان سبب عدم فاعلية السياسة المالية هو ان الزيادة في الانفاق الحكومي (G) لا تحفز الانتاج لكون هذه الزيادة تدفع باتجاه زيادة الطلب النقدي وترفع معدل الفائدة ومن ثم يتراجع الاستثمار الذي بدوره يلغي التغيير الطفيف بالدخل بفعل الزيادة بالإنفاق الحكومي وكما في الشكل(10):

¹⁾ Peter,Bofinger,Ericmayer&Timo,Wollmer shauser ,the BMW Model simple
Macroeconomics for closed and open economics _ arequiem for the (IS-LM/AD-AS) and
the Mendell,July,2002,pp:70-71.

شكل (10) فاعلية السياسة المالية والنقدية في ظل منحني (LM) غير مرن



Source: N.Gregory, Mankiw, Macroeconomics, Harvard University, 7th ed

,Worth Publishers, 2016, p, 318.

عن طريق العرض السابق اتضح ان المتغيرات ذات التأثير الفعال والمحددة للتفاعل بين السياستين المالية والنقدية هي مرونة الاستثمار تجاه معدل الفائدة في ظل منحني (IS)، و مرونة الطلب النقدي تجاه معدل الفائدة في ظل منحني (LM).

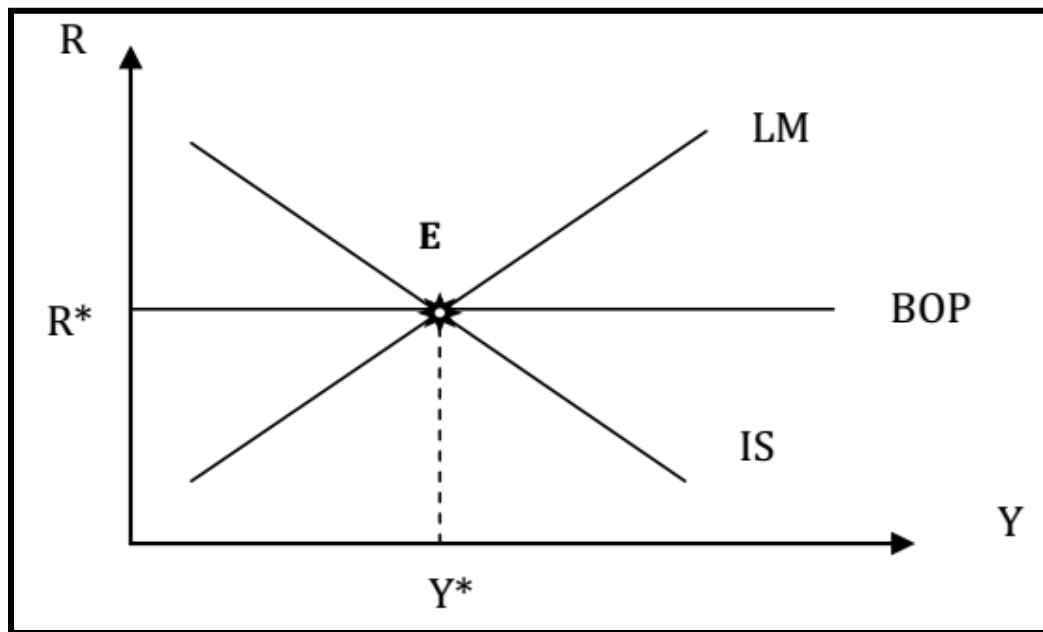
ويمكن توضيح تحقيق التوازن العام في القطاعات الرئيسية في الاقتصاد كما يلي⁽¹⁾:

يتحقق التوازن العام عند مستويات وتوليفات محددة للأسواق والقطاعات الرئيسية على المستوى الكلي ابتداء بالقطاع الحقيقي (Product Sector) إذ يتحقق التوازن فيه في ظل تساوي $AD = AS$ وتساوي الاستثمار المخطط و الادخار المخطط $I = S$ ويعبر عن هذا التوازن منحني (IS) وكل توليفة عليه تعبر عن مزيج من الدخل وسعر الفائدة تحدد التوازن في السوق السلعي، يتكامل معه القطاع النقدي معبرا عنه بالسوق النقدي (Money Market) ويتجسد التوازن فيه عن طريق تساوي $Md = Ms$ عرض النقد مع الطلب على النقد أو عرض الأموال القابلة للإقراض مع الطلب عليها في ظل نظرية الأرصدة النقدية المعدة للإقراض ويعبر عن هذا التوازن منحني (LM) عن طريق توليفات من الدخل ومعدل الفائدة، يتكامل مع السوقين القطاع الخارجي والذي يجسد التعاملات

⁽¹⁾ Charles, I, Jones, Macroeconomics, Norton & company, New York, London, 2008, p:257.

الحقيقية في النشاط الاقتصادي ($X - M$) الصادرات والاستيرادات معبرا عن المعاملات النقدية بسعر الصرف في سوق الصرف الأجنبي، ويتجسد التوازن في تساوي صافي الصادرات الحقيقية مع صافي التدفقات النقدية إي التوازن في ميزان المدفوعات ويعبر عن التوازن في القطاع الخارجي بمنحنى (BOP) وتعتبر كل نقطة على منحنى (BOP) المحل الهندسي لإحداثيات الدخل ومعدل الفائدة كافة والذي يعبر عن التساوي بين تدفقات رأس المال وميزان الحساب الجاري، كما ان التوليفات في المنحنيات الثلاثة تعبر عن التوازن في ظل توليفات مختلفة لكل من الدخل وسعر الفائدة والتي تعبر عن التوازن في القطاعات الثلاثة.

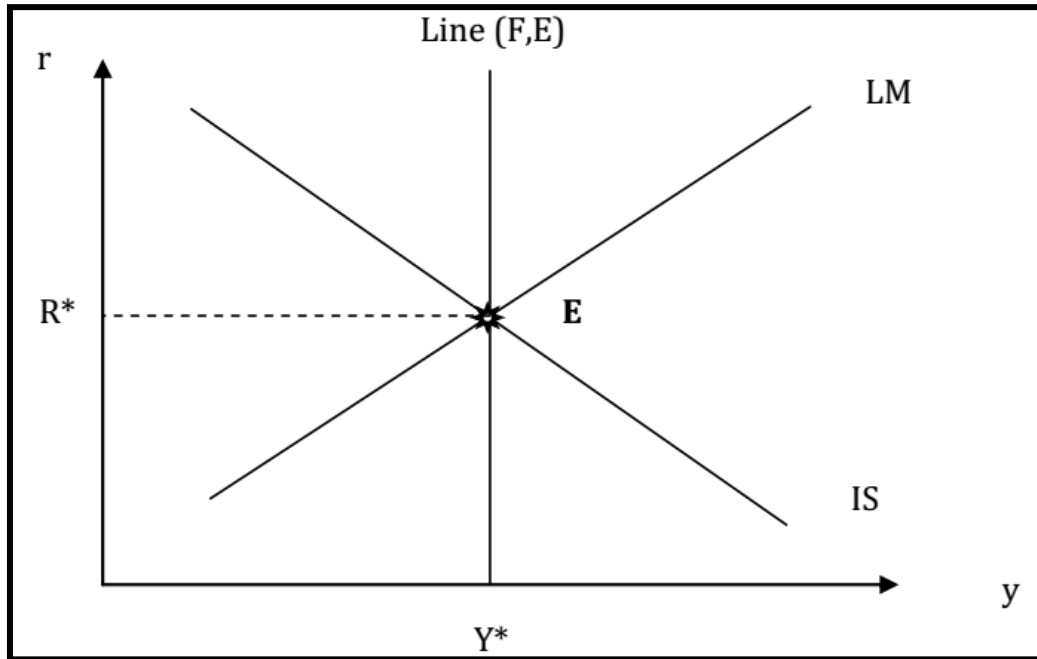
شكل (11) التوازن العام في القطاعات الرئيسية في الاقتصاد



Source: Berkeley, The IS_LM_BOP Model capital Mobility , www.eml.berkeley.edu Lecuture24.25/3/2017.

في حين يتحقق التوازن العام في كل من السوقين السلعي والنقدي، وسوق العمل، مع افتراض التوظيف الكامل (Full Employment) ويتحقق التوازن عند النقطة (E) معبرة عن التوازن العام في الأسواق الثلاث، إذ ان نقطة التوازن تعبر عن مرحلة زمنية محددة وفي ظل افتراض التوظيف الكامل معبرا عنه بالخط الرأسى (F,E) هذا التوازن عادة ما تطمح إليه السياسات الكلية عن طريق امتصاص الصدمات وتوفير الهيكل الانتاجي المرن وهذا عن طريق استخدام أدوات السياسات المالية والنقدية.

شكل (12) التوازن العام في ظل افتراض التوظيف الكامل



Source: Andrew, B. Abel, Ben, S. Bernanke, Dean, Croushore, Macroeconomic, 6th, 2008, pp:325.

ويمكن تفسير آلية عمل كل من السياستين النقدية والمالية في إطار التوازن العام:

أولاً: التفسير النقدي والتوازن العام:

The Monetary Explanation Public Equilibrium

عن طريق الاستعراض السابق ، لاحظنا ان السياسة النقدية غير فعالة فلا تؤثر تغيرات كمية النقود في القيم التوازنية للمتغيرات الحقيقية (كالدخل – التشغيل – سعر الفائدة)، والتي تتحدد بدورها في الجانب الحقيقي للنظام الاقتصادي (فصل الجانب النقدي عن الجانب الحقيقي في التحليل)، وقد ظل هذا الفكر سائداً ومقبولاً حتى بداية الثلاثينيات من القرن الماضي وبالتحديد بعد الأزمة الاقتصادية العالمية عام (1929) وما نتج عنها من انخفاض في الطلب الفعلي، مما أدى إلى ظهور تيار فكري جديد حاول تقديم صورة أكثر تطوراً لنموذج يتحقق فيه التكامل ما بين المتغيرات النقدية ومتغيرات حقيقية، وبما ان كينز أول من ربط بين القطاعين النقدي والحقيقي في نظرية واحدة عن طريق استخدام سعر الفائدة والدخل لتحقيق التوازن بينهما وعبر منحنيات (LM) التوازن النقدي (IS) التوازن السلعي، فأنا يمكن استخدام النموذج الكينزي لتوضيح هذا التوازن، مثلما استخدمه الاقتصادي

الانكليزي هيكس (Hicks) لأول مرة في التوصل إلى نموذج التوازن العام، لذا فان نقطة الانطلاق في هذا النموذج تبدأ من التوازن الكلي العام⁽¹⁾.

و مما تجدر الاشارة اليه ان سعر الفائدة والدخل الحقيقي لا بد ان يتقرر معاً، وهذا لا يتحقق إلا إذا تحقق التوازن الكلي العام في الاقتصاد، وقبل الشروع في كيفية تأثير عرض النقود في وضع التوازن العام لا بد من توضيح بعض مفاهيم هذا التوازن، إذ ينقسم الاقتصاد الكلي على ثلاثة قطاعات رئيسية هي⁽²⁾:

✓ قطاع السلع والخدمات: وهو ما يسمى بالقطاع الحقيقي ويتمثل بسوق المنتجات

(Product Market) وهو عبارة عن مجموعة أسواق للسلع والخدمات المنتجة في البلد، والتوازن في هذا القطاع يتطلب تساوي الطلب الكلي مع العرض الكلي (الاستثمار المخطط مع الادخار المخطط)، إذ تمثل حالة التوازن في القطاع الحقيقي بالمنحنى (IS)، وان أي نقطة على هذا المنحنى تمثل توليفة من الدخل وسعر الفائدة وتجعل سوق السلع والخدمات في توازن.

✓ القطاع النقدي: ويتمثل بسوق النقود (Money Market) وفي حالة استخدام نظرية

الأموال القابلة للإقراض فانه سيمثل بسوق الأموال القابلة للإقراض (Loauable Funds Market)، أو سوق الائتمان، والتوازن في هذا القطاع يتطلب تساوي عرض النقود مع الطلب عليها، أو عرض الأموال القابلة للإقراض مع الطلب عليها، وتمثل حالة التوازن في هذا القطاع بالمنحنى (LM)، وان أي نقطة على هذا المنحنى تمثل توليفة من الدخل (y) وسعر الفائدة (R) تجعل سوق النقود في توازن.

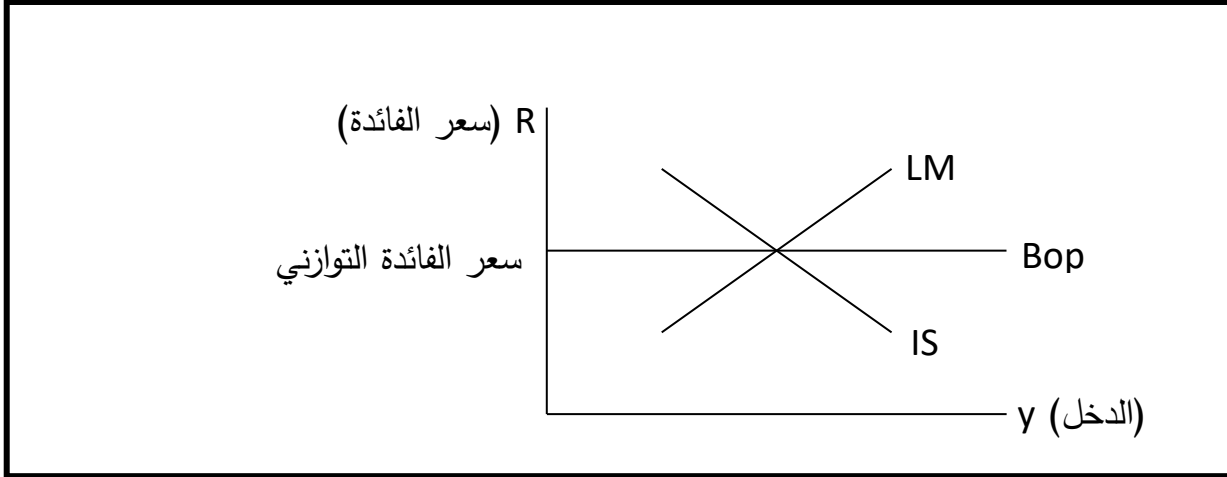
✓ القطاع الخارجي: يشمل جميع المعاملات الحقيقية (صادرات واستيرادات سلعية

وخدمية)، والمعاملات النقدية مع البلدان الأخرى، وتظهر هذه المعاملات في ميزان المدفوعات الخارجية وسوق العملات الأجنبية والتوازن في هذا القطاع يتطلب تساوي صافي الصادرات الحقيقية مع صافي التدفقات المالية أو النقدية، ويتحقق هذا في حالة توازن ميزان المدفوعات الخارجية وتوازن سوق العملات الأجنبية وتمثل حالة التوازن في هذا القطاع بالمنحنى (Bop)، وان أية نقطة على هذا المنحنى تمثل المحل الهندسي لجميع إحداثيات الدخل وسعر الفائدة، والذي يعكس بدوره توازناً بين تدفق رأس المال

⁽¹⁾ مصطفى رشدي شبيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1985، ص 320 – 328.
⁽²⁾ عبد المنعم السيد علي ونزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص 323-324.

وميزان الحساب الجاري، وعندما نضع المنحنيات الثلاثة (IS، LM، Bop) في شكل واحد فأنها تعكس توليفة من الدخل وسعر الفائدة يتحقق من خلالها التوازن في الأسواق الثلاث (التوازن الكلي العام) ومثلما هو موضح في الشكل الآتي:

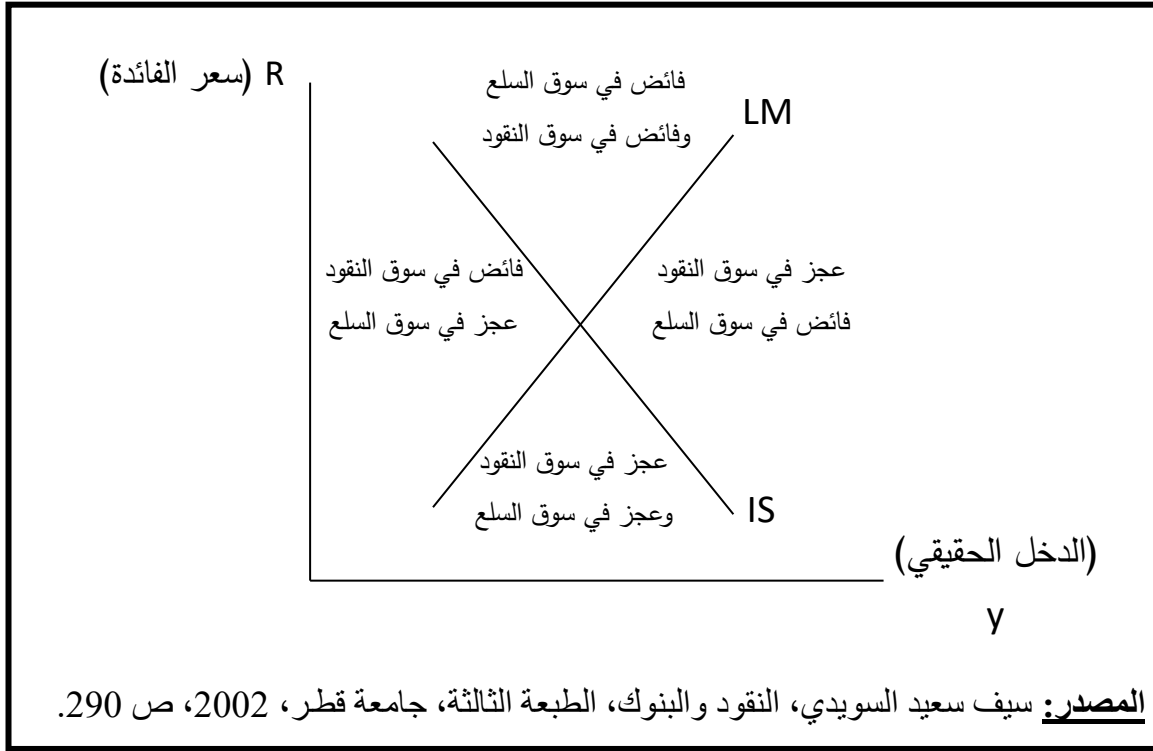
شكل (13) منحنيات (IS، LM، Bop) والتوازن الكلي العام



المصدر: عبد المنعم السيد علي ونزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص 335.

وعن طريق الشكل البياني (13) ولغرض تبسيط شرح أثر السياسة النقدية في وضع التوازن العام (أحداث تغيرات في عرض النقود تؤثر في الدخل وسعر الفائدة تشكل التوليفة للأسواق الثلاث)، لنفترض ابتداءً ان القطاع الخارجي يبقى في توازن مستمر، فضلاً عن ذلك فان التوازن لا يعني انه في كل الأوقات، فالتوازن المطلوب هو ذلك الذي لو تعرض سوق النقود أو السلع أو كلاهما الى صدمات معينة أبعد احدهما أو كلاهما عن حالة التوازن، فان هناك قوى ذاتية في السوقين تدفعها باتجاهه، ويمكن حصر حالات عدم التوازن التي يتعرض لها السوقان مثلما في الشكل(14):

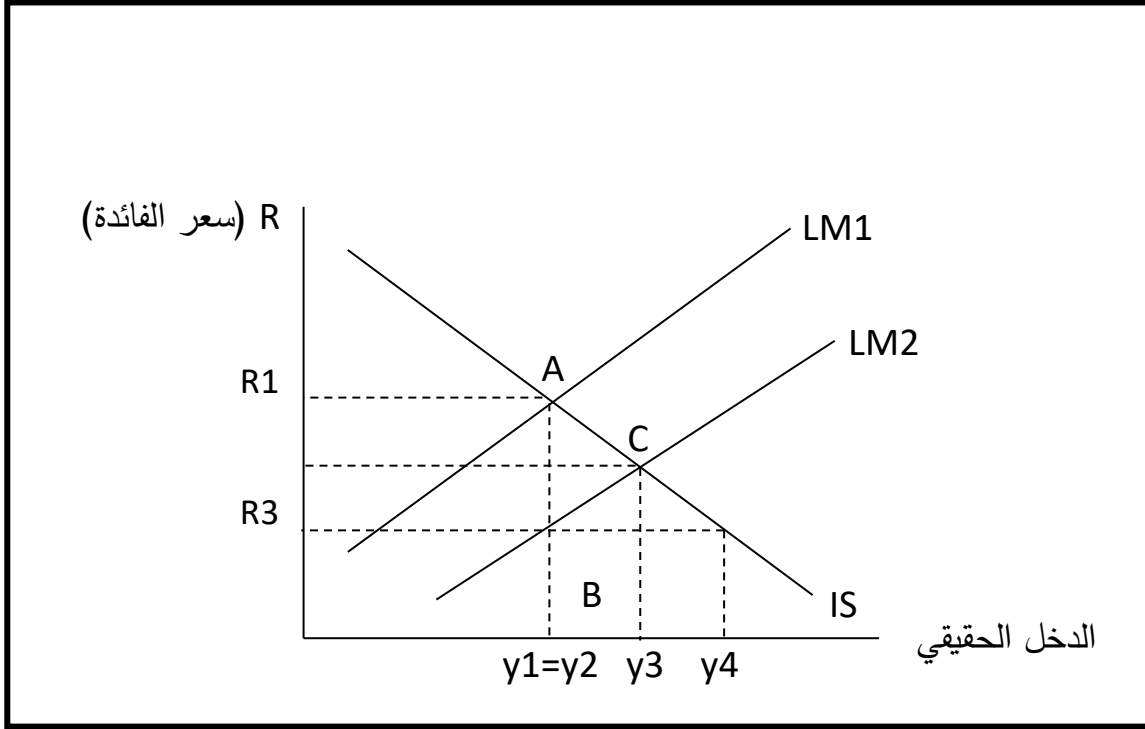
شكل (14) حالات عدم التوازن في السوقين السلعي والنقدي



(وبناءً على ما تقدم يمكن القول ان التغييرات في سوق النقود يكون مصدرها تغييرات في عرض النقود وتأثيرها في سعر الفائدة، فزيادة عرض النقود سواء أكانت ناتجة من منطلق توفير موارد إضافية للقطاع المصرفي أو من أجل التوسع في منح التسهيلات الائتمانية أو من أجل الإيفاء بالالتزامات الحكومية تجاه سندات سبق وان أصدرتها)⁽¹⁾، ستسبب في تخفيض الاحتياطي الإلزامي أو تشجيع البنك المركزي والبنوك التجارية على منح التسهيلات الائتمانية، فعلى سبيل المثال انتقال منحني (LM) إلى اليمين كما مبين في الشكل (15):

⁽¹⁾ سيف سعيد السويدي، النقود والبنوك، الطبعة الثالثة، جامعة قطر، 2002، ص 292.

شكل (15) أثر زيادة عرض النقود في التوازن العام



المصدر: سيف سعيد السويدي، النقود والبنوك، الطبعة الثالثة، جامعة قطر، 2002، ص 292.

من الشكل (15) وباقتراض انخفاض سعر الفائدة من $R_1 < R_2$ نتيجة التغيرات في عرض النقود فان ذلك سيؤدي إلى توازن اني في سوق النقود، إذ ان منحنى (LM) الذي يعكس الزيادة في عرض النقود ويحقق التوازن في السوق النقدية هو منحنى (LM2)، وبالتالي فان زيادة عرض النقود تنقل السوق إلى حالة عجز في النقطة (B) ويقدر العجز بالمسافة بين مستوى الدخل ($y_1=y_2$) والمستوى (y_4) وهذا يعني ان طلباً إضافياً على السلع المنتجة في سوق السلع لا يمكن استيفاؤه في ظل مستوى الانتاج السابق، الأمر الذي يترتب عليه دفع المستثمرين نحو الاقتراض من القطاع المصرفي أو السحب من ودائعهم بغية زيادة استثماراتهم (لمواجهة العجز في سوق السلع) وفي ظل سعي البنوك لتقليل حجم الطلب على مواردها تبدأ المنافسة على موارد الأفراد عن طريق رفع سعر الفائدة على الودائع الادخارية يسهم بدوره في تقليل الاستهلاك الخاص، مما يعني ارتفاع سعر الفائدة من ($R_2 < R_3$)، إلا ان هذا الارتفاع سيؤدي إلى تناقص بمستوى الانتاج نتيجة تناقص الطلب على السلع من جانب الأفراد، وبالتالي تناقص حجم الاستثمار جراء ارتفاع تكلفة الاقتراض وتستمر هذه التغيرات حتى الوصول إلى النقطة (C)، إذ تساوي الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة في السوقين (أي ان التوسع في عرض النقود قد أسهم في تنشيط الاقتصاد والنهوض به، طالما تتمكن تلك السياسة

من التأثير في المستوى التوازني)، ويمكن ان تتصور الحالة بالاتجاه المعاكس في حالة إتباع سياسة نقدية انكماشية⁽¹⁾.

ثانياً: تفسير السياسة المالية والتوازن العام:

The Fiscal Policy and Public Equilibrium

بناءً على ما سبق فان التوازن الكلي العام وتقرير مستوى الدخل الحقيقي وسعر الفائدة يتم عن طريق استخدام منحنيات (IS, LM) إذ ان التصحيح في سوق النقود يكون مصدره تغيرات في عرض النقود وتأثيرها في سعر الفائدة، بينما يأتي التصحيح للاختلالات في سوق السلع عن طريق تغيرات في مستوى الدخل (الانتاج)، والذي يهمننا هنا ان نتعرف على العوامل التي تجعل الدخل الحقيقي وسعر الفائدة يتغيران، أي العوامل التي تجعل المنحنيات (IS, LM) ينتقلان إلى الأعلى أو إلى الأسفل أو إلى اليمين أو اليسار لان القيم التوازنية لكل من سعر الفائدة والدخل الحقيقي تتأثر بانتقال المنحنيين، فان تأثير السياسة المالية عن طريق السياسة الانفاقية والضريبية في انتقال منحنى الناتج (IS) يجب ان تأخذ بالحسبان عبر تأثير سعر الفائدة الزيادة أو النقصان بالاستثمارات الخاصة ومن ثم بالطلب الكلي، وبالتالي في انتقال منحنى (IS) ولعل من أهم العوامل المؤثرة في انتقال منحنى (IS) هي متغيرات السياسة المالية للدولة التي تتضمن تغييرات في الانفاق الحكومي أو الضرائب أو في الاثنين معاً، وهناك احتمال ان تلجأ الحكومة إلى تبني سياسة مالية توسعية أو انكماشية في ظل افتراض ثبات السياسة النقدية⁽¹⁾، والشكل (16) يمثل الوضع قبل وبعده زيادة الانفاق الحكومي:

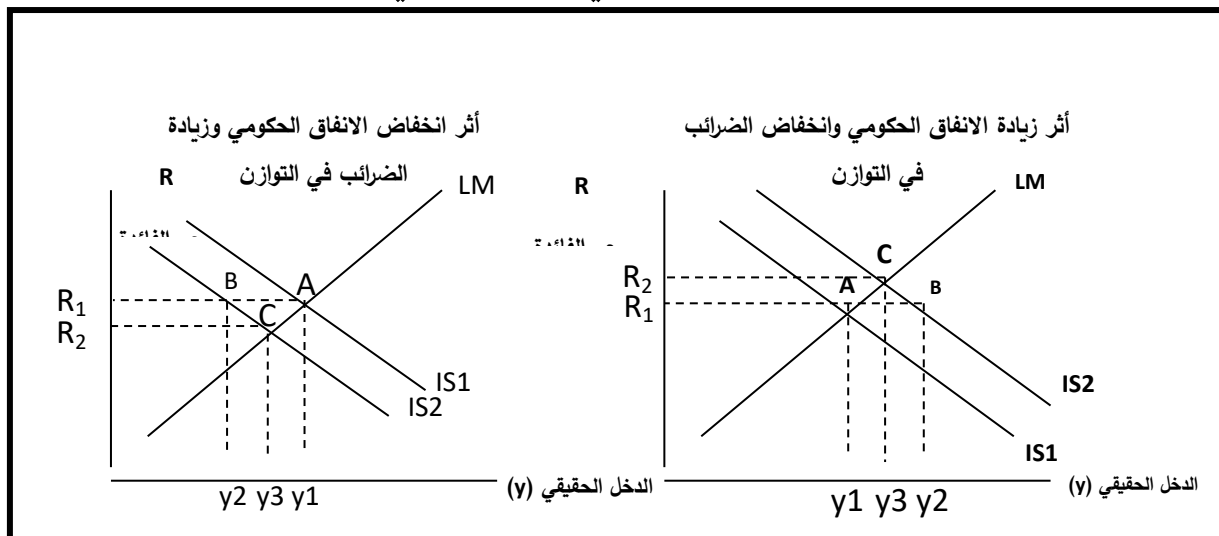
⁽¹⁾ للمزيد من التفاصيل انظر:

- سيف سعيد السويدي، النقود والبنوك، مصدر سابق، ص 293.

- James P. Dow، The Demand and Liquidity Effects of Monetary Shocks، Journal Monetary Economies، Washington، 1995، Page 1 – 10.

⁽¹⁾ جيمس جوارتي، ريتشارد استروب، الإقتصاد الكلي – الإختيار العام والخاص، مصدر سابق، ص 713 – 716.

شكل (16) أثر السياسة المالية في التوازن الكلي العام



المصدر: عبد المنعم السيد علي ود. نزار سعد العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار

الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص 336.

يلاحظ من الشكل (16) ان التوسع في الانفاق الحكومي يؤدي إلى انتقال منحنى (Is) من (Is₁ إلى Is₂) والذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع القيم التوازنية كسعر الفائدة من (R₂-R₁) مع ارتفاع الدخل الحقيقي من (y₃ - y₁)، ولكن إذا كان الهدف من التوسع في الانفاق الحكومي يستهدف الحفاظ على حالة التوازن في سوق السلع، فإن هذا لا يتطلب إحداث تغيير في سعر الفائدة، لان الدخل يرتفع من (y₂ - y₁)، ألا ان عند النقطة (B) يصبح سوق النقود في وضع عدم التوازن وتكون هناك حالة عجز في التوازن العام، لان الزيادة في الدخل تتطلب زيادة في الطلب على النقود من أجل إتمام معاملات التبادل الإضافية، وحتى يتناقص الطلب على النقود لا بد ان ترتفع المكافأة المقدمة لمن يقلل الطلب عليها (سعر الفائدة)، ويأتي هذا عن طريق ارتفاع سعر الفائدة من (R₂-R₁) ويترتب على ذلك الارتفاع انخفاض في مستوى الانفاق الخاص على الاستهلاك ومن ثم مستوى الاستثمار ويكون ذلك في النقطة (C) التي يعود فيها سوق النقود إلى التوازن (مع الحفاظ على حالة التوازن في سوق السلع على طول المنطقة ما بين B،C على منحنى Is)، وفي نهاية المطاف تناقص الدخل الحقيقي من (y₂ - y₃) نتيجة تناقص الاستهلاك والاستثمار الناتج عن ارتفاع سعر الفائدة، ألا ان (y₃) يبقى أكبر من (y₂)، وتعني ان إتباع سياسة مالية توسعية تؤدي إلى ارتفاع الطلب الكلي والانتاج الكلي ومن ثم تنشيط الاقتصاد، ألا انه يمكن ملاحظة مسألة مهمة جداً، وهي ان السياسة المالية التوسعية زاحمت القطاع الخاص على المدخرات المالية، الأمر الذي يترتب عليه رفع سعر الفائدة وانخفاض الانفاق

الاستثماري الخاص، وهذا يتطلب إتباع سياسة نقدية توسعية لمواجهة الزيادة في سعر الفائدة، ولا يمكن افتراض السياسة النقدية ثابتة، بمعنى ان السياسة المالية إلى جانب السياسة النقدية تعمل بكفاءة ودقة عالية في إحداث حالة التوازن العام، ويمكن ان نتصور العكس في حالة إتباع سياسة مالية انكماشية، والتي تؤدي بطبيعة الحال إلى انتقال منحنى (IS) إلى اليسار نتيجة انخفاض الانفاق الحكومي وزيادة معدل الضرائب⁽¹⁾.

فان إتباع الحكومة سياسة مالية توسعية بهدف انعاش الاقتصاد يتطلب معرفة الكيفية التي تعتمد عليها الحكومة في تمويل الزيادة في الانفاق، إذ غالباً ما تلجأ الحكومة للتمويل عن طريق زيادة الضرائب وإصدار الدين الحكومي لبيع الأوراق المالية الحكومية للقطاع الخاص والإصدار النقدي الجديد وبيع الأوراق المالية الحكومية للبنك المركزي وهذا يعني ان الانفاق الحكومي مقيد ومحدد بالعائد الذي تستطيع الحكومة ان تحصل عليه من مختلف المصادر، ويمكن كتابة قيد الميزانية بالصيغة الرياضية الآتية⁽²⁾:

$$\Delta G = P T + \Delta B + \Delta H$$

إذ ان ($G \Delta$) تمثل مقدار التغير في القيمة الاسمية للانفاق الحكومي، و($P T$) تمثل القيمة الاسمية للحصيلة الضريبية و ($B \Delta$) يمثل التغير في القيمة الاسمية لدين الحكومة و($H \Delta$) تمثل التغير في الإصدار النقدي الجديد (القاعدة النقدية)، وتشير المعادلة أعلاه إلى ان الحكومة ينبغي ان تمويل الانفاق الحكومي عن طريق الضرائب أو الدين الحكومي أو الإصدار النقدي (أو توليفة من هذه الوسائل)، فإذا قامت الحكومة بتمويل الزيادة في الانفاق عن طريق زيادة الضرائب أو الاقتراض من القطاع الخاص، فلن يحدث أي تغيير في عرض النقود، في حين إذا مولت الزيادة عن طريق الاقتراض من البنك المركزي، فان القاعدة النقدية (H) تزداد بمقدار مبيعات السندات الحكومية، وتكون للزيادة في القاعدة النقدية التأثيرات نفسها في عرض النقود كأية زيادة أخرى في القاعدة النقدية.

ففي الأجل القصير وعند المستوى التوازني للدخل، فان الانفاق الحكومي من المحتمل ان يتجاوز الإيرادات الضريبية، وان الحكومة يجب ان تمويل هذه الزيادة بالإصدار النقدي، الأمر الذي يترتب عليه زيادة في عرض النقود، وبالتالي انتقال منحنى (LM) إلى اليمين (طالما تزيد الثروة فان الاستهلاك هو الآخر يتزايد وينتقل المنحنى Is إلى اليمين)، ويمكن ملاحظة الحالة نفسها عندما يمول

⁽¹⁾ سيف سعيد السويدي، النقود والبنوك، مصدر سابق، ص 294.

⁽²⁾ مايكل أبجمان، الاقتصاد الكلي (النظرية والتطبيق)، مصدر سابق، ص 280.

العجز عن طريق إصدار السندات، ولكن الاستمرار في تلك التغيرات خلال المدد الزمنية سوف يصل فيها الدخل إلى مستواه التوازني طويل الأجل، وعند هذا المستوى يكون الانفاق الحكومي مساوياً للإيرادات الضريبية (إذ وصل الدخل إلى المستوى التوازني طويل الأجل)، إذ يعني هذا زيادة الدخل بقدْر كافٍ لتوليد العائدات الضريبية الكافية لتدعيم المستوى الأعلى الجديد للانفاق الحكومي، وهكذا لكي يبقى الدخل عند مستواه التوازني الطويل الأجل فإن التغير في القاعدة النقدية ($H\Delta$) لا بد أن يساوي صفراً، وهكذا ففي الأجل القصيرة أي زيادة في الانفاق الحكومي تمول عن طريق إصدار النقود والتي تكون حافزاً للاقتصاد القومي أكبر مما تفعله زيادة مساوية في الانفاق الحكومي تمول عن طريق الإيرادات الضريبية أو إصدار الدين، وفي المدة الطويلة يصبح العكس صحيحاً، وعندئذ يجب على السلطات المالية أن تستخدم الأجل أو الطويلة دليلاً أولياً لسياستها، على أن الوضع الاقتصادي يتغير في الأجل الطويلة وأن السياسات يجب أن تتحول لمواجهة الظروف الجديدة، وبذلك فإن نتائج المدة القصيرة تقدم دليلاً أفضل لصانعي السياسة⁽¹⁾.

المطلب الرابع: آثار السياستين النقدية والمالية في نموذج (IS – LM- BOP)

يمكن أثر السياسة النقدية والمالية في الأثر المترتب حيال تطبيق سياسة سعر الصرف الثابت أو المرن على التوازن الانفي في الانموذج الكلي والذي يوضحه الجدول (1)، إذ نلاحظ أن السياسة المالية في ظل سعر الصرف الثابت تكون أكثر فعالية، لأن زيادة الانفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب سوف تؤدي إلى زيادة الدخل ومن ثم زيادة الطلب على السلع والخدمات المستوردة، وهذا من شأنه يؤدي إلى تدهور الحساب الجاري أي وجود العلاقة عكسية بينهما، وفي ظل هذا الوضع لا تؤثر السياسة النقدية في المؤشرات الاقتصادية، كما يؤدي انخفاض كفاءة السياسة النقدية في ظل سعر الصرف الثابت إلى انخفاض في مستوى أرصدة الاحتياطيات الدولية، إذ تؤدي الزيادة في عرض النقود الناتجة عن توسع الائتمان المحلي إلى انخفاض في سعر الفائدة المحلي مما يسبب هروب لرؤوس الأموال ينتج عنه نقصا في الاحتياطيات الدولية، وتؤدي فيما بعد إلى انخفاض في عرض النقود، وسوف يستمر هروب رؤوس الأموال حتى يرجع سعر الفائدة إلى مستواه الأصلي، أما في ظل سعر الصرف المرن فإن السياسة النقدية هي الأكثر فعالية من السياسة المالية كما أنها تحافظ على التوازن الداخلي والتوازن الخارجي فهي تكون أكثر استقلالية بفعل سيطرة البنك المركزي على كل من العرض النقدي والاحتياطيات الأجنبية مما يؤدي إلى ثبات منحنى (LM) والتعديل نحو التوازن

⁽¹⁾ مايكل ابدجمان، الاقتصاد الكلي، (النظرية والسياسة)، مصدر سابق، ص 280.

الكلي، وهنا نميز بين حالتين هما كالاتي: حرية تنقل رؤوس الأموال وحركة غير تامة لتنقل رؤوس الأموال في ظل أسعار الصرف⁽¹⁾.

جدول (1) آثار السياستين النقدية والمالية في نموذج (IS – LM- BOP)

سعر الصرف الثابت		سعر الصرف المرن		الأثر		الأجراء
الدخل	سعر الصرف	الحساب الجاري	الدخل	سعر الصرف	الحساب الجاري	
تزايد	لا اثر	لا اثر	تزايد	تزايد	تناقص	توسع مالي
لا اثر	لا اثر	لا اثر	تزايد	تزايد	تناقص	توسع نقدي
تزايد	لا اثر	تزايد	لا اثر	تزايد	لا اثر	قيد على الوردات

المصدر: بالاعتماد على: تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر، الجزائر، 2004، ص326.

أولاً: السياسة النقدية في ظل سعر الصرف الثابت: في ظل الحرية التامة لحركة رأس المال يكون منحني (BOP) أفقياً ويكون متوازناً لما تتساوى أسعار الفائدة المحلية والأجنبية، وعلية فإن أي اختلال يدفع البنك المركزي للتدخل من أجل المحافظة على ثبات سعر الصرف، فوجود توسع نقدي وعلى الرغم من ارتفاع الدخل لكنه يقابل عجزاً كبيراً في ميزان المدفوعات بفضل تدفق رأس المال إلى الخارج والناجم عن انخفاض سعر الفائدة، فيتدخل البنك المركزي ببيع العملة الأجنبية ومن ثم ينخفض المعروض النقدي بصفة أكبر، وفي هذه الحالة والتي تكون فيها حركة رأس المال تامة فإنه لا يكون للسياسة النقدية أي أثر في اقتصاد صغير ولو مؤقتاً لذلك فهي غير فعالة في هذه الحالة. أما في ظل الحرية غير التامة لحركة رأس المال يتخذ منحني (BOP) وضع شديد الانحدار، فالتوسع النقدي في هذه الحالة يؤدي إلى عجز كبير في ميزان المدفوعات كلما كانت استجابة التدفقات في رأس المال كبيرة لفروقات أسعار الفائدة، ويكون عجز الميزان المدفوعات مساوياً إلى عجز الحساب الجاري الناشئ عن زيادة الدخل، ويبقى البنك المركزي مستخدماً احتياطاته بشكل أقل من حرية رأس المال

⁽¹⁾ عبد الباربي عياض، إسماعيل بن قانة، بناء نموذج كلي لقياس وتحليل التوازن العام في اقتصاديات الدول النامية عن طريق نموذج مندل - فلنجم للفترة 1990-2018، مجلة الباحث، العدد 3613، 2019، ص20.

وبهذه الاحتياطات يقوم البنك المركزي بتمويل العجز في ميزان المدفوعات ومن ثم تعقيم* التوابع التي تلي استخدام السياسة النقدية، ولن يستمر بصفة دائمة⁽¹⁾.

ثانياً: السياسة المالية في ظل سعر الصرف الثابت: يكون التوسع المالي في ظل حرية تامة لحركة رأس المال عالي الفعالية بالمقارنة مع التوسع النقدي، فمع عرض النقود ثابت، يحرك التوسع المالي منحني (IS) للأعلى ولليمين جاعلاً كلا من سعر الفائدة ومستوى الانتاج يرتفعان، ولإبقاء سعر الصرف ثابت يجب على البنك المركزي ان يوسع في عرض النقد ومن ثم يرتفع الدخل أكثر، ويحدث التوازن عندما يعود سعر الفائدة إلى مستواه الأصلي وتساوي مع أسعار الفائدة الخارجية، في هذه الحالة يصبح عرض النقود متغيراً داخلياً وليس خارجياً لكون سعر الفائدة أصبح مثبتاً بفعالية. أما السياسة المالية في ظل الحرية غير التامة لحركة رأس المال في هذه حالة منحني (BOP) لا يتحرك على الرغم من التوسع المالي مادام لا يتأثر بذلك كلا من سعر الصرف الثابت وسعر الفائدة الخارجي وكذلك منحني (LM) يبقى بطيء الحركة في الأجل القصير تبعاً لمدى حرية تحرك رؤوس الأموال، وبذلك فان السياسة المالية تكون أقل فعالية لما تكون استجابة تدفق رأس المال ضعيفة لفروقات أسعار الفائدة.

ثالثاً: السياسة النقدية في ظل سعر الصرف المرن: التوسع النقدي في ظل الحرية التامة لحركة رأس المال تؤدي مباشرة لتدهور قيمة العملة، إذ ان زيادة عرض النقود تسبب انخفاض أسعار الفائدة المحلية فيتحرك منحني (IS) و (LM) نحو اليمين بدخول توازني أكبر، وفي الأجل الطويل يتدفق رأس المال إلى الخارج وتدهور العملة تبعاً لذلك مما يزيد في تنافسية الاقتصاد المحلي ودخل توازني أعلى، ونستنتج من ذلك ان السياسة النقدية أكثر فعالية. أما في ظل الحرية غير التامة لحركة رأس المال هنا تكون استقلالية للسياسة النقدية تجعل من فعالية زيادة العرض النقدي كبيرة على الدخل المحلي كلما كانت حركة رؤوس الأموال أكثر حرية، إذا لم تستجيب رؤوس الأموال الآثار انخفاض سعر الفائدة المحلي فان حساب رأس المال لن يتأثر وبذلك لا تتدهور العملة ولا يحدث أي أثر على التوازنات الكلية فهي تؤثر على الاقتصاد عن طريق قناة سعر الصرف.

رابعاً: السياسة المالية في ظل سعر الصرف المرن: في ظل الحرية التامة لحركة رأس المال فان التوسع المالي في هذه الحالة يرفع أسعار الفائدة المحلية ويسمح بتدفق رؤوس الأموال للداخل، لكن

(*) عملية التعقيم تعرف على انها اجراء تتخذه السلطة النقدية بغية تعديل الأثر المترتب على التغيير في الطلب على العملات الخارجية وانعكاسه على القاعد النقدية. ويستعمل التعقيم النقدي لعزل الوضع النقدي المحلي عن آثار التقلبات في ميزان المدفوعات عن طريق تدخل البنك المركزي في السوق النقدية مستخدماً عمليات السوق المفتوح، وذلك بغرض تحييد آثار تدخله في سوق الصرف على نقود المركزية.

(1) لحو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر، بيروت، 2010، ص202.

تحسن قيمة العملة بفضل مرونة سعر الصرف يفقد الاقتصاد تنافسيته ويعود في الأجل الطويل إلى وضعة التوازن الأصلي، ومن ثم فعالية السياسة المالية معدومة. أما في ظل حرية غير تامة لحركة رأس المال عندما تكون استجابة منحني (BOP) أقل من استجابة منحني (LM) لسعر الفائدة تكون أكثر فعالية لكن العجز في ميزان المدفوعات الذي يسببه التوسع المالي يغطيه في سعر الصرف وهذا بدوره يزيد في تنافسية الاقتصاد وزيادة في الدخل المحلي⁽¹⁾.

ويمكن تفسير آليات عمل السياستين النقدية والمالية في ظل تحركات ميزان المدفوعات:

أولاً: السياسة النقدية وميزان المدفوعات:

Monetary Policy's The Balance Payments

للمتغيرات النقدية مهمة في ميزان المدفوعات وأسعار الصرف بين العملات الوطنية، إذ تسبب في الأغلب الأعم عجزاً أو فائضاً في ميزان المدفوعات لبدأ ما والتي تعكس بدورها أثراً على النظام الاقتصادي داخل البلد، ويمكن استخدام السياسة النقدية في أحياناً كثيرة لتعديل حالات عدم التوازن والتي قد يعاني منها ميزان المدفوعات، وفي الوقت نفسه يمكن لها ان تعالج التقلبات التي تحدث في أسعار الصرف باعتبار تلك التقلبات مصدر للمتاعب الاقتصادية المحلية عن طريق التأثير في قيمة العملة المحلية في السوق الدولية.

وتلعب السياسة النقدية أثراً كبيراً في تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات، إذ تستند الطريقة النقدية إلى التمييز بين النقود من مصدر خارجي (الاحتياطيات الدولية) والنقود من مصدر داخلي (السيولة المحلية)، فضلاً عن ذلك يعد ميزان المدفوعات ظاهرة نقدية، ففي اقتصاد مفتوح وفي ظل ثبات سعر الصرف فان عرض النقود هو متغير داخلي (Endogenous) يتأثر بفائض أو عجز ميزان المدفوعات، لذا فان عرض النقود ليس أداة سياسة مستقلة (Exogenous Policy Instrument)، مثلما هو الحال في ظل اقتصاد مغلق إذ يعد عرض النقود متغير مستقلاً يستطيع التأثير في وضع ميزان المدفوعات، وعن طريق النهج النقدي يمكن اشتقاق علاقة مفيدة ما بين الائتماني المصرفي المحلي والتغير في الاحتياطيات الدولية، وكالاتي:-⁽²⁾

$$\Delta M_s = \Delta NFA + \Delta DC \dots\dots\dots(1)$$

إذ ان ΔM_s / التغير في عرض النقود مقاساً بالسيولة المحلية.

⁽¹⁾ تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر، الجزائر، 2004، ص 310-326.
⁽²⁾ أحمد أبريهي العلي، ميزان المدفوعات والتغير النقدي والانفاق العام، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 1991، ص 120 – 121.

ΔNFA / التغير في صافي الأصول الأجنبية لدى الجهاز المصرفي.

ΔDC / التغير في مجموع الائتمان المحلي، فضلاً عن صافي البنود الأخرى غير المصنفة.

ويلاحظ من الصيغة أعلاه التغيير في السيولة المحلية (عرض النقود) مصدرين هما: التغير في صافي الأصول الأجنبية والتغير في صافي الأصول المحلية و الائتمان المحلي، فضلاً عن ذلك فإن النموذج يتضمن العنصر الآخر المقابل لعرض النقود، وهو الطلب على النقود ويمكن التعبير عن دالة الطلب على النقود عن طريق الصيغة الآتية:-⁽¹⁾

$$M^d = f(Y, R, P, \dots) \dots\dots\dots(2)$$

عن طريق المعادلة (2) يمكن ان نلاحظ ان الطلب على النقود تتسم بعلاقة تناسبية مع الدخل الحقيقي (Y) وعكسية مع معدل الفائدة (R) والمستوى العام للأسعار (P)، لان الطلب على النقود في الصيغة أعلاه هو طلب اسمي، ان التوازن في سوق النقود يتحقق إذا ما تساوى العرض النقدي مع الطلب النقدي ومثلما في المعادلة أدناه:-

$$M_s = M^d \dots\dots\dots(3)$$

وعن طريق العلاقات الرياضية يمكن إبراز علاقة سوق النقود بوضع ميزان المدفوعات، وعن طريق اشتقاق المعادلة الآتية من المعادلتين (1) و(3) وكالاتي:-

$$\Delta NFA = \Delta M_s - \Delta DC$$

$$\Delta NFA = \Delta M^d - \Delta DC$$

$$\Delta NFA = f(Y, R, P, \dots) - \Delta DC \dots\dots\dots(4)$$

والجدير بالملاحظة ان الدخل الحقيقي وكذلك المستوى العام للأسعار متغيران مستقلان أي انهما يتحددان خارج النموذج، وكذلك يتضح من دالة الطلب على النقود ان الطلب عليها لا يتأثر بالائتمان المحلي، وبالتالي فان صافي الأصول الأجنبية يتأثر عكسياً بالتغيرات في صافي الائتمان المحلي وهذا يعني ان الإجراءات النقدية يجب ان تأخذ بنظر الاعتبار إمكانية توفير التسهيلات الائتمانية المحلية والأجنبية للمستثمرين المحليين و الأجانب، عندئذ يتأثر سعر الفائدة المحلي بالتغيرات الخارجية لوجود البدائل أمام القطاع المالي، فالتغيرات في سعر الفائدة جزء مهم من سياسة

⁽¹⁾ علي توفيق الصادق وآخرون، السياسة النقدية في البلدان العربية (النظرية والتطبيق)، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، مؤسسة إكسبرس للطباعة، العدد الثاني، أبو ظبي، 1996، ص 67.

نقدية محلية تؤثر في الوضع التنافسي للاقتصاد المحلي، وكذلك في التدفقات النقدية والرأسمالية من وإلى الاقتصاد المحلي من جانب آخر، وبالتالي فإن الزيادة في الائتمان المحلي (ΔDC)، بمقدار أكبر من الزيادة في الطلب على النقود (ΔM^d) تؤدي إلى انخفاض صافي الأصول الأجنبية وبالقدر نفسه أي أن التغيير في صافي الموجودات الأجنبية يطابق حسابياً التغيير في الطلب على النقود مطروحاً منه التغيير في الائتمان المحلي، وهذا يعني أن إتباع سياسة نقدية توسعية ناجمة عن التوسع في الائتمان المحلي يفوق الزيادة في الطلب على النقود يؤدي إلى تدهور صافي الأصول الأجنبية، أي إلى تدهور وضع ميزان المدفوعات ويتمثل دور السلطة النقدية هنا عن طريق الحد من التوسع في حجم الائتمان الممنوح للوحدات الاقتصادية محاولة منها تقليص استيرادات هذه الوحدات، وهذا ما يفسر إصرار واضعي السياسة وبرامج التصحيح القصيرة الأجل (برامج التثبيت) لتقليص الائتمان بشكل عام والائتمان الممنوح للحكومة بشكل خاص لمعالجة الاختلالات التي تصيب ميزان المدفوعات⁽¹⁾.

ويمارس سعر الصرف هو الآخر تأثيراً واضحاً في أسعار الواردات والصادرات باعتباره يحدد قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأخرى، إذ تعد أسعار الصرف من وسائل السياسة النقدية الأكثر شيوعاً في توحيد قيم رؤوس الأموال الدولية فهي تقوم بربط اقتصادات الدول بعضها ببعض الآخر، طالما أن حركة رؤوس الأموال الدولية تتمثل في الطلب المحلي أو الأجنبي على الموجودات الأجنبية والمحلية معاً، ومن ثم ينعكس ذلك على استقرار وتوازن ميزان المدفوعات، ويظهر سلوك سعر الصرف في اتجاهين، الأول يتمثل بالعلاقة ما بين سعر الصرف والموجودات الأجنبية، والثاني في القدرة التنافسية الدولية للاقتصاد والتي يعبر عنها بسعر الصرف الحقيقي للعملة الوطنية⁽²⁾.

إن قدرة السلطة النقدية على منع عملتها من الانخفاض لأقل من الحد الأدنى أو الزيادة عن الحد الأعلى يعتمد على ما بحوزتها من العملات الأجنبية أو ما يمكنها من اقتراضه منها وتستطيع التدخل في سوق الصرف الأجنبي عن طريق بيع وشرائها الودائع الأجنبية تحت الطلب عبر عمليات السوق المفتوحة ويمكن أن تنعكس هذه الإجراءات على وضع ميزان المدفوعات فانخفاض سعر صرف العملة المحلية يشجع الصادرات وفي الوقت ذاته يرفع من تكلفة الواردات من الخارج وإذا ما

⁽¹⁾ للمزيد من التفاصيل انظر:

توفيق عبد الرحمن يوسف، الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 29 - 31، 2004.

Journal of 'Macroeconomic Interdependence Under Incomplete Markets'- Fabio Ghironi

Page 1 - 6، 2006، USA، Boston Collage، International Economies

⁽²⁾ عماد محمد علي العاني، اندماج الأسواق المالية الدولية (أسبابه - انعكاساته على الاقتصاد العالمي)، الطبعة الأولى، بيت الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، 2002، ص 25 - 258.

اتسم سعر الصرف بعدم الاستقرار فان ذلك يبعث برسالة غامضة للمستثمرين والدائنين في الخارج الذين يقدمون تمويلاً للاقتصاد المحلي أي ان التقلبات في سعر الصرف تعني تقلبات في قيمة الإيرادات والأصول الرأسمالية، وبذلك يتفادى المستثمرون والممولون للاقتصادات تمويل الاقتصادات التي تتسم أسعار صرفها بالتقلب⁽¹⁾.

ثانياً: السياسة المالية وميزان المدفوعات:

Fiscal Policy, The Balance Payments

من المعروف انه لا يوجد في العالم المعاصر بلد لا يرتبط بعلاقات متشعبة مع بقية بلدان العالم الخارجي على اختلاف مستويات هذه العلاقات والارتباطات، وتحظى تلك العلاقات الاقتصادية الدولية باهتمام كبير من صانعي السياسات الاقتصادية لان على أساسها يتم تخصيص الموارد على وفق نظريات الاقتصاد الدولي المختلفة مما جعل تحقيق التوازن الداخلي والخارجي هدفاً رئيسياً من أهداف سياسات البلدان المختلفة وخصوصاً السياسة المالية التي يمكن ان تسهم وعن طريق استخدام أدواتها في التأثير والمحافظة على توازن المدفوعات وكذلك التأثير على سعر صرف العملة الوطنية وموقفها في سوق الصرف الاجنبي، ولعل أبرز أدوات السياسة المالية التي تستخدمها السلطة المالية للتأثير على ميزان المدفوعات وأسعار الصرف هي السياسة الانفاقية والضريبية⁽²⁾.

ويشهد الاقتصاد العالمي اختلالات حادة في التوازنات الاقتصادية الكلية، ولاسيما بعد ان اجتاحت العديد من المتغيرات الاقتصادية، إذ ان هناك علاقة قوية ما بين توازن ميزان المدفوعات (التوازن الخارجي) وتوازن الموازنة العامة (التوازن الداخلي) وخصوصاً بين الاقتصادات المتقدمة، فنشأة الاختلال تؤدي إلى زيادة تدفق الأموال فيما بينهما، فاقتمادات العجز تواجه ضغطاً لنزوح الأموال الخاصة منها إلى الخارج، الأمر الذي يولد تفاقماً في الاتجاه النزولي في سعر صرف عملاتها، في حين ان اقتصادات الفائض عادة تمثل انسياً لرؤوس الأموال نحوها، ومن ثم فهي تعاني أيضاً من مضاعفة الاختلال، بمعنى زيادة حدة الاختلالات، فإذا ما تفحصنا تأثير التغيرات في الصادرات والواردات في الأسعار والعمالة والنتائج ومن ثم على التوازن في ميزان المدفوعات، فأننا نستطيع القول ان السلطة المالية وباستخدام أدواتها المالية، تتمكن من التأثير في وضع ميزان المدفوعات عن طريق تأثيرها في الطلب الكلي، وبالتالي في الناتج، فإذا كان البلد يواجه فائضاً في

⁽¹⁾ توفيق عبد الرحمن يوسف، الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملة الاجنبية، مصدر سابق، ص 33 – 34.
⁽²⁾ فلاح حسن ثويني، دور البنك المركزي في تحقيق التوازن الاقتصادي، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2001، ص 95 – 103.

ميزان المدفوعات فان الزيادة في الطلب الكلي تقود إلى خفض هذا الفائض أو التخلص منه إذ تنخفض الصادرات بسبب الزيادة في الناتج والأسعار المحلية بالنسبة الى الأسعار الأجنبية، في حين تزداد الواردات بسبب الزيادة في الطلب الكلي والأسعار المحلية بالنسبة الى الاسعار الأجنبية وهكذا تصبح السياسات المالية التوسعية مرغوبة إذا ما واجه البلد البطالة والفائض في ميزان المدفوعات، في حين إذا واجه البلد تضخماً بجذب الطلب وعجزاً في ميزان المدفوعات، فان السياسات المالية المقيدة تكون انسب من غيرها، ولكن إذا واجه البلد بطالة وعجز في ميزان المدفوعات أو تضخماً بجذب الطلب وفائضاً في الميزان، فان السياسة الملائمة لحل المشكلة محلياً تختلف وتتعارض مع السياسة الملائمة لحل المشكلة دولياً، ففي الوقت الذي تكون فيه السياسة الملائمة لعلاج البطالة هي سياسة مالية توسعية تكون السياسة الانكماشية أو المقيدة هي الملائمة لعلاج العجز في ميزان المدفوعات، وبالتالي فانه لا يمكن تحقيق العمالة الكاملة والتوازن في ميزان المدفوعات بمجموعة واحدة من السياسات، أي من الضروري استخدام مجموعتين من السياسات (التوسعية والانكماشية)، وقد يكون من الضروري استخدام السياسة التوسعية لا نجاح العمالة في حين ان سياسة تخفيض قيمة العملة قد تكون مطلوبة لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات⁽¹⁾.

ولا يمكن اغفال أثر السياسة الضريبية في التأثير في سعر الصرف بطريقة غير مباشرة وعن طريق تأثيرها في أنشطة أخرى في الاقتصاد، فزيادة الضرائب مثلاً (الضرائب على الدخل) تؤثر في قدره الأفراد في الانفاق عن طريق تأثيرها في انخفاض دخولهم المخصصة للأنفاق، أي الانخفاض بأشكاله المختلفة (الاستهلاكي والاستثماري) مما يؤدي إلى انخفاض الدخل وكذلك الأجور وكل ذلك يؤدي إلى انخفاض عرض النقود والأسعار، الأمر الذي يترتب عليه زيادة الطلب الأجنبي على السلع المحلية بسبب انخفاض أسعارها مقارنة مع البلدان التي تكون فيها الأسعار مرتفعة، مما يترتب عليه ارتفاع في سعر صرف العملة المحلية مقابل انخفاض سعر الصرف العملة الأجنبية المقابلة لها، ويمكن ان نتصور الحالة بالاتجاه المعاكس في حالة خفض الضرائب على الدخل، إذ يمكننا ان ندرك في أحياناً كثيرة ما تؤديه

الزيادة في الضرائب في ارتفاع الأسعار عن طريق تأثيرها في الانتاج، إذ تعمل على تخفيض الانتاج لارتفاع تكاليفه، الأمر الذي يترتب عليه انخفاض الطلب الأجنبي على السلع المحلية بسبب ارتفاع أسعارها مقارنة مع البلدان التي تكون فيها الأسعار منخفضة، مما يؤدي إلى انخفاض في سعر صرف

⁽¹⁾ للمزيد من التفاصيل انظر:

- مايكل أيدجمان، الاقتصاد الكلي (النظرية والسياسة)، مصدر سابق، ص 505.
- عماد محمد علي العاني، اندماج الأسواق المالية الدولية، مصدر سابق، ص 139 - 141.

العملة المحلية مقابل ارتفاع في سعر صرف العملة الأجنبية المقابلة لها، ويمكن ان نتصور الحالة بالاتجاه المعاكس في حالة خفض الضرائب على الانتاج، وهذا يعني ان للضرائب تأثيرها في أسعار صرف العملة عن طريق تأثيرها على الدخول وعرض النقود والانتاج وبالتالي الأسعار والصادرات والميزان التجاري، وهكذا فان الحكومة يمكن ان تمارس عن طريق سياساتها الانفلاقية والضريبية أثراً في التأثير في وضع ميزان المدفوعات⁽¹⁾.

(1) للمزيد من التفاصيل انظر:

- توفيق عبد الرحمن يوسف، الإدارة الدولية والعملات الأجنبية، مصدر سابق، ص 98 – 100.
- حسين علي خربوش وآخرون، الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص 200 – 203.
- منير أحمد هندي، الفكر الحديث في هيكل تمويل الشركات، الطبعة الثانية، دار المعارف للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2005، ص 578 – 579.

2

الفصل الثاني

تحليل فاعلية السياستين النقدية والمالية في تنمية الطاقة

الاستيعابية لدول العينة

المبحث الأول:-

فاعلية السياستين النقدية والمالية في تنمية الطاقة

الاستيعابية لبيئة الاقتصاد السعودي

المبحث الثاني:-

فاعلية السياستين النقدية والمالية في تنمية الطاقة

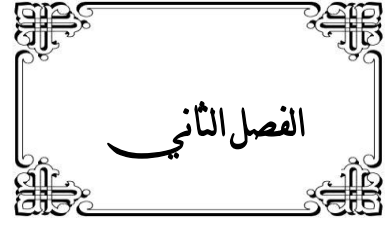
الاستيعابية لبيئة الاقتصاد الجزائري

المبحث الثالث:-

فاعلية السياستين النقدية والمالية في تنمية الطاقة

الاستيعابية لبيئة الاقتصاد العراقي

تحليل فاعلية السياستين النقدية والمالية في تنمية الطاقة الاستيعابية لدول العينة



تمهيد:

تُعد السياستين النقدية والمالية والطاقة الاستيعابية التي تتحدد بموجبهما ، جميعها ذات أهمية استثنائية في الدراسات الاقتصادية، وبالتحديد فيما يتعلق بدراسة الظروف الموضوعية لنجاح عملية الاستثمار الذي يعد المحرك الاساس لتحقيق النمو الاقتصادي ومعالجة الاختلالات الهيكلية في البنية الاقتصادية، فضلاً عن رفع القدرة الانتاجية للاقتصاد الوطني، ومن ثم تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية عبر متغيرات السياستين المشار اليهما انفاً، و يكمن كل هذا عن طريق التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية أي توجيه المدخلات بكفاءة عبر دالة الانتاج من اجل تنظيم المدخلات والمخرجات.

و بالتزامن مع الاتجاه السابق الذي ركز على كلا السياستين النقدية والمالية وكذلك التركيز على الطاقة الاستيعابية كونها المرتكز الثالث لعموم البحث، يتناول هذا الفصل التعرض إلى أهم المراحل التي شهدتها السياستان النقدية والمالية في دول العينة وما رافقتها من تطورات وأحداث اقتصادية، بغية الوقوف على واقع المتغيرات النقدية والمالية عن طريق التعرف على واقع وإمكانات المتغيرات النقدية والمالية عن طريق تحليل واقع بعض المؤشرات النقدية والمالية وعلاقتها بمؤشرات الطاقة الاستيعابية لدول العينة.

و بناءً على ما سبق فقد جاء تركيز الجهد في هذا الفصل لثلاث مباحث ولهذا سنتطرق إلى تحليل متغيرات السياستين النقدية والمالية وتنمية الطاقة الاستيعابية أي بيان طبيعة العلاقة بين المتغيرات سواء كانت هذه العلاقة عكسية أو طردية في دول العينة والعراق للمدة (2004 – 2022) .

المبحث الأول

فاعلية السياستين النقدية والمالية في تنمية الطاقة الاستيعابية لبيئة الاقتصاد

السعودي للمدة (2004-2022)

المطلب الأول: الاقتصاد السعودي: نظرة اقتصادية عامة:

تعد المملكة العربية السعودية أحد الدول الكبرى المنتجة للنفط ولها دور مؤثر في سوق النفط العالمي، والسبب هو طاقتها الانتاجية الكبيرة الفائضة التي تمتلكها والتي جعلتها قادرة على زيادة انتاجها بشكل سريع ، فضلا عن امتلاكها امكانات تكنولوجية ومادية تجعلها سباقة مقارنة بالدول المنتجة للنفط ، فان السعودية اثبتت قدرتها في استخدام طاقتها الانتاجية الفائضة حين قامت بالتخفيف من حدة الصدمات في المعروض النفطي بعد حرب الخليج الأولى، حققت المملكة العربية السعودية نقلة حضارية ملحوظة في العقود الأربعة الاخيرة في العديد من النواحي مثل: (الاقتصادية، والاجتماعية، والتعليمية)، كما ساعدت هذه التطورات السريعة تحقيق عوائد النفطية الضخمة واستثمارها فضلاً عن امتلاك المملكة العديد من الموارد الطبيعية مثل: (الأرض والمعادن والموارد المائية والطاقة الشمسية)⁽¹⁾، ان من أولويات السياسة النفطية السعودية التي من ضمن إطارها المحلي الاهتمام بالحاجات المحلية لان القطاع النفطي السعودي ليس دوره فقط في توفير وانما مساهمته الكبيرة في الناتج المحلي الإجمالي جزء منه يغطي حاجة الاستهلاك المحلي، ان الصناعة النفطية السعودية أيضاً ركزت على عمليات تكرير النفط محلياً إذ قامت المملكة ببناء مصافي نفطية جديدة ووسعت منها وحدثتها، كما تعد السعودية من أكبر البلدان المستهلكة للنفط والغاز من حيث حجم الاستهلاك الإجمالي ونسبة الاستهلاك الفردي، ان جانب العرض للسعودية يبن لنا ان دائرة الأولويات السياسية تسعى لتغطية الطلب السعودي وضمن الإطار الدولي لها لإبقاء النفط المصدر الأول في انتاج الطاقة عالمياً كما له دور في عجلة التوازن منظمة أوبك لضمان استقرار أسعار النفط إذ ان ارتفاع اسعار النفط ستؤدي إلى دخول منتجين ثانويين إلى السوق فضلاً عن قيام البلدان المستهلكة بحث عن مصادر أخرى للطاقة لتكون بديلة، أما من جانب الطلب فان السياسة النفطية السعودية لها اولويات تركز على أهمية وجود سوق حرة للنفط دون تدخل أو تعارف مع قوى العرض والطلب⁽²⁾.

ومن ضمن المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد السعودي إذ تتضمن المشكلات الرئيسية التي يواجهها الاقتصاد السعودي وهو ما يمر به من تعديلات هيكلية وتتداخل كما يحدث غالباً ونظراً لان التحولات الاقتصادية لا تحدث في عزلة مجزئة بل تتفاعل بطريقة ديناميكية، وان التحدي الذي يواجه صانعي

⁽¹⁾ اسراء حسن علي، دور المملكة العربية السعودية في اسواق النفط العالمية، بحث دبلوم مقدم الى كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة البصرة ، 2014، ص25.

⁽²⁾ عمار محمد سلو العبادي ، محددات السياسة النفطية الانتاجية والسعرية للملكة العربية السعودية ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 164 ، ابو ظبي الامارات ، 2011، ص37-38.

السياسات في المملكة هو محاولة تحديد دوافع العاملين في الاقتصاد والتي ستقود البلاد إلى الأمام نحو الأهداف مع تقليل الآثار السلبية على المجتمع ككل، إذ إن مشكلة المملكة العربية السعودية ليست نقص تخطيط والرؤى المناسبة بل عدم وجود توافق في الآراء بشأن مقدار العمل المطلوب ومدى سرعة المملكة في التصرف، وقد تم إحراز بعض التقدم الملموس عن طريق إنشاء المجلس الاقتصادي الأعلى والذي ركز على تطوير البيئة التنظيمية التي ستسمح بظهور برنامج خصخصة ناجح وهناك تطور إيجابي آخر ينطوي على تعزيز قانون الاستثمار الأجنبي الذي يقدم عددًا من الفوائد بما في ذلك تخفيض مستويات الضرائب إلى 20% على أرباح الشركات الأجنبية الأمر الذي جعل المملكة العربية السعودية واحدة من أكبر المتلقين للاستثمار الأجنبي المباشر⁽¹⁾، إذ يُعد اقتصاد المملكة العربية السعودية، اقتصاد ريعي بامتياز ويمتلك من الاحتياطيات النفطية كميات كبيرة جداً، وتعد المملكة الأولى من حيث كميات الإنتاج من حيث الاحتياطي النفطي بعد فنزولا، وتميز حقولها النفطية بغزارة الإنتاج وتوافر مختلف الأنواع النفطية في أراضيها من الخفيف العالي القيمة في السوق الدولية إلى النفط الثقيل جداً والواطئ القيمة في نفس السوق، كما ويصنف النفط السعودي بتدني تكاليف الاستخراج للبرميل الواحد بسبب انبساط أراضيها إذ تقدر كمية الاحتياطي النفطي بالمملكة بـ (260) مليون برميل ونسبة (18.1%)⁽²⁾ من الاحتياطيات المؤكدة عالمياً، ويقدر إجمالي ثروتها الطبيعية بـ (34.4) ترليون دولار لغاية 2016، وهي ضمن مجموعة العشرين الأغنى في العالم وتحتل المرتبة السابعة وتحتل المرتبة الخامسة من الاحتياطيات الغاز الطبيعي وثالث منتج للنفط في العالم إذ تنتج (10.7) مليون برميل يوميا وأكبر مصدر للنفط ويقدر بـ (7.4) مليون برميل يوميا⁽³⁾، إذ ينفرد اقتصاد المملكة العربية السعودية بالعديد من الخصائص سواء من حيث خصوصية موارده الاقتصادية من ناحية الكم والكيف، أو من حيث الخطط الاقتصادية والسياسات التنموية التي عرفها في العقود الماضية، وهو ما يعكس هيكلية اقتصادية خاصة والتي يعد إنتاج النفط وتصديره جزء مهم منها⁽⁴⁾، ومما تجدر الإشارة إليه أن التوسع السريع الذي حصل في مختلف القطاعات الاقتصادية وتمويل مختلف عمليات الاستثمار داخل المملكة يعود بالدرجة الأولى إلى قطاع النفط.

¹) Mohamed A. Ramady ،The Saudi Arabian Economy ،Springer New York Dordrecht Heidelberg London ،2010 ،Pg9.

²) اقتصاد المملكة العربية السعودية. المعرفة m.marefa.Arg المصدر الرئيسي للبيانات. CIA World.Fact book.

³) <https://www.Saudiamco.com>.

⁴) كورنيليوس فشاكر وآخرون، المملكة العربية السعودية : قضايا مختارة، التقرير القطري رقم 13/230 الصادر عن صندوق النقد الدولي ، 24 يونيو، 2013، ص186.

المطلب الثاني: تحليل واقع السياسة النقدية في بيئة الاقتصاد السعودي:

تستخدم السياسة النقدية بجانب السياسة المالية لتعزيز النمو الاقتصادي والاستقرار النقدي وسعر صرف العملة الوطنية فضلاً عن تخفيض معدلات التضخم والبطالة وتحقيق التوازن في الاقتصاد الوطني، إذ تلعب السياسة النقدية أثراً هاماً في تحقيق التوازن عند زيادة عرض النقد على الطلب أو العكس⁽¹⁾.

ترتكز السياسة النقدية في المملكة العربية السعودية على ربط الريال السعودي بالدولار الأمريكي ويُعد هذا الربط قائم منذ ما يقرب ثلاثة عقود إذ تسمح باستقرار التجارة وتدفقات الدخل والاصول المالية⁽²⁾.

ويعد الاقتصاد السعودي من أهم الاقتصادات على مستوى العالم باعتبار السعودية هي أكبر منتج للنفط في العالم لذلك فإن هذا الاقتصاد يؤثر ويتأثر بنفس الوقت بالصدمات الخارجية على مستوى الاقتصاد العالمي، كما يعد الاقتصاد السعودي أكبر اقتصاد من بين البلدان العربية باعتبار ان الناتج المحلي الاجمالي للسعودية هو الأكبر بين البلدان العربية (على الرغم من انه ليس الأكثر تنوعاً وتشكياً) ويعتمد هذا الناتج بشكل اساسي على الصادرات النفطية التي تشكل ما بين 80 – 90 %⁽³⁾ من مجموع هذا الناتج وقد اعتمدت السعودية نظام اقتصادي قائم على آلية السوق وحرية التبادل التجاري.

وعليه فإن السياسة النقدية السعودية عملت على انشاء نظام نقدي ومالي مرن ومتطور وصارم بنفس الوقت يحقق أهداف النمو الاساسية لأي اقتصاد نامي عن طريق تشكيل قاعدة متينة من الادخارات والاستثمارات الداعمة للاقتصاد وبالذات المحلية منها وكذلك ادارة الفوائض النفطية بشكل فعال ومجدي اقتصادياً وبنفس الوقت المحافظة على الاقتصاد الداخلي من الصدمات الخارجية والداخلية كالتضخم وحالات الاختلال الاخرى وهو ما يكسب أهمية لدولة مثل السعودية تلعب أثراً كبيراً في التأثير على الاقتصاد العالمي⁽⁴⁾.

⁽¹⁾ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2018، ص1.

⁽²⁾ بندر احمد ابا الخيل وهشام فهد العقيل، العلاقة بين السياسة المالية والنقدية في المملكة العربية السعودية، المجلة العربية للعلوم الادارية، الكويت، المجلد(19)، العدد(1)، 2012، ص27.

⁽³⁾ المملكة العربية السعودية، مؤسسة النقد العربي السعودي، الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء، التقرير السنوي، 2018، ص18.

⁽⁴⁾ البنك المركزي السعودي، التطورات النقدية، 2023، ص41.

أولاً: تحليل مؤشر عرض النقد:

تسعى مؤسسة النقد العربي السعودي الى المحافظة على استقرار العرض النقدي في الاقتصاد السعودي بضمان تحقيق توازن عادل بين السيولة المحلية وتوفير المعروض من السلع والخدمات في الاقتصاد، إذ يُعد أمر جوهري لتحقيق نمو اقتصادي قابل للاستمرار والحيلولة دون حدوث ضغوط تضخمية وتجنب الآثار الحادة على سعر صرف الريال⁽¹⁾.

اتباع البنك المركزي السعودي حزمة من الإجراءات والتدابير من أجل إدارة عرض النقد والتحكم به، بما يحقق الاستقرار السعري وكذلك يضمن الوصول إلى نظام مالي سليم، وقد عمد إلى توجيه تلك الإجراءات والتدابير باتجاه تعزيز الثقة في العملة المحلية أولاً، وفي الجهاز المصرفي ثانياً، بوصفها محاولة لتجسيم التسرب النقدي من المصارف عبر تقليل العملة في التداول، لذ استمرت مؤسسة النقد العربي السعودي في اتباع سياسة نقدية تهدف الى تحقيق الاستقرار المالي واستقرار الاسعار ودعم القطاعات الاقتصادية بما يتلاءم مع التطورات الاقتصادية المحلية والعالمية فضلاً عن تطورات السيولة النقدية واتخاذ الاجراءات اللازمة اتجاهها، إذ واصلت المؤسسة جهودها الهادفة لتلبية الطلب المحلي على الائتمان بهدف ضمان استمرار المصارف في أداء دورها التمويلي في بيئة الاقتصاد السعودي⁽²⁾.

يبين الجدول (2) تطور متغيرات عرض النقد (عرض النقد بالمفهوم الضيق (M_1) والمفهوم الواسع (M_2)) ذات الصلة الوثيقة بالاستقرار النقدي، وعن طريق التحليل للجدول يلاحظ ان أغلب المدة 2004-2022 يتسم عرض النقد بالمفهوم الضيق (M_1) بالارتفاع، إذ بلغ (22.64%) أعلى نسبة و (0.31%) أدنى نسبة، ما عدا العامين (2016 و 2022) سجلت معدل تغيير سالب، ويعزى هذا إلى انخفاض نمو الودائع الجارية بنسبة (3.3%)، والعملة خارج البنوك بنسبة (4.3%) من اجمالي عرض النقد (M_1) ⁽³⁾، أما على مستوى عرض النقد بالمفهوم الواسع (M_2) سجل أعلى مستوى نمو في عام 2007 بلغ نحو (23.73%) و (2.16%) في عام 2018 كأدنى معدل نمو سنوي، ما عدا عام 2017 سجلت معدل تغير سالب، وكما مبين ذلك في الجدول (2).

⁽¹⁾ جهاد صبحي القطيط، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي السعودي دراسة قياسية خلال الفترة (2001-2018)، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، المجلد (16)، العدد (24)، 2020، ص7.

⁽²⁾ المملكة العربية السعودية، مؤسسة النقد العربي السعودي، الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء، التطورات النقدية، 2016، ص3.

⁽³⁾ المملكة العربية السعودية، مؤسسة النقد العربي السعودي، الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء، التطورات النقدية، 2014، ص4.

جدول (2)
تطور عروض النقد بالمفهوم الضيق (M₁) والواسع (M₂) في بيئة الاقتصاد السعودي للمدة (2004-2022)
مليون ريال

السنة	M1	ΔM1	M2	ΔM2
	1	2	3	4
2004	2713.03	****	4079.76	****
2005	2835.39	4.51	4488.05	10.01
2006	3127.42	10.30	5387.69	20.05
2007	3835.57	22.64	6666.16	23.73
2008	4254.94	10.93	7931.18	18.98
2009	5215.58	22.58	8449.35	6.53
2010	6255.92	19.95	9238.75	9.34
2011	7619.95	21.80	10783.96	16.73
2012	8896.76	16.76	12193.56	13.07
2013	10034.10	12.78	13536.77	11.02
2014	11451.35	14.12	15485.54	14.40
2015	11486.42	0.31	15880.20	2.55
2016	11464.09	0.19-	16424.29	3.43
2017	11745.14	2.45	16286.66	0.84-
2018	12207.97	3.94	16638.20	2.16
2019	12883.11	5.53	17899.78	7.58
2020	14888.75	15.57	19628.42	9.66
2021	15644.74	5.08	20598.09	4.94
2022	15281.26	2.32-	21828.90	5.98

المصدر: من عمل الباحث بالاستناد إلى:

- العمود (1، 3) البنك المركزي السعودي، النشرات السنوية 2004-2022.

- العمود (2، 4) من عمل الباحث.

- معدل التغير السنوي = $\frac{\text{سنة المقارنة}}{\text{سنة الأساس}} - 1 * 100$

ثانياً: تحليل مؤشري سعر الفائدة وسعر الصرف:

1. مؤشر سعر الفائدة:

ان استقرار سعر الفائدة مهم لان تقلباته سوف تؤدي إلى خلق حالة من عدم التأكد في الاقتصاد، ومن ثم عدم إمكانية وضع الخطط المستقبلية، وقد يعمل البنك المركزي على استهداف سعر الفائدة للسيطرة على الضغوط التضخمية (لاسيما استعمال قاعدة معينة) لذلك فان هذا الامر يتضمن جدلاً متعلقاً ببديل السياسة المتبعة.

يشير سعر الفائدة إلى "انه معدل تأشيري يعمل للتأثير في النشاط الاقتصادي عبر تغيير اتجاهات اسعار الفائدة والتأثير على الشروط المفروضة من قبل البنك المركزي على منح الائتمانات من قبل المصارف التجارية"، ويعمل البنك المركزي السعودي بالاستناد على قاعدة تايلور* (Taylor Rule) للتنبؤ بمعدل فائدة تفرض على ارصدة المصارف التجارية لدى البنك المركزي، إذ تعمل السياسة النقدية على فرض أسعار فائدة مرتفعة عندما يفوق الانفاق قدرات الاقتصاد الانتاجية ومن ثم اختلال الاسعار.

يؤدي سعر الفائدة ادواراً مختلفة من حيث التأثير في النشاط الاقتصادي الا انه لا يعد المحدد الوحيد للنشاطات الاقتصادية في المملكة ولكنه يُعد ضمن مجموعة من الاليات المهمة التي تسهم في تغيير اتجاه المتغيرات الاقتصادية المختلفة مثل الاستثمار والادخار وسعر الصرف في بيئة الاقتصاد السعودي، ونظراً لعدم وجود سياسة مستقلة لسعر الفائدة تلجأ السلطات الى المزيج من سياسات المالية العامة وعمليات إدارة السيولة للتأثير على النشاط الاقتصادي وإدارة مخاطر القطاع المالي في المملكة⁽¹⁾.

شهدت أسعار الفائدة في المملكة العربية السعودية تقلبات ملحوظة خلال الفترة 2004-2022، وذلك نتيجة لعوامل متعددة منها اتجاهات أسعار النفط العالمية، إذ ترتبط أسعار الفائدة ارتباطاً وثيقاً بأسعار النفط، حيث تؤدي فترات ارتفاع أسعار النفط إلى ارتفاع أسعار الفائدة والعكس صحيح، يلعب البنك المركزي السعودي أثراً رئيسياً في تحديد أسعار الفائدة عن طريق أدواته النقدية المختلفة مثل (سعر إعادة الشراء، سعر الخصم، الاحتياطي الإلزامي) يبين الجدول (3) تطور مسار سعر الفائدة وتسهيلات الاقتراض في

* قاعدة تايلور: قاعدة تقدم بها الاقتصادي جون تايلور (John Taylor) في عام 1993، وهي مؤشر يستعمل لتحديد سعر الفائدة الضروري لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد على المدى القصير، مع الحفاظ على النمو طويل الامد، تستند قاعدة تايلور على ثلاثة عوامل رئيسية لحساب المستوى الامثل لسعر الفائدة لاسيما (فجوة التضخم، وفجوة الناتج، وسعر الفائدة المحايدة قصير الامد). ينظر الى:

- ملول سكيبة واخرون، قاعدة تايلور ومنطقة النقد المثالية: ماذا عن إمكانية تطبيقها في دول المغرب العربي؟، مجلة الاقتصاد والادارة، المجلد (16)، العدد (1)، 2019، ص176.

⁽¹⁾ عماد الصعيدي وبديعة العنبي، دور السياسات المالية والنقدية في دفع عجلة النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية (1986-2012)، جامعة الاميرة نورة بنت عبد الرحمن، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد(12)، السعودية، 2016، ص36.

الاقتصاد السعودي⁽¹⁾ للمدة 2004-2022، إذ سجل السعر الفائدة ارتفاعاً ملحوظاً خلال المدة (2005-2008) شهدت هذه المرحلة ارتفاعاً ملحوظاً في أسعار الفائدة، إذ بلغ سعر الفائدة في عام 2005 نحو (4.1%)، بينما في عام 2008 بلغت اسعار الفائدة نحو (5%)، وذلك نتيجة لارتفاع أسعار النفط العالمية ونمو الاقتصاد السعودي، وانخفض في عام 2009 (2.1%) يعزى هذا الانخفاض الى الاجراءات الاحترازية التي اتبعتها مؤسسة النقد العربي في السعودية لمواجهة الازمة العالمية، ومن ثم اتسم سعر الفائدة في الجمود في أغلب الأحيان للمدة (2010-2017)، شهدت هذه المرحلة انخفاضاً في أسعار الفائدة، وذلك نتيجة للأزمة المالية العالمية وتراجع أسعار النفط العالمية، حيث وصل سعر إعادة الشراء إلى (2%)، (2018-2022) شهدت هذه المرحلة ارتفاعاً تدريجياً في أسعار الفائدة، وذلك نتيجة لتعافي أسعار النفط العالمية وعودة النمو الاقتصادي في عام 2022، وصل سعر إعادة الشراء إلى (2.3%)، من المتوقع ان تستمر أسعار الفائدة في المملكة العربية السعودية في الارتفاع خلال الفترة القادمة، وذلك نتيجة لعدد من العوامل منها:

- استمرار ارتفاع أسعار النفط العالمية.
- اتجاهات التشديد النقدي في الولايات المتحدة الأمريكية.
- السعي لتعزيز الاستقرار المالي في المملكة العربية السعودية.

جدول (3)

مسار تطور سعر الفائدة في البنك المركزي السعودي للمدة (2004 - 2022)

السنة	سعر الفائدة
2004	1.75
2005	4.1
2006	5
2007	5.4
2008	5
2009	2.1
2010	2
2011	2
2012	2
2013	2
2014	2
2015	2
2016	2
2017	2
2018	2.5
2019	2.5
2020	1.3

⁽¹⁾ مؤسسة النقد العربي السعودي، الهيئة العامة للإحصاء، تقارير متفرقة.

1	2021
2.3	2022

المصدر: البنك الدولي، <https://data.worldbank.org> ، خلال السنوات (2004-2022).

2. مؤشر سعر الصرف:

يشير سعر الصرف بأنه "عدد الوحدات من العملة المحلية مقابل وحدة واحدة من العملة الأجنبية"، ويكون مقلوب سعر الصرف قيمة العملة، ويمكن ان يعرف بأنه "عدد الوحدات من العملة الأجنبية مقابل وحدة واحدة من العملة المحلية"، وبذلك يكون سعر الصرف وقيمة العملة متكافئين، ويستخدم البنك المركزي السعودي التعريف الأول، إذ ان سعر الصرف الأجنبي للريال السعودي بأنه "عدد الوحدات من الريال مقابل دولار واحد".

تميزت أسعار الصرف في المملكة العربية السعودية بثباتها خلال الفترة (2004-2022)، وذلك لارتباطها الوثيق بالدولار الأمريكي، ومن ثم فان تغيرات أسعار الصرف في المملكة العربية السعودية تعكس بشكل أساسي تغيرات قيمة الدولار الأمريكي في الأسواق العالمية.

ومع ذلك شهدت أسعار الصرف بعض التقلبات الطفيفة خلال هذه الفترة، وذلك نتيجة لعوامل متعددة منها:

1. اتجاهات أسعار النفط العالمية: حيث ترتبط أسعار الصرف ارتباطاً وثيقاً بأسعار النفط، إذ تؤدي فترات ارتفاع أسعار النفط إلى ارتفاع قيمة الريال السعودي والعكس صحيح.
2. العوامل الاقتصادية العالمية: مثل: الأوضاع المالية العالمية والسياسات النقدية للدول الكبرى.
3. التدفقات المالية: مثل الاستثمارات الأجنبية وتحويلات المغتربين.

بشكل عام يمكن القول ان أسعار الصرف في المملكة العربية السعودية ظلت مستقرة خلال الفترة (2004-2022).

ومن المتوقع ان يستمر استقرار أسعار الصرف خلال الفترة القادمة، وذلك في ظل استمرار ربط الريال السعودي بالدولار الأمريكي، حيث يتم ربط الريال السعودي بالدولار الأمريكي بسعر صرف ثابت (1) دولار أمريكي مقابل (3.75) ريال سعودي، وكما مبين في الجدول (4) الاتي:

جدول (4)
سعر الصرف الريال السعودي مقابل الدولار في بيئة الاقتصاد السعودي للمدة 2004-2022
(ريال)

السنة	سعر الصرف الرسمي
2004	3.75
2005	3.75
2006	3.75
2007	3.75
2008	3.75
2009	3.75
2010	3.75
2011	3.75
2012	3.75
2013	3.75
2014	3.75
2015	3.75
2016	3.75
2017	3.75
2018	3.75
2019	3.75
2020	3.75
2021	3.75
2022	3.75

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي الموحد، اعداد متفرقة لسنوات البحث (2004-2022).

المطلب الثالث: تحليل واقع السياسة المالية في بيئة الاقتصاد السعودي:

أولاً: تحليل واقع الموازنة العامة:

تلعب السياسة المالية أثراً مهماً في اقتصاد المملكة عن طريق توظيف وتوجيه الأموال العامة نحو تحقيق أهدافها التنموية وبعد الانفاق على التنمية الاقتصادية من أولويات الحكومة السعودية إذ يؤكد ذلك تزايد الانفاق على البرامج التنموية منذ بدأ ارتفاع أسعار النفط في سبعينيات القرن الماضي وحتى وقتنا الحاضر باستثناء فترات الازمات العالمية⁽¹⁾، إذ تميزت السياسة المالية في السعودية بانها سياسة توسعية تهدف الى تحقيق معدلات نمو عالية ومستقرة وانصببت بشكل اساسي على مشاريع البنى التحتية الاساسية وعلى الدعم

¹) Banafea, W. & Ibnrubbian, A. (2018). Assessment of Economic Diversification in Saudi Arabia Through Nine Development Plans. OPEC Energy Review, P. 42-54.

الاجتماعي بشكل كبير مستفيدة من الفوائض النفطية في تحقيق معدلات أجور مرتفعة وكذلك انفاق عام جاري واستثماري واسع في مجال البنى التحتية ودعم اسعار الطاقة والمواد الغذائية الاساسية على الرغم من اتفاقيات التعاقد المشروط مع صندوق النقد الدولي والتي اكدت على ضرورة ضبط الانفاق العام لكبح معدلات التضخم الناجمة عن الانفاق التوسعي⁽¹⁾.

إذ تؤدي السياسة المالية أثراً حاسماً في المملكة بوصفها الأداة الرئيسة التي يتم من خلالها تحويل الثروة النفطية للبلاد الى نتائج اقتصادية وتوزيعها لتعود بالنفع على الافراد في المملكة. ان الاقتصاد السعودي يعتمد بشكل أساس على النفط بوصفه مصدر رئيسي للدخل على الرغم من محاولات التحول الى الاقتصاد المتنوع وفي الوقت الذي سمحت فيه زيادة الايرادات النفطية للاقتصاد بتبني برامج طموحة لبناء وتعزيز البنية الأساسية للموارد البشرية والمالية وتحقيق انجازات وقفزات اقتصادية كبيرة، الا ان الاعتماد على الايرادات النفطية ومن ثم على الانفاق العام كمحرك رئيس للنشاط الاقتصادي كل هذا جعل من الاقتصاد أكثر حساسية للتغيرات في أسواق النفط العالمية، لكن وعلى الرغم من ذلك فقد ساهمت السياسة المالية في توفير بيئة اقتصادية مستقرة خالية من الضغوط التضخمية مع المحافظة على استقرار سعر الصرف، كما ساهمة السياسة المالية في تطوير قطاع مصرفي على درجة عالية من الكفاءة وزيادة الطاقة الاستيعابية التي تسهم في توفير الخدمات كل هذا أدى الى ازدهار النشاط الاقتصادي ونما بمعدلات صحيحة في المملكة⁽²⁾، فيما يأتي عرض وتحليل واقع الموازنة العامة في بيئة الاقتصاد السعودي للمدة (2004-2022) وعلى النحو الآتي:

1. تحليل مؤشر النفقات العامة:

تعتمد المملكة العربية السعودية بشكل كبير على الايرادات النفطية لتمويل نفقاتها العامة الامر الذي يجعل نمو النفقات العامة مرتبطاً بنمو الايرادات النفطية، وعليه فان نمو الايرادات العامة والنفقات العامة لا يرتبط بكفاءة السياسة المالية وانما يكون مرتبطاً بأسعار النفط العالمية⁽³⁾.

ان المملكة العربية السعودية تولي الانفاق العام اهمية كبيرة وتعمل جاهدة على رفع مستوى هذا الانفاق بشقيه الجاري والاستثماري من اجل المساعدة في الحفاظ على المستوى المعاشي للمواطن السعودي، فضلاً عن دفع عجلة التنمية الاقتصادية عن طريق دعم القطاع الخاص، كل هذا يعتمد على الايرادات النفطية التي تساهم بشكل كبير في ردف الموازنة الحكومية السعودية بالإيرادات العامة المطلوبة، لهذا فان اي

(1) التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي لسنة 2006، ص 14.

(2) يوسف علي عبد الاسدي ويحيى حمود حسن، دور سياسات النفط السعودية في استقرار النفط الدولية، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، المجلد 6، العدد 24، 2009، ص 11.

(3) حيدر حسين آل طعمة واخرون، النفط وانماط الإنفاق العام في الاقتصادات الريعية العراق حالة دراسية، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية، المجلد (9)، العدد (20)، 2017، ص 5.

انخفاض في الإيرادات النفطية ينعكس بشكل سلبي على الإيرادات العامة⁽¹⁾، إذ تُعد النفقات العامة المحرك الرئيس للنشاط الاقتصادي في بيئة الاقتصاد السعودي، ومصدراً للدخل لعدد كبير من أفراد المجتمع، بالإضافة لذلك فهي أهم المؤشرات لمدى تدخل السلطة في النشاط الاقتصادي، وتعتمد الدولة في انفاقها على مورد رئيسي وهو النفط، إذ يستهدف تحقيق التنمية المستدامة وتوجيه الموارد نحو الاستخدامات التي تحقق أقصى المنافع والعوائد الاقتصادية والاجتماعية فضلاً عن ذلك تؤدي النفقات إلى تنمية القطاعات الاقتصادية وادخال عنصر المنافسة إلى السوق وتلبية الطلب المتزايد عليها، وتقسّم النفقات العامة في بيئة الاقتصاد السعودي إلى قسمين هما:

أ. تطور النفقات الجارية في السعودية:

يلاحظ عن طريق بيانات الجدول (5) والذي يبين تطور النفقات الجارية للمملكة العربية السعودية، إذ شهدت النفقات الجارية ارتفاعاً خلال المدة 2004-2013 ويرجع هذا الارتفاع إلى قيام الحكومة بزيادة انفاقها على القطاعات بهدف تحقيق الرخاء الاقتصادي والعمل على توفير فرص عمل لمواطنيها، في عام 2004 إذ بلغت النفقات الجارية (95786.3) مليون ريال بينما كانت نسبتها من إجمالي النفقات العامة حوالي (125.9%)، واستمرت النفقات الجارية بالارتفاع حتى عام 2013 إذ بلغت (165893) مليون ريال بينما كانت نسبتها من إجمالي النفقات العامة حوالي (66.74%)، أما الأعوام من (2014 لغاية 2016) فقد شهدت النفقات الجارية انخفاضاً كبيراً بلغ (141867-147927) مليون ريال على التوالي وبمعدلات نمو سالبة وصلت إلى (-10.83%-2.06%) بينما كانت نسبتها من إجمالي النفقات العامة (-57.06% -61.5%)، ويعزى الانخفاض في النفقات الجارية لتدني مستوى الطلب العالمي على النفط وانخفاض أسعاره مما انعكس على إيرادات الموازنة العامة للمملكة العربية السعودية وبالتالي أدى إلى انخفاض النفقات الجارية، عاودت النفقات الجارية بالارتفاع فقد بلغت عام 2017 مبلغاً مقداره (192600) مليون ريال وكانت نسبتها من إجمالي النفقات العامة حوالي (77.66%)، ويعود الارتفاع نتيجة لزيادة الطلب العالمي على النفط وتحسن أسعاره، مما أدى إلى زيادة الإيرادات العامة للمملكة⁽²⁾، أما في عام 2020 ولانكماش الطلب العالمي على النفط وهبوط أسعاره، وتوقف معظم الأنشطة الاقتصادية بسبب جائحة كورونا، مما أدى لانخفاض الإيرادات العامة، وانعكس على النفقات الجارية لتصل لمبلغ مقداره (245506) مليون ريال بينما كانت نسبتها من إجمالي النفقات العامة (85.58%)، بينما ارتفعت النفقات الجارية في عام 2022 إذ بلغت (272225) مليون ريال بينما كانت نسبتها من إجمالي النفقات العامة (87.68%) وبمعدل نمو (10.75%)،

⁽¹⁾ هاشم محمد عبدالله وعدي صابور محمد، تحليل العلاقة بين الصدمات النفطية والموازنة الحكومية في السعودية للمدة (1990-2019)، مجلة الريادة للمال والأعمال، المجلد (2)، العدد (3)، 2021، ص 193.

⁽²⁾ البنك المركزي السعودي، تقرير الاستقرار المالي، 2018، ص 13.

يعزى هذا الارتفاع لتعافي اسعار النفط الخام في الاسواق العالمية وانعكاسها على زيادة النفقات العامة في بيئة الاقتصاد السعودي⁽¹⁾.

ب. تطور النفقات الاستثمارية في السعودية:

يلاحظ عن طريق بيانات الجدول (5) والذي يبين تطور النفقات الاستثمارية في المملكة العربية السعودية، إذ شهدت النفقات الاستثمارية ارتفاعاً لتبلغ في عام 2004 إذ بلغت النفقات الاستثمارية (32178) مليون ريال بينما كانت نسبتها من إجمالي النفقات العامة حوالي (42.31%)، واستمرت النفقات الجارية بالارتفاع حتى عام 2009 إذ بلغت (47957) مليون ريال بينما كانت نسبتها من إجمالي النفقات العامة حوالي (30.15%)، ويعود سبب هذا الارتفاع في النفقات الاستثمارية الى قيام المملكة بالاستثمار في أغلب القطاعات الاقتصادية ودعم برامج التنمية البشرية كالتعليم عن طريق بناء المعاهد والكليات وتوسعتها وزيادة الطاقة الاستيعابية لها فضلاً عن ذلك دعم البحث العلمي والطرق والمواصلات، فضلاً عن تنمية قطاع الرعاية الصحية في جميع مناطق المملكة السعودية كما تضمنت أيضاً بناء دور للرعاية الاجتماعية⁽²⁾، أما الاعوام من (2015 لغاية 2019) فقد شهدت النفقات الاستثمارية انخفاضاً كبيراً بلغ (45186-88800) مليون ريال على التوالي وبمعدلات نمو سالبة وصلت الى (18.54%-17.34%) بينما كانت نسبتها من إجمالي النفقات العامة (38.5%-16%)، ويعزى الانخفاض في النفقات الجارية لتدني مستوى الطلب العالمي على النفط وانخفاض اسعاره مما انعكس على إيرادات الموازنة العامة للمملكة العربية السعودية وبالتالي أدى الى انخفاض النفقات الاستثمارية، أما في عام 2020 ولانكماش الطلب العالمي على النفط وهبوط اسعاره، وتوقف معظم الانشطة الاقتصادية بسبب جائحة كورونا، مما أدى لانخفاض الإيرادات العامة، وانعكس على النفقات الاستثمارية لتصل لمبلغ مقداره (41356) مليون ريال بينما كانت نسبتها من إجمالي النفقات العامة (14.42%)، بينما ارتفعت النفقات الاستثمارية في عام 2022 إذ بلغت (38257) مليون ريال بينما كانت نسبتها من إجمالي النفقات العامة (12.32%) وبمعدل نمو (22.39%)، يعزى هذا الارتفاع لتعافي اسعار النفط الخام في الاسواق العالمية وانعكاسها على زيادة النفقات العامة في بيئة الاقتصاد السعودي⁽³⁾، ولغرض معرفة التطورات فقد تم تنظيم بياناتها في جدول (5) وحسب الآتي:

⁽¹⁾ البنك المركزي السعودي، تقرير الاستقرار المالي، 2023، ص13.

⁽²⁾ البنك المركزي السعودي، تقرير الاستقرار المالي، 2009، ص22.

⁽³⁾ البنك المركزي السعودي، تقرير الاستقرار المالي، 2023، ص13.

جدول (5) تطور النفقات العامة في بيئة الاقتصاد السعودي للمدة (2004-2022)

مليون ريال

السنة	النفقات العامة	معدل النمو السنوي %	النفقات الجارية	معدل النمو السنوي %	النفقات الاستثمارية	معدل النمو السنوي %	نسبة النفقات الجارية الى النفقات العامة %	نسبة النفقات الاستثمارية الى النفقات العامة %
2004	76053	****	95786.3	****	32178	****	75.69	42.31
2005	92393	21.49	98754.2	3.10	32581	1.25	64.74	35.26
2006	104886	13.52	10112.5	-8.76	32987	1.25	68.55	31.45
2007	124333	18.54	101578	9.48	33546	1.69	73.02	26.98
2008	138685	11.54	103690	2.08	34995	4.32	74.77	25.23
2009	159049	14.68	111092	7.14	47957	37.04	69.85	30.15
2010	174369	9.63	121345	9.23	53024	10.57	69.59	30.41
2011	220453	26.43	146800	20.98	73653	38.91	66.59	33.41
2012	220881	0.19	163100	11.10	69781	-5.26	73.84	31.59
2013	248560	12.53	165893	1.71	82667	18.47	66.74	33.26
2014	259248	4.30	147927	-10.83	111321	34.66	57.06	42.94
2015	253857	-2.08	144851	-2.08	109006	-2.08	57.06	42.94
2016	230667	-9.14	141867	-2.06	88800	-18.54	61.50	38.50
2017	248000	7.51	192600	35.76	55400	-37.61	77.66	22.34
2018	274667	10.75	220000	14.23	54667	-1.32	80.10	19.90
2019	282461	2.84	237275	7.85	45186	-17.34	84.00	16.00
2020	286862	1.56	245506	3.47	41356	-8.48	85.58	14.42
2021	277049	-3.42	245791	0.12	31258	-24.42	88.72	11.28
2022	310482	12.07	272225	10.75	38257	22.39	87.68	12.32

المصدر: من أعداد الباحث بالاستناد الى:

- مؤسسة النقد العربي السعودي، بيانات التقارير السنوية، خلال السنوات (2004-2022).
- مؤسسة النقد العربي السعودي، بيانات النشرة السنوية، خلال السنوات (2004-2022).

2. تحليل مؤشر الإيرادات العامة:

تُعد الإيرادات العامة إحدى أدوات السياسة المالية المستخدمة من قبل الدولة في تغطية النفقات العامة، فكلما تنوعت الإيرادات دل على مستوى عالي من التطور الاقتصادي، وفي السعودية تشكل الإيرادات النفطية الجزء الأكبر من إجمالي الإيرادات العامة⁽¹⁾، إن المملكة العربية السعودية تعتمد بشدة على عائدات النفط لذا تحاول تعويض عائدات النفط التي تستخدمها في الميزانية العامة وتنويع توزيع الدخل عن طريق الاعتماد على السلع غير النفطية⁽²⁾، وإن اقتصاد المملكة اقتصاد ريعي أي أنه يعتمد على مورد طبيعي واحد (النفط) كمصدر أساسي للإيرادات كما إن المملكة تُعدُّ من أكبر منتجي ومصدري النفط في العالم، واقتصاد المملكة هو أحد أكبر عشرين اقتصاد عالمي (وإنها ضمن مجموعة العشرين أكبر اقتصاديات عالمية وإن اقتصاده أكبر اقتصاد في منطقة الشرق الوسط وبالتالي إن إجمالي الإيرادات والمصروفات العامة تذبذبها يتم وفقاً لتقلبات أسعار النفط مما يجعل الاقتصاد السعودي والتنمية بشكل عام مرهونة بتقلبات أسعار النفط⁽³⁾، إذ إن الاقتصاد السعودي واعتماده الكلي على العائدات النفطية سيطرة وهيمنة لرأس المال الاحتكاري الأجنبي على صناعة النفط في السعودية وتحويلها إلى قطاع تابع لقطاع النفط كما توقف ضخ النفط وتصديره يعني العائدات النفطية في ظل الظروف الاقتصادية للبلاد ستتأثر وتقف عملية تطور المرافق الاقتصادية الأخرى، ويعني هذا دمار الكيان الاقتصادي من أساسه بسبب الظروف السياسية والاقتصادية السائدة⁽⁴⁾، ولغرض معرفة طبيعة هذه الإيرادات، وأهميتها النسبية للنتائج المحلي الإجمالي لقد تم تقسمها إلى الإيرادات الضريبية والإيرادات النفطية في بيئة الاقتصاد السعودي للمدة (2004-2022):

أ. تطور الإيرادات الضريبية في السعودية:

يلاحظ عن طريق بيانات الجدول (6) والذي يبين تطور الإيرادات الضريبية للمملكة العربية السعودية، إذ شهدت الإيرادات الضريبية ارتفاعاً خلال المدة 2004-2008 ويرجع هذا الارتفاع إلى قيام الحكومة بزيادة انفاقها على القطاعات بهدف تحقيق الرخاء الاقتصادي والعمل على توفير فرص عمل لمواطنيها، في عام 2004 إذ بلغت الإيرادات الضريبية (9024.5) مليون ريال بينما كانت نسبتها من إجمالي الإيرادات العامة حوالي (28.07%)، واستمرت الإيرادات الضريبية بالارتفاع حتى عام 2008 إذ بلغت (1301.8) مليون ريال بينما كانت نسبتها من إجمالي النفقات العامة حوالي (4.73%)، أما في عام (2009)

⁽¹⁾ وحيد عبدالرحمن بانافع ومؤيد الرصاصي، الأثر غير المتماثل لصدمات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية في المملكة العربية السعودية، مجلة الإدارة العامة، المجلد (3)، العدد (56)، 2018، ص535.

⁽²⁾ نجى ساري فارس، الآثار الاقتصادية للسياسة النفطية في المملكة العربية السعودية، مجلة الاقتصاد الخليجي، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، العدد 29، البصرة، 2016، ص197.

⁽³⁾ بسام بن عبدالله البسام، حوكمة الميزانية العامة في المملكة العربية السعودية، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، كلية إدارة الأعمال جامعة الملك سعود، مجلد 17، العدد 2، المملكة العربية السعودية، 2018، ص197-198.

⁽⁴⁾ فهد مسعود حمود، ثروات السعودية وسبيل الاستقلال الاقتصادي، دار الفارابي، بيروت، 1980، ص95-97.

فقد شهدت الإيرادات الضريبية انخفاضاً بلغ (1056.1) مليون ريال وبمعدل نمو سالب وصل الى (18.87%-) بينما كانت نسبتها من إجمالي الإيرادات العامة (8.35%)، ويعزى الانخفاض في الإيرادات الضريبية لتدني مستوى الطلب العالمي على النفط وانخفاض اسعاره مما انعكس على إيرادات الموازنة العامة للمملكة العربية السعودية وبالتالي أدى الى انخفاض الإيرادات الضريبية، ثم عاودت الإيرادات الضريبية بالارتفاع فقد بلغت عام 2017 مبلغاً مقداره (2593.7) مليون ريال وكانت نسبتها من إجمالي الإيرادات العامة حوالي (18.10%)، ويعود الارتفاع نتيجة لزيادة الطلب العالمي على النفط وتحسن اسعاره، مما أدى الى زيادة الإيرادات العامة للمملكة⁽¹⁾، أما في عام 2020 ولانكماش الطلب العالمي على النفط وهبوط اسعاره، وتوقف معظم الأنشطة الاقتصادية بسبب جائحة كورونا، مما أدى لانخفاض الإيرادات العامة، وانعكس على الإيرادات الضريبية إذ بلغت (6036.9) مليون ريال بينما كانت نسبتها من إجمالي الإيرادات العامة (35.40%)، بينما ارتفعت الإيرادات الضريبية في عام 2022 إذ بلغت (8615.8) مليون ريال بينما كانت نسبتها من إجمالي الإيرادات العامة (27.37%) وبمعدل نمو (1.89%)، يعزى هذا الارتفاع لتعافي اسعار النفط الخام في الاسواق العالمية وانعكاسها على زيادة الإيرادات العامة في بيئة الاقتصاد السعودي⁽²⁾.

ب. تطور الإيرادات النفطية في السعودية:

يلاحظ عن طريق بيانات الجدول (6) والذي يبين تطور الإيرادات النفطية للمملكة العربية السعودية، إذ شهدت الإيرادات النفطية ارتفاعاً خلال المدة 2004-2008 شهدت نمو اقتصادي وازدهار في أسعار النفط وهذا انعكس بشكل ايجابي على إيرادات النفطية والإيرادات العامة، في عام 2004 إذ بلغت الإيرادات النفطية (23125.8) مليون ريال بينما كانت نسبتها من إجمالي الإيرادات العامة حوالي (71.93%)، واستمرت الإيرادات النفطية بالارتفاع حتى عام 2008 إذ بلغت (26223.2) مليون ريال بينما كانت نسبتها من إجمالي النفقات العامة حوالي (95.27%)، أما في عام (2009) فقد شهدت الإيرادات النفطية انخفاضاً بلغ (11584.5) مليون ريال وبمعدل نمو سالب وصل الى (55.82%-) بينما كانت نسبتها من إجمالي الإيرادات العامة (91.65%)، ويعزى الانخفاض في الإيرادات النفطية لتدني مستوى الطلب العالمي على النفط وانخفاض اسعاره مما انعكس على إيرادات الموازنة العامة للمملكة العربية السعودية وبالتالي أدى الى انخفاض الإيرادات النفطية فضلاً عن ذلك لان الإيرادات النفطية تعتمد على العامل المتغير وهو السعر اي اختلال يحدث في الأسعار تؤثر على الإيرادات النفطية، بينما انخفضت الإيرادات النفطية في عام 2014 لتسجل (243559) مليون ريال وكانت نسبتها من إجمالي الإيرادات العامة (87.81%)، ويعزى هذا الانخفاض في الإيرادات النفطية بسبب أزمة الجماعات الارهابية التي اثرت على أسعار النفط واقتصاد البلدان النفطية، ثم عاودت الإيرادات النفطية بالارتفاع فقد بلغت عام 2017 مبلغاً مقداره (24355.9)

⁽¹⁾ البنك المركزي السعودي، تقرير الاستقرار المالي، 2018، ص13.

⁽²⁾ البنك المركزي السعودي، تقرير الاستقرار المالي، 2023، ص13.

مليون ريال وكانت نسبتها من إجمالي الإيرادات العامة حوالي (92.08%) ، ويعود الارتفاع نتيجة لزيادة الطلب العالمي على النفط وتحسن اسعاره، مما أدى الى زيادة الإيرادات العامة للمملكة⁽¹⁾، أما في عام 2020 ولانكماش الطلب العالمي على النفط وهبوط اسعاره، وتوقف معظم الأنشطة الاقتصادية بسبب جائحة كورونا، مما أدى لانخفاض الإيرادات العامة، وانعكس على الإيرادات النفطية حيث بلغت (11014.6) مليون ريال بينما كانت نسبتها من إجمالي الإيرادات العامة (64.60%)، بينما ارتفعت الإيرادات النفطية في عام 2022 إذ بلغت (22860.6) مليون ريال بينما كانت نسبتها من إجمالي الإيرادات العامة (72.63%) وبمعدل نمو (52.50%)، يعزى هذا الارتفاع لتعافي اسعار النفط الخام في الاسواق العالمية وانعكاسها على زيادة الإيرادات العامة في بيئة الاقتصاد السعودي⁽²⁾، وهو ما يندرج بضرورة تنمية الإيرادات غير النفطية لغرض تلافي الوقوع بالضائقة المالية، وكما تشير بيانات الجدول (6) الآتي:

جدول (6) تطور الإيرادات العامة في بيئة الاقتصاد السعودي للمدة (2004-2022)

مليون ريال

السنة	الإيرادات العامة	معدل النمو السنوي %	الإيرادات الضريبية	معدل النمو السنوي %	الإيرادات النفطية	معدل النمو السنوي %	نسبة الإيرادات الضريبية الى الإيرادات العامة %	نسبة الإيرادات النفطية الى الإيرادات العامة %
2004	32150.3	****	9024.5	****	23125.8	****	28.07	71.93
2005	24675.1	43.86	1126.2	-87.52	23548.9	1.83	4.56	95.44
2006	25724.9	19.38	1135.8	0.85	24589.1	4.42	4.42	95.58
2007	26595	-4.58	1238.2	9.02	25356.8	3.12	4.66	95.34
2008	27525	71.28	1301.8	5.14	26223.2	3.42	4.73	95.27
2009	12640.6	-48.19	1056.1	-18.87	11584.5	-55.82	8.35	91.65
2010	19122.8	29.87	1249.1	18.27	17873.7	54.29	6.53	93.47
2011	29048	50.86	1465.1	17.29	27582.9	54.32	5.04	94.96
2012	32241	11.54	1712.5	16.89	30528.5	10.68	5.31	94.69
2013	29641.1	-7.54	2039.9	19.12	27601.2	-9.59	6.88	93.12
2014	26452	-9.75	2096.1	2.76	24355.9	-11.76	7.92	92.08
2015	14082.5	-41.10	2177.5	3.88	11905	-51.12	15.46	84.54
2016	11360	-15.22	2213.3	1.64	9146.7	-23.17	19.48	80.52
2017	14333.7	33.12	2593.7	17.19	11740	28.35	18.10	81.90
2018	20619.7	30.96	4426.7	70.67	16193	37.93	21.47	78.53
2019	21819.2	2.34	5869.1	32.58	15950.1	-1.50	26.90	73.10
2020	17051.5	-15.65	6036.9	2.86	11014.6	-30.94	35.40	64.60
2021	23447	23.49	8456.1	40.07	14990.9	36.10	36.06	63.94
2022	31476.4	31.35	8615.8	1.89	22860.6	52.50	27.37	72.63

المصدر: من أعداد الباحث بالاستناد الى:

- مؤسسة النقد العربي السعودي، بيانات التقارير السنوية، خلال السنوات (2004-2022).
- مؤسسة النقد العربي السعودي، بيانات النشرة السنوية، خلال السنوات (2004-2022).

⁽¹⁾ البنك المركزي السعودي، تقرير الاستقرار المالي، 2018، ص 13.

⁽²⁾ البنك المركزي السعودي، تقرير الاستقرار المالي، 2023، ص 13.

3. تحليل مؤشر الفائض والعجز في الموازنة:

تُعد الموازنة العامة من بين أهم الأدوات الرئيسية التي تستخدمها الدولة لتحقيق التوازن الاقتصادي لغرض تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ صدرت أول موازنة للمملكة العربية السعودية عام 1931م وقد كانت في ذلك الوقت جدول للنفقات العامة فقط بدون الإيرادات العامة، إذ تضمنت أسلوبها البدائي بشكل بسيط كما تضمنت اقساط الدين العام المستحقة على الدولة، وبعد تأسيس مجلس الوزراء في المملكة عام 1953م تم اعداد اول موازنة عامة بالمعنى الصحيح، إذ اصبحت عملية اعداد الموازنة من مسؤوليات مديرية الموازنة العامة بكافة ابوابها وفي عام 1985م تم تعديل اعداد الموازنة العامة لكي توافق السنة الميلادية نتيجة الاخذ ببعض المعطيات والمتغيرات العالمية⁽¹⁾، ان اعداد الموازنة العامة لدولة ما تقدر النفقات العامة اولاً ثم تحاول الدولة تغطية هذه النفقات من الموارد الحالية وتدير موارد جديدة او خارجية إذا كان هناك عجز كما تقوم الدولة باستثمار الزيادة إذا كان هناك فائض وقد يتم التوازن بين الاسلوبين معاً عن طريق زيادة الإيرادات وضغط النفقات وتغطية العجز من الفائض، أما في الاقتصاد السعودي فيخرجون عن هذه القاعدة إذ ان الموارد الأكبر من الاستخدامات لذلك يبدئون بتحديد الموارد ثم البدائل الخاصة بالصرف⁽²⁾.

يلحظ وعن طريق بيانات الجدول (7) التي تبين تطور الفائض والعجز في بيئة الاقتصاد السعودي، فقد بدأت مرحلة جديدة إذ نلاحظ في عام 2004 سجلت الموازنة العامة فائضاً بلغ مقداره (28558) مليون ريال أما نسبته الى الناتج المحلي الاجمالي بلغ (17.42%)، ويعزى الفائض في الموازنة العامة نتيجة لزيادة الإيرادات النفطية والناجمة عن زيادة تصدير النفط نتيجة لارتفاع أسعاره، استمر الفائض بالموازنة بالارتفاع التدريجي ليبلغ عام 2008 مبلغاً مقداره (154913) مليون ريال، أما نسبته الى الناتج المحلي الاجمالي بلغ (80.46%)، ويعود الفائض الى زيادة اسعار النفط بسبب زيادة الطلب عليه ومن ثم زيادة الإيرادات النفطية مما انعكس بشكل ايجابي على الموازنة العامة في المملكة العربية السعودية. أما في عام 2009 ونتيجة امتداد اثار الازمة الاقتصادية العالمية التي عصفت بالاقتصاد العالمي وانخفاض اسعار النفط نتيجة لانخفاض الطلب عليه، مما ادى لانخفاض الإيرادات العامة بمجملها، الامر الذي انعكس على حجم الموازنة العامة لتسجل عجزاً مقداره (-6948) مليون ريال وبنسبة سالبة بلغت (-3.68%) الى اجمالي الناتج المحلي الاجمالي.

⁽¹⁾ صالح بن راشد العماري، تطوير الموازنة العامة في المملكة العربية السعودية، مركز بحوث كلية العلوم الادارية، جامعة الملك سعود، السعودية، 2004، ص14.

⁽²⁾ محي الدين رشاد، الموازنة العامة للدولة في المملكة العربية السعودية، مجلة الاقتصاد والادارة، العدد(11)، 1980، ص171.

أما الاعوام (2010 - 2013)، فقد عاودت الموازنة العامة لتحقيق فائضاً مقداره (23168- مليون ريال على التوالي، فيما بلغت نسبة ذلك الفائض الى اجمالي الناتج المحلي الاجمالي (111514-11.705%)، يعزى هذا نتيجة ارتفاع حجم الايرادات النفطية وكذلك ارتفاع اسعار النفط الخام، أما في عام 2015 فقد سجلت الموازنة عجزاً بلغ (90472-) مليون ريال وبنسبة (34.85%) الى الناتج المحلي الاجمالي، ويعزى العجز لانخفاض حجم الايرادات النفطية نتيجة الانخفاض الحاد في اسعار النفط الى ادنى مستوى لها والتزام الاقتصاد السعودي بتخفيض حصته من اوبك.

واستمرت الموازنة العامة في الاقتصاد السعودي بتسجيل عجزاً للسنوات اللاحقة حتى عام 2021 إذ سجلت الموازنة العامة عجزاً بلغ (19586-) مليون ريال وبنسبة (7.13%) الى الناتج المحلي الاجمالي، يعزى هذا الانخفاض نتيجة لانكماش الطلب العالمي على النفط وهبوط اسعاره، وتوقف معظم الانشطة الاقتصادية بسبب جائحة كورونا، مما ادى لانخفاض الايرادات العامة⁽¹⁾.

أما في عام 2022 عادت الموازنة العامة لتسجل فائضاً مقداره (27695) مليون ريال وبنسبة (9.28%) الى الناتج المحلي الاجمالي، نتيجة لتحسن اسعار النفط وزيادة الطلب عليه وتحسن الاوضاع الاقتصادية في البلاد مما انعكس ذلك على زيادة الايرادات في بيئة الاقتصاد السعودي، وكما مبين في الجدول (7) الاتي:

جدول (7) تطور العجز والفائض في بيئة الاقتصاد السعودي للمدة (2004-2022)

مليون ريال

السنة	الايرادات العامة	النفقات العامة	الفائض او العجز في الموازنة	معدل النمو السنوي %	الناتج المحلي الاجمالي	الفائض او العجز في الموازنة الى الناتج المحلي الاجمالي
2004	104611	76053	28558	****	1639.62	17.42
2005	150489	92393	58096	13.43	1731.01	33.56
2006	179649	104886	74763	28.69	1779.27	42.02
2007	171413	124333	47080	-37.03	1812.14	25.98
2008	293598	138685	154913	22.04	1925.39	80.46
2009	152101	159049	-6948	-14.49	1885.75	-3.68
2010	197537	174369	23168	-43.45	1980.78	11.70
2011	298004	220453	77551	24.73	2198.54	35.27
2012	332395	220881	111514	43.79	2317.86	48.11
2013	307342	248560	58782	-47.29	2383.93	24.66
2014	277371	259248	18123	-69.17	2479.95	7.31
2015	163385	253857	-90472	-59.21	2596.26	-34.85
2016	138522	230667	-92145	1.85	2657.61	-34.67
2017	184403	248000	-63597	-30.98	2655.76	-23.95

⁽¹⁾ مؤسسة النقد العربي السعودي، تقرير الاستقرار المالي، 2020، ص4.

-12.15	2729.12	-47.85	-33167	274667	241500	2018
-12.83	2751.83	6.44	-35302	282461	247159	2019
-29.77	2632.36	122.01	-78373	286862	208489	2020
-7.13	2746.24	-75.01	-19586	277049	257463	2021
9.28	2984.64	-21.40	27695	310482	338177	2022

المصدر: من أعداد الباحث بالاستناد الى:

- مؤسسة النقد العربي السعودي، بيانات التقارير السنوية، خلال السنوات (2004-2022).
- مؤسسة النقد العربي السعودي، بيانات النشرة السنوية، خلال السنوات (2004-2022).

ثانياً: تحليل مؤشر الدين العام:

يُعد الدين العام واحد من أخطر المشاكل التي تواجه جميع الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء ، لما له من تأثير كبير على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلد، إذ يمثل تكلفة تتحملها الحكومة لتمويل نشاطاتها الاقتصادية المختلفة، ويقصد به استدانة الحكومة أو مطلوبات الحكومة الداخلية والخارجية والتي يترتب عليها دفع فوائد و اقساط مستحقة، ان مؤشر نسبة الديون من الناتج المحلي الإجمالي والتي تعد من اهم مؤشرات العدالة الاقتصادية والتنمية المستدامة وذلك لكون ان من يتحمل عبء الديون هم الأجيال القادمة، والتي تعد من أبرز اعتراضات الكلاسيك حول السياسة الاقتصادية للدولة واعتبار الديون هي ضرائب تتحملها الاجيال القادمة ويستفيد منها الأجيال الحالية المقترضة، كما تهدف العدالة بين الاجيال الى تجنب اجيال المستقبل اعباء موروثه من اجيال الحاضر خاصة إذ لم ترافق هذه الاعباء فوائد معقولة⁽¹⁾.

ويرى بعض الاقتصاديين ان البلدان التي تعاني من وجود دين عام فان الحد الاقصى لنسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي يجب ان تكون اقل من النسبة المعتمدة في الاتحاد الاوربي (60%) لما يترتب على الدين العام الخارجي من آثار اقتصادية اكثر تدميراً من الدين العام المحلي لهذا فان نسبة (40%) تكون مناسبة الى حد كبير في كثير من البلدان⁽²⁾.

يمثل الدين العام إجمالي حجم الديون القائمة في داخل المملكة او خارجها وهذا الاقتراض سواء داخلياً او خارجياً قد يكون لتغطية نفقات الدولة او تمويل مشاريع داخلية او خارجية، ومما يأتي تحليل لتطور حجم الدين العام في بيئة الاقتصاد السعودي للمدة (2004-2022):

بالنظر الى جدول (8) الذي يبين تطور الدين العام في بيئة الاقتصاد السعودي إذ تمكنت المملكة العربية السعودية كم تقليل حجم الدين العام بدءاً من عام (2005-2014) حيث بلغ إجمالي حجم الدين عام 2005 (459.647) مليون ريال مسجلاً نمواً سالباً بلغ (24.71-%) ، ونسبة الدين العام إلى الناتج الاجمالي

⁽¹⁾ الامم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الإسكوا)، العدالة بين الاجيال، 2017، ص12.
⁽²⁾ رمزي زكي ، انفجار العجز – علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الانكماشى والمنهج التنموي، الطبعة الاولى، دمشق، دار المدى للثقافة والنشر، 2000، ص141.

بلغ (26.55%)، بينما شهد عام 2014 انخفاضا لأدنى مستوى على طول مدة البحث في حين أخذ حجم الدين العام مسجلا نموا سالبا بلغ (-26.38%)، بينما بلغت نسبة الدين إلى الناتج (1.78%)، ومن ثم استمر حجم الدين العام بالارتفاع حتى عام 2019 إذ بلغ (677.925) مليون ريال وبمعدل نمو سنوي بلغ (21.06%) مشكلا ما نسبته (24.64%) من الناتج المحلي الإجمالي، يرجع ذلك إلى الانخفاض الحاد في أسعار النفط مما أدى إلى تزايد العجز في الموازنة العامة للمملكة الأمر الذي جعل تزايد إجمالي الدين العام⁽¹⁾، في حين سجل الدين العام ارتفاعاً في عام 2020 إذ سجل إجمالي الدين العام (687.258) مليون ريال وبمعدل نمو بلغ (9.01%) بينما كانت نسبة الدين إلى الناتج (26.11%)، يعزى ذلك نتيجة انتشار جائحة كورونا فضلاً عن انخفاض الطلب على النفط وهبوط أسعاره إلى مستويات منخفضة وكذلك توقف العديد من الأنشطة الاقتصادية في الدول الكبرى، مما انعكس سلباً على حجم الطلب على المشتقات النفطية لينعكس ذلك على إجمالي الإيرادات العامة تاركاً أثراً على إجمالي الدين العام في بيئة الاقتصاد السعودي، أما في عام 2022 عاود إجمالي الدين ليسجل انخفاض حيث بلغ (619.127) مليون ريال وبمعدل نمو (-1%) بينما كانت نسبة الدين إلى الناتج (20.74%)، يعزى ذلك نتيجة لتحسن أسعار النفط وزيادة الطلب عليه وتحسن الأوضاع الاقتصادية في البلاد مما انعكس ذلك على زيادة الإيرادات في بيئة الاقتصاد السعودي، وكما مبين في الجدول (8) الآتي:

⁽¹⁾ مؤسسة النقد العربي السعودي، تقرير الاستقرار المالي، 2019، ص 17.

جدول (8) تطور إجمالي الدين العام في بيئة الاقتصاد السعودي للمدة (2004-2022)

مليون ريال

الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي %	الناتج المحلي الاجمالي	معدل النمو السنوي %	اجمالي الدين العام	السنة
37.23	1639.62	****	610.511	2004
26.55	1731.01	-24.71	459.647	2005
20.49	1779.27	-20.67	364.622	2006
14.72	1812.14	-26.84	266.762	2007
12.21	1925.39	-11.89	235.034	2008
11.94	1885.75	-4.22	225.108	2009
8.43	1980.78	-25.81	166.999	2010
6.16	2198.54	-18.86	135.499	2011
3.62	2317.86	-38.12	83.848	2012
2.52	2383.93	-28.30	60.118	2013
1.78	2479.95	-26.38	44.26	2014
5.48	2596.26	22.42	142.26	2015
11.91	2657.61	12.54	316.58	2016
16.69	2655.76	40.01	443.252	2017
20.52	2729.12	26.33	559.98	2018
24.64	2751.83	21.06	677.925	2019
26.11	2632.36	1.38	687.258	2020
22.77	2746.24	-9.01	625.364	2021
20.74	2984.64	-1.00	619.127	2022

المصدر: من أعداد الباحث بالاستناد الى:

- مؤسسة النقد العربي السعودي، بيانات التقارير السنوية، خلال السنوات (2004-2022).
- مؤسسة النقد العربي السعودي، بيانات النشرة السنوية، خلال السنوات (2004-2022).

المطلب الرابع: تحليل واقع الطاقة الاستيعابية في بيئة الاقتصاد السعودي:**أولاً: تحليل مؤشر القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية:**

ان تحليل مؤشر القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية في بيئة الاقتصاد السعودي يعطي صورة واضحة لمعرفة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد السعودي ، شهد الاقتصاد السعودي تغيرات هيكلية كبيرة على مستوى الانشطة الاقتصادية مما أدى الى تحول اقتصادها من ذات نشاط بسيط يرتكز على نشاط صيد الأسماك والزراعة والرعي الى اقتصاد يرتكز على استخراج النفط الخام والغاز والتي تعتمد عليها بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى التي تكون بنية الاقتصاد السعودي⁽¹⁾، إذ تعد السعودية البلد العربي الوحيد ذو التأثير الطوعي على سوق النفط الخام العالمية، وذلك لأنها تتميز بنفوذها الواسع إذ تعد من أكبر الدول من حيث الانتاج والاحتياط النفطي في العالم، ولها القدرة على المناورة في زيادة وخفض الانتاج بشكل طوعي، فضلاً عن ذلك، انها عضو مؤسس ضمن منظمة الدول المنتجة والمصدر للنفط (أوبك) وكذلك (اوبك)⁽²⁾.

عن طريق النظر الى بيانات الجدول (9) نلاحظ قيم القطاعات الاقتصادية في بيئة الاقتصاد السعودي للمدة (2004-2022)، وعن طريق ملاحظة البيانات المتعلقة بالقطاع الزراعي نجد ان قيمة القطاع الزراعي كانت في عام 2005 تشكل حوالي (44.62) مليون ريال، بينما نلاحظ في عام 2022 ان قيمة القطاع الزراعي بلغت (78.04) مليون ريال، يعزى هذا الارتفاع في القيمة المضافة لقطاع الزراعة مع طفرة النفط الاولى في اقتصاد المملكة فضلاً عن ذلك ندرة المياه حيث يستهلك القطاع الزراعي اكثر من 85% من الموارد المائية في السعودية⁽³⁾، فقد اتجهت السياسات الحكومية للتقليل من زراعة المنتجات المستهلكة للمياه بشكل كبير مما ادى الى انخفاض اسهام القطاع الزراعي بشكل ملحوظ في بيئة الاقتصاد السعودي.

أما بالنسبة للقطاع الصناعي الذي يُعدّ احد اهم القطاعات الاقتصادية لما له دور بارز ومهم في عملية التنمية الاقتصادية، إذ اهتمت السعودية بهذا القطاع اهتمام كبير مما عملت على تطوير وانشاء المدن الصناعية وتجهيز ارض صناعية متكاملة الخدمات في مختلف انحاء السعودية إذ بلغت عدد المدن الصناعية حوالي (7741) مدينة صناعية متكاملة الخدمات مما ادى ذلك الى ارتفاع قطاع الصناعة في بيئة الاقتصاد السعودي⁽⁴⁾، إذ ينفرد هذا القطاع في رفع مستوى الانتاج والانتاجية وتشغيل المزيد من الايدي العاملة وتقليل معدلات البطالة والفقر وتحقيق التنمية المستدامة⁽⁵⁾، رغم

¹ صندوق النقد العربي، تقرير افاق الاقتصاد العربي، 2019، ص3.

² مؤسسة النقد العربي السعودي، تقرير الاستقرار المالي، 2023، ص20.

³ صندوق التنمية الزراعية، التقرير السنوي، 2019، ص11.

⁴ صندوق التنمية الصناعية، التقرير السنوي، 2018، ص23.

⁵ وزارة الاقتصاد والتخطيط، رؤية السعودية 2023، الرياض، 2016، ص45.

اهميته الا اننا نجد وعن طريق البيانات المتعلقة في القيمة المضافة للقطاع الصناعي إذ نجد في عام 2005 تشكل قيمته حوالي (155.04) مليون ريال، بينما نلاحظ في عام 2022 ان قيمة القطاع الصناعي بلغت (346.40) مليون ريال.

أما بالنسبة لقطاع الخدمات رغم اهميته الا اننا نجد وعن طريق البيانات المتعلقة في القيمة المضافة للقطاع الخدمات إذ نجد في عام 2005 تشكل قيمته حوالي (518.91) مليون ريال، بينما نلاحظ في عام 2022 ان قيمة القطاع الخدمي بلغت (1224.57) مليون ريال، شهد قطاع الخدمات في بيئة الاقتصاد السعودي انفتاحاً كبيراً بعد انضمام السعودية لمنظمة التجارة العالمية في عام 2005، إذ دخلت السوق السعودية شركات كبيرة في الاتصالات والطيران وزاد عدد الجامعات الحكومية والخاصة بشكل كبير، كل هذا ادى الى زيادة قطاع الخدمات في بيئة الاقتصاد السعودي، وكما مبين في الجدول الاتي (9):

جدول (9)

تطور القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية في بيئة الاقتصاد السعودي للمدة (2004-2022)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي	القيمة المضافة لقطاع الزراعة	القيمة المضافة لقطاع الصناعة	القيمة المضافة لقطاع الخدمات
2004	1639.62	44.26	145.34	482.46
2005	1731.01	44.62	155.04	518.91
2006	1779.27	45.11	166.95	560.54
2007	1812.14	45.99	179.38	606.24
2008	1925.39	46.56	195.30	657.12
2009	1885.75	47.15	198.46	702.28
2010	1980.78	51.88	214.49	763.16
2011	2198.54	54.59	237.64	830.87
2012	2317.86	56.31	247.65	881.21
2013	2383.93	58.84	257.21	940.89
2014	2479.95	61.85	284.54	987.83
2015	2596.26	64.72	307.94	1024.73
2016	2657.61	68.13	323.08	1043.21
2017	2655.76	71.15	332.31	1071.53
2018	2729.12	72.78	322.74	1075.64
2019	2751.83	74.41	323.90	1118.46
2020	2632.36	73.17	296.32	1086.23
2021	2746.24	74.98	320.52	1169.17
2022	2984.64	78.04	346.40	1224.57

المصدر: البنك الدولي، <https://data.worldbank.org/> ، خلال السنوات (2004-2022).

ثانياً: تحليل مؤشري الاستثمار والادخار:

شرعت المملكة العربية السعودية بتنفيذ برنامج استثماري واسع ضمن اطار يراجع الجيل الثاني للإصلاحات الاقتصادية والتي ابتدأت عام 2000 وانصبت هذه الاستثمارات بشكل خاص في البنى الأساسية ودعم المشاريع المرتبطة بالقطاع النفطي وعلى الرغم من سعي السعودية الى تدعيم دور القطاع الخاص من اطار هذه البرامج الا ان دور الدولة لا يزال هو الأساس والمحور في النشاط الاستثماري والتنموي في المملكة وذلك عن طريق الثقل المالي والقانوني لقطاع الدولة، فان برنامج الاستثمارات في السعودية ينصب على قطاعات البنى التحتية وقطاع العقارات وكذلك صناعة الهيدروكربونات وهي تهدف في مجملها الى تنويع قاعدة الاقتصاد السعودي ورفع مستوى معيشة المواطن فضلاً عن تحقيق نتائج لاحقة اهمها تخفيف حدة الاختلالات في الاقتصاد السعودي⁽¹⁾، ان السياسة النقدية تؤثر على المناخ الاستثماري في أي بلد عن طريق استهدافها لمتغيرات اقتصادية اساسية ومهمة في اتخاذ القرار الاستثماري ويُعد سعر الفائدة واحداً من تلك المؤشرات ان لم يكن اهمها التي يأخذها المستثمر في عين الاعتبار عند اتخاذ قراره الاستثماري فضلاً عن المتغيرات الاخرى كالتضخم وسعر الصرف، إذ يسعى الاقتصاد السعودي شأنه شأن جميع الدول النامية لتعزيز موارده المالية لتمويل النمو الاقتصادي وهذا الامر يتطلب تحفيز الاقتصاد الوطني لزيادة التراكم الرأسمالي المحلي، وزيادة التراكم الرأسمالي يركز في الأساس على تعزيز الادخار وزيادة نسبته ليكون رافداً لعمليات الاستثمار، كما يمكن زيادة المدخرات الحكومية عن طريق ترشيد الانفاق الذي يستدعي التحكم في المنافع المتاحة من الانفاق الحكومي إذ يتم توزيع هذه المنافع على الافراد أو الطبقات التي هي بحاجة اليها، والضغط على الانفاق الحكومي وتعديل هيكل النفقات الاستهلاكية الحكومية لصالح الانفاق الذي يؤدي إلى زيادة الانتاجية⁽²⁾.

يوضح هذا المؤشر فجوة الموارد وان الدولة التي تتمتع بفائض في هذه الفجوة أي ان الادخارات تفوق الاستثمارات تكون لديها قدرة أكبر على مواجهة حجم المديونية من الدولة التي لديها عجز في الموارد أي عندما تفوق الاستثمارات على الادخارات، إذ ان هذا العجز يضيف أعباء جديدة على الاقتصاد الوطني بسبب تزايد حجم التمويل الخارجي لغرض سد هذه الفجوة، وهناك علاقة وثيقة بين المدخرات ومستوى التمويل الخارجي فكلما كانت المدخرات ضئيلة بالقياس الى حجم الاستثمارات المطلوبة يؤدي ذلك الى زيادة الحاجة الى التمويل الخارجي والعكس صحيح⁽³⁾، ان السياسة النقدية تؤثر على المناخ الاستثماري في أي بلد عن طريق استهدافها لمتغيرات اقتصادية اساسية ومهمة في

⁽¹⁾ مؤسسة النقد العربي السعودي، تقرير الاستقرار المالي، 2015، ص41.

⁽²⁾ مؤسسة النقد العربي السعودي، التطورات النقدية، 2020، ص59.

⁽³⁾ Herry Thompson.(2006) (International Economics-Globel Markets and Competitionm 2ndEdition-world scientific publishing co-ptep430.

اتخاذ القرار الاستثماري ويُعد سعر الفائدة واحداً من تلك المؤشرات ان لم يكن اهمها التي يأخذها المستثمر في عين الاعتبار عند اتخاذ قراره الاستثماري فضلاً عن المتغيرات الاخرى كالتضخم وسعر الصرف، كونها تؤثر بشكل مباشر على ايراداته ومن ثم تؤثر في ارباحه، ومن هنا يسعى الاقتصاد السعودي شأنه شأن جميع الدول النامية لتعزيز موارد المالية لتمويل النمو الاقتصادي وهذا الامر يتطلب تحفيز الاقتصاد الوطني لزيادة التراكم الرأسمالي المحلي، وزيادة التراكم الرأسمالي يرتكز في الاساس على تعزيز الادخار وزيادة نسبته ليكون رافداً لعمليات الاستثمار، كما يمكن زيادة المدخرات الحكومية عن طريق ترشيد الانفاق الذي يستدعي التحكم في المنافع المتاحة من الانفاق الحكومي إذ يتم توزيع هذه المنافع على الافراد أو الطبقات التي هي بحاجة اليها والضغط على الانفاق وتعديل هيكل النفقات الاستهلاكية الحكومية لصالح الانفاق الذي يؤدي إلى زيادة الانتاجية، فيما يأتي عرض وتحليل واقع مؤشر الاستثمار والادخار في بيئة الاقتصاد السعودي للمدة (2004-2022)، إذ تشير بيانات الجدول(10) الى ان الاقتصاد السعودي في الاعوام (2004-2022) يواجه فائض في موارد إذ ان الادخارات تفوق الاستثمارات باستثناء بعض الاعوام التي تفوقت بها الاستثمارات على الادخارات، ويعزى هذا الى التحسن الكبير الذي حدث في دخول الافراد في القطاعين العام والخاص اي زيادة الرواتب ومن ثم زيادة المدخرات أدت الى تفوق الادخارات على الاستثمارات، أما خلال الاعوام (2015-2016) فقد كان هناك عجز في الموارد إذ ان الاستثمارات تفوق الادخارات وهذا يعني ان الاستثمارات التي ينفذها الاقتصاد خلال هذه الفترة يزيد عما أمكن تدبيره من المدخرات ويتم عن طريق احداث فائض في الاستيرادات، إذ يمول هذا الفائض عن طريق انسياب صافي رأس المال الاجنبي الى الاقتصاد القومي خلال نفس المدة، وهذا ما يقصد به فجوة الموارد(الادخار - الاستثمار) لا بد ان تتساوى مع فجوة التجارة الخارجية(زيادة الاستيرادات على الصادرات)، إذ ان عدم تساوي المدخرات مع الاستثمارات يعني لا يوجد توازن في بيئة الاقتصاد السعودي ما بين (الاستثمار والادخار) إذ تعكس بيانات الجدول(10) وجود حالة من التذبذب في فجوة الموارد تمثلت بالأرقام السالبة في الاعوام (2015-2016)، ويعزى انخفاض حجم الايرادات النفطية نتيجة الانخفاض الحاد في اسعار النفط الى ادنى مستوى لها والتزام الاقتصاد السعودي بتخفيض حصته من اوبك، بينما سجلت فجوة الموارد قيمة منخفضة في عام 2020 إذ بلغت (22.81) مليون ريال، يعزى ذلك نتيجة انتشار جائحة كورونا فضلاً عن انخفاض الطلب على النفط وهبوط اسعاره الى مستويات منخفضة وكذلك توقف العديد من الأنشطة الاقتصادية في الدول الكبرى، مما انعكس سلباً على حجم الطلب على المشتقات النفطية لينعكس ذلك على أجمالي الايرادات العامة تاركاً أثراً على فجوة الموارد في بيئة الاقتصاد السعودي، وكما مبين في الجدول(10) الاتي:

جدول (10) تطور مؤشري الاستثمار والادخار في بيئة الاقتصاد السعودي للمدة (2004-2022) مليون ريال

السنة	الناتج المحلي الاجمالي	اجمالي الاستثمار	معدل النمو السنوي %	اجمالي الادخار	معدل النمو السنوي %	القيمة المطلقة للاستثمار	القيمة المطلقة للادخار	فجوة الموارد (الادخار- الاستثمار)	نسبة الاستثمار من %GDP	نسبة الادخار من %GDP
2004	1639.62	258.44	****	408.87	****	4237.37	6703.98	150.44	15.76	24.94
2005	1731.01	299.22	15.78	598.81	46.45	5179.59	10365.41	299.58	17.29	34.59
2006	1779.27	377.61	26.20	684.65	14.34	6718.66	12181.82	307.04	21.22	38.48
2007	1812.14	454.81	20.45	762.70	11.40	8241.88	13821.17	307.88	25.10	42.09
2008	1925.39	567.66	24.81	1028.27	34.82	10929.73	19798.19	460.61	29.48	53.41
2009	1885.75	546.68	-3.70	588.91	-42.73	10309.08	11105.43	42.23	28.99	31.23
2010	1980.78	612.58	12.05	862.90	46.52	12133.86	17092.11	250.32	30.93	43.56
2011	2198.54	688.63	12.41	1293.37	49.89	15139.77	28435.18	604.74	31.32	58.83
2012	2317.86	708.68	2.91	1370.28	5.95	16426.24	31761.14	661.60	30.57	59.12
2013	2383.93	715.29	0.93	1268.06	-7.46	17052.12	30229.68	552.77	30.00	53.19
2014	2479.95	759.67	6.20	1122.77	-11.46	18839.40	27843.97	363.10	30.63	45.27
2015	2596.26	802.19	5.60	646.49	-42.42	20826.81	16784.55	-155.70	30.90	24.90
2016	2657.61	712.98	-11.12	682.26	5.53	18948.24	18131.71	-30.72	26.83	25.67
2017	2655.76	691.78	-2.97	811.33	18.92	18371.89	21547.01	119.56	26.05	30.55
2018	2729.12	626.60	-9.42	1099.22	35.48	17100.76	29999.01	472.62	22.96	40.28
2019	2751.83	730.95	16.65	1033.15	-6.01	20114.47	28430.52	302.20	26.56	37.54
2020	2632.36	654.13	-10.51	676.94	-34.48	17219.07	17819.43	22.81	24.85	25.72
2021	2746.24	712.42	8.91	1000.42	47.79	19564.91	27474.07	288.00	25.94	36.43
2022	2984.64	747.54	4.93	1674.99	67.43	22311.40	49992.33	927.45	25.05	56.12

المصدر: البنك الدولي، <https://data.worldbank.org> ، خلال السنوات (2004-2022).

ثالثاً: تحليل مؤشر القدرة الانتاجية:

يُعد الانفاق العام في بيئة الاقتصاد السعودي هو الاداة الاساسية لتنفيذ اولويات الاقتصاد السعودي على المدى القريب والبعيد، فضلا عن انه الاداة الرئيسية القادرة على توجيه الاقتصاد لتحقيق النمو الاقتصادي وتقليل نسب البطالة وانعاش المستوى المعاشي للفرد، ان المملكة العربية السعودية تولي الانفاق العام اهمية كبيرة وتعمل جاهدة على رفع مستوى هذا الانفاق بشقيه الجاري والاستثماري من اجل المساعدة في الحفاظ على المستوى المعاشي للمواطن السعودي، فضلاً عن دفع عجلة التنمية الاقتصادية عن طريق دعم القطاع الخاص، كل هذا يعتمد على الايرادات النفطية التي تساهم بشكل كبير في ردف الموازنة الحكومية السعودية بالإيرادات العامة المطلوبة، لهذا فان اي انخفاض في الايرادات النفطية ينعكس بشكل سلبي على الايرادات العامة⁽¹⁾، وننطلق في تحليل العلاقة بين مؤشر القدرة الانتاجية⁽²⁾ والانفاق الحكومي بناء على ما جاءت به النظرية الكينزية التي تقول بان الانفاق العام (الانفاق الجاري والاستثماري) له تأثير مباشر على النمو والتنمية بما يحقق زيادة ملموسة في الانتاج والانتاجية لتحقيق رفاهية المجتمع وكذلك معالجة مشاكل الآثار الاقتصادية وهذا الرأي بالضد مما جاءت به النظرية الكلاسيكية القائلة بان زيادة الانفاق العام يزاحم النشاط الاقتصادي الخاص، في حين اكدت وجهة النظر الريكاردية بان الانفاق العام ليس له مزاحمة للقطاع الخاص ولا توجد اي مزاحمة على ارض الواقع⁽³⁾، ونظرا لتطور الحياة العامة وزيادة التعقيدات الاقتصادية وارتفاع حدة النشاط الاقتصادي وظهور الطبقة المقتتة والعيش في وهم تحقيق العدالة الاقتصادية العالمية رأسمالياً، يرى الباحث ان تقوم الحكومات بدور مهم جدا في الاشراف والرقابة وتوجيه الموارد الاقتصادية الطبيعية والمادية والبشرية والمالية بما يحقق المصلحة العامة ثم مصلحة الافراد الخاص من مستثمرين ومنتجين وهذا ما يطابق وجهة النظر الاسلامية في الدور الذي يجب ان تقوم به الحكومة، فيجب عن طريق

⁽¹⁾ هاشم محمد عبدالله وعدي صابور محمد، تحليل العلاقة بين الصدمات النفطية والموازنة الحكومية في السعودية للمدة (1990-2019)، مجلة الريادة للمال والاعمال، المجلد(2)، العدد(3)، 2021، ص193.

⁽²⁾ يعرف مؤشر القدرة الانتاجية على انها الموارد الانتاجية والقدرات على تنظيم المشاريع وروابط الانتاج التي تحدد مجتمعة قدرة البلد على انتاج السلع والخدمات وتمكينه من التطور والنمو، وان البلدان التي تشتمل هيكلها الاقتصادية على منتجات اولية غير معقدة عادة ماتكون منتجات زراعية كالمواد الخام والاششاب والمنسوجات، فان هذه البلدان تميل الى المعاناة من التخلف المستمر وقد تقترب الى ان تكون بلدان هشة تفتقر الى امكانية اتخاذ القرار في استثمار حتى مواردها الاولية، لهذا يوفر المؤشر مقياسا قابلا لمقارنة القدرات الانتاجية بين مختلف البلدان، وللمؤشر ثلاث ركائز هما "الموارد الانتاجية، وقدرات تنظيم المشاريع، وروابط الانتاج التي تحدد معاً قدرة بلد ما على انتاج السلع والخدمات وتمكينه من النمو والتنمية" وهذه الركائز تنقسم الى "تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، والتغير الهيكلي، ورأس المال الطبيعي، ورأس المال البشري، والطاقة، والنقل، والقطاع الخاص والمؤسسات" للمزيد من التفاصيل انظر:

- Hidalgo, C. A. (2021). Economic complexity theory and applications. *Nature Reviews Physics*, 3(2), 92-113.

- Hidalgo, C. A., & Hausmann, R. (2009). The building blocks of economic complexity. *Proceedings of the national academy of sciences*, 106(26), 10570-10577.

⁽³⁾ Facchini, F., & Melki, M. (2013). Efficient government size : France in the 20th century. *European Journal of Political Economy*, 31, 1-14.

الانفاق ان تبني حياة كريمة للأفراد عن طريق توفير خدمات صحية وتعليمية وبنى تحتية تليق بأفراد المجتمع واخلاقيات الاقتصاد الاسلامي الذي يبحث في مجال تمكين جميع الافراد من العمل والانتاج .

تميزت السياسة المالية في السعودية بانها سياسة توسعية تهدف الى تحقيق معدلات نمو عالية ومستقرة وانصبت بشكل اساسي على مشاريع البنى التحتية الاساسية وعلى الدعم الاجتماعي بشكل كبير مستفيدة من الفوائض النفطية في تحقيق معدلات أجور مرتفعة وكذلك انفاق عام جاري واستثماري واسع في مجال البنى التحتية ودعم اسعار الطاقة والمواد الغذائية الاساسية على الرغم من اتفاقيات التعاقد المشروط مع صندوق النقد الدولي والتي اكدت على ضرورة ضبط الانفاق العام لكبح معدلات التضخم الناجمة عن الانفاق التوسعي⁽¹⁾، نلاحظ من الجدول(11) الذي يبين ان الانفاق الحكومي في حالة تنامي مستمر، وتعود هذه الزيادة الى زيادة نسب النفقات الجارية، وقد استمرت النفقات العامة بالتذبذب ضمن هذه المستويات حتى وصلت إلى أعلى مستوى لها عام 2013، وان سبب هذه الزيادة يعود الى تحسن اسعار النفط وزيادة الايرادات النفطية ما انعكس على زيادة الانفاق الحكومي وكانت الحصة الاكبر من تلك النفقات لصالح الانفاق الجاري بنسبة (66.1%) على حساب الانفاق الاستثماري الذي بلغت نسبته (33.9%).

وفي الاعوام (2014-2017م) تراجع الانفاق الحكومي بسبب انخفاض اسعار النفط وتراجع الايرادات النفطية التي تشكل ما يقارب (90%) من الايرادات العامة ما انعكس على انخفاض الانفاق الحكومي.

وفي الاعوام (2020-2022م) فقد شهدت المملكة ازمة مزدوجة تمثلت بانخفاض اسعار النفط نتيجة تفشي فايروس كورونا وانخفاض الطلب العالمي على النفط وبما ان الاقتصاد السعودي اقتصاد ريعي فقد تأثر بشكل كبير بهذه الازمة، ورغم ذلك توجب على الحكومة تقديم المنح والاعانات لأفراد المجتمع من اجل التخفيف من حدة الفقر والجوع الحاصل بسبب فترات الاغلاق والحظر الشامل لذا ارتفعت حصة الانفاق الجاري الى ما يقارب (89%) وانخفضت حصة الانفاق الاستثماري الى (11%)، ونلاحظ من بيانات الجدول ان مؤشر القدرة الانتاجية في بيئة الاقتصاد السعودي، اتخذت بالارتفاع طيلة مدة البحث إذ وصلت الى اعلى قيمة لها عام 2022 إذ بلغ مؤشر القدرة الانتاجية (56.9%)، يعزى هذا على ان الاقتصاد السعودي لقد مر بمراحل من التقدم في عملية النمو والتنمية والتنوع الاقتصادي وحسب بيانات مؤشر القدرة الانتاجية التي تمثل روابط الانتاج التي تحدد معاً قدرة البلد ما على انتاج السلع والخدمات وتمكينه من النمو والتنمية عن طريق الركائز الخاصة بمؤشر القدرة الانتاجية (تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، والتغير

⁽¹⁾ التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي لسنة 2006، ص 14.

الهيكلية، ورأس المال الطبيعي، ورأس المال البشري، والطاقة، والنقل، والقطاع الخاص والمؤسسات) إذ تطور هذه الركائز في المملكة يؤدي الى تطور نسب مؤشر القدرة الانتاجية في بيئة الاقتصاد السعودي.

جدول (11)

مؤشر القدرة الانتاجية في بيئة الاقتصاد السعودي للمدة (2004-2022)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي	الاتفاق العام	نسبة الاتفاق الجاري من الاتفاق العام %	نسبة الاتفاق الاستثماري من الاتفاق العام %	مؤشر القدرة الانتاجية %
2004	1639.62	76053	125.95	42.31	46.1
2005	1731.01	92393	106.88	35.26	46.8
2006	1779.27	104886	9.64	31.45	47.8
2007	1812.14	124333	81.70	26.98	49.4
2008	1925.39	138685	74.77	25.23	50
2009	1885.75	159049	69.85	30.15	51.5
2010	1980.78	174369	69.59	30.41	52.8
2011	2198.54	220453	66.59	33.41	52.2
2012	2317.86	220881	73.84	31.59	53.4
2013	2383.93	248560	66.74	33.26	54.2
2014	2479.95	259248	57.06	42.94	54.9
2015	2596.26	253857	57.06	42.94	55.1
2016	2657.61	230667	61.50	38.50	55.3
2017	2655.76	248000	77.66	22.34	55.2
2018	2729.12	274667	80.10	19.90	54.7
2019	2751.83	282461	84.00	16.00	55.4
2020	2632.36	286862	85.58	14.42	54.1
2021	2746.24	277049	88.72	11.28	56.5
2022	2984.64	310482	87.68	12.32	56.9

المصدر: البيانات بالاعتماد على:

- البنك الدولي، <https://data.worldbank.org> ، خلال السنوات (2004-2022).
- قاعدة بيانات <https://unctad.org> ، خلال السنوات (2004-2022)

رابعاً: تحليل مؤشري الصادرات والاستيرادات من السلع والخدمات:

للتجارة الخارجية أهمية كبيرة في الاقتصاد القومي وتختلف هذه الأهمية من دولة الى دولة اخرى والسبب هو تفاوت الدول فيما لديها من موارد وخامات وثروات طبيعية، فضلاً عن التقدم التكنولوجي كما يؤثر قطاع التجارة الخارجية تأثيراً كبيراً في الحياة الاقتصادية ولا سيما التنمية الاقتصادية، تتمتع السعودية بفائض كبير في ميزان المدفوعات بسبب وضع ميزان العمليات الجارية إذ يلاحظ ان حجم الواردات لا تتعدى ال 50 - 60 % من حجم الصادرات كنسبة بما يعني ان هناك فائض كبير في الميزان التجاري السعودي والذي تشكل الصادرات النفطية النسبة الاهم منه ما يقارب ال 80 - 90 % من مجمل الصادرات

وهذا أدى الى توافر احتياطي كبير نسبياً في الاصول الاجنبية لدى المملكة والتي اثرت في سعر صرف الريال السعودي (المقوم باقل من قيمته حسب رأي خبراء صندوق النقد الدولي)⁽¹⁾.

تُعد المملكة العربية السعودية من الدول الرائدة في تصدير المنتجات والسلع والخدمات واستيرادها ولها تاريخ اقتصادي قوي، اكتسبت التجارة السعودية سمات وخصوصيات فريدة ساهم في صقلها مكانة المملكة الدولية وموقعها الجغرافي الاستراتيجي والأهمية النسبية للمملكة في أسواق الطاقة العالمية تعكس للمملكة العربية السعودية مصالح تجارية واقتصادية واسعة النطاق، والتجارة الخارجية السعودية لها دور حيوي في عملية التنمية الاقتصادية المحلية، حيث تسهم التجارة الخارجية بمقدار كبير في الناتج المحلي الإجمالي وتعزيز قدرة القطاعات الاقتصادية الأخرى على المسار بشكل تنموي مستدام، ومن المتوقع ان تشهد السنوات القليلة القادمة تسريع وتيرة تنويع الاقتصاد السعودي إلى مستويات أعلى في مختلف المجالات، في ظل شراكات استثمارية وتنظيمات جديدة على صعيد التجارة الخارجية، وهو ما يؤكد قرار مجلس الوزراء السعودي مؤخراً بإنشاء هيئة للتجارة الخارجية، حيث ستحدد صياغة السياسات التجارية للسعودية بما يؤدي إلى زيادة وتنويع التبادل التجاري مع العالم الخارجي، إذ يساهم في تحقيق تطلعات وأهداف رؤية المملكة 2030م، والتي تركز على بناء نموذج اقتصادي متقدم قائم على تحفيز معدلات النمو عبر تنشيط التجارة الخارجية، وزيادة معدلات الاستثمار في جميع الأنشطة الاقتصادية⁽²⁾، ومن هنا يمكن تحليل مؤشري الصادرات والاستيرادات في بيئة الاقتصاد السعودي للمدة (2004-2022) وكالاتي:

1. تحليل مؤشر الصادرات:

للصادرات أثر مهم وحيوي في رفع معدلات النمو الاقتصادي في بيئة الاقتصاد السعودي إذ تسهم الصادرات النفطية في دعم القطاعات الاقتصادية الأخرى وكذلك الناتج المحلي الإجمالي كما وتسهم الصادرات النفطية في رفع معدلات رأس المال الثابت عن طريق استعمال العوائد النفطية من النقد الاجنبي في ادخال السلع الرأسمالية، لذا يعد الاخير أداة من خلالها يتم تحقيق النمو الاقتصادي، إذ يهيمن القطاع النفطي على أجمالي الصادرات في بيئة الاقتصاد السعودي ويعد المورد الرئيس للإيرادات العامة، ويبين الجدول (12) ان قيمة أجمالي الصادرات في بيئة الاقتصاد السعودي تختلف من عام الى عام اخر وبمعدلات نمو موجبة خلال الاعوام (2004-2022) إذ بلغت قيمة الصادرات في عام (2004) حوالي (976.24) مليون ريال أما نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي بلغت (59.54%)، بينما كانت قيمة أجمالي الصادرات

(1) تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي، مشاورات الصندوق مع المملكة العربية السعودية، 2008/11/23، ص7.

(2) تقرير مؤشر التجارة الخارجية في المملكة العربية السعودية، 2019، ص2.

مرتفعة في عام (2008) إذ بلغت قيمة الصادرات حوالي (1053.89) مليون ريال، أما نسبتها من الناتج المحلي الاجمالي بلغت (54.74%)، ومن تحليل البيانات الجدول يتبين ان قيمة أجمالي الصادرات قد انخفضت في عام (2009) إذ بلغت قيمتها حوالي (940.90) مليون ريال، بينما شكلت نسبتها من الناتج المحلي الاجمالي إذ بلغت (49.9%)، ويعزى هذا الانخفاض الى تراجع صادرات السعودية نتيجة الازمة المالية العالمية مما ادت الى انخفاض الطلب على النفط من قبل الدول الكبرى، أما في عام (2014) شكلت قيمة الصادرات انخفاضاً حيث بلغت (1099.54) مليون ريال بينما شكلت نسبتها من الناتج المحلي الاجمالي حوالي (44.34%)، يعزى السبب في انخفاض الاسعار العالمية للنفط حيث بلغ في عام 2014 سعر البرميل الواحد (\$96.8) واستمر في الانخفاض حتى بلغ سعر البرميل الواحد في عام 2016 (\$36)، فضلاً عن ذلك تردي الاوضاع الامنية والسياسية في المنطقة ادت الى انخفاض الصادرات السعودية، بينما سجلت قيمة الصادرات ارتفاعاً في عام (2018) حيث بلغت قيمتها (1241.82) مليون ريال أما نسبتها الى الناتج بلغت (45.5%)، حيث يعزى هذا التحسن في الصادرات إلى التوسع في مجال التصدير بعد توقيع المملكة لعدد من الاتفاقيات الثنائية مع العديد من البلدان في مختلف العالم، فضلاً عن استفادة المملكة من برامج تمويل التجارة الدولية والإقليمية وبرامج ضمان الصادرات، بينما نلاحظ من بيانات الجدول انخفاض في قيمة الصادرات عام (2020) إذ سجلت قيمة الصادرات (1054.69) مليون ريال أما نسبتها من الناتج بلغت (40.07%)، ويعزى ذلك الانخفاض نتيجة تدني أسعار النفط الى مستويات دون 20 دولار امريكي للبرميل وكذلك التباطؤ والانغلاق الاقتصادي الناتج عن انتشار وباء كورونا (Covid 19)⁽¹⁾، بينما ارتفع أجمالي قيمة الصادرات في عام 2022 إذ بلغت (1255.16) مليون ريال وبنسبة من الناتج المحلي الاجمالي (42.05%)، يعزى هذا الارتفاع لتعافي اسعار النفط الخام في الاسواق العالمية وانعكاسها على زيادة الصادرات في بيئة الاقتصاد السعودي.

2. تحليل مؤشر الاستيرادات:

ان الظروف الاقتصادية الداخلية والخارجية التي استجبت عملت على العديد من التغيرات وخصوصا في جانب الاستيرادات حيث تم توسيع نطاق الاستيرادات وان من اهم الظروف التي ساعدت على زيادة نسبة الاستيرادات هو اتجاه الحكومة الى زيادة المخزون السلعي من السلع والبضائع الأجنبية، إذ يُعد مؤشر الاستيرادات من المؤشرات المهمة لتقدير درجة التطور الاقتصادي عن طريق تجارتها الخارجية، نلاحظ من بيانات الجدول (12) الذي يبين تطور الاستيرادات في بيئة الاقتصاد السعودي إذ تختلف من عام الى عام اخر إذ تتأرجح بين الارتفاع والانخفاض وبمعدلات نمو موجبة ونلاحظ خلال الاعوام (2004-2008) حيث بلغت قيمة الاستيرادات في عام (2004) حوالي (277.14) مليون ريال أما نسبتها من الناتج المحلي

⁽¹⁾ مؤسسة النقد العربي السعودي، التطورات الاقتصادية، 2020، ص42.

الاجمالي بلغت (16.9%)، بينما كانت قيمة اجمالي الاستيرادات مرتفعة في عام (2008) إذ بلغت قيمة الاستيرادات حوالي (654.57) مليون ريال، أما نسبتها من الناتج المحلي الاجمالي بلغت (34%)، ومن تحليل البيانات الجدول يتبين ان قيمة اجمالي الاستيرادات قد انخفضت في عام (2009) إذ بلغت قيمتها حوالي (613.02) مليون ريال، بينما شكلت نسبتها من الناتج المحلي الاجمالي إذ بلغت (32.51%)، بينما استمرت قيمة اجمالي الاستيرادات بالارتفاع حتى عام (2015) إذ بلغت قيمة الاستيرادات حوالي (810.41) مليون ريال، بينما شكلت بنسبتها من اجمالي الناتج المحلي إذ بلغت (31.21%)، يعزى هذا الارتفاع نتيجة ارتفاع الصادرات النفطية وما تدره من عوائد كبيرة وزيادة العملة الاجنبية فضلاً عن زيادة الانفاق العام الممثل بالارتفاع بالأجور والرواتب وزيادة الطلب المحلي على السلع والاستهلاكية والانتاجية دون ان يكون هناك معروض سلعي يغطي الطلب المحلي المتزايد كل هذا ادى الى زيادة اجمالي قيمة الاستيرادات، بينما نلاحظ من انخفاض قيمة الاستيرادات مرة اخرى وخلال الاعوام (2013-2021) على التوالي إذ بلغت قيمة اجمالي الاستيرادات في عام (2013) حوالي (768.85) مليون ريال وبنسبة من اجمالي الناتج المحلي بلغت (32.25%)، بينما نلاحظ من بيانات الجدول انخفاض في قيمة الاستيرادات عام (2020) إذ سجلت قيمة الاستيرادات (600.24) مليون ريال أما نسبتها من الناتج بلغت (22.8%)، ويعزى ذلك الانخفاض نتيجة تدني أسعار النفط الى مستويات دون 20 دولار امريكي للبرميل وكذلك التباطؤ والانغلاق الاقتصادي الناتج عن انتشار وباء كورونا (Covid 19)⁽¹⁾، بينما ارتفع اجمالي قيمة الاستيرادات في عام 2022 إذ بلغت (726.00) مليون ريال وبنسبة من الناتج المحلي الاجمالي (24.32%)، يعزى هذا الارتفاع لتعافي اسعار النفط الخام في الاسواق العالمية وانعكاسها على زيادة الاستيرادات في بيئة الاقتصاد السعودي.

⁽¹⁾ مؤسسة النقد العربي السعودي، التطورات الاقتصادية، 2020، ص 57.

جدول (12)

تطور مؤشري الصادرات والاستيرادات من السلع والخدمات في بيئة الاقتصاد السعودي
للمدة (2004-2022) مليون ريال

السنة	الناتج المحلي الاجمالي	قيمة الصادرات	نسبة الصادرات من %GDP	قيمة الاستيرادات	نسبة الاستيرادات من %GDP	اجمالي الميزان التجاري
2004	1639.62	976.24	59.54	277.14	16.90	1253.38
2005	1731.01	1041.67	60.18	356.35	20.59	1398.02
2006	1779.27	1064.54	59.83	481.01	27.03	1545.55
2007	1812.14	1066.55	58.86	592.33	32.69	1658.88
2008	1925.39	1053.89	54.74	654.57	34.00	1708.46
2009	1885.75	940.90	49.90	613.02	32.51	1553.92
2010	1980.78	981.87	49.57	653.26	32.98	1635.13
2011	2198.54	1081.69	49.20	688.99	31.34	1770.68
2012	2317.86	1118.33	48.25	741.74	32.00	1860.07
2013	2383.93	1120.33	46.99	768.85	32.25	1889.18
2014	2479.95	1099.54	44.34	819.86	33.06	1919.40
2015	2596.26	1107.10	42.64	810.41	31.21	1917.51
2016	2657.61	1195.65	44.99	662.72	24.94	1858.37
2017	2655.76	1158.85	43.64	664.99	25.04	1823.84
2018	2729.12	1241.82	45.50	682.38	25.00	1924.20
2019	2751.83	1179.77	42.87	747.76	27.17	1927.53
2020	2632.36	1054.69	40.07	600.24	22.80	1654.93
2021	2746.24	1065.30	38.79	650.19	23.68	1715.48
2022	2984.64	1255.16	42.05	726.00	24.32	1981.16

المصدر: البنك الدولي، <https://data.worldbank.org> ، خلال السنوات (2004-2022).

المبحث الثاني

فاعلية السياستين النقدية والمالية في تنمية الطاقة الاستيعابية لبيئة الاقتصاد

الجزائري للمدة (2004-2022)

المطلب الأول: الاقتصاد الجزائري: نظرة اقتصادية عامة:

بعد استقلال الجزائر عام 1962، اتسم الاقتصاد الجزائري بالتوجه نحو النظام الاشتراكي وسياسة الصناعات الثقيلة، وسيطرة القطاع العام وقطاع المحروقات، والتدخل الحكومي، وتهميش القطاع الخاص والقطاع الزراعي، مما أدى إلى العديد من المشاكل الاقتصادية، لا سيما في بداية الثمانينات من القرن العشرين، ومن هنا أصبح من الضروري ان تتبنى السلطات الجزائرية مجموعة من الإصلاحات التي ستكون مقدمة لتغيير النظام القائم وفق ما يتطلبه النظام الاقتصادي ولذلك عرف الاقتصاد الجزائري مرحلتين متتاليتين مهمتين، الأولى قبل الإصلاحات، بينما بدأت الثانية بمجموعة من الإصلاحات حتى وصلت إلى ما هي عليه، بينما المرحلة الانتقالية الاقتصادية للجزائر في مرحلة انتقالية تتطلب تبني سياسة حكومية رشيدة لمواجهة تحدي الانفتاح⁽¹⁾، ان المرحلة الاولى بعد استقلال الجزائر ترك المستعمرون وراءهم ما يقارب 800 مؤسسة مدمرة لم تتوافر فيها الحد الأدنى من شروط العمل وعليه، وجدت الجزائر نفسها أمام اقتصاد متخلف ينتمي في معظمه إلى فرنسا، ولم تجد فرصة للقضاء على هذا الوضع الاقتصادي إلا عن طريق برنامج طرابلس الذي انعقد عام 1962 الذي تمخض عنه أول وثيقة رسمية تعرض استراتيجية التنمية التي تم تنفيذها في الجزائر، ورغم ان هذا البرنامج أشار بوضوح إلى ضرورة التصنيع، إلا انه لم يقدم سياسة صناعية محددة و بتقديم الخطوط العريضة لمشروع التنمية القائم على حول الإصلاح الزراعي، والتصنيع الضروري، وتأميم الموارد الوطنية⁽²⁾.

ان الاقتصاد الجزائري عانى من الازمات والصعوبات نتيجة اعتماده على منتج القطاع الواحد والذي يتمثل بقطاع المحروقات، لا سيما ان منتجات هذا القطاع كانت تحتل المركز الاول و بنسبة تزيد عن الـ 90 % من تركيبة هيكل الصادرات الجزائرية ، ولهذا السبب فان قطاع المحروقات قد تأثر بالازمة الاقتصادية التي حصلت في عام 1986 المتمثلة بانخفاض أسعار النفط ، إذ انه لا شك ان هذا الانخفاض أثر بشكل سلبي على بيئة الاقتصاد الجزائري الى درجة انه لم يستطع التغلب على هذه الازمة، لذا تم تقديم عدد من البرامج لتخطي هذه الازمة التي مر بها الاقتصاد ، ولم تستطع الجزائر من تحقيق مشاريع الإصلاح

(1) وافية مجاني ، الواقع والتحديات اقتصاد الجزائري ، مجلة دراسات و البحث اقتصادية في الطاقات متجدد ، المجلد 8، العدد 2، 2021، ص. 86

(2) مسعود أترامي ، سياسة تصنيع في الجزائر وتداعياتها على الانتشار صناعي في الولاية البلدية للفترة 1980-1994 المعهد العلوم اقتصادي الجزائر : الجامعة الجزائر، 1996، ص. 6

الكامل لما عاناه البلد آنذاك بل كانت الحلول جزئية في محاولة منها للسيطرة على الوضع الاقتصادي المتدني في عموم الأنشطة الاقتصادية⁽¹⁾.

ومن التحديات التي تواجه بيئة الاقتصاد الجزائري ما يلي:

تتعرض التنمية الاقتصادية في الدول النامية ومنها الجزائر لمجموعة من المعوقات المختلفة التي تجعل هذه العملية دون المستوى المنشود، وهي كما يلي:

1. المعوقات الاقتصادية: وهي متنوعة فكلها تمنع تحقيق التنمية الاقتصادية ومن نتائجها ما يلي⁽²⁾:

أ. وجود اقتصاد مزدوج (قطاع محلي وقطاع أجنبي).

ب. ضيق الأسواق المحلية.

ت. حافز ضعيف للاستثمار

2. حلقة الفقر المفرغة: ان انخفاض الدخل في الجزائر هو السبب الرئيسي لانخفاض معدل الادخار،

ومن ثم انخفاض معدل الاستثمار، وهو ما يعني انخفاض معدل الناتج المحلي الإجمالي لا سيما إذا تزامنت مع الزيادة السكانية مما يؤثر سلبا على الدخل الفردي بما في ذلك انخفاض المدخرات الشخصية، كما ان استمرارية هذه الآثار المستخدمة يصعب على تلك الدول المتقدمة في طريق التنمية، وكسر هذه الحلقة والتغلب على سلبياتها ولآثار هذه الظاهرة، تلجأ البلدان النامية إلى التمويل الخارجي عن طريق طلب القروض من البلدان الدول المتقدمة، وكذلك الدول والهيئات المهمة بالتنمية مثل البنك الدولي⁽³⁾.

3. مشكلة الفساد: أظهر تقرير حديث لمنظمة الشفافية الدولية في دول العالم لعام 2015 ان الجزائر

من بين الدول الأكثر فسادا في العالم، إذ احتلت من خلاله المرتبة 100 من مجموع 175 دولة تحت التصنيف لدراسة في مؤشر الفساد في دول العالم وحصلت على المركز التاسع على مستوى الوطن العربي⁽⁴⁾، وأشار التقرير الدولي إلى ان الفساد الكبير هو إساءة استخدام السلطة السياسية العليا بما يفيد القلة على حساب الكثرة، ويتسبب في أضرار جسيمة وواسعة النطاق للأفراد والمجتمع، ويُعدّ عائقا كبيرا أمام الاندماج في الاقتصاد لان الشركات تتجنب التسجيل حتى لا تضطر للتعامل معها الموظفون، أي انه يدمر ثقة مؤسسات الدولة والشركات ويمنحهم الشعور بان آفاقهم الاقتصادية على

⁽¹⁾ سولاف عبدالرحمن ناجي وموفق هادي سالم، التطورات الاقتصادية في الجزائر (1994-2001)، مجلة أبحاث ديبالي الإنسانية، المجلد 2، العدد 88، 2021، ص 214.

⁽¹⁾ سامي زعباط، عوائق تطوير اقتصادي في الجزائر والآليات علاجها، مجلة نمو للاقتصاد والتجارة جامعة جيجل - الجزائر، 2000، ص. 262

⁽³⁾ اسماء عظيم ، تطوير اقتصادي في الجزائر دراسة مقارنة قبل وبعد عام 1988 ، رسالة ماجستير في العلوم سياسية، كلية

حقوق والعلوم سياسية، جامعة مولاي طاهر -سعيدة، 2016-2017، ص 23 .

⁽⁴⁾ سامي زعباط، مصدر سابق، ص 265.

المدى الطويل ليست جيدة أو سيئة⁽¹⁾. وترى المنظمة ان أحد أسباب استمرار شبح الفساد هو عندما تسود الشفافية في الممارسات العامة، وتحتاج المؤسسات إلى الدعم والمساندة، وتكون الحكومات غير قادرة على تنفيذ الآليات القانونية لمكافحة الفساد.

4. **العوائق التكنولوجية والتنظيمية:** تتطلب عمليات التنمية في الجزائر التنسيق والتعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص اللذين يشكلان أساس اقتصاد الدولة، دون ان ننسى ضرورة وجود جهاز حكومي فعال وعالي الكفاءة ليتحمل المسؤوليات وذلك لتحقيق التطور المنشود، وكذلك نقل التكنولوجيا – الأثار التدريبية المناسبة والمكثفة لرفع مستوى الجهاز الحكومي حتى يتمكن من مواكبة التقدم. وتحتاج البلدان النامية إلى نقل التكنولوجيا البسيطة وغير المعقدة بما يتناسب مع طبيعة وظروف كل بلد⁽²⁾، أما المعوقات الخارجية التي تعيق عملية التنمية فيمكن تعريفها بانها تلك المعوقات التي يفرضها الإطار للعلاقات الاقتصادية الدولية والتي تعيق طريق الدول النامية إلى التنمية، تخلق الدول المتقدمة ضغوطا دولية متواصلة تعيق جهود النمو في مختلف الدول، وقد أدى التقدم العلمي والتقني العالمي إلى تغيرات كبيرة أضعفت قدرة الدول النامية على المنافسة اقتصاديا، وشوهدت هيكل صادراتها وتدهورت شروطها الاقتصادية التجارية، وخاصة الدول النامية التي تعتمد على تصدير المواد الخام ولا تزال حصة البلدان النامية في إجمالي صادرات السلع والخدمات لا تتجاوز 18%، منها 1% لأقل البلدان نمواً⁽³⁾.

المطلب الثاني: تحليل واقع السياسة النقدية في بيئة الاقتصاد الجزائري:

تُعد السياسة النقدية في بيئة الاقتصاد الجزائري جزءاً مهماً من السياسة الاقتصادية الكلية، إذ تؤدي السياسة النقدية أثراً مهماً وفعالاً في تنظيم عرض النقد والتحكم بالسيولة النقدية والائتمان، إذ عن طريق هذا الدور تستطيع السلطات النقدية المتمثلة بالبنك المركزي كأعلى سلطة نقدية ان تحقق أهداف حيوية محددة وفق أولويات تقررهما المشكلة الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري.

إذ تعد السياسة النقدية احدى أهم مجالات السياسة الاقتصادية التي تتخذ من المعطيات النقدية موضوعاً لتدخلها بعين الاعتبار لعلاقة النقود بالنشاط الاقتصادي من جهة، ولما يشكله الاستقرار النقدي من مناخ ملائم

(1) ولد اسلم محمد اعيد، القضاء على عوائق الاندماج في اقتصاد المنصف، مجلة دراسات اقتصادي والمالية، العدد 05، جامعة الوادي، 2012، ص 11.

(2) محمود بونس محمد و عبد النعيم تهاني، الأساسيات علوم اقتصاد، كلية تجارة، الدار الجامعية، جامعتي الإسكندرية وبيروت العربية، 2012، ص 421.

(3) مصطفى عبد اللطيف، سانية عبد الرحمن، دراسات في تطوير اقتصادي، مكتبة حسان عصري للنشر والتوزيع، لبنان، الطبعة الأولى، 2014، ص 292.

من جهة لممارسة النشاط الاقتصادي من جهة أخرى⁽¹⁾، لقد اتخذت الجزائر إجراءات عدة في سبيل الحفاظ على قيمة العملة الوطنية، إذ كان توجه السياسة النقدية انكماشيا للخروج من أزمة المديونية والتضخم الذي كان يعاني منه الاقتصاد ونجحت هذه السياسة بتحقيق مقاصدها بالتنسيق مع مؤسسات النقد الدولي، و تميزت المدة من عام 2001 الى عام 2007 بفوائض كبيرة من السيولة مما تطلب الأمر الى استخدام أدوات جديدة لامتناس هذه السيولة مثل آلية استرجاع السيولة مما سمح فعلا بامتصاص الفائض من السوق النقدية والتحكم بالتضخم معززا بذلك الاستقرار النقدي للبلاد، لقد ساعدت السياسة النقدية عن طريق اعتماد بنك الجزائر على التمويل غير التقليدي في المحافظة على مستوى السيولة في السوق النقدية ما بين البنوك لتبلي احتياجات الاقتصاد الوطني واحتواء الضغوط التضخمية الناتجة عن فائض السيولة في الأمد القصير مع خفض سعر الفائدة الرئيس من قبل البنك المركزي الجزائري لزيادة قدرة البنوك على الإقراض وتقليل تكلفة التمويل لكل من القطاعين العام والخاص⁽²⁾، من كل ذلك سعت السياسة النقدية في الجزائر بوسائلها وأدواتها الى ضمان الاستقرار النقدي وتحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية ومنه الوصول الى تسجيل معدلات نمو اقتصادية مرتفعة لتعزيز التنافسية الدولية للجزائر⁽³⁾.

أولاً: تحليل مؤشر عرض النقد:

ان عرض النقد في الجزائر مر بتطورات عدة خلال مدة البحث وتغير فيه حجم الكتلة النقدية نحو الارتفاع والانخفاض، لذا اتبع البنك المركزي الجزائري حزمة من الاجراءات والتدابير من اجل إدارة عرض النقد والتحكم به بما يحقق الاستقرار الاقتصادي وكذلك الوصول الى نظام مالي ونقدي سليم، ويمكن فيما يأتي عرض وتحليل واقع عرض النقد بالمفهوم الضيق والواسع في بيئة الاقتصاد الجزائري للمدة (2004-2022).

يبين الجدول (13) تطور متغيرات عرض النقد (عرض النقد بالمفهوم الضيق (M_1) والمفهوم الواسع (M_2)) ذات الصلة الوثيقة بالاستقرار النقدي، وعن طريق التحليل للجدول يلاحظ ان أغلب المدة 2004-2022 يتسم عرض النقد بالمفهوم الضيق (M_1) بالارتفاع، إذ بلغ (33.22%) أعلى نسبة و (1.57%) أدنى نسبة، ما عدا العامين (2009 و 2015 و 2019) سجلت معدل تغيير سالب من اجمالي عرض النقد (M_1) ، ويعود هذا لتدهور أسعار النفط و بداية إرهابات دخول الاقتصاد الجزائري في أزمة مالية⁽⁴⁾، أما على

⁽¹⁾ عبدالقادر بابا، السياسة النقدية في الجزائر بين الاداء والفعالية، الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات الاقتصادية، 2006، ص1.

⁽²⁾ Benatek Hanane et al. , The role of monetary policy response to COVID-19: The case of Algeria , Economics Financial Banking & Management Journal, Volume 10 /No:2 , 2021 , p767.

⁽³⁾ علام أسماء ، علام فاطمة ، واقع السياسات النقدية خلال المدة (2010-2017) ، مجلة التمكين الاجتماعي ، المجلد 02 / العدد: 03 ، الجزائر، 2020 ، ص468.

⁽⁴⁾ - بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية، أعداد مختلفة.

مستوى عرض النقد بالمفهوم الواسع (M_2) سجل أعلى مستوى نمو في عام 2007 بلغ نحو (24.17%) و (0.13%) في عام 2015 كأدنى معدل نمو سنوي، ما عدا عام 2019 سجلت معدل تغير سالب بلغ (-0.78%)، وكما مبين ذلك في الجدول (13).

جدول (13)

تطورات عرض النقد بالمفهوم الضيق (M_1) والواسع (M_2) في بيئة الاقتصاد الجزائري للمدة (2004-2022)

مليون دينار

ΔM_2	M_2	ΔM_1	M_1	السنة
4	3	2	1	
****	3644.3	****	2165.7	2004
11.69	4070.4	12.55	2437.5	2005
18.60	4827.6	30.37	3177.8	2006
24.17	5994.6	33.22	4233.6	2007
16.04	6955.9	17.27	4964.9	2008
3.12	7173.1	-0.42	4944.2	2009
15.44	8280.7	16.43	5756.4	2010
19.91	9929.2	24.07	7141.7	2011
10.94	11015.1	7.56	7681.5	2012
8.41	11941.5	7.40	8249.8	2013
14.61	13686.7	16.40	9603	2014
0.13	13704.5	-3.56	9261.2	2015
0.82	13816.3	1.57	9407	2016
8.38	14974.6	9.13	10266.1	2017
11.10	16636.7	11.09	11404.1	2018
-0.78	16506.6	-3.76	10975.2	2019
6.99	17659.6	8.44	11901.8	2020
13.70	20078.81	7.74	12823.5	2021
14.33	22955.35	11.85	14342.7	2022

المصدر: من عمل الباحث بالاستناد إلى:

- العمود (1، 3) البنك المركزي الجزائري، التطور الاقتصادي والنقدي، النشرات السنوية 2004-2022.

- العمود (2، 4) من عمل الباحث.

عن طريق تحليل عرض النقد يتبين ان عرض النقد بمفهومه الضيق والواسع في ثبات تقريباً، وهو ما يؤشر إلى ان الاقتصاد الجزائري ما زال يحبذ التعامل النقدي، ومن ثم فهو مؤشر يدل على ضعف الثقافة المالية، ويحد من القدرة على إصدار عملة رقمية في الوقت الحالي.

ان القاعدة النقدية في الجزائر شهدت ارتفاعا واضحا في عرض الكتلة النقدية M_2 خلال المدة 2004-2022 للأسباب المذكورة أعلاه كزيادة الأرصدة النقدية الخارجية الناتجة عن ارتفاع عائدات المحروقات و تنفيذ برامج الانعاش الاقتصادي التي أدت الى ظهور اتجاه مناسب للتطور النقدي والنظام المالي ككل، وتحقيق

الاستقرار المالي والنقدي، ويبقى على عاتق السلطات النقدية الكثير من الجهود الرامية للإصلاح والوصول الى الأهداف المنشودة ومنها تعزيز تنافسية الجزائر الدولية عن طريق سياستها النقدية.

ثانياً: تحليل مؤشري سعر الفائدة وسعر الصرف:

1. مؤشر سعر الفائدة:

اعتمدت الدول النامية مطلع التسعينات على سياسة التحرير التدريجي لمعدلات الفائدة وتعبئة الموارد المالية لضمان الأداء الاقتصادي للادخار المحلي، وتوجيه نشاطه بالشكل الذي يحقق معدلات نمو اقتصادية متزايدة، وتجلّى ذلك في التحرير الكامل لمعدلات الفائدة على الودائع قبل التحرير التدريجي لمعدلات الفائدة على النشاط الاقراضى⁽¹⁾، وفي عام 1990 صدر قانون القرض والنقد، الذي أعاد للبنك الجزائري دوره وأهميته، فمكّنه من استخدام معدل إعادة الخصم باعتباره أحد أدوات السياسة النقدية غير المباشرة وأداة تحليلية مهمة من حيث انه معيار حقيقي لتحليل السياسة النقدية المطبقة من قبل السلطات النقدية، كما قامت السلطات النقدية بأجراء إصلاحات مع مؤسسات النقد الدولية كان أهمها برنامج التعديل الهيكلي الممتد من (1994 - 1998) بغية تدعيم الإصلاحات للانتقال من نمط اقتصاد مركزي مخطّط إلى نمط اقتصاد السوق الذي يقوم على مبادئ وأسس ليبرالية، وقد مسّت هذه الإصلاحات جوانب عدة، كان أهمها التحرير التدريجي لأسعار الفائدة بعد تثبيت دام (24) سنة للمدة من (1962-1986)، وتطبيق لنموذج "ماكينون و شو و فراي" المتمثل في برنامج لصندوق النقد الدولي والقاضي بدفع أسعار الفائدة إلى الارتفاع للوصول إلى أسعار فائدة حقيقية موجبة من اجل تشجيع تعبئة الادخار ورفع انتاجية رأس المال باختيار المشروعات ذات الكفاءة العالية، مما يؤدي إلى نمو الاصول المالية الحقيقية ومن ثم نمو الناتج المحلي الإجمالي من جهة، والحد من ظاهرة التضخم و الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي كما هو شأن الدول المتقدمة من جهة أخرى⁽²⁾، يبين الجدول (14) تطور مسار سعر الفائدة وتسهيلات الاقتراض في بيئة الاقتصاد الجزائري للمدة 2004-2022، نلاحظ ان سعر الفائدة شهد ارتفاعاً عام 2006 حيث بلغ (2.05) واستمر الارتفاع حتى عام 2009 فبلغ (3.68) ، ليعود للانخفاض مرة أخرى خلال الأعوام (2010-2012) حيث بلغ (0.47،3.22) للأعوام المذكورة على التوالي وسبب الانخفاض يعود إلى امتداد تأثيرات الازمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد الجزائري .

ثم عاد ليرتفع خلال عامي (2013-2014) فبلغ على التوالي (1.57، 2.24%)، وشهد عام 2015 انخفاض سعر الفائدة فبلغ (0.91) ويعود سبب الانخفاض إلى قيام البنك بإعادة تفعيل عمليات اعادة تمويل

⁽¹⁾ طلحاوي فاطمة الزهراء و مدياني محمد ، تقييم أداء القطاع البنكي الجزائري في ظل الإصلاحات البنكية الجزائرية ، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد: 07 - العدد: 02 ، 2019 ، ص88.

⁽²⁾ بن عزة جلييلة ، سعر الفائدة الحقيقي وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر- دراسة تحليلية للمدة (2006-2014) ، مجلة الاقتصاد الصناعي ، العدد 12، 2017، ص 185-186.

المصارف اي عمليات اعادة الخصم لمعالجة واحتواء الازمة النفطية لعام 2014 وظهر تراجع كبير في السيولة المصرفية⁽¹⁾.

وفي عامي (2016 -2017) شهد سعر الفائدة ارتفاعاً بلغ (3.04،1.29 %) نتيجة انخفاض السيولة لدى المصارف، وشهد عامي (2018 – 2019) انخفاض سعر الفائدة فبلغ (2.68،2.74 %) في حين بقي سعر الفائدة دون تغيير عند (2.68) عام 2020 نتيجة تداعيات أزمة جائحة كورونا (كوفيد 19) على الاقتصاد الجزائري وذلك نتيجة اتخاذ بنك الجزائر مجموعة من التدابير الاستثنائية للتخفيف من بعض الأحكام الاحترازية المطبقة على البنوك والمؤسسات العمومية للتخفيف من تأثير الجائحة على الاقتصاد،⁽²⁾ وفي عامي 2021-2022 انخفض سعر الفائدة فبلغ (1.62) ،يأتي ذلك في الوقت الذي خفض فيه بنك الجزائر سعر الفائدة⁽³⁾.

جدول (14)

مسار تطور تسهيلات الإقراض في البنك المركزي الجزائري للمدة (2004- 2022)

السنة	سعر الفائدة	الفائدة على الإقراض
2004	1.64	8
2005	1.43	8
2006	2.05	8
2007	3.13	8
2008	3.27	8
2009	3.68	8
2010	3.22	8
2011	2.14	8
2012	0.47	8
2013	1.57	8
2014	2.24	8
2015	0.91	8
2016	1.29	8
2017	3.04	8
2018	2.74	8
2019	2.68	8
2020	2.68	8
2021	1.62	8
2022	1.62	8

المصدر: من عمل الباحث بالاستناد إلى بيانات البنك المركزي الجزائري، التطور الاقتصادي والنقدي، النشرات السنوية 2004-2022.

⁽¹⁾ بودبودة زهرة , توجهات السياسة النقدية في الجزائر في إطار تعديلات قانون النقد والقرض 90-10 : دراسة تحليلية , مجلة اقتصاد المال والاعمال , المجلد 07, العدد 01, الجزائر, 2022, ص 505.

⁽²⁾ بنك الجزائر , التقرير السنوي 2020 , التطور الاقتصادي والنقدي, ديسمبر 2021, ص 140 .

⁽³⁾ بنك الجزائر, التقرير السنوي 2021, التطور الاقتصادي والنقدي, ديسمبر 2022 , ص 68 .

2. مؤشر سعر الصرف:

يعبر سعر الصرف عن العلاقة بين وحدة من عملة احدى الدول ووحدة واحدة من عملة دولة او دول أخرى أي انه المعدل الذي على أساسه تحدث عملية المبادلة لعملة احدى الدول مع بقية دول العالم، أي ان سعر الصرف يعرف بانه عدد الوحدات التي يمكن مبادلتها من عملة دولة بوحدة واحدة من العملة الأجنبية⁽¹⁾، وكذلك فان سعر الصرف هو السعر الذي يتم بموجبه استبدال العملة المحلية بالعملة الأجنبية⁽²⁾، ان سعر الصرف بقي احد اهتمامات الحكومة الجزائرية الكبرى لما له من تأثير على مختلف الجوانب الاقتصادية للدولة، فشهد نظام سعر الصرف في الجزائر منذ عام 1986 تعديلات عديدة تزامنت أغلبها مع الإصلاحات الاقتصادية، وكان الهدف منها إعطاء القيمة الحقيقية الداخلية والخارجية للدينار الجزائري ليوكب التطورات التي تشهدها التطورات التجارية ونقتصر هنا على التعديلات التي تمت خلال فترة البحث 2004-2022.

وبالنظر الى بيانات الجدول (15) إذ بلغ سعر الصرف عام (2004) (73.28) وبمعدل نمو بلغ (1.69%)، بينما يلاحظ ارتفاع سعر الصرف في عام (2009) إذ بلغ (72.65) وبمعدل نمو سنوي بلغ (12.49%)، ويعزى هذا الانخفاض مع تقاوم الازمة المالية العالمية، بينما قفز سعر الصرف في الأعوام (2020-2017) حيث بلغ (110.97، 126.78%) وبمعدل نمو سنوي بلغ (1.40-6.22%)، ويعزى هذا الارتفاع الى تقلبات أسعار النفط العالمية، بينما سجل سعر الصرف ارتفاع ملحوظ في عام 2022 إذ بلغ (141.99) وبمعدل نمو سنوي بلغ (5.13%)، يعزى هذا الارتفاع لتعافي اسعار النفط الخام في الاسواق العالمية وانعكاسها على زيادة الصادرات في بيئة الاقتصاد الجزائري.

جدول (15)

سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار في الاقتصاد الجزائري للمدة 2004-2022 (دينار)

السنة	سعر الصرف	معدل نمو سنوي %
2004	72.06	****
2005	73.28	1.69
2006	72.65	-0.86
2007	69.29	-4.62
2008	64.58	-6.80
2009	72.65	12.49
2010	74.39	2.39

⁽¹⁾ عبدالعظيم حمدي، الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة، دار زهراء الشرق، القاهرة، 1998، ص 37.

⁽²⁾ فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، 2001، ص 203.

-1.95	72.94	2011
6.30	77.54	2012
2.36	79.37	2013
1.53	80.58	2014
24.96	100.69	2015
8.69	109.44	2016
1.40	110.97	2017
5.06	116.59	2018
2.37	119.35	2019
6.22	126.78	2020
6.54	135.06	2021
5.13	141.99	2022

المصدر: من عمل الباحث بالاستناد إلى بيانات البنك المركزي الجزائري، التطور الاقتصادي والنقدي، النشرات السنوية 2004-2022.

المطلب الثالث: تحليل واقع السياسة المالية في بيئة الاقتصاد الجزائري:

أولاً: تحليل واقع الموازنة العامة:

تلعبه السياسة المالية في ذلك حيث ان الموازنة العامة في الجزائر تمتاز بقواعد ومبادئ أساسية تحكمها، إذ تعتبر الوثيقة التشريعية التي من خلالها يتم تقدير واجازة كل من النفقات والايادات العامة للدولة خلال سنة مالية عادةً، حيث تعرف الموازنة العامة للدولة في الجزائر بانها " الوثيقة التي تقدر للسنة المالية حيث من اهم مبادئ الموازنة العامة هو مبدأ السنوية"⁽¹⁾.

تعتبر نقطة التحول في مسار الاقتصاد الجزائري هي فترة ما بعد الإصلاحات لا سيما بعد ارتفاع قيمة قطاع المحروقات والتي أضفت نوع من الانتعاش المالي خلال هذه الفترة حيث تم استغلال الفوائض المالية في النشاط الاقتصادي، إذ انتهجت الجزائر سياسة مالية توسعية تنموية منذ عام 2001 لا مثيل لها من قبل لا سيما من حيث الموارد المالية المخصصة لها في ظل وفرة المداخيل الناتجة عن التحسن الكبير في أسعار النفط الذي جعل الدولة تتدارك التأخر الناتج عن الازمة المالية والأمنية للبلاد في جذب الاستثمارات وتحرك الاقتصاد وتعزيز الطلب الكلي ودعم الاقتصاد⁽²⁾، إذ عملت السياسة المالية في الجزائر على تحقيق هدف أساسي هو القيام بعمليات الإصلاح المالي الأمر الذي يتطلب ضرورة التركيز على النفقات العامة بوصفها العامل الأساس في هذا المجال، وعليه أسرعت الحكومة الجزائرية باتباع سياسة ترشيد وإعادة هيكلة النفقات العامة عن طريق رفع كل أشكال الدعم المقدم من قبل الحكومة، وتحرير الأسعار وإعطاء الأولوية لمشاريع

⁽¹⁾ جمال العمارة، منهجية الموازنة العامة للدولة، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004، ص85.

⁽²⁾ مسعي محمد، سياسة الانتعاش الاقتصادي في الجزائر واثرها في النمو، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد(10)، 2012، ص14.

الاستثمارات العامة، وفيما يأتي عرض وتحليل واقع الموازنة العامة في بيئة الاقتصاد الجزائري للمدة (2004-2022)، وعلى النحو الآتي:

1. تحليل مؤشر النفقات العامة:

اتبعت السياسة المالية في الجزائر مع بداية عام (2000) سياسة انفاقية معاكسة لتلك السياسة التي طبقتها اثناء برامج الإصلاح الاقتصادي التي كان الأساس فيها كبح الطلب الكلي من اجل الحد من عجز الموازنة وترشيد الانفاق وبسبب ارتفاع أسعار النفط اتخذت السياسة المالية في الجزائر توجهات توسعية تهدف الى رفع الانفاق الحكومي بالاعتماد على سياسة التمويل بالعجز وهو ما جسدهت البرامج الاقتصادية التي اطلقتها الحكومة في عام(2001) والتي استمرت الى يومنا هذا، إذ تميزت السياسة الانفاقية في بيئة الاقتصاد الجزائري بالنمو السريع بحجم النفقات العامة بشقيها نفقات التجهيز والتسيير نتيجة الوفرة المالية التي تمتلكها الجزائر بسبب ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، وتقسم النفقات العامة في بيئة الاقتصاد الجزائري الى قسمين هما:

أ. نفقات التسيير في الجزائر:

من بيانات الجدول(16) الذي يوضح تطور نفقات التسيير للمدة (2004-2022) في بيئة الاقتصاد الجزائري، إذ ان نفقات التسيير عرفت بالارتفاع المستمر خلال مدة البحث، ويعزى هذا الارتفاع الى اتساع وتزايد مهام الدولة وخاصة المهام الأساسية المرتبطة بالدفاع والتعليم والصحة، أما نسبتها الى إجمالي النفقات العامة فقد شهدت تراجع مستمر الى عام(2009)، ويعزى ذلك الى اطلاق الحكومة لأهم برنامجين هما برنامج الانعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، وبالنظر الى الجدول(20) بلغ نفقات التسيير(1251.1) مليون دينار في عام (2004)، إلا انها كونت نسبة (66.13%) من مجمل النفقات العامة، أما في عام (2005) إذ بلغت نفقات التسيير (1245.1) مليون دينار وكانت نسبتها من إجمالي النفقات العامة بلغت (60.68%)، بينما سجلت نفقات التسيير في عام (2007) حيث بلغت (1673.9) مليون دينار، بينما كانت نسبتها من إجمالي النفقات العامة(53.85%)، ويعزى هذا الى ارتفاع نفقات المستخدمين التي تعتبر ثاني أهم بند في نفقات التسيير بعد التحويلات الجارية.

بينما سجلت نفقات التسيير في عام (2010) حيث بلغت (2659) مليون دينار، بينما كانت نسبتها من إجمالي النفقات العامة حيث بلغت (59.53%)، ويعزى هذا الى ارتفاع نفقات خدمات الادارات ونفقات المستخدمين ونفقات التحويلات الجارية فضلاً عن اهتمام الحكومة بالجانب التربوي كل هذا أدى الى زيادة نفقات التسيير في بيئة الاقتصاد الجزائري، بينما سجلت نفقات التسيير في عام (2014) انخفاض ملحوظ إذ بلغت (4100) مليون دينار، بينما كانت نسبتها من النفقات العامة قد بلغت (66.04%)، ويعزى هذا الانخفاض نتيجة

انخفاض نفقات خدمات الادارات ونفقات المستخدمين ونفقات التحويلات الجارية بالإضافة كل هذا أدى الى انخفاض نفقات التسيير في بيئة الاقتصاد الجزائري، بينما سجلت نفقات التسيير ارتفاع في عام (2020) حيث بلغت (4893.4) مليون دينار، بينما كانت نسبتها من النفقات العامة بلغت (62.55%)، ويعزى هذا الارتفاع في نفقات التسيير الى التدابير المتخذة من قبل الدولة لمواجهة انتشار جائحة كورونا وهذا ما أدى الى ارتفاع النفقات في بيئة الاقتصاد الجزائري، بينما ارتفعت نفقات التسيير في عام 2022 إذ بلغت (4943.1) مليون دينار بينما كانت نسبتها من النفقات العامة بلغت (62.38%)، يعزى هذا الارتفاع لتعافي اسعار النفط الخام في الاسواق العالمية وانعكاسها على زيادة النفقات العامة في بيئة الاقتصاد الجزائري.

ب. نفقات التجهيز في الجزائر:

من بيانات الجدول (16) الذي يوضح تطور نفقات التجهيز للمدة (2004-2022) في بيئة الاقتصاد الجزائري، الزيادة الكبيرة في نفقات التجهيز الناتجة عن البرامج التي اطلقتها الحكومة الجزائرية وهي برامج الانعاش الاقتصادي ودعم النمو الاقتصادي في مراحل مختلفة كل هذا أدى الى زيادة نفقات التجهيز، وبالنظر الى الجدول (16) بلغ نفقات التجهيز (640.7) مليون دينار في عام (2004)، إلا انها كانت نسبة (33.87%) من مجمل النفقات العامة، أما في عام (2005-2009) إذ بلغت نفقات التجهيز (806.9) مليون دينار وكانت نسبتها من إجمالي النفقات العامة بلغت (39.32%) عام 2005، بينما سجلت نفقات التجهيز في عام (2009) إذ بلغت (1946.3) مليون دينار، بينما سجلت نسبتها (45.84%) من إجمالي النفقات العامة، ويعزى هذا الى ارتفاع للبرنامج الذي اطلقته الحكومة الجزائرية لا يقل أهمية عن البرنامج الأول وهو البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، إذ جاء هذا البرنامج نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات وتحسن الوضع المالي للدولة كل هذا أدى الى ارتفاع في نسب النفقات التجهيز.

بينما سجلت نفقات التجهيز انخفاض في عام (2010) حيث بلغت (1807.9) مليون دينار، بينما كانت نسبتها من إجمالي النفقات العامة حيث بلغت (40.47%)، ويعزى هذا الى الانخفاض في نفقات التجهيز للصدمة الخارجية التي ترتب عليها انخفاض الإيرادات كل هذا أدى الى انخفاض نفقات التجهيز في بيئة الاقتصاد الجزائري، بينما سجلت نفقات التجهيز في عام (2014) ارتفاع ملحوظ إذ بلغت (2108.7) مليون دينار، بينما كانت نسبتها من النفقات العامة بلغت (33.96%)، بينما سجلت نفقات التجهيز انخفاض في عام (2017) حيث بلغت (2605.4) مليون دينار، بينما كانت نسبتها من النفقات العامة بلغت (35.78%)، ويعزى هذا الانخفاض بسبب سياسة التقشف التي اتبعتها الحكومة الجزائرية بعد انخفاض الإيرادات النفطية بعد عام (2014) على اثر هذا الانخفاض ارتأت الحكومة في مشروع قانون المالية لعام (2017) تحديد الية التسقيف وتعني ترشيد النفقات لتسري على المدى المتوسط للأعوام (2017-2018-2019) وهو ما وضع

الحكومة الجزائرية على العقلنة في الانفاق من اجل الحد من عجز الموازنة الى ان ذلك لم يتم تطبيقه فعلياً بسبب التحسن البسيط في أسعار النفط العالمية كل هذا أدى الى انخفاض نفقات التجهيز في بيئة الاقتصاد الجزائري، أما في عام (2020) ارتفعت نفقات التجهيز حيث بلغت (2929.7) مليون دينار، بينما سجلت نسبتها من إجمالي النفقات العامة (37.45%)، يعزى الارتفاع الى التدابير المتخذة من قبل الدولة لمواجهة انتشار جائحة كورونا وهذا ما أدى الى ارتفاع النفقات في بيئة الاقتصاد الجزائري، بينما ارتفعت نفقات التجهيز في عام 2022 إذ بلغت (2981.1) مليون دينار بينما كانت نسبتها من النفقات العامة بلغت (37.62%)، يعزى هذا الارتفاع لتعافي اسعار النفط الخام في الاسواق العالمية وانعكاسها على زيادة النفقات العامة في بيئة الاقتصاد الجزائري، ولغرض معرفة التطورات فقد تم تنظيم بياناتها في جدول (16) وحسب الآتي:

الجدول (16) تطور النفقات العامة في بيئة الاقتصاد الجزائري للمدة (2004-2022)

مليون دينار

نسبة نفقات التجهيز الى النفقات العامة %	نسبة نفقات التسيير الى النفقات العامة %	معدل النمو السنوي %	نفقات التجهيز	معدل النمو السنوي %	نفقات التسيير	معدل النمو السنوي %	النفقات العامة	السنة
33.87	66.13	****	640.7	****	1251.1	****	1891.8	2004
39.32	60.68	25.94	806.9	0.48-	1245.1	8.47	2052	2005
41.38	58.62	25.80	1015.1	15.48	1437.9	19.54	2453	2006
46.15	53.85	41.33	1434.6	16.41	1673.9	26.72	3108.5	2007
47.08	52.92	37.55	1973.3	32.49	2217.7	34.82	4191	2008
45.84	54.16	1.37-	1946.3	3.71	2300	1.32	4246.3	2009
40.47	59.53	7.11-	1807.9	15.61	2659	5.20	4466.9	2010
33.73	66.27	9.21	1974.4	45.89	3879.2	31.04	5853.6	2011
32.24	67.76	15.25	2275.5	23.29	4782.6	20.58	7058.1	2012
30.99	69.01	17.04-	1887.8	12.09-	4204.3	13.69-	6092.1	2013
33.96	66.04	11.70	2108.7	2.48-	4100	1.91	6208.7	2014
39.70	60.30	44.13	3039.3	12.61	4617	23.32	7656.3	2015
39.79	60.21	4.52	3176.8	4.12	4807.3	4.28	7984.2	2016
35.78	64.23	17.99-	2605.4	2.71-	4677.2	8.79-	7282.2	2017
39.84	60.16	18.14	3078	0.62-	4648.3	6.10	7726.3	2018
36.84	63.16	7.52-	2846.4	4.97	4879.1	0.01-	7725.5	2019
37.45	62.55	2.93	2929.7	0.29	4893.4	1.26	7823.1	2020
37.81	62.19	2.81	3012.1	0.57	4921.2	1.15	7912.7	2021
37.62	62.38	4.82	2981.1	0.45	4943.1	0.15	7924.2	2022

المصدر: من أعداد الباحث بالاستناد الى:

- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، بيانات النشرات السنوية، خلال السنوات (2004-2022).
- وزارة المالية، المديرية العامة للتقديرات والسياسات، بيانات النشرة السنوية، خلال السنوات (2004-2022).

2. تحليل مؤشر الإيرادات العامة:

أما فيما يخص الإيرادات العامة يعتمد الاقتصاد الجزائري على إيرادات قطاع النفط بنسبة (98%)⁽¹⁾ من إجمالي الإيرادات العامة والباقي (2%) هي مساهمة الإيرادات الضريبية وغير الضريبية لتمويل النشاط الاقتصادي ونفقاته، وهذا ما كشفت عنه الأزمات النفطية في عامي (1973 و 1986)، إذ أدى انهيار أسعار النفط خلال تلك المدد إلى إدخال الاقتصاد الجزائري في دوامة مليئة بالصعوبات والاختناقات، مما دفع الحكومة الجزائرية، بالتخلي عن العمل بالنظام الاشتراكي، وتبني نظام السوق.

وتقسم الإيرادات العامة في بيئة الاقتصاد الجزائري إلى قسمين هما:

أ. تحليل الإيرادات النفطية في الجزائر:

تعد الإيرادات النفطية من الإيرادات المهمة التي تسهم في الإيرادات العامة والتي تحصل عليها الحكومة الجزائرية نتيجة هيمنة القطاع النفطي على الاقتصاد الجزائري. وبالنظر إلى بيانات الجدول (17) الذي يشير إلى مؤشر الإيرادات النفطية في بيئة الاقتصاد الجزائري، إذ بلغت الإيرادات النفطية في عام (2004) إذ بلغت (1485699) مليون دينار، بينما كانت نسبتها (71.91%) من إجمالي الإيرادات العامة، ويعزى هذا الارتفاع في الإيرادات المحلية إلى قرار الحكومة القاضي برفع نسبة الضريبة العامة على المبيعات في بيئة الاقتصاد الجزائري، أما في عام (2008) واصل الارتفاع في الإيرادات المحلية لتبلغ (1715400) مليون دينار، وكانت نسبة الإيرادات النفطية من إجمالي الإيرادات العامة (63.99%)، ويرجع هذا الارتفاع في الإيرادات النفطية إلى الإيرادات العامة نتيجة ارتفاع أسعار النفط العالمية وبالتالي ارتفاع الجباية النفطية التي تشكل الركيزة الأساسية في تكوين الإيرادات العامة في بيئة الاقتصاد الجزائري، وفي سياق متصل انخفضت الإيرادات النفطية في الأعوام (2009-2010) حيث بلغت الإيرادات النفطية (1327000-1501700) مليون دينار، بينما كانت نسبة الإيرادات النفطية من إجمالي الإيرادات العامة (51.56-53.64%)، ويعزى هذا الانخفاض في الإيرادات النفطية نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية إلا أنه ونتيجة لانخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية عرفت الإيرادات بالتنازل مما أدى إلى عدم مسايرة التزايد في النفقات العامة في بيئة الاقتصاد الجزائري، بينما يلاحظ ارتفاع في حصة الإيرادات النفطية لعام (2019) إذ بلغت (2518488) مليون دينار، بينما كانت نسبتها (47.03%) من إجمالي

(1) الاتحاد العربي لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، بيروت،

الإيرادات العامة، أما في عام (2020) فقد انخفض حجم الإيرادات النفطية لتبلغ (1394721) مليون دينار، بينما كانت نسبة الإيرادات النفطية من إجمالي الإيرادات العامة (25.85%)، ويرجع هذا الانخفاض في الإيرادات النفطية الى إجراءات الحظر والاعلاقات التي قامت بها الحكومة لمواجهة انتشار جائحة كورونا وما نجم عنها من انكماش اقتصادي كل هذه الأسباب أدت الى تراجع الإيرادات النفطية وقصورها عن تحقيق مستوياتها المستهدفة في قانون الموازنة في بيئة الاقتصاد الجزائري، بينما ارتفعت حجم الإيرادات النفطية في عام 2022 إذ بلغت (1451238) مليون دينار بينما كانت نسبتها من إجمالي الإيرادات العامة بلغت (26.72%)، يعزى هذا الارتفاع لتعافي اسعار النفط الخام في الاسواق العالمية وانعكاسها على زيادة النفقات العامة في بيئة الاقتصاد الجزائري، وكما تشير بيانات الجدول (17).

ب. تحليل إيرادات غير النفطية في الجزائر:

تعد الإيرادات غير النفطية من الإيرادات التي تسهم بصورة ضئيلة في الإيرادات العامة والتي تحصل عليها الدولة من مختلف المصادر المحلية والتي تتضمن الإيرادات الضريبية والإيرادات غير الضريبية، إذ تحصل الإيرادات العامة عن طريق زيادتها وتعدد أنواعها وأغراضها فلم تقتصر الإيرادات العامة على الإيرادات الاعتيادية، (كالضرائب والرسوم)، بينما نلاحظ عن طريق الإيرادات العامة الى تحقيق أهدافاً اجتماعية واقتصادية شأنها شأن النفقات العامة وان مصادر هذه الإيرادات تتحدد بالإيرادات غير النفطية التي تحصل عليها الدولة بشكل دوري (كالضرائب).

وبالنظر الى بيانات الجدول (17) الذي يشير الى مؤشر تحليل إيرادات غير النفطية في بيئة الاقتصاد الجزائري، إذ بلغت إيرادات غير النفطية في عام (2004) إذ بلغت (540411) مليون دينار، بينما كانت نسبة إيرادات غير النفطية من إجمالي الإيرادات العامة (28.09%)، بينما نلاحظ ارتفاع إيرادات غير النفطية في عام (2005) إذ بلغت (640472) مليون دينار، بينما كانت نسبتها (22.02%) من إجمالي الإيرادات العامة، أما في عام (2008) واصل الارتفاع في إيرادات غير النفطية لتبلغ (965289) مليون دينار، وكانت نسبة إيرادات غير النفطية من إجمالي الإيرادات العامة (36.01%)، بينما انخفضت الإيرادات غير النفطية في عام 2009 إذ بلغت (846612) مليون دينار وسجلت نسبتها من إجمالي الإيرادات العامة حيث بلغت (32.90%)، ويعزى هذا الانخفاض في الإيرادات النفطية نتيجة الازمة الاقتصادية العالمية الا انه ونتيجة لانخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية عرفت الإيرادات بالتنازل مما أدى الى عدم مسايرة التزايد في النفقات العامة في بيئة الاقتصاد الجزائري، بينما سجلت الإيرادات غير النفطية ارتفاع مستمر حتى عام (2010) إذ بلغت (1297944) مليون دينار، بينما سجلت نسبتها (46.36%) من إجمالي الإيرادات العامة، ويرجع هذا

الارتفاع في إيرادات غير النفطية الى الإصلاحات الكبيرة التي شملت النظام الجبائي في هذه الفترة ابرزها توزيع المكلفين الخاضعين للضريبة على انظمة جبائيه ملائمة مما جعل النظام الجبائي مبسط ومفهوم كل هذا أدى الى ارتفاع النفقات غير النفطية في بيئة الاقتصاد الجزائري، في سياق متصل واصل ارتفاع إيرادات غير النفطية ليبلغ في عام (2014) حيث بلغت إيرادات غير النفطية (2091456) مليون دينار، بينما كانت نسبة إيرادات غير النفطية من إجمالي الإيرادات العامة (57.00%)، بينما سجلت الإيرادات غير النفطية ارتفاعاً في عام (2019) حيث سجلت (2836414) مليون دينار، بينما سجلت نسبة من إجمالي النفقات العامة (52.97%)، ويعزى هذا الارتفاع في إيرادات غير النفطية الى انخفاض أسعار النفط الذي انعكس على انخفاض الإيرادات النفطية كل هذا أدى الى زيادة إيرادات غير النفطية في بيئة الاقتصاد الجزائري، أما في عام (2020) فقد انخفض حجم الإيرادات غير النفطية لتبلغ (2601210) مليون دينار، بينما كانت نسبة إيرادات غير النفطية من إجمالي الإيرادات العامة (48.21%)، ويرجع هذا الانخفاض في إيرادات غير النفطية الى انتشار جائحة كورونا كل هذا أدى الى الانخفاض في الإيرادات غير النفطية في بيئة الاقتصاد الجزائري، بينما ارتفعت حجم الإيرادات غير النفطية في عام 2022 إذ بلغت (3314520) مليون دينار بينما كانت نسبتها من إجمالي الإيرادات العامة بلغت (61.02%)، يعزى هذا الارتفاع لتعافي أسعار النفط الخام في الاسواق العالمية وانعكاسها على زيادة النفقات العامة في بيئة الاقتصاد الجزائري، وهو ما يندر بضرورة تنمية الإيرادات غير النفطية لغرض تلافي الوقوع بالضائقة المالية، وكما تشير بيانات الجدول (17) الآتي:

جدول (17) تطور الإيرادات العامة في بيئة الاقتصاد الجزائري للمدة (2004-2022)

مليون دينار

نسبة الإيرادات غير النفطية الى الإيرادات العامة %	نسبة الإيرادات النفطية الى الإيرادات العامة %	معدل النمو السني %	الإيرادات غير النفطية	معدل النمو السني %	الإيرادات النفطية	معدل النمو السني %	الإيرادات العامة	السنة
28.09	71.91	****	580411	****	1485699	****	2066110	2004
22.02	77.98	10.35	640472	52.64	2267836	40.76	2908308	2005
20.99	79.01	12.56	720884	19.67	2714000	18.11	3434884	2006
22.04	77.96	6.36	766750	-0.08	2711850	1.27	3478600	2007
36.01	63.99	25.89	965289	-36.74	1715400	-22.94	2680689	2008
32.90	51.56	-12.29	846612	-22.64	1327000	-3.99	2573612	2009
46.36	53.64	53.31	1297944	13.17	1501700	8.78	2799644	2010
49.96	50.04	17.65	1527093	1.84	1529400	9.17	3056493	2011
55.68	44.32	24.98	1908576	-0.65	1519400	12.15	3427976	2012
28.27	44.31	-45.98	1031019	6.35	1615900	6.39	3646919	2013
57.00	43.00	102.85	2091456	-2.36	1577730	0.61	3669186	2014
57.75	42.25	12.58	2354648	9.20	1722940	11.13	4077588	2015
59.60	40.40	5.42	2482208	-2.34	1682550	2.14	4164758	2016
55.29	44.71	5.95	2630000	26.42	2127000	14.22	4757000	2017
52.99	47.01	0.70	2648500	10.47	2349694	5.07	4998194	2018
52.97	47.03	7.10	2836414	7.18	2518488	7.14	5354902	2019
48.21	25.85	-8.29	2601210	-44.62	1394721	0.76	5395800	2020
60.07	26.22	25.21	3257101	1.92	1421462	0.48	5421879	2021
61.02	26.72	1.76	3314520	2.09	1451238	0.18	5431450	2022

المصدر: من أعداد الباحث بالاستناد الى:

- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، بيانات النشرات السنوية، خلال السنوات (2004-2022).
- وزارة المالية، المديرية العامة للتقديرات والسياسات، بيانات النشرة السنوية، خلال السنوات (2004-2022).

3. تحليل مؤشر الفائض والعجز في الموازنة:

ان من الأهداف الرئيسية التي تسعى إليها برامج الإصلاح هو تحقيق الاستقرار المالي عن طريق التغلب على النمو المتزايد في عجز الموازنة وقد حاولت الجزائر السير في هذا الاتجاه، لكن النمو المستمر في الانفاق العام بشكل أكبر من الإيرادات العامة أدى الى استمرار نمو العجز.

وبالنظر الى بيانات الجدول(18) الذي يبين العجز والفائض في بيئة الاقتصاد الجزائري للمدة (2004-2022)، يلاحظ ان الموازنة قد حققت فائضاً مالياً في عام (2004) إذ بلغ (337.9) مليون دينار، أما في عام (2006) يلاحظ ان رصيد الموازنة العامة شهد فائضاً مستمراً إذ بلغ أعلى مستوى له (1186.8) مليون دينار، يعزى ذلك نتيجة بداية للطفرة النفطية الثالثة الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط من جديد ، في حين سجلت عام (2009) عجزاً في الموازنة العامة إذ بلغ (-570.3) مليون دينار، وذلك بسبب تداعيات اللازمة المالية العالمية، وكذلك تزايد النفقات العامة بسبب مخطط الانعاش الاقتصادي الذي رسمته الحكومة وكذلك تراجع إيرادات النفط، يلاحظ ارتفاع العجز المالي في الموازنة العامة في عام (2017) إذ بلغ العجز(-1099.82) مليون دينار، يعزى هذا الارتفاع في الموازنة العامة الى سياسة الانفاق وانخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية كل هذا أدى الى الارتفاع في عجز الموازنة العامة في بيئة الاقتصاد الجزائري، أما في عام (2019) إذ تراجع عجز الموازنة ليبلغ (-1157.8) مليون دينار، ويعزى هذا الارتفاع في عجز الموازنة نتيجة انخفاض الإيرادات العامة وزيادة الانفاق في الموازنة العامة في بيئة الاقتصاد الجزائري وانخفاض الإيرادات النفطية متزامناً مع ارتفاع حجم الانفاق العمومي جعل الخطر مضاعفاً على التوازنات المالية للدولة كل هذا أدى الى ارتفاع العجز المالي، بينما يلاحظ ارتفاع في العجز المالي في عام (2020) إذ بلغ (-1533.4) مليون دينار، يرجع السبب في هذا الارتفاع الى انتشار جائحة كورونا وتداعياتها على الاقتصاد الوطني وتأثيرها المباشر على الموازنة العامة في جانب الإيرادات العامة وكذلك زيادة النفقات العامة لمواجهة الجائحة في بيئة الاقتصاد الجزائري، أما في عام 2022 عادت الموازنة العامة لتسجل عجزاً منخفضاً بلغ (-1425.6) مليون دينار، نتيجة لتحسن أسعار النفط وزيادة الطلب عليه وتحسن الأوضاع الاقتصادية في البلاد مما انعكس ذلك على زيادة الإيرادات في بيئة الاقتصاد الجزائري، وكما مبين في الجدول (18) الآتي:

جدول (18)

تطور العجز والفائض في بيئة الاقتصاد الجزائري للمدة (2004-2022)

مليون دينار

السنة	الإيرادات العامة	النفقات العامة	الفائض أو العجز في الموازنة	معدل النمو السنوي %	الناتج المحلي الإجمالي	الفائض أو العجز في الموازنة الى GDP %
2004	2229.7	1891.8	337.9	****	6149.1	5.50
2005	3082.6	2052	1030.6	20.00	7561.9	13.63
2006	3639.8	2453	1186.8	15.16	8501.6	13.96
2007	3688.5	3108.5	580	-51.13	9352.8	6.20
2008	5190.5	4191	999.5	72.33	11043.7	9.05
2009	3676	4246.3	-570.3	-17.06	9968.1	-5.72
2010	4392.9	4466.9	-74	-87.02	11991.6	-0.62
2011	5790.1	5853.6	-63.5	-14.19	14588.5	-0.44
2012	6411.3	7058.1	-646.8	18.58	16208.7	-3.99
2013	5957.5	6092.1	-134.6	-79.19	16650.2	-0.81
2014	5738.4	6208.7	-470.3	29.41	17242.5	-2.73
2015	5103.1	7656.3	-2553.2	42.89	16591.9	-15.39
2016	4747.5	7984.2	-3236.7	26.77	17514.6	-18.48
2017	6182.8	7282.62	-1099.82	-66.02	18876.2	-5.83
2018	6389.5	7726.3	-1336.8	21.55	20393.5	-6.56
2019	6567.7	7725.5	-1157.8	-13.39	20501.1	-5.65
2020	6289.7	7823.1	-1533.4	32.44	18383.8	-8.34
2021	6375.2	7912.7	-1537.5	0.27	21128.2	-7.28
2022	6498.6	7924.2	-1425.6	-7.28	23789.5	-5.99

المصدر: من أعداد الباحث بالاستناد الى:

- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، بيانات النشرات السنوية، خلال السنوات (2004-2022).
- وزارة المالية، المديرية العامة للتقديرات والسياسات، بيانات النشرة السنوية، خلال السنوات (2004-2022).

ثانياً: تحليل مؤشر الدين العام:

ان مؤشر نسبة الديون من الناتج المحلي الإجمالي والتي تعد من اهم مؤشرات العدالة الاقتصادية والتنمية المستدامة وذلك لكون ان من يتحمل عبء الديون هم الأجيال القادمة، والتي تعد من أبرز اعتراضات الكلاسيك حول السياسة الاقتصادية للدولة واعتبار الديون هي ضرائب تتحملها الاجيال القادمة ويستفيد منها الأجيال الحالية المقترضة ، كما تهدف العدالة بين الاجيال الى تجنب اجيال المستقبل اعباء موروثه من اجيال الحاضر خاصة إذ لم ترافق هذه الالعباء فوائد معقولة⁽¹⁾.

ويرى بعض الاقتصاديين ان البلدان التي تعاني من وجود دين عام فان الحد الاقصى لنسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي يجب ان تكون اقل من النسبة المعتمدة في الاتحاد الاوربي (60%) لما

⁽¹⁾ الامم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الإسكوا)، العدالة بين الاجيال، 2017، ص12.

يترتب على الدين العام الخارجي من آثار اقتصادية أكثر تدميراً من الدين العام المحلي لهذا فان نسبة (40%) تكون مناسبة الى حد كبير في كثير من البلدان⁽¹⁾.

سياسة إدارة الدين وهي السياسة التي يقوم بها البنك المركزي والخزينة بإدارة الدين العام من أجل توفير سيولة نقدية لازمة لتمويل النشاط والانفاق الجاري للدولة عن طريق طرح أدونات على الخزانة وتوفير التمويل للانفاق الاستثماري و ابرام القروض الدولية والمحلية، إذ تعد مشكلة المديونية إحدى القضايا الأكثر سخونة في العالم اليوم، إذ انتقلت المديونية من مشكلة تخص الدول النامية أو الفقيرة في الأساس إلى مشكلة أصبحت تؤرق كثيراً من الدول الصناعية الكبرى في العالم، بما في ذلك الولايات المتحدة، فقد تصاعد الدين العام لكثير من الدول إلى مستويات حرجة نتيجة للنمو الهائل في الانفاق العام الذي سحب الأزمة في ظل ضيق النظرة حول القدرة المالية الحقيقية لهذه الدول على خدمة ديونها على المدى الطويل، الأمر الذي فتح الجدل حول مستقبل الأوضاع المالية لهذه الدول وأهمية الحاجة إلى وضع القطاع الحكومي والانفاق العام تحت السيطرة، ولا يختلف الدين العام في بيئة الاقتصاد الجزائري عن باقي الدول إذ ارتفع إجمالي الدين العام وذلك بسبب طبيعة اقتصاده فضلاً عن الظروف السياسية والأمنية في المنطقة، إذ ان ازمة المديونية هي حالة معاكسة للاستدامة المالية ونتيجة لقرارات مالية أدت في الاقتصاد الجزائري الى ازمة أصرت على أجيال متعاقبة حيث أصبحت خدمة الدين تستحوذ على نسب كبيرة من حصيلة الإيرادات، لذا سنقوم بتحليل الدين العام الداخلي والخارجي في بيئة الاقتصاد الجزائري خلال المدة (2004-2022)، إذ يمكن توضيح مؤشر الدين العام في بيئة الاقتصاد الجزائري وذلك من بيانات الجدول (19)، إذ ان إجمالي الدين العام في عام (2004) بلغ (2571.1) مليون دينار، وبلغت نسبته من الناتج المحلي الإجمالي (41.81%)، بينما بلغ نصيب الدين الداخلي حوالي (1000) مليون دينار، والدين الخارجي (1571.1) مليون دينار، أما في عام (2009) فقد أظهرت بيانات الجدول انخفاض في إجمالي الدين العام فقد سجل مبلغاً قد بلغ (1237.7) مليون دينار، بينما سجل نسبة (12.42%) من الناتج المحلي الإجمالي وكان النصيب الأكبر للدين الداخلي على حساب الدين الخارجي حيث بلغ الدين الداخلي حوالي (816.3) مليون دينار، بينما بلغ الدين الخارجي حوالي (421.4) مليون دينار، ويرجع هذا السبب الى الارتفاع القياسي لأسعار النفط وخاصة السداد المبكر للديون الخارجية وكانت لهذه السياسة الأثر الكبير على تطور حجم الاحتياطات النقدية، أما في عام (2015) حيث بلغ إجمالي حجم الدين العام يأخذ بالارتفاع تدريجياً، إذ نلاحظ بلغ إجمالي الدين العام حوالي (2745.4) مليون دينار، بينما شكل نسبة (16.55%) من الناتج المحلي الإجمالي، ويعكس هذا الارتفاع في حجم الدين

⁽¹⁾ رمزي زكي ، انفجار العجز – علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الانكماشى والمنهج التنموي، الطبعة الاولى، دمشق، دار المدى للثقافة والنشر، 2000، ص141.

العام بشكل أساسي نتيجة الانكماش الحاد في العائدات النفطية وكذلك ارتفاع الدين الداخلي على حساب الدين الخارجي عن طريق شراء الديون وإعادة رسملة البنوك وإصدار السندات لدعم النمو الاقتصادي، وفي سياق متصل فقد أظهرت بيانات الجدول ارتفاع إجمالي الدين العام في عام (2020) فقد سجل الدين العام مبلغاً قد بلغ (9691.57) مليون دينار، بينما سجل نسبة (52.72%) من الناتج المحلي الإجمالي وكان النصيب الأكبر للدين الداخلي على حساب الدين الخارجي حيث بلغ الدين الداخلي حوالي (9224.3) مليون دينار، بينما بلغ الدين الخارجي حوالي (467.27) مليون دينار، ويعزى هذا الارتفاع نتيجة استمرار الأزمة النفطية وما تبعها من تداعيات انتشار جائحة كورونا والاضرابات الاقتصادية والاعفاءات الجبائية كل ذلك أدى الى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي وزيادة المديونية في بيئة الاقتصاد الجزائري، أما في عام 2022 عاود إجمالي الدين العام ليسجل (9523.32) مليون دينار بينما سجل نسبة (40.03%) من الناتج المحلي الإجمالي، ويعزى ذلك نتيجة لتحسن أسعار النفط وزيادة الطلب عليه وتحسن الأوضاع الاقتصادية في البلاد مما انعكس ذلك على زيادة الإيرادات في بيئة الاقتصاد الجزائري، وكما مبين في الجدول (19) الآتي:

جدول (19) تطور إجمالي الدين العام في بيئة الاقتصاد الجزائري للمدة (2004-2022)

مليون دينار

الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي %	الناتج المحلي الاجمالي	معدل النمو السنوي %	اجمالي الدين العام	معدل النمو السنوي %	الدين الخارجي	معدل النمو السنوي %	الدين الداخلي	السنة
41.81	6149.1	****	2571.1	****	1571.1	****	1000	2004
30.43	7561.9	-10.51	2300.9	-19.67	1262	3.89	1038.9	2005
26.51	8501.6	-2.03	2254.1	-67.77	406.8	77.81	1847.3	2006
15.87	9352.8	-34.15	1484.4	-6.22	381.5	-40.30	1102.9	2007
9.92	11043.7	-26.19	1095.6	-5.22	361.6	-33.45	734	2008
12.42	9968.1	12.97	1237.7	16.54	421.4	11.21	816.3	2009
12.65	11991.6	22.54	1516.7	-2.87	409.3	35.66	1107.4	2010
10.52	14588.5	1.23	1535.3	-21.70	320.5	9.70	1214.8	2011
9.87	16208.7	4.15	1599	-10.48	286.9	8.01	1312.1	2012
8.69	16650.2	-9.54	1446.5	-5.93	269.9	-10.33	1176.6	2013
8.91	17242.5	6.19	1536.1	10.45	298.1	5.22	1238	2014
16.55	16591.9	78.73	2745.4	1.11	301.4	97.42	2444	2015
25.17	17514.6	60.55	4407.8	38.02	416	63.33	3991.8	2016
33.03	18876.2	41.44	6234.5	6.66	443.7	45.07	5790.8	2017
39.46	20393.5	29.07	8046.7	5.12	466.4	30.90	7580.3	2018
47.23	20501.1	20.34	9683.5	-1.78	458.1	21.70	9225.4	2019
52.72	18383.8	0.08	9691.57	2.00	467.27	-0.01	9224.3	2020
45.38	21128.2	-1.06	9588.52	-0.27	466.02	-1.10	9122.5	2021
40.03	23789.5	-0.68	9523.32	-0.19	465.12	-0.70	9058.2	2022

المصدر: من أعداد الباحث بالاستناد الى:

- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، بيانات النشرات السنوية، خلال السنوات (2004-2022).
- وزارة المالية، المديرية العامة للتقديرات والسياسات، بيانات النشرة السنوية، خلال السنوات (2004-2022).

المطلب الرابع: تحليل واقع الطاقة الاستيعابية في بيئة الاقتصاد الجزائري:

أولاً: تحليل مؤشر القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية:

ان تحليل مؤشر القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية في بيئة الاقتصاد الجزائري يعطي صورة واضحة لمعرفة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الجزائري⁽¹⁾.

عن طريق النظر الى بيانات الجدول (20) نلاحظ قيم القطاعات الاقتصادية في بيئة الاقتصاد الجزائري للمدة (2004-2022)، وعن طريق ملاحظة البيانات المتعلقة بالقطاع الزراعي نجد ان قيمة القطاع الزراعي كانت في عام 2005 تشكل حوالي (877.61) مليون دينار، بينما نلاحظ في عام 2022 ان قيمة القطاع الزراعي بلغت (1928.05) مليون دينار، يعزى ذلك الى اغراق السوق المحلية بالمحاصيل المستوردة وعدم قدرة المنتج المحلي الزراعي على منافسة السلع المستوردة وان استيرادات البلد من المواد الغذائية تتصاعد باستمرار، وهذا يُعد مؤشر لغياب الامن الغذائي إذا ان اي اختلال او تقلبات عالمية ستعكس على ارتفاع اسعار المواد الغذائية وبما الاقتصاد الجزائري يسد الطلب المحلي المتزايد عن طريق الاستيراد فان المتضرر الاول هو الطبقات الفقيرة التي ستعاني من الجوع والحرمان وغياب العدالة .

أما بالنسبة للقطاع الصناعي الذي يُعدّ احد اهم القطاعات الاقتصادية في بيئة الاقتصاد الجزائري لما له دور بارز ومهم في عملية التنمية الاقتصادية إذ ينفرد هذا القطاع في رفع مستوى الانتاج والانتاجية وتشغيل المزيد من الايدي العاملة وتقليل معدلات البطالة والفقر وتحقيق التنمية المستدامة، رغم اهميته الا اننا نجد وعن طريق البيانات المتعلقة في القيمة المضافة للقطاع الصناعي إذ نجد في عام 2005 تشكل قيمته حوالي (7426.50) مليون دينار، بينما نلاحظ في عام 2022 ان قيمة القطاع الصناعي بلغت (5667.30) مليون دينار، إذ انه يعكس اعتماد الاقتصاد الجزائري على قطاع الصناعة والمحروقات بالدرجة الأكبر في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

أما بالنسبة لقطاع الخدمات رغم اهميته الا اننا نجد وعن طريق البيانات المتعلقة في القيمة المضافة للقطاع الخدمات إذ نجد في عام 2005 تشكل قيمته حوالي (3975.30) مليون دينار، بينما نلاحظ في عام 2022 ان قيمة القطاع الخدمي بلغت (9102.82) مليون دينار، وعلى الرغم من ذلك مازال التدهور يعم البنى التحتية وثمار هذا القطاع ليست بالمستوى المطلوب وخدمات التنمية الاجتماعية لم تحقق اهدافها إذ مازال الامر الذي يعكس سيطرة قطاع الخدمات في مساهمته في القطاعات الاقتصادية بالاقتصاد الجزائري وضعف تأثير القطاع الزراعي ، ويعزى هذا التغير في مساهمة قطاع الخدمات كدافع للتحرر من التبعية

(¹) ازهر حسن محمد، تحليل القطاع الحقيقي باستخدام أساليب البرمجة المالية، مجلة المصرفي، العدد72، بنك السودان، 2014، ص13.

لقطاع المحروقات وتحقيق التنويع الاقتصادي، ولكن رغم هذه النسب المعتبرة هي غير كافية ويرجع هذا الضعف الى اهمال هذا القطاع من قبل القائمين عليه خلال فترة رواج النفط وايضاً غياب الخطط الاستراتيجية لتنمية القطاع الخدمي خاصة فيما يتعلق بجذب الاستثمارات الأجنبية التي بدورها تساهم في جلب العملة الصعبة الى الاقتصاد، وكما موضح في بيانات الجدول(20).

جدول (20)

تطور القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية في بيئة الاقتصاد الجزائري للمدة (2004-2022)
(مليون دينار)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي	القيمة المضافة لقطاع الزراعة	القيمة المضافة لقطاع الصناعة	القيمة المضافة لقطاع الخدمات
2004	6149.1	857.88	7056.73	3712.17
2005	7561.9	877.61	7426.50	3975.30
2006	8501.6	948.70	7243.66	4215.98
2007	9352.8	972.42	7200.49	4615.43
2008	11043.7	935.46	7026.42	5010.57
2009	9968.1	1,132.85	6556.34	5401.51
2010	11991.6	1,188.36	6453.73	5790.83
2011	14588.5	1,326.21	6290.45	6257.71
2012	16208.7	1,421.69	6120.59	6565.61
2013	16650.2	1,538.27	5810.81	6975.25
2014	17242.5	1,576.73	5800.94	7431.82
2015	16591.9	1,671.33	5846.61	7778.00
2016	17514.6	1,701.42	6251.17	7969.21
2017	18876.2	1,718.43	6187.52	8290.83
2018	20393.5	1,778.58	5902.70	8560.71
2019	20501.1	1,826.60	5697.19	8802.47
2020	18383.8	1,857.65	5181.61	8458.70
2021	21128.2	1,822.35	5650.94	8729.05
2022	23789.5	1,928.05	5667.30	9102.82

المصدر: من أعداد الباحث بالاستناد الى:

- البنك الدولي، <https://data.worldbank.org> ، خلال السنوات (2004-2022).

ثانياً: تحليل مؤشري الاستثمار والادخار:

في اطار دفع عجلة التنمية الاقتصادية واستمرارها عملت معظم الدول على أهمية الادخار الذي يُعد الدعامة الاساسية للاستثمار، إذ يُعد الاستثمار بمثابة المحرك المهم للتنمية الاقتصادية باعتباره الدافع الاساسي للنمو عن طريق زيادة الناتج الذي يتم من خلاله استقرار النشاط الاقتصادي والمحافظة على تكوين رأس المال، إذ تبدو العلاقة بين الاستثمار والادخار علاقة مزدوجة⁽¹⁾.

لا تفتقر الجزائر الى المدخرات مقارنة بمعظم الدول الفقيرة فالواقع ان المدخرات تفوق الاستثمارات بكثير، هذا يعزى الى الارتفاع الذي شهدته اسعار المحروقات منذ مطلع سنوات الالفية الثالثة، كما ان الانخفاض السريع سيؤثر لا محالة على طبيعية العلاقة بين الاستثمار والادخار، فالاقتصاد الجزائري يُعد اقتصاد بترولي ريعي بالدرجة الاولى وتعتبر صادراته من المحروقات المحرك الاساسي له إذ تمثل أكثر من 95% من اجمالي الصادرات، وتمثل ايراداتها 80% من الايرادات الجبائية، لذا تبقى الاستراتيجية المتبعة في الاقتصاد الجزائري لتسريع عجلة التنمية كغيرها من الدول النامية التي تحتوي على موارد طبيعية تعاني من التبعية لقطاع المحروقات، وبالتالي تؤثر على العلاقة بين الاستثمار والادخار في بيئة الاقتصاد الجزائري⁽²⁾.

ان الاقتصاد الجزائري يعتمد سياسة بترول في اقتصاده حيث تتوقف كل الانشطة الاقتصادية والاجتماعية وسياسة التنمية على عائدات النفط، فان زيادة المداخيل من النفط تؤدي الى زيادة الانفاق بنوعية الاستهلاك والاستثماري وزيادة التراكم الرأسمالي يرتكز في الاساس على تعزيز الادخار وزيادة نسبته ليكون رافداً لعمليات الاستثمار، كما يمكن زيادة المدخرات الحكومية عن طريق ترشيد الانفاق الذي يستدعي التحكم في المنافع المتاحة من الانفاق الحكومي إذ يتم توزيع هذه المنافع على الافراد أو الطبقات التي هي بحاجة اليها والضغط على الانفاق وتعديل هيكل النفقات الاستهلاكية الحكومية لصالح الانفاق الذي يؤدي إلى زيادة الانتاجية، فيما يأتي عرض وتحليل واقع مؤشري الاستثمار والادخار في بيئة الاقتصاد الجزائري للمدة (2004-2022)، إذ تشير بيانات الجدول (21) الى ان الاقتصاد الجزائري في الاعوام (2004-2008) يواجه فائض في موارده إذ ان الادخارات تفوق الاستثمارات ويعزى هذا الى التحسن الكبير الذي حدث في دخول الافراد في القطاعين العام والخاص اي زيادة الرواتب ومن ثم زيادة المدخرات أدت الى تفوق الادخارات على الاستثمارات، إذ سجلت قيمة الادخار خلال الاعوام (2004-2008) (3752.54-6340.61) مليون دينار بينما سجلت نسبته من الناتج حوالي (61.03-57.41%)، أما خلال الاعوام (2010-2022) فقد كان هناك عجز في الموارد إذ ان الاستثمارات تفوق الادخارات وهذا يعني ان

⁽¹⁾ ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص50.

⁽²⁾ Sid Ahmed Abdelkader، Economie de l'industrialisation à partir des ressources naturelles، OPU، Alger، 1993، P.150.

الاستثمارات التي ينفذها الاقتصاد خلال هذه الفترة يزيد عما أمكن تدبيره من المدخرات ويتم عن طريق احداث فائض في الاستيرادات، إذ سجلت قيمة الاستثمارات خلال الاعوام (2010-2022) (5522.73-7152.21) مليون دينار بينما سجلت نسبته من الناتج حوالي (30.06-46.05%)، إذ يمول هذا الفائض عن طريق انسياب صافي رأس المال الاجنبي الى الاقتصاد القومي خلال نفس المدة، وهذا ما يقصد به بفجوة الموارد(الادخار- الاستثمار) لابد ان تتساوى مع فجوة التجارة الخارجية (زيادة الاستيرادات على الصادرات)، إذ ان عدم تساوي المدخرات مع الاستثمارات يعني لا يوجد توازن في بيئة الاقتصاد الجزائري ما بين (الاستثمار والادخار) إذ تعكس بيانات الجدول(21) وجود حالة من التذبذب في فجوة الموارد تمثلت بالأرقام السالبة وفي الاعوام(2009-2015-2016-2017-2020) ويعزى ذلك الى عدم وجود حالة من الاستقرار في بيئة الاقتصاد الجزائري مما انعكس على استقراره الاقتصادي في الاستفادة من الموارد الاقتصادية المتاحة، ان الاقتصاد الجزائري يعاني من مشكلة البنين الاقتصادي التبعي المرتكز على مصدر واحد قابل للنضوب إذ يؤدي زيادة الانفاق الى زيادة الانتاج والصادرات بهدف زيادة الادخارات وهكذا يكون في حلقة مغلقة ما يمكن ان نطلق عليه الإدمان النفطي⁽¹⁾، كذلك ضيق الطاقة الاستيعابية للموارد التي تؤثر بشدة في محدودية مستوى الاستثمار والادخار في بيئة الاقتصاد الجزائري، ويمكن توضيح ذلك عن طريق بيانات الجدول(21).

جدول(21)

تطور مؤشري الاستثمار والادخار في بيئة الاقتصاد الجزائري للمدة(2004-2022)

مليون دينار

السنة	الناتج المحلي الاجمالي	اجمالي الاستثمار	اجمالي الادخار	القيمة المطلقة للاستثمار	القيمة المطلقة للادخار	فجوة الموارد (الادخار- الاستثمار)	نسبة الاستثمار من %GDP	نسبة الادخار من %GDP
2004	6149.1	2540.11	3752.54	156193.904	230747.44	1212.43	41.31	61.03
2005	7561.9	2929.61	3921.41	221534.0274	296532.95	991.80	38.74	51.86
2006	8501.6	3069.94	4639.49	260993.934	394430.64	1569.55	36.11	54.57
2007	9352.8	3709.56	5325.71	346948.0083	498102.85	1616.15	39.66	56.94
2008	11043.7	4202.79	6340.61	464143.4088	700237.82	2137.82	38.06	57.41
2009	9968.1	5162.92	4705.47	514644.5301	469045.52	-457.45	51.79	47.21
2010	11991.6	5522.73	5975.29	662263.4508	716533.45	452.57	46.05	49.83
2011	14588.5	5358.74	7079.39	781759.2014	1032776.45	1720.65	36.73	48.53
2012	16208.7	6346.50	7744.79	1028685.146	1255329.10	1398.29	39.15	47.78
2013	16650.2	6885.27	7584.21	1146411.392	1262785.87	698.94	41.35	45.55
2014	17242.5	7149.42	7459.86	1232739.433	1286265.93	310.43	41.46	43.26
2015	16591.9	7327.54	6098.11	1215777.446	1011792.62	-1229.42	44.16	36.75
2016	17514.6	7439.62	6547.55	1303019.839	1146777.69	-892.07	42.48	37.38

⁽¹⁾ احمد سلامي، العلاقة بين الادخار والاستثمار في الجزائر مقارنة اقتصادية قياسية في الفترة (1970-2016)، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، المجلد 8، العدد 1، 2019، ص 23.

38.73	41.15	-457.65	1379850.39	1466236.47	7310.00	7767.65	18876.2	2017
40.15	38.34	368.61	1669822.34	1594650.633	8188.01	7819.41	20393.5	2018
37.61	36.62	202.63	1580847.35	1539305.878	7711.04	7508.41	20501.1	2019
33.12	37.92	-882.79	1119358.87	1281648.679	6088.83	6971.62	18383.8	2020
39.31	33.33	1263.63	1754974.43	1487991.453	8306.31	7042.68	21128.2	2021
51.07	30.06	4996.32	2890075.64	1701475.56	12148.53	7152.21	23789.5	2022

المصدر: من أعداد الباحث بالاستناد الى:

- البنك الدولي، <https://data.worldbank.org> ، خلال السنوات (2004-2022).

ثالثاً: تحليل مؤشر القدرة الانتاجية:

تميزت السياسة الانفاقية في بيئة الاقتصاد الجزائري بالنمو السريع بحجم النفقات العامة بشقيها نفقات التجهيز والتسيير نتيجة الوفرة المالية التي تمتلكها الجزائر بسبب ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، إذ يُعد الانفاق العام في بيئة الاقتصاد الجزائري هو الاداة الاساسية لتنفيذ اولويات الاقتصاد الجزائري على المدى القريب والبعيد، فضلا عن انه الاداة الرئيسة القادرة على توجيه الاقتصاد لتحقيق النمو الاقتصادي وتقليل نسب البطالة وانعاش المستوى المعيشي للأفراد.

وننطلق في تحليل العلاقة بين مؤشر القدرة الانتاجية والانفاق الحكومي بناء على ما جاءت به النظرية الكينزية التي تقول بان الانفاق العام (الانفاق الجاري والاستثماري) له تأثير مباشر على النمو والتنمية بما يحقق زيادة ملموسة في الانتاج والانتاجية لتحقيق رفاهية المجتمع وكذلك معالجة مشاكل الآثار الاقتصادية وهذا الرأي بالضد مما جاءت به النظرية الكلاسيكية القائلة بان زيادة الانفاق العام يزاحم النشاط الاقتصادي الخاص، في حين اكدت وجهة النظر الريكاردية بان الانفاق العام ليس له مزاحمة للقطاع الخاص ولا توجد اي مزاحمة على ارض الواقع⁽¹⁾، ونظرا لتطور الحياة العامة وزيادة التعقيدات الاقتصادية وارتفاع حدة النشاط الاقتصادي وظهور الطبقة المقيمة والعيش في وهم تحقيق العدالة الاقتصادية العالمية رأسماليا، ارى ان تقوم الحكومات بدور مهم جدا في الاشراف والرقابة وتوجيه الموارد الاقتصادية الطبيعية والمادية والبشرية والمالية بما يحقق المصلحة العامة ثم مصلحة الافراد الخاص من مستثمرين ومنتجين وهذا ما يطابق وجهة النظر الاسلامية في الدور الذي يجب ان تقوم به الحكومة، فيجب عن طريق الانفاق ان تبني حياة كريمة للأفراد عن طريق توفير خدمات صحية وتعليمية وبنى تحتية تليق بأفراد المجتمع واخلاقيات الاقتصاد الاسلامي الذي يبحث في مجال تمكين جميع الافراد من العمل والانتاج .

¹) Facchini، F.، & Melki، M. (2013). Efficient government size : France in the 20th century. European Journal of Political Economy، 31، 1 14 .

إذ يتصف الاقتصاد الجزائري بأنه اقتصاد ريعي يعتمد في تمويل نفقاته على إيرادات النفط الخام مقابل ضعف مساهمة مصادر التمويل الأخرى نتيجة لفشل الإدارة المالية في تطوير مشاريع أخرى قادرة على تمويل موازنتها فأغلب المشاريع الصناعية والانتاجية بسبب سوء التخطيط والإدارة وغياب الدعم متعطلة تماماً، وإن استمر الاعتماد على العوائد النفطية بشكل رئيس في تمويل الموازنة العامة يعرضها لمخاطر وتحديات كثيرة أهمها تغيرات أسعار النفط العالمية، وفي مقابل الدور المحدود لكل من الإيرادات النفطية وغير النفطية، سوف يؤدي إلى إضعاف فاعلية هذه الإيرادات ما يؤثر سلباً في تمويل الموازنة العامة و زعزعة الاستقرار الاقتصادي .

اتسمت السياسة الانفاقية بعد عام 2004 بالتوسعية بسبب الزيادة الكبيرة للإيرادات النفطية أثر انتهاء العقوبات الاقتصادية والتي تزامنت مع ارتفاع أسعار النفط، في الوقت الذي ينظر فيه إلى توسيع الانفاق العام على أنه الدعم الأساسي لسياسات الإصلاح الاقتصادي الرامية إلى إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري، وأنه مطلب وطني كفيل بالنهوض بالمستوى المعيشي للمواطنين عبر زيادة الأجور والرواتب وتعديل رواتب المتقاعدين وتوسيع مظلة الرعاية الاجتماعية، وتوسيع قاعدة دعم السلع الأساسية، ومواجهة ما تبقى من تداعيات الحرب الأخيرة وما رافقها من أعمال تخريب وتجاوزات على الأملاك العامة والخاصة وانعكاس ذلك على الأمن الاقتصادي والتنموي في البلاد، نلاحظ من الجدول (22) الذي يبين أن الانفاق الحكومي في حالة تنامي مستمر، وتعود هذه الزيادة إلى زيادة النفقات الجارية وبالأخص النفقات العسكرية نتيجة لتدهور الوضع الأمني فضلاً عن تعديل الرواتب والمخصصات الوظيفية، وقد استمرت النفقات العامة بالتذبذب ضمن هذه المستويات حتى وصلت إلى أعلى مستوى لها عام 2016، وإن سبب هذه الزيادة يعود إلى تحسن أسعار النفط وزيادة الإيرادات النفطية ما انعكس على زيادة الانفاق الحكومي وكانت الحصة الأكبر من تلك النفقات لصالح نفقات التسيير بنسبة (66.1%) على حساب نفقات التجهيز الذي بلغت نسبته (33.9%).

وفي الأعوام (2020-2022م) فقد شهد الاقتصاد الجزائري أزمة مزدوجة تمثلت بانخفاض أسعار النفط نتيجة تفشي فيروس كورونا وانخفاض الطلب العالمي على النفط وبما أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي فقد تأثر بشكل كبير بهذه الأزمة، ورغم ذلك توجب على الحكومة تقديم المنح والإعانات لأفراد المجتمع من أجل التخفيف من حدة الفقر والجوع الحاصل بسبب فترات الإغلاق والحظر الشامل لذا ارتفعت حصة نفقات التسيير إلى ما يقارب (88%) وانخفضت حصة نفقات التجهيز إلى (12%)، ونلاحظ من بيانات الجدول التي تبين مؤشر القدرة الانتاجية في بيئة الاقتصاد الجزائري، إذ سجل أعلى قيمة في مؤشر القدرة الانتاجية عامي (2015-2016) والتي بلغت (46.5-46.5%)، ونلاحظ أن مؤشر القدرة الانتاجية إذ يبين ضعف الطاقة الاستيعابية في الاقتصاد الجزائري حيث تتدفق الإيرادات مباشرة للخزينة الدولة، وبعدها

يتم تخصيص هذه الإيرادات إلى الاستثمار والادخار⁽¹⁾ فالبلد الذي لا يعطي أهمية للجانب الاستثماري سيقى مدى التاريخ بلد هش ذي تبعية اقتصادية لدول العالم وهذا ما يفقده القدرة على اتخاذ قراراته الاقتصادية إذ ارتبطت مقدراته بمقدرات الدول الجوار ودول العالم المتقدم، وبالنتيجة أنه اقتصاد معرض للانهايار في أي أزمة عالمية، فضلا عن ضعف التخصيص فإن النسبة الأكبر من نفقات التجهيز هي في مشاريع الهياكل الارتكازية التي ليس لها علاقة مباشرة بالإنتاج المادي وكان للفساد الإداري والمالي أثراً في تلك المشاريع والعديد من المشاريع وعدم إنجازها فضلا عن المشاريع الوهمية.

جدول (22)

مؤشر القدرة الإنتاجية في بيئة الاقتصاد الجزائري للمدة (2004-2022)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	الانفاق العام	نسبة الانفاق الجاري من الانفاق العام %	نسبة الانفاق الاستثماري من الانفاق العام %	مؤشر القدرة الإنتاجية %
2004	6149.1	1891.8	66.13	33.87	36.6
2005	7561.9	2052	60.68	39.32	38
2006	8501.6	2453	58.62	41.38	38.3
2007	9352.8	3108.5	53.85	46.15	39.3
2008	11043.7	4191	52.92	47.08	39.9
2009	9968.1	4246.3	54.16	45.84	41.5
2010	11991.6	4466.9	59.53	40.47	41.6
2011	14588.5	5853.6	66.27	33.73	41.5
2012	16208.7	7058.1	67.76	32.24	42.2
2013	16650.2	6092.1	69.01	30.99	43.3
2014	17242.5	6208.7	66.04	33.96	44.4
2015	16591.9	7656.3	60.30	39.70	45.4
2016	17514.6	7984.2	60.21	39.79	46.1
2017	18876.2	7282.2	64.23	35.78	46.5
2018	20393.5	7726.3	60.16	39.84	46.5
2019	20501.1	7725.5	63.16	36.84	46.3
2020	18383.8	7823.1	62.55	37.45	42.9
2021	21128.2	7912.7	62.19	38.07	43.6
2022	23789.5	7924.2	62.38	39.84	43.8

المصدر: البيانات بالاعتماد على:

- البنك الدولي، <https://data.worldbank.org> ، خلال السنوات (2004-2022).
- قاعدة بيانات <https://unctad.org> ، خلال السنوات (2004-2022)

⁽¹⁾ محمد شيخي وأحمد سلامي، اختبار العلاقة السببية والتكامل المشترك بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري خلال المدة (1970-2011)، مجلة الباحث، العدد 13، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2013، ص 131.

رابعاً: تحليل مؤشر الصادرات والاستيرادات من السلع والخدمات:

بدأت أولى خطوات تحرير التجارة الخارجية في الجزائر على ضوء الاتفاقيات الموقعة مع صندوق النقد الدولي، حيث اعتمدت العديد من الإجراءات و القوانين التي أعدتها الحكومة، والتي تعمل على تحرير التجارة الخارجية، متبعة في ذلك سياسة تدريجية لتجنب الانعكاسات السلبية والمفاجئة لهذه العملية الانتقالية الصعبة، وخاصة ما يتعلق بحماية المنتج الوطني من الانفتاح التجاري، بيد انه لم يتم تحرير تام للتجارة، ونستطيع القول ان مراحل تحرير التجارة الخارجية مرت بمرحلتين وذلك تبعا للإجراءات والقوانين الصادرة في ذلك، إذ يُعد الاقتصاد الجزائري انه اقتصاد ريعي، أي يغلب على صادراته منتوج واحد وهو النفط، وعلى الرغم من ان الصادرات تعد عنصر جوهري في سياسة الانفتاح التجاري ففي المقابل نجد ان الجزائر تستورد تقريبا كل شيء وخاصة أثناء الوفرة المالية، فمثلا تستورد المواد الغذائية بكميات كبيرة والمواد الخام والسلع النصف مصنعة وسلع التجهيز، وغيرها من السلع نظراً للإصلاحات الاقتصادية وكذلك التوجه نحو الانفتاح التجاري⁽¹⁾، ومن هنا يمكن تحليل مؤشر الصادرات والاستيرادات في بيئة الاقتصاد الجزائري للمدة (2004-2022) وكالاتي:

1. تحليل مؤشر الصادرات:

تميزت الصادرات الجزائرية بعدم التنوع وهيمنة قطاع واحد على الصادرات وهو القطاع النفطي وضعف القطاعات الأخرى فيها، ولكن مع إتباع الجزائر لسياسة الإصلاح الاقتصادي ومنها الإصلاح في التجارة الخارجية واستراتيجيتها لإقامة قطاع تصديري حيوي ونشط هادفة للوصول الى نتائج جيدة تخرج الاقتصاد الجزائري من المشاكل التي يعاني منها⁽²⁾، عن طريق بيانات الجدول (23) يتضح ان قيمة الصادرات لم تكن مستقرة بل شهدت تذبذبا واضحا وذلك بسبب اعتماد الاقتصاد الجزائري في صادراته على سلعة واحدة التي هي النفط الخام وان حدوث التذبذب جاء نتيجة التغيرات الحاصلة في أسعار النفط خلال فترة البحث، إذ بلغت قيمة الصادرات في عام (2005) حوالي (7512.28) مليون دينار أما نسبتها من الناتج المحلي الاجمالي بلغت (99.34%)، ومن تحليل البيانات الجدول يتبين ان قيمة أجمالي الصادرات قد انخفضت في عام (2009) إذ بلغت قيمتها حوالي (6388.51) مليون دينار، بينما شكلت نسبتها من الناتج المحلي الاجمالي إذ بلغت (64.09%)، وذلك بعد الازمة العالية حيث انخفضت الصادرات الكلية وذلك بسبب انخفاض الطلب على الصادرات النفطية وهذه دلالة واضحة على انخفاض معدل الصادرات الكلية ثم عاود

⁽¹⁾ نورة سداوي، أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي- دراسة قياسية للمدة 1980 - 2014، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة وهران 2، الجزائر، 2019، ص622.

⁽²⁾ قطاف الويزة، التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات وأثارها في تحسين ميزان المدفوعات في الجزائر للمدة (2000-2013)م، رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2013، ص95.

للاارتفاع في الاعوام اللاحقة حتى عام 2013 وبسبب انخفاض سعر برميل النفط آنذاك حيث ظهرت النسبة أيضا بالإشارة السالبة واستمر بالانخفاض حتى عام 2019 حيث سجلت نسبة من الناتج بلغ (25.16%)، بينما نلاحظ من بيانات الجدول وخلال مدة البحث استمرت بالتأرجح ما بين الارتفاع والانخفاض وصولاً الى عام 2020 ان قيمة أجمالي الصادرات قد انخفضت إذ بلغت قيمتها حوالي (4576.12) مليون دينار، بينما شكلت نسبتها من الناتج المحلي الاجمالي إذ بلغت (24.89%)، ويعزى ذلك الانخفاض نتيجة تدني أسعار النفط العالمية الى مستويات متدنية وكذلك التباطؤ والانغلاق الاقتصادي الناتج عن انتشار وباء كورونا (Covid 19)⁽¹⁾، بينما نلاحظ ارتفاع طفيف في أجمالي قيمة الصادرات في عام 2022 إذ بلغت (5184.13) مليون دينار وبنسبة من الناتج المحلي الاجمالي (21.79%)، يعزى هذا الارتفاع لتعافي اسعار النفط الخام في الاسواق العالمية وانعكاسها على زيادة الصادرات في بيئة الاقتصاد الجزائري.

2. تحليل مؤشر الاستيرادات:

تُعد الاستيرادات الجزائرية وبصفة عامة انها لم تعرف التذبذب كما هو الحال في الصادرات وتطورت بشكل مستمر ويعود الارتفاع المستمر في الاستيرادات الى الزيادة في أجور العمال مسببة زيادة في الطلب على السلع وخاصة السيارات، وكذلك ارتفاع المواد الأساسية المستوردة مثل القمح وبودرة الحليب والسكر، وفي السنوات من 2015 الى 2020 تراجعت الواردات على إثر الصدمة النفطية التي عصفت بالاقتصاد الجزائري وازمة جائحة كورونا اللتان أجبرت الحكومة على وضع سقف محدد للعديد من السلع والمواد المستوردة عن طريق رخص الاستيراد.

إذ يبين الجدول (23) ان قيمة أجمالي الاستيرادات في بيئة الاقتصاد الجزائري تختلف من عام الى عام اخر إذ تتأرجح بين الارتفاع والانخفاض وبمعدلات نمو موجبة وسالبة، نلاحظ من البيانات إذ سجلت قيمة الاستيرادات في عام (2004) حوالي (2668.75) مليون دينار أما نسبتها من الناتج المحلي الاجمالي بلغت (43.40%)، بينما كانت قيمة أجمالي الاستيرادات في عام (2008) إذ بلغت قيمة الاستيرادات حوالي (3611.78) مليون دينار، أما نسبتها من الناتج المحلي الاجمالي بلغت (32.70%)، ومن تحليل البيانات الجدول يتبين ان قيمة أجمالي الاستيرادات قد ارتفعت في عام (2009) إذ بلغت قيمتها حوالي (4074.08) مليون دينار، بينما شكلت نسبتها من الناتج المحلي الاجمالي إذ بلغت (40.87%)، بينما استمرت قيمة أجمالي الاستيرادات بالارتفاع حتى عام (2015) إذ بلغت قيمة الاستيرادات حوالي (5880.93) مليون دينار، بينما شكلت بنسبتها من اجمالي الناتج المحلي إذ بلغت (35.44%)، يعزى هذا الارتفاع نتيجة ارتفاع الصادرات النفطية وما تدره من عوائد كبيرة وزيادة العملة الاجنبية فضلاً عن زيادة الانفاق العام الممثل بالارتفاع بالأجور والرواتب وزيادة الطلب المحلي على السلع والاستهلاكية

(1) الجزائر، وزارة التخطيط، مديرية الحسابات القومية، مؤشرات الانذار المبكر للربع الثالث لسنة 2020، ص25.

والانتاجية دون ان يكون هناك معروض سلعي يغطي الطلب المحلي المتزايد كل هذا ادى الى زيادة أجمالي قيمة الاستيرادات، أما في عام(2020) إذ شكلت قيمة الاستيرادات حيث بلغت(3990.85) مليون دينار بينما شكلت نسبتها من الناتج المحلي الاجمالي حوالي(21.71%)، يعزى السبب في الانخفاض الى الازمة المزدوجة التي تمثلت بانخفاض الاسعار العالمية للنفط، فضلاً عن ذلك تردي الاوضاع الامنية والسياسية وكذلك التباطؤ والانغلاق الاقتصادي الناتج عن انتشار وباء كورونا (Covid 19)⁽¹⁾ كل هذا ادى الى انخفاض الاستيرادات الجزائر، بينما سجلت أجمالي قيمة الاستيرادات في عام 2022 إذ بلغت (3827.23) مليون دينار وبنسبة من الناتج المحلي الاجمالي بلغت (16.09%)، يعزى هذا الارتفاع لتعافي اسعار النفط الخام في الاسواق العالمية وانعكاسها على زيادة الاستيرادات في بيئة الاقتصاد الجزائري.

جدول (23)

تطور مؤشر الصادرات والاستيرادات في بيئة الاقتصاد الجزائري للمدة (2004-2022)

مليون دينار

السنة	الناتج المحلي الاجمالي	قيمة الصادرات	نسبة الصادرات من GDP %	قيمة الاستيرادات	نسبة الاستيرادات من GDP %	اجمالي الميزان التجاري
2004	6149.1	7093.75	115.36	2668.75	43.40	9762.50
2005	7561.9	7512.28	99.34	2839.55	37.55	10351.83
2006	8501.6	7354.53	86.51	2796.95	32.90	10151.48
2007	9352.8	7280.98	77.85	3129.79	33.46	10410.77
2008	11043.7	7106.24	64.35	3611.78	32.70	10718.01
2009	9968.1	6388.51	64.09	4074.08	40.87	10462.59
2010	11991.6	6388.51	53.27	4257.42	35.50	10645.93
2011	14588.5	6216.02	42.61	4061.58	27.84	10277.60
2012	16208.7	5979.81	36.89	4622.07	28.52	10601.88
2013	16650.2	5638.96	33.87	5075.04	30.48	10714.00
2014	17242.5	5650.24	32.77	5501.34	31.91	11151.58
2015	16591.9	5678.49	34.22	5880.93	35.44	11559.42
2016	17514.6	6075.98	34.69	5716.27	32.64	11792.25
2017	18876.2	5705.35	30.23	5310.41	28.13	11015.76
2018	20393.5	5494.25	26.94	5108.62	25.05	10602.87
2019	20501.1	5159.10	25.16	4751.01	23.17	9910.12
2020	18383.8	4576.12	24.89	3990.85	21.71	8566.97
2021	21128.2	5189.32	24.56	3827.23	18.11	9016.55
2022	23789.5	5184.13	21.79	3827.23	16.09	9011.36

المصدر: البيانات بالاعتماد على:

- البنك الدولي، <https://data.worldbank.org/> ، خلال السنوات (2004-2022).

(1) الجزائر، وزارة التخطيط، مديرية الحسابات القومية، مؤشرات الانذار المبكر للربع الثالث لسنة 2020، ص26.

المبحث الثالث

فاعلية السياستين النقدية والمالية في تنمية الطاقة الاستيعابية لبيئة الاقتصاد

العراقي للمدة (2004-2022)

المطلب الأول: الاقتصاد العراقي: نظرة اقتصادية عامة:

تعرض الاقتصاد العراقي إلى ضرر كبير بسبب تدمير البنى التحتية العراقية في حرب الخليج الأولى والثانية وما نتج بعدها من عقوبات اقتصادية أدت إلى انهيار الاقتصاد ، ان هذه العقوبات التي فرضت عليه بعد ستة أيام من غزوه للكوييت حظرت على العراق تصدير أو استيراد جميع السلع والمنتجات عدا الشيء اليسير من الغذاء والدواء اللازمة لاستمرار الحياة فقط ، وحتى قبل هذه الحرب والعقوبات والانهيار الاقتصادي لم يكن الاقتصاد العراقي مكتفياً ذاتياً فقد كان يعتمد على الاستيراد لسد النقص الحاصل من احتياجاته من الغذاء والدواء والآلات والمكانن وقطع الغيار⁽¹⁾.

يتنوع الاقتصاد العراقي من حيث مصادره الطبيعية والبشرية وبنيتة القطاعية، ويمثل بيئة اقتصادية جاذبه ويؤدي قطاع النفط أثراً محوريا في تنمية وتطوير الاقتصاد العراقي ومساهمته في الناتج المحلي الاجمالي وبذلك هو المحرك الرئيس للاقتصاد الوطني، كما ويعتمد على النفط اعتماداً كلياً في توفير مستلزماته الاقتصادية وبنود الموازنة العامة للدولة، وبناءً على ذلك فقد تمكن العراق خلال عقد السبعينيات من القرن العشرين من تحقيق معدلات نمو عالية نتيجة للاستثمارات الكبيرة التي حققت انجازات ملحوظة في مجالات البنى التحتية وتطوير العديد من الانشطة الانتاجية الصناعية منها والزراعية فضلاً عن قطاع الخدمات وخاصة في الصحة والتعليم والإسكان وقد ارتبطت تلك الاستثمارات بما يسمى بالفورة النفطية نتيجة لتصحيح أسعار النفط وما تحقق من نمو سريع وكبير في عائدات الاستيرادات النفطية التي كانت المحرك الأساسي للنمو خلال تلك الاعوام الأمر الذي اثر وعلى نطاق واسع نسبياً على القطاع الزراعي لذا انتقلت الأيدي العاملة فيه إلى القطاعات الأخرى وعلى نطاق واسع نسبياً ونتيجة لعجز العرض المحلي من القوى العاملة خلال تلك المرحلة فقد أصبح العراق واحداً من الأقطار المستقبلية لليد العاملة العربية وشهد الاقتصاد العراقي تراجعاً في معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وذلك يعود إلى توقف صادرات النفط ولمدد متعددة نتيجة لدخول العراق الحرب مع إيران ، وحققت خطة التنمية الاقتصادية (1981-1985) معدل نمو سالب بسبب استنزاف الموارد لصالح الحرب وتراجع عدد المشتغلين في القطاعات الاقتصادية كالزراعة والصناعة مما دفع بالدولة إلى استيراد المشروعات الكثيفة رأس المال فضلاً عن استخدام العمالة العربية ، الأمر الذي شكل عبئاً على ميزان المدفوعات، أما في المدة (1990-2000) فقد

⁽¹⁾ محمد علي زيني ، الاقتصاد العراقي الواقع الحالي وتحديات المستقبل ، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبو ظبي ، الأمارات ، 2006 ، ص 8 - 9.

تأثر الاقتصاد العراقي خلال هذه المرحلة جراء العقوبات التي فرضت عليه ولأكثر من عقد من الزمن والذي كان من نتائجه تدهور القطاع الحقيقي وانخفاض معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي إلى مستويات دون مستوى معدل نمو السكان السنوي وانتهجت الدولة منهجا جديدا وذلك بإصدار التشريعات والقوانين التي تسهل الاستثمار العربي وقدمت حوافز للقطاع الخاص وسمحت بالاستيراد دون تحويل خارجي وقامت بتسريح أعداد كبيرة من موظفي الدولة، الأمر الذي انعكس في ارتفاع الأسعار وتدهور القوة الشرائية للمواطنين وانخفاض مستويات المعاشي فقد ارتفعت معدلات التضخم وتدهورت قيمة العملة على نحو لم يشهده العراق منذ تأسيس الدولة.

بعد تغيير نظام الحكم في العراق عام 2003 عانى الاقتصاد العراقي من توقف كامل لمجمل النشاط الاقتصادي في البلد، ومن انهيار المؤسسات والقطاعات الاقتصادية (صناعية وزراعية وخدمية) وتباطؤ معدل النمو ان لم نقل انعدامه، وعليه فان انخفاض الناتج المحلي الإجمالي لقطاعات الاقتصاد عموماً كان بسبب تعرض العديد من البنى التحتية والمنشآت الصناعية إلى الدمار ونقص المواد الأولية والطاقة وانكماش عمليات الاستثمار، فضلاً عن انعدام الأمن كل ذلك أسهم بشكل كبير في توقف عملية النمو الاقتصادي في العراق بعد عام 2003، ان ابرز ملامح الاقتصاد العراقي في هذه المدة هي انخفاض معدل الاستثمار المحلي الذي سجل معدلاً سالباً للنمو نتيجة لانعدام الادخار على الرغم من تحسن مستوى الدخل، إذ ان جزءاً كبيراً منه اتجه نحو الانفاق الاستهلاكي والذي أدى في ظل قصور العرض الكلي إلى زيادة معدلات التضخم بشكل كبير جداً، أما بالنسبة إلى الاستثمار الأجنبي وعلى الرغم من التشريعات القانونية التي صدرت إلا ان معدلات الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد العراقي ظلت منخفضة جداً ولم يأسهم كل من القطاع الزراعي والصناعي في تنويع الهيكل الاقتصادي في العراق خلال المدة (2004-2022) كنتيجة لكل ما سبق ان الاقتصاد العراقي عانى، وما يزال يعاني من دمار اقتصادي كبير ناجم بالأساس عن سوء الإدارة الاقتصادية لسنوات خلت، مع استنزاف كبير للموارد الاقتصادية فضلاً عن نتائج الحروب التي خاضها على مر العقود الماضية التي أسفرت عن تدمير البنى التحتية الأساسية، وتعميق اختلالات هياكل كل من الانتاج والتجارة الخارجية وتراجع معدلات النمو الاقتصادي والاعراق السلعي للعديد من المنتجات التي لم تستطع المنتجات المحلية منافستها، وارتفاع معدلات البطالة والتضخم، واتساع رقعة الفقر مع تردي مؤشرات التنمية البشرية بشكل عام، وغيرها من المشاكل الاقتصادية التي تضعف قدرته في الدخول ضمن المنظومة الاقتصادية العالمية بما يحقق له أكبر قدر ممكن من المنافع الاقتصادية ويقوي قدرته التنافسية في السوق المحلية والدولية عن طريق تطوير موارده الاقتصادية المحلية واستغلالها بشكل أمثل.

ونتيجة للظروف التي مر بها العراق يمكن بيان مميزات الاقتصاد العراقي بالنقاط الآتية:⁽¹⁾

1. التوقف النسبي للنشاط الاقتصادي وتباطؤ معدلات نمو الاستخدام والنمو الاقتصادي.
2. ارتفاع معدل الانكشاف الاقتصادي إذ يصل هذا المعدل الى 93% تقريباً وهو اختلال ناتج عن غياب التنوع الاقتصادي.
3. تفاقم عمليات الفساد الإداري سواء على مستوى الإدارات المحلية او على مستوى الوزارات إذ جاء ترتيب العراق بالمرتبة الثالثة على المستوى الدولي في انتشار الفساد الإداري وحسب تقرير منظمة الشفافية العالمية لعام 2007.
4. شحة مصادر الاستثمار المحلي والأجنبي والغموض في حجم عوائد النفط وقنوات انفاقها وغياب كفاءة الأداء في إدارة الثروة النفطية.
5. الاعتماد على الاستيراد بشكل كبير إذ ان أكثر من (90%) من مدخلات الانتاج في الصناعة يتم استيرادها من الخارج.⁽²⁾

ومن ضمن المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد العراقي:

ان الاعتماد المفرط على مورد وحيد لتحصيل الدخل وتمويل الموازنة العامة عرض الاقتصاد العراقي إلى حدوث اختلالات وتشوهات هيكلية في القطاعات الاقتصادية وإلى مشاكل عدة ، فانخفاض مستويات انتاج النفط الخام أو تعرض أسعار النفط الخام لصدمة سلبية ، يؤدي إلى تدني مستويات المعيشة وتفاقم ظاهرتي الفقر والبطالة، وزيادة المديونية وارتفاع معدلات التضخم، واستشراء ظاهرة الفساد المالي والإداري في البلد، وبهذا الصدد سنركز على المشاكل ذات العلاقة بمتغيرات وطبيعية البحث:

1. الاختلالات الهيكلية:

الاختلال يعني عدم الاستقرار على نقطة التوازن بين متغيرين كالعرض والطلب أو الاستثمار والادخار أو غير ذلك من المتغيرات الاقتصادية فهو عدم التساوي بينها، ويرى سيمون كوزنتس بانه يمكن معرفة الاختلال الهيكلي عن طريق التفاوت في الأهمية النسبية لكل قطاع اقتصادي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ومعرفة الفرق بينهما ، فكلما كان الفرق كبيراً ازداد الاختلال الهيكلي في هذا الاقتصاد، ويمكن تعريف الاختلال الهيكلي على انه الاختلاف الكبير في نسب العناصر التي يتكون منها الهيكل الاقتصادي لبلد ما والتي يتكون منها ناتج المحلي الإجمالي مؤديةً إلى عدم الوصول إلى الأهداف المنشودة ، وعدم استمرار

⁽¹⁾ عماد محمد علي العاني، سياسة سعر صرف الدينار العراقي في ظل المتغيرات الاقتصادية الراهنة، الندوة الثانية لمكتب الاستشارات في كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد، 2005، ص34.

⁽²⁾ عبد الجبار الحلفي، الاقتصاد العراقي النفط- الاختلال الهيكلي - البطالة، سلسلة اصدارات مركز العراق للدراسات 30، 2008، ص68-69.

النمو الاقتصادي وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية⁽¹⁾، ومن أبرز هذه المشاكل والاختلالات الهيكلية التي يُعاني منها الاقتصاد العراقي ما يأتي:

أ. **اختلال هيكل الإنتاج:** يمكن معرفة الاختلاف في الهيكل الانتاجي من عدمه عن طريق نسبة

مساهمة القطاعات والانشطة الاقتصادية للبلد في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ومدى تركيز الأيدي العاملة في بعض القطاعات دون غيرها، وعند تحليل ودراسة الاقتصاد العراقي يُلاحظ بصورة جلية اتساع نسبة مساهمة القطاع النفطي في تكوين ناتج المحلي الإجمالي وتركز أغلب الأيدي العاملة في هذا القطاع مع ضعف مساهمة بقية القطاعات الأخرى⁽²⁾.

ب. **الاختلال المالي:** ويقصد به الاختلال في زيادة النفقات العامة للدولة على إيراداتها ، ويطلق عليه في

بعض الأحيان اختلال هيكل الموازنة العامة (عجز الموازنة) وهذه المشكلة تُعاني منها أغلب البلدان النامية وخصوصاً التي يزداد فيها دور الدولة التدخلي في النشاط الاقتصادي وتزداد معها مهامها في تلبية الانفاق العام مع ضعف الموارد، ويكون اختلال الهيكل المالي على نوعين: النوع الأول يتمثل بعدم التوازن والتعادل بين الإيرادات والنفقات العامة ويسمى بعجز الموازنة، والنوع الثاني عبارة عن زيادة النفقات الجارية على النفقات الاستثمارية (اختلال هيكل النفقات) ضمن الموازنة العامة، حيث ان العراق من أكثر الاقتصادات تعرضاً لمثل هذا النوع من الاختلالات لاعتماده على الإيرادات النفطية كمصدر شبه وحيد لتمويل موازنته العامة، إذ ان اعتماد العراق على الإيرادات النفطية في تحصيل إيراداته العامة وتمويل موازنته لتلبية الحاجات العامة يُمثل قمة التخلف في الهيكل وعمل وزارة المالية العراقية مجرد أمين صندوق يقوم بجرد الإيرادات العامة والنفقات العامة⁽³⁾.

ت. **الاختلال النقدي:** هو الاختلال الحاصل نتيجة زيادة أو انخفاض العملة المتداولة داخل الاقتصاد

على كمية السلع والخدمات المتاحة، وتمثل كمية النقود المتداولة في الاقتصاد جانب الطلب وزيادتها أو نقصانها يخلل التوازن بين جانبي العرض والطلب، ويعتقد الكلاسيك وكذلك أصحاب نظرية كمية النقود المعاصرة بان الاختلال الهيكلي الاقتصادي أسبابه نقدية، إذ ظهر هذا النوع من الاختلال في الاقتصاد العراقي بسبب الإصدار النقدي الجديد وغير المُمنهج لتمويل الانفاق الحكومي المُتزايد

⁽¹⁾ حنان عبد الخضر هاشم وهند غانم المحنى ، الاختلالات الهيكلية في العراق وسبل المعالجة التنموية للمدة (1994- 2010) ، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة ، العدد (51) ، 2019 ، ص 178.

⁽²⁾ لورنس يحيى صالح ومجد طاهر نوري الموسوي ، الاختلالات الهيكلية وأثرها على النمو القطاعي والتشغيل في الاقتصاد العراقي للمدة (2003 - 2015) دراسة تحليلية ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، جامعة بغداد ، العدد (109) ، 2018 ، ص 405 - 406.

⁽³⁾ عدنان حسين يونس وآخرون ، واقع الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي للمدة (2003 - 2012) ، مجلة الإدارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، العدد (16) ، 2015 ، ص 118 - 119.

نتيجة للحروب والذي أدى إلى عجز الموازنة العامة ، وكذلك بسبب العقوبات الاقتصادية على العراق مما دفع الحكومة العراقية لزيادة كمية العملة الوطنية المتداولة دون غطاء من الذهب والعملات الأجنبية وفقدت العملة الوطنية قيمتها ، ففي بداية التسعينيات كان المعروض النقدي في العراق (15359.3) مليون دينار ، ثم ارتفع عام 1991 (2476.2) مليون دينار ، وقفز عام 1995 إلى (540000) مليون دينار حيث تضاعف 35 مرة عن عام 1990 ، وهذا التوسع بالمعروض النقدي يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي على العرض الكلي مؤدياً إلى الاختلال الهيكلي⁽¹⁾.

ث. **الاختلال بين الادخار والاستثمار:** ويُقصد به عدم كفاية الادخارات الوطنية وقصورها عن تلبية

الاستثمارات المطلوبة أي اختلال التوازن بينهما وعدم تساويهما⁽²⁾، إذ إن الاقتصاد العراقي يعاني من عدم التوازن بين الاستثمار والادخار على الرغم من امتلاكه لما يحتاجه من موارد مادية وبشرية مما يُعرضه للكثير من المشاكل الاقتصادية كانهخفاض التراكم الرأسمالي ومستوى الدخل وارتفاع نسبة الاستهلاك مقارنة مع الادخار والاستثمار وهذا يُعرقل تطوير الطاقات الانتاجية والتقدم التكنولوجي ومنافسة الأسواق العالمية⁽³⁾.

2. الفساد وغسيل الأموال:

أ. الفساد:

يُعد الفساد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إذ تزداد حده هذه الظاهرة في الدول النامية ولها آثار خطيرة على الاقتصاد والمجتمع ، إذ يُمثل هذا التصرف تحولاً في المعاملة بين القطاع العام والقطاع الخاص بشكل غير مرغوب فيه⁽⁴⁾ وللفساد عدة تصنيفات وانواع ولكن أخطرها على الاقتصاد هو الفساد الاقتصادي والإداري والمالي.

يُعاني الاقتصاد العراقي من هذه الظاهرة الخطيرة على الاقتصاد والمجتمع منذ فترات طويلة ولكن بمستويات مختلفة ، فجزور هذه الظاهرة تمتد إلى ما قبل التسعينيات ولكنها استشرت خلال هذه المدة بسبب الظروف الصعبة التي مر بها العراق من دمار الحروب والعقوبات الاقتصادية وتسلب النظام السابق وأعوانه على مقدرات البلد ، فخلال عقد التسعينيات ظهرت عدة أشكال لهذه الظاهرة منها: تهريب

(1) حنان عبد الخضر هاشم وهند غانم محمد المحنة ، مصدر سابق ، ص 183.

(2) مايح شبيب الشمري ، دور سياسات التكيف الاقتصادي في تصحيح الاختلال الهيكلي في اليمن دراسة قياسية للمدة (1986 - 2005) ، مجلة جامعة كربلاء العملية ، العدد (4) ، 2017 ، ص 13.

(3) حنان عبد الخضر هاشم وهند غانم محمد المحنة ، مصدر سابق ، ص 187.

(4) مصطفى يوسف كافي ، الإعلام والفساد الإداري والمالي وتداعياته على العمل الحكومي ، الطبعة الأولى ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، 2016 ، ص 63.

النفط الخام والمشتقات النفطية العراقية إلى دول الجوار من قبل النظام السابق وأعوانه بسبب منعهم من تصدير النفط بصورة رسمية⁽¹⁾، أما بعد عام 2003 انتشرت ظاهرة الفساد وعلى جميع الأصعدة والمستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقضائية وذلك لغياب الدولة والقانون بعد تغيير النظام وزعزعة المنظومة الأخلاقية للمجتمع العراقي وضآلة جهود مكافحة الفساد ، فبعد عام 2003 انتشر الفساد الإداري والمالي في الكثير من مفاصل الدولة، وحسب مؤشر الفساد عام 2007 الصادر من منظمة الشفافية الدولية الذي أعلن عن تصدر العراق واحتلاله المركز الأول في الفساد عالمياً⁽²⁾ شارك العراق في عام 2003 لأول مرة مع العديد من دول العالم لقياس ومقارنة مستوى الفساد فحصل على علامة مؤشر فساد(*) مقدارها (2.2) وهي أعلى علامة حصل عليها منذ مشاركته ، وبعد عام 2005 اشتد انحدار العراق إلى أدنى مؤشرات الفساد حتى وصل إلى أدنى علامة له عام 2008 ومقدارها 1.3 في أدنى مرتبة في سلم مؤشرات الفساد متساوياً مع ميانمار بنفس العلامة ومتفوقاً على الصومال فقط الحاصلة على أدنى علامة (1.0) ، وهما الدولتان المصنفتان الأكثر فساداً في العالم⁽³⁾.

أما المدة (2010 – 2018) صدر بحق 337 شخصاً بدرجة مدير عام فما فوق تُهم فساد من قبل هيئة النزاهة العراقية ، وطال الفساد العقود النفطية عن طريق العمولات والصفقات التي وصلت إلى عشرات الملايين من الدولارات على العقود والمُنقصات الاستثمارية النفطية⁽⁴⁾.

ب. غسل أو تبييض الأموال:

يُعرّف صندوق النقد الدولي غسل الأموال هو عملية حصول المجرمون على الأصول والأموال عن طريق ممارسة النشاط الإجرامي وإخفائها للإيهام بعدم صلتها بالجريمة ، أما القانون العراقي رقم 93 لسنة 2004 فقط عرّفها بانها محاولة توظيف عائدات بطريقة وبنشاط غير قانوني مع العلم به أو إرسال ونقل أموال وعائدات لنشاط غير شرعي وغير قانوني ومحاولة إخفاء ذلك والتظاهر بقانونيته⁽⁵⁾، كل هذه وغيرها من الانشطة تمثل مظهر من مظاهر غسل الأموال وانتشرت هذه

⁽¹⁾ محمد علي الزيني ، الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات المستقبل ، دار الملاك للفنون والآداب والنشر، بغداد، 2009، ص 354.

⁽²⁾ ابتهاج محمد رضا داود ، الفساد الإداري وأثاره السياسية والاقتصادية مع إشارة خاصة إلى تجربة العراق في الفساد ، مجلة دراسات دولية ، العدد (48) ، 2011 ، ص 76 - 78.

* وهو مؤشر لقياس مستويات الفساد في العالم، ويتكون من عشر درجات تبدأ من الأعلى إلى الأسفل ، بحيث تُعطى الدرجة العاشرة للبلد الخالي من الفساد والدرجة صفر تُعطى للأكثر فساداً.

⁽³⁾ محمد علي الزيني ، الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات المستقبل ، مصدر سابق ، ص 362.

⁽⁴⁾ نبيل جعفر عبد الرضا ومصطفى عبد الله محمد ، المسارات العكسية للنفط العراقي ، مصدر سابق ، ص 69 - 70.

⁽⁵⁾ أديب قاسم شندي ، استشراف مستقبل الاقتصاد العراقي ، بدون دار نشر ، واسط ، العراق ، 2015 ، ص 119 - 120.

الظاهرة في المجتمع العراقي بشكل كبير⁽¹⁾، إذ تُعد ظاهرة غسل الأموال أحد مظاهر الفساد المالي في العراق فالأموال العراقية التي يحصل عليها الفاسدون تُوظف في أنشطة مشروعة أو تُهرب إلى الخارج بطرق غير مشروعة عن طريق التحويل المباشر إلى الخارج أو بوساطة شركات الصيرفة والتحويل أو عن طريق المزاد العلني للبنك المركزي العراقي، في حين يُعاني البلد والاقتصاد من الإهمال والأزمات المترابطة⁽²⁾.

المطلب الثاني: تحليل واقع السياسة النقدية في بيئة الاقتصاد العراقي

السياسة النقدية في العراق فقد كان لظروف الحرب والعقوبات الاقتصادية التي تعرض لها العراق خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين أثراً سلبياً في الاقتصاد العراقي، فقد أسهمت تلك الظروف في ارتفاع معدلات التضخم والبطالة وضعف الادخارات المحلية، وتدني القوة الشرائية للأجور، فضلاً عن تدهور سعر صرف الدينار العراقي تجاه العملات الأجنبية، فضلاً عن اختلال وتشوه الهيكل الاقتصادي، واختلال التوازن العام، ونتيجة التحول الكبير في الاقتصاد العراقي وتوجهه نحو اقتصاد السوق منذ عام 2003، فقد استلزم ذلك تحولاً كبيراً في السياسة النقدية في العراق لمواكبة التوجهات الجديدة للاقتصاد العراقي⁽³⁾، من أجل الوقوف على تجربة السياسة النقدية في العراق التي بدأت بإصدار قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة 2004، وسيتم استعراضها على النحو الآتي:

أولاً: تحليل مؤشر عرض النقد:

اتبع البنك المركزي العراقي حزمة من الإجراءات والتدابير من أجل إدارة عرض النقد والتحكم به، بما يحقق الاستقرار السعري وكذلك يضمن الوصول إلى نظام مالي سليم، وقد عمد إلى توجيه تلك الإجراءات والتدابير باتجاه تعزيز الثقة في العملة المحلية أولاً، وفي الجهاز المصرفي ثانياً، بوصفها محاولة لتجسيم التسرب النقدي من المصارف عبر تقليل العملة في التداول، ومن أجل تحقيق ذلك لجأ إلى استخدام إشارة سعر الفائدة كأداة لجذب الودائع الادخارية، فضلاً عن إعطاء الحرية للمصارف في تحديد سعر الفائدة وممارسة نشاط التحويل الخارجي بهدف زيادة قدرتها الايداعية والائتمانية⁽⁴⁾.

⁽¹⁾ صباح مجيد العبيدي ، عملية غسل الأموال أبرز المضامين وسبل المعالجة ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، كلية المنصور الجامعة ، العدد (7) ، 2005 ، ص 55.

⁽²⁾ بلاسم جميل خلف ، ظاهرتي الفساد وغسيل الأموال أسبابهما ومخاطرها ودورها في تمويل الإرهاب في العراق وسبل معالجتهما ، مجلة دراسات محاسبية ومالية ، العدد (19) ، 2012 ، ص 43.

⁽³⁾ أحمد إسماعيل المشهداني وحيدر حسين آل طعمة، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2009)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة العاشرة، العدد (33)، 2012، ص 136.

⁽⁴⁾ محمود محمد محمود داغر و احسان جبر عاشور، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2011)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد (20)، العدد (77)، 2014، ص 206.

يبين الجدول (24) تطور متغيرات عرض النقد (عرض النقد بالمفهوم الضيق (M_1) والمفهوم الواسع (M_2)) ذات الصلة الوثيقة بالاستقرار النقدي، وعن طريق التحليل للجدول يلاحظ ان أغلب المدة 2004-2022 يتسم عرض النقد بالمفهوم الضيق (M_1) بالارتفاع، إذ بلغ (40.5%) أعلى معدل نمو (1.09%) أدنى معدل، ما عدا العامين (2014 و 2015) سجلت معدل تغيير سالب، ويعزى هذا إلى انخفاض نمو الودائع الجارية بنسبة (16.5%)، والعملة خارج البنوك بنسبة (46.7%) من اجمالي عرض النقد (M_1)⁽¹⁾، أما على مستوى عرض النقد بالمفهوم الواسع (M_2) سجل أعلى مستوى نمو في عام 2006 بلغ نحو (43.56%) و (2.73%) في عام 2018 كأدنى معدل نمو سنوي، ما عدا عام 2015 سجلت معدل تغيير سالب، وكما مبين ذلك في الجدول (24).

جدول (24)

تطور عروض النقد بالمفهوم الضيق (M_1) والواسع (M_2) في العراق للمدة (2022-2004) مليون دينار

السنة	M1	$\Delta M1$	M2	$\Delta M2$
	1	2	3	3
2004	10148.626	****	12254.000	****
2005	11399.125	12.32	14683.617	19.83
2006	15460.06	35.62	21080.249	43.56
2007	21721.167	40.5	26956.000	27.87
2008	28189.934	29.78	34919.675	29.54
2009	37300.03	32.32	45437.918	30.12
2010	51743.489	38.72	60386.086	32.9
2011	62473.929	20.74	72177.951	19.53
2012	63735.871	2.02	75466.36	4.56
2013	73830.964	15.84	87679.504	16.18
2014	72692.448	1.54-	90727.801	3.48
2015	69613.15	4.24-	82595.493	8.96-
2016	75523.952	8.49	88067.169	6.62
2017	76986.584	1.94	92857.338	5.44
2018	77828.984	1.09	95391.725	2.73
2019	86771.000	11.49	103441.000	8.44
2020	103353.556	19.11	119906.193	15.92
2021	119944.017	16.05	139885.978	16.66
2022	146339.000	22.01	168202.000	20.24

المصدر: من عمل الباحث بالاستناد إلى:

- العمود (1، 3) البنك المركزي العراقي، جمهورية العراق، النشرات السنوية 2004-2021.

- العمود (2، 4) من عمل الباحث

عن طريق تحليل عرض النقد يظهر هذا المؤشر ان عرض النقد بمفهومه الضيق والواسع في ثبات تقريباً، وهو ما يؤشر إلى ان المجتمع العراقي ما زال يحدد التعامل النقدي، ومن ثم فهو مؤشر على ضعف الثقافة المالية، ويحد من القدرة على إصدار عملة رقمية في الوقت الحالي.

⁽¹⁾ البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي 2015، دائرة الإحصاء والأبحاث، 2015، ص31.

ثانياً: تحليل مؤشري سعر الفائدة وسعر الصرف:

1. مؤشر سعر الفائدة:

عند اتباع البنك المركزي العراقي لقاعدة سعر الفائدة فان هذه القاعدة أكثر واقعية من استهداف المعروض النقدي، وهذا المنهج وصف لكثير من البنوك المركزية في الاقتصاديات المتقدمة، التي تتبع قاعدة معدل الفائدة قصيرة الاجل على القروض ما بين المصارف في مجال صنعها للسياسة النقدية قصيرة الاجل، وسياسة طويلة الاجل مركزه على المتغير الأهم اقتصادياً وهو الاستقرار السعري طويل الاجل⁽¹⁾، ويعد اعتماد البنك المركزي العراقي تحرير أسعار الفائدة لتحقيق هدف الاستقرار النقدي، إذ أعلن البنك المركزي العراقي في 2004/3/1 تحرير أسعار الفائدة بشكل تام على الادوات المالية من ودائع وقروض واوراق مالية، ويهدف البنك المركزي العراقي من تحرير أسعار الفائدة إلى زيادة الفرص الاستثمارية وإمكانية زيادة الارباح للمقترضين، وزيادة فرص التنافس بين المصارف للحصول على التمويل المطلوب لإقراض العملاء على وفق للأسعار التي يتم تحديدها على الخدمات المقدمة ومحصلة هذه الاجراءات زيادة كفاءة رأس المال للاقتصاد العراقي.

يبين الجدول (25) تطور مسار سعر الفائدة وتسهيلات الاقتراض في الاقتصاد العراقي للمدة 2004-2022، إذ سجل السعر السياسة ارتفاعاً ملحوظاً خلال المدة (2004-2007)، إذ بلغ في عام 2004 نحو (6%) وفي عام 2007 نحو (20%) ويعزى هذا الارتفاع الى ارتفاع مستويات التضخم في الاقتصاد العراقي، وانخفض في عام 2008 ليلبغ نحو (15%) وفي عام 2009 (7%)، ومن ثم اتسم سعر الفائدة في الجمود في أغلب الأحيان للمدة (2010-2021)، إذ بلغ خلال المدة 2010-2015 نحو (6%)، وخلال المدة (2016-2021) نحو (4%).

أما سعر الفائدة على الائتمان الاولي اتسم بالتذبذب خلال المدة 2004-2010، إذ بلغ في عام 2004 نحو (8%) وارتفع ليلبغ أعلى مستوى له خلال المدة (2004-2022) بنحو (22%) في عام 2007 وانخفض ليلبغ نحو (8.25%) في عام 2010، ويعزى ذلك إلى أهداف السياسة النقدية في كبح جماح التضخم وتنظيم عملية الائتمانات في المجال المسموح، وبعد اتباع البنك المركزي العراقي سياسة تشجيع النشاط الاقتصادي عن طريق تخفيض سعر الفائدة على الائتمانات انخفض ليلبغ نحو (8%) وقد اتسم بالجمود خلال المدة 2011-2015 ليلبغ نحو (8%)، وخلال المدة 2016-2022 نحو (6%).

⁽¹⁾ بلال محمد أسعد ومهند خميس عبد و خالد روكان عواد، العلاقة بين سعر الفائدة قصيرة الأجل وسعر الصرف في العراق للمدة (2004-2017)، مجلة كلية المعارف الجامعة، المجلد (29)، العدد (1)، 2019، ص743.

في حين ان سعر الفائدة على الائتمان الثانوي وفائدة الملجأ الأخير للإقراض فقد اتسمت بالتذبذب خلال المدة 2004-2010 وذلك بسبب السياسة النقدية في مكافحة ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي بعد عملية التحول السياسي والانفتاح الاقتصادي، وان المدة من 2011-2022 اتسم السعران بالثبات والانخفاض بسبب اتجاه السياسة النقدية نحو تنشيط الاقتصاد، إلا انه لم تقدم المصارف الحكومية والأهلية على هذه الائتمانات⁽¹⁾.

جدول (25)

مسار تطورات تسهيلات الإقراض في البنك المركزي العراقي للمدة (2004-2022)

السنة	سعر الفائدة	الفائدة على الائتمان الاولي	الفائدة على الائتمان الثانوي	فائدة الملجأ الأخير للإقراض
2004	6	8	9	9.5
2005	7	9	10	10.5
2006	16	12.42	13.42	13.92
2007	20	22	23	23.5
2008	15	18.75	19.75	20.25
2009	7	10.83	11.83	12.33
2010	6	8.25	9.25	9.75
2011	6	8	9	9.5
2012	6	8	9	9.5
2013	6	8	9	9.5
2014	6	8	9	9.5
2015	6	8	9	9.5
2016	4	6.33	7.33	7.83
2017	4	6	7	7.5
2018	4	6	7	7.5
2019	4	6	7	7.5
2020	4	6	7	7.5
2021	4	6	7	7.5
2022	4	6	7	7.5

المصدر: البنك المركزي العراقي، النشرات الاحصائية السنوية، دائرة الاحصاء والابحاث، خلال السنوات (2004-2022).

2. مؤشر سعر الصرف:

إثر صدور قانون (56) لعام 2004 وحصول البنك المركزي العراقي على استقلاليتة في صياغة وإدارة السياسة النقدية، تم تحرير نظام الصرف في العراق خطوة أولى نحو التحول إلى اعتماد آليات السوق في إدارة الاقتصاد، وقد اعتمد البنك المركزي العراقي نظام الصرف المعموم المدار بعد عام 2003 إلى عام

⁽¹⁾ البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، العراق، 2019، ص26.

2008 لرفع واستقرار قيمة الدينار العراقي، وذلك لعدم وجود قاعدة انتاجية في البلد تلبي طموحات السوق المحلية والسوق الخارجية، والاعتماد على الاستيراد لسد النقص في المعروض السلعي، فضلاً عن استعمال سعر الصرف التعويم المدار وذلك لمعالجة الضغوط التضخمية، وتم استعمال سعر الصرف الثابت في العراق منذ 2009 حتى الوقت الحاضر، ويقوم البنك المركزي العراقي بالدفاع عن سعر الصرف المُعلن عن طريق نافذة بيع العملة مستعملاً الاحتياطات الأجنبية المتوافرة لديه⁽¹⁾.

وبعد عام 2004 أصدر البنك المركزي العراقي قانوناً جديداً تم فيه اتخاذ حزمة من الإجراءات لعمل نافذة بيع العملة لتحقيق أهداف عدة، وعلى النحو الآتي⁽²⁾:

- أ- تحقيق التوازن بين العرض والطلب على العملة الأجنبية (الدولار).
- ب- العمل على إيجاد سعر صرف توازني للعملة المحلية (الدينار) مقابل العملة الأجنبية (الدولار).
- ت- تحقيق استقرار سعر الصرف بما يعكس على الاستقرار في مستوى الأسعار.
- ث- تصاعد جاذبية العملة المحلية نظراً لاستقرارها وتثبيتها مقابل الدولار.

يبين الجدول (26) الفجوة بين سعري الصرف الرسمي والموازي خلال المدة 2004-2022، إذ يلاحظ الفجوة بين السعريين بلغت نحو (1) دينار في عام 2004، وفي عام 2005 تدهور سعر الصرف بشكل طفيف لتبلغ الفجوة نحو (3) دنانير، وارتفعت الفجوة بين السعريين إلى (12) ديناراً في عام 2007، ويعزى ذلك إلى التدهور الأمني في اثناء تلك المدة مما أدى إلى ارتفاع كلفة المواد لاسيما البنزين والنفط والمواد التموينية وغيرها، وحقق استقرار نسبي خلال المدة 2008 و 2009 إذ بلغت الفجوة بين السعريين نحو (10) و (9) دنانير على التوالي، ويعزى ذلك إلى ان البنك المركزي العراقي قد غير نظام سعر الصرف من النظام التعويم المدار إلى سعر الصرف الثابت ليديره عبر نافذة بيع العملة.

سجلت الفجوة بين سعري الصرف الرسمي والموازي ارتفاعاً ملحوظاً خلال عامي 2012 و 2013 لتبلغ نحو (67) و (66) ديناراً على التوالي، ويعزى ذلك إلى انه اصبح الطلب على الدولار أكبر من الكمية المعروضة بسبب زيادة استعمال الدولار لأغراض المضاربة⁽³⁾.

⁽¹⁾ محمود محمد محمود داغر وبلال قاسم محمد، تأثير نافذة بيع العملة في تغيرات سعر الصرف في العراق للمدة 2004-2015، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلد (23)، العدد (99)، 2017، ص303.

⁽²⁾ فاضل جواد دهش و فاتن سعيد حميد، فاعلية المتغيرات الوسيطة للسياسة النقدية في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي في العراق، مطبعة الأمير، بغداد، 2022، ص212.

⁽³⁾ البنك المركزي العراقي، تقرير السياسة النقدية، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، 2012، ص10.

جدول (26)

سعر الصرف الرسمي والموازي السنوي للدينار العراقي مقابل الدولار للمدة 2004-2022
(دينار)

السنة	سعر الصرف الرسمي	سعر الصرف الموازي	الفجوة بين السعرين
2004	1453	1454	1
2005	1469	1472	3
2006	1467	1475	8
2007	1255	1267	12
2008	1193	1203	10
2009	1173	1182	9
2010	1170	1186	16
2011	1170	1196	26
2012	1166	1233	67
2013	1166	1232	66
2014	1166	1214	48
2015	1190	1247	57
2016	1190	1275	85
2017	1190	1258	68
2018	1190	1209	19
2019	1190	1196	6
2020	1190	1234	44
2021	1450	1447	3
2022	1450	1460	10

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على:

- العمود (1، 2): البنك المركزي العراقي، النشرات الاحصائية السنوية، دائرة الاحصاء والابحاث، اعداد متفرقة لسنوات البحث
- العمود (3) من عمل الباحث.

سجلت الفجوة بين السعرين أعلى مستوى لها في عام 2016 لتبلغ نحو (85) ديناراً، ويعزى ذلك إلى تطبيق المادة (50) من قانون الموازنة الاتحادية لعام 2015 والتي تضمنت تحديد الكميات المباعة من الدولار في مزاد العملة بـ (75) مليون دولار يومياً، على الرغم من العمل بهذه المادة لكن البنك المركزي العراقي تخلى عنها خوفاً من اتساع الفجوة بين السعرين، والتي تزامنت مع انخفاض أسعار النفط العالمية وتدهور الأوضاع الأمنية والسياسية في العراق نهاية عام 2014⁽¹⁾، واستمرت الفجوة بالانخفاض حتى بلغت في عام 2020 نحو (44) ديناراً، ويعزى ذلك إلى تخفيض قيمة الدينار العراقي من 1190 دينار لكل دولار للـ 1450 دينار للدولار، وجاء هذا التخفيض بسبب تعرض الاقتصاد العراقي لأزمة ثلاثية (سياسية،

⁽¹⁾ سوسن كريم هودان الجبوري و قاسم سعد صكبان، العلاقة بين سعر الصرف وبعض المتغيرات الحقيقية في العراق للمدة (1990-2016)، مجلة أهل البيت (عليهم السلام)، المجلد (1)، العدد (27)، 2020، ص252.

وصحية، واقتصادية)، تمثلت الازمة السياسية بانتفاضة تشرين، والازمة الصحية التي أوجدها جائحة كورونا، أما الازمة الاقتصادية فتمثلت بانهيار أسعار النفط، إذ انخفضت أسعار النفط الخام بنسبة بلغت (32.6%)، ليبلغ معدل سعر النفط الخام نحو (40.69) دولار للبرميل في 2020⁽¹⁾، وانخفض حجم الفجوة بين السعرين في عام 2021 ليبلغ نحو (3) ديناراً، ويعزى ذلك إلى الانخفاض في أسعار النفط وتداعيات انتشار جائحة كورونا، والذي دفع الحكومة العراقية إلى إعادة تثبيت سعر الصرف لتخفيض عجز الموازنة في عام 2021.

المطلب الثالث: تحليل واقع السياسة المالية في بيئة الاقتصاد العراقي: أولاً: تحليل واقع الموازنة العامة:

ان الاوضاع الاقتصادية المحرجة التي مر بها الاقتصاد العراقي خلال عقد التسعينات وما ترتب عليها من عقوبات دولية وكذلك السياسات الاقتصادية الخاطئة أدت الى تراكم المشاكل الاقتصادية في هيكل وبيئة الاقتصاد العراقي، إذ ان النظام السياسي والاقتصادي الجديد أدى الى تعاضد دور الموازنة العامة للدولة بنوعها الإيرادي والانفاقي عن طريق توفير الاحتياجات العاجلة ووضع الاطار العام لسياسة اقتصادية ومالية تعمل على اعادة هيكلة بيئة الاقتصاد العراقي وتوسيع القاعدة الانتاجية كما ونوعاً⁽²⁾.

تُعد السياسة المالية في العراق بعد عام 2003 لم تنجح بالاعتماد على منهجية المصادر والتنوع الاقتصادي التي تزيد من العائد المالي مما أثر في الموازنة العامة للدولة وقدرتها على تفيدي الاضطرابات في المورد المتمثل بالإيرادات النفطية، كما اهملت السياسة المالية مورداً مالياً مهماً من موارد الموازنة والمتمثل بالضرائب المباشرة وغير المباشرة مما افقد السياسة وادواتها فاعليتها وتقنيات الاستقرار الذاتي، إذ اهتمت السياسة المالية عبر أدواتها الرئيسية (الموازنة) الى الاهتمام بالإنفاق الاستهلاكي وتعظيمه على حساب الإنفاق الاستثماري وهذا الامر واضحاً عن طريق الاطلاع على هيكل النفقات العامة بعد عام 2003 الى الوقت الحالي⁽³⁾، فيما يأتي عرض وتحليل واقع الموازنة العامة في بيئة الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2022):

⁽¹⁾ البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي 2020، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، 2022، ص12.
⁽²⁾ شعبان صدام منشد وهادي عبدالواحد جواد، تقييم فاعلية الاداء المالي للموازنة العامة وكفاءته في العراق للمدة (2004-2010)، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، العدد(50)، المجلد(22)، 2018، ص30.
⁽³⁾ فريد جواد كاظم وباسم خميس عبيد، أثر السياسة المالية في العراق في الاستقرار والنمو الاقتصادي للمدة (2003-2010)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، العدد(75)، المجلد(43)، 2014، ص313.

1. تحليل مؤشر النفقات العامة:

تمثل النفقات العامة الجانب الآخر من الموازنة العامة الذي تسجل فيه جميع المصروفات التي تقوم بها الدولة، إذ تمثل نسبة كبيرة من الدخل القومي وأصبح دور النفقات العامة مهماً ومؤثراً في الناتج المحلي الإجمالي، فقد أدركت معظم الاقتصادات هذا التأثير وبدأت تستعمل النفقات العامة بوصفها أداة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية⁽¹⁾.

تُعد النفقات العامة المحرك الرئيس للنشاط الاقتصادي في بيئة الاقتصاد العراقي، ومصدراً للدخل لعدد كبير من أفراد المجتمع، بالإضافة لذلك فهي اهم المؤشرات لمدى تدخل السلطة في النشاط الاقتصادي، وتعتمد الدولة في انفاقها على مورد رئيسي وهو النفط، ولبيان تطور النفقات العامة لقد تم تقسمها الى تطور وهيكل النفقات العامة في بيئة الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2022) كما يلي:

أ. تطور النفقات العامة في العراق:

منذ عام 2003 ونتيجةً للاحتلال الأمريكي للعراق في 9 نيسان، وعلى الرغم من التحول الكبير في نظام الحكم، واتباع الحرية الاقتصادية، يلاحظ وعن طريق تتبع مسارات الانفاق اتجاهاً للتصاعد التدريجي، لغرض ديمومة واستمرار محاولة الدولة لتحسين الظروف المعيشية للمواطنين، عن طريق بيانات الجدول (27) يتضح ان النفقات العامة شكلت في عام 2005 لتبلغ (67523344) مليون دينار وبمعدل نمو سالب قدره (-17.88%)، أما عام 2009 انخفض حجم النفقات العامة لتسجل (55589720) مليون دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (-17.37%)، ويعزى الانخفاض في النفقات العامة الى آثار الازمة الاقتصادية العالمية وما رافقها من انخفاض الطلب على النفط وانخفاض أسعاره وتقليص حجم النشاط التجاري، مما انعكس على حجم النفقات العامة⁽²⁾.

بينما شهدت النفقات العامة في عامي (2012 و 2013) ارتفاعاً لافتاً للانتباه فقد بلغت (-105140096- 119127555) مليون دينار على التوالي وبنسبة نمو بلغ (33.5%- 13.3%)، ويعزى الارتفاع لزيادة الطلب على النفط وتحسن اسعاره، مما أدى الى وفرة في حجم الإيرادات العامة والذي يمكن من التوسع في الانفاق.

أما الاعوام من (2014 لغاية 2016) فقد شهدت النفقات العامة انخفاضاً كبيراً بلغ (-113474412- 67071437) مليون دينار على التوالي وبمعدلات نمو وصلت الى (-4.75% - 4.72%)، ويعزى الانخفاض في النفقات العامة لتدني مستوى الطلب العالمي على النفط، بسبب الازمة النفطية التي حصلت في

⁽¹⁾ عادل العلي، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، الجزء الأول، اثناء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص83.

⁽²⁾ محسن ابراهيم احمد، تحليل تطور وهيكل النفقات العامة في العراق للمدة (2003-2017)، المجلة العلمية جامعة جيهان، السليمانية، العراق، المجلد (3)، العدد (2)، 2019، ص124.

عام 2014، ودخول العناصر الارهابية الى بعض المناطق وتدمير العديد من المنشآت النفطية، مما ادى الى انخفاض الايرادات العامة، الامر الذي انعكس على حجم النفقات العامة وانخفاضها الى مستويات كبيرة. عاودت النفقات العامة الارتفاع في عام اللاحقة فقد بلغت عام 2019 مبلغاً مقداره (111723523) مليون دينار وبمعدل نمو (38.19%)، ويعود الارتفاع نتيجة لزيادة الطلب العالمي على النفط وتحسن اسعاره، مما ادى الى التوسع في النفقات العامة⁽¹⁾.

أما في عام 2020 ولانكماش الطلب العالمي على النفط وهبوط اسعاره، وتوقف معظم الانشطة الاقتصادية بسبب جائحة كورونا، مما ادى لانخفاض الايرادات العامة، وانعكس على النفقات العامة لتصل لمبلغ مقداره (76082443) مليون دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (31.9%)، بينما ارتفعت النفقات العامة في عام 2022 إذ بلغت (89286091) مليون دينار وبمعدل نمو (5.11%)، يعزى هذا الارتفاع لتعافي اسعار النفط الخام في الاسواق العالمية وانعكاسها على زيادة النفقات العامة في بيئة الاقتصاد العراقي.

ب. هيكل النفقات العامة في العراق:

ان التحولات الاقتصادية المهمة التي رافقت تغيير النظام بعد عام 2003 والمتمثلة بتحويل النظام المركزي الى الاقتصاد الحر، والانفتاح الاقتصادي للعراق على العالم الخارجي، لها اثرها على زيادة النفقات العامة سواءً أكانت هذه النفقات جارية أو استثمارية، وتعزى الزيادة نتيجةً لارتفاع الكميات المصدرة من النفط وبأسعار مرتفعة وزيادة الايرادات المتحققة منها، مما ادى لقيام الحكومة بزيادة الرواتب وتحسين مستوى المعيشة، ناهيك عن زيادة الانفاق الامني والعسكري نتيجة تردي الوضع الامني، فضلاً عن زيادة الانفاق على المشاريع الاستثمارية التي اهتمتها الحكومة السابقة فضلاً عن اعمار ما دمرته الحرب⁽²⁾.

عن طريق بيانات الجدول (27) نجد ان النفقات العامة بشقيها الجاري والاستثماري شهدت بعد ذلك النفقات العامة (الجارية و الاستثمارية) ارتفاعاً كبيراً جداً ففي عام 2004 بلغت النفقات الجارية (29102758) مليون دينار، أما نسبتها من اجمالي النفقات العامة فبلغ (49.12%)، في حين بلغت النفقات الاستثمارية (30147335) مليون دينار، أما نسبتها الى اجمالي النفقات العامة فبلغ (50.88%)، ويعزى النمو الى عدة اسباب منها، قيام الدولة بانتهاج سياسة مالية توسعية في كافة مجالات الحياة الاقتصادية، مثل الرعاية الصحية والتعليم والدفاع فضلاً عن رفع القدرة الشرائية لدى الافراد والنتائج عن زيادة الرواتب وخلق دخول جديدة بإضافة فرص عمل جديدة، الامر الذي نتج عنه زيادة كبيرة في النفقات العامة⁽³⁾.

(1) علي جابر عبد الحسين علي، وهدي عبد الهادي عبيد، دور السياسة المالية في مزاحمة القطاع الخاص، مجلة المثني للعلوم الادارية والاقتصادية، العراق، المجلد (11)، العدد (3)، 2021، ص 206.

(2) كمال عبد حامد ال زيارة، تطور النفقات العامة وهيكلتها في العراق، كلية القانون، جامعة اهل البيت (عليهم السلام)، العراق، ص 19.

(3) سارة اكرم خطاب، وآخرون، تحليل وقياس العوامل المؤثرة في النفقات العامة في العراق للمدة (2003-2017)، مجلة تنمية الرافدين، العراق، المجلد (38)، العدد (122)، 2019، ص 12.

شهدت النفقات الجارية عام 2005 انخفاضاً لتبلغ (21803157) مليون دينار وبنسبة نمو سالبة بلغت (25.08-%)، أما نسبتها الى اجمالي النفقات العامة فقد بلغت (32.29-%)، في حين سجلت النفقات الاستثمارية مبلغاً مقداره (45720187) مليون دينار، أما نسبتها الى اجمالي النفقات العامة فبلغت (67.71-%) نتيجة للعمليات الارهابية التي حدثت في تلك المدة.

عادت النفقات الجارية والاستثمارية بالتصاعد التدريجي لغاية عام 2010 فقد بلغت (54580860-15553341) مليون دينار، أما نسبتها لأجمالي النفقات العامة فقد بلغ (22.18-77.82-%)، استمرت الزيادة في النفقات الجارية والاستثمارية ففي عامي 2012 و 2013 بلغت النفقات الجارية (75789015-78746806) مليون دينار على التوالي، أما نسبتها الى اجمالي النفقات العامة فقد بلغ (3.9-24.4-%)، في حين سجلت النفقات الاستثمارية مبلغاً (4038749-29351081) مليون دينار على التوالي، في حين كانت نسبتها الى اجمالي النفقات العامة (33.9-27.92-%)، وتعزى الزيادة في النفقات (الجارية و الاستثمارية) لوفرة الايرادات والتي مكنت الحكومة من التوسع في الانفاق وتطوير قطاعات الاقتصاد القومي ومنها قطاع الطاقة والاسكان⁽¹⁾.

أما الاعوام من (2014 لغاية 2018) فقد بلغت النفقات الجارية (67025856-77986980) مليون دينار على التوالي وبمعدلات نمو سالبة بلغت (0.96-% -13.55-%)، أما نسبتها من اجمالي النفقات العامة فقد سجلت (68.73-82.9-%)، في حين سجلت النفقات الاستثمارية مستويات متدنية لتبلغ (35487432-13820333) مليون دينار على التوالي وبمعدلات نمو سالبة بلغت (12.12-% -16.06-%)، أما نسبتها الى اجمالي النفقات العامة فقد بلغ (17.09-31.27-%)، ويعزى الانخفاض الى هبوط الطلب العالمي على النفط وانخفاض اسعاره، فضلاً عن هجوم العصابات التكفيرية على عدد من المحافظات⁽²⁾.

بعدها عاودت النفقات الجارية والاستثمارية للارتفاع عام 2019 لتبلغ (24422590-87300933) مليون دينار على التوالي وبنسبة نمو (30.3-% -76.7-%)، أما نسبتها الى اجمالي النفقات العامة فبلغت (78.1% و 21.9%) على الترتيب، وتعزى الزيادة الى ارتفاع تخصيصات القطاعات الصناعية والخدمية والتربية والتعليم، فضلاً عن زيادة تخصيصات قطاع النقل، وزيادة تخصيصات الموظفين⁽³⁾.

أما عام 2020 فقد شهد النفقات الجارية والاستثمارية هبوطاً بلغ مقداره (3208905-72873538) مليون دينار على التوالي وبمعدل نمو سالب بلغ (16.5-% و 86.8-%)، أما نسبتها الى اجمالي النفقات العامة فقد بلغ (95.7-4.22-%)، ويعود ذلك الى شحة الايرادات العامة بسبب انخفاض الطلب العالمي على النفط نتيجة جائحة كورونا وتعطل الانتاج في اغلب دول العالم، بينما ارتفعت النفقات الجارية والاستثمارية في عام 2022 إذ بلغت (3598764-85687327) مليون دينار وبمعدل نمو (7.14-% -5.03-%)، أما

⁽¹⁾ علي جابر عبد الحسين، وهدى عبد الهادي عبيد، مصدر سبق ذكره، ص205-206.

⁽²⁾ زياد عز الدين طه، و عماد محمد علي، مصدر سبق ذكره، ص333.

⁽³⁾ دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي لسنة 2019، ص48-49.

نسبتهما الى اجمالي النفقات العامة فقد بلغ (95.97% و 4.03%) يعزى هذا الارتفاع لتعافي اسعار النفط الخام في الاسواق العالمية وانعكاسها على زيادة النفقات العامة في بيئة الاقتصاد العراقي، إذ نستنتج عن طريق ما سبق ان النفقات الجارية (التشغيلية) كان لها الحصة الاكبر من اجمالي النفقات العامة، وذلك نتيجة لتضخم حجم رواتب موظفي الدولة وتوسعها بشكل كبير في السنوات الاخيرة فضلاً عن الفساد الذي ينخر مؤسسات الدولة، والانفاق الغير مسؤول كلها اسباب ادت الى تزايد النفقات العامة بشكل كبير، ولغرض معرفة التطورات فقد تم تنظيم بياناتها في جدول (27) وحسب الاتي:

الجدول (27) تطور النفقات العامة في بيئة الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2022)

مليون دينار

نسبة النفقات الاستثمارية الى النفقات العامة %	نسبة النفقات الجارية الى النفقات العامة %	معدل النمو السنوي %	النفقات الاستثمارية	معدل النمو السنوي %	النفقات الجارية	معدل النمو السنوي %	النفقات العامة	السنة
50.88	49.12	****	30147335	****	29102758	****	59250093	2004
67.71	32.29	51.66	45720187	25.08-	21803157	17.88-	67523344	2005
65.21	34.79	29.45	59186612	44.82	31575798	42.16	90762410	2006
66.82	33.18	11.32	65885121	3.62	32719836	4.84	98604957	2007
22.26	77.74	77.27-	14976015	59.85	52301181	71.15	67277196	2008
17.36	82.64	35.57-	9648658	12.16-	45941062	17.37-	55589720	2009
22.18	77.82	61.2	15553341	18.81	54580860	26.16	70134201	2010
22.64	77.36	14.65	17832054	11.63	60926048	12.3	78758102	2011
27.92	72.08	64.6	29351081	24.4	75789015	33.5	105140096	2012
33.90	66.10	37.58	40380749	3.9	78746806	13.3	119127555	2013
31.27	68.73	12.12-	35487432	0.96-	77986980	4.75-	113474412	2014
26.37	73.63	47.69-	18564676	33.54-	51832839	37.96-	70397515	2015
23.70	76.30	14.39-	15894009	1.26-	51177428	4.72-	67071437	2016
21.81	78.19	3.59	16464461	15.34	59025654	12.55	75490115	2017
17.09	82.91	16.06-	13820333	13.55	67025856	7.1	80846189	2018
21.86	78.14	76.71	24422590	30.25	87300933	38.19	111723523	2019
4.22	95.78	86.86-	3208905	16.53-	72873538	31.9-	76082443	2020
3.95	96.05	4.67	3358792	11.96	81586972	11.65	84945764	2021
4.03	95.97	7.14	3598764	5.03	85687327	5.11	89286091	2022

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي، خلال السنوات

(2004-2022).

2. تحليل مؤشر الإيرادات العامة:

تُعد الإيرادات العامة إحدى أدوات السياسة المالية المستخدمة من قبل الدولة في تغطية النفقات العامة، فكلما تنوعت الإيرادات دل على مستوى عالي من التطور الاقتصادي، وفي العراق تشكل الإيرادات النفطية الجزء الأكبر حيث تصل إلى أكثر من (98%) من إجمالي الإيرادات العامة، لذا فمن الطبيعي أن تشهد حالة من عدم الاستقرار لكونها تعتمد على مورد وحيد مما يجعل أسعاره عرضة للتقلبات، ولغرض معرفة طبيعة هذه الإيرادات، وأهميتها النسبية للنتائج المحلي الإجمالي لقد تم تقسيمها إلى تطور وهيكل الإيرادات العامة في بيئة الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2022):

أ. تطور الإيرادات العامة في بيئة الاقتصاد العراقي:

بعد عام 2004 وعن طريق البيانات الواردة في الجدول (28) شهدت الإيرادات العامة للأعوام من (2005 إلى 2008) تطوراً كبيراً نتيجة لانتهاج الحرب وارتفاع أسعار النفط، فضلاً عن زيادة الكميات المصدرة منه، فقد سجلت الإيرادات العامة في عام 2005 مبلغاً قدره (40502890) مليون دينار وبنسبة نمو وصلت إلى (22.78%)، أما في عام 2009 ونتيجة للتحديات الكبيرة التي واجهت الاقتصاد العراقي، ومنها عدم كفاية الإيرادات النفطية لهذا العام، والتي جاءت بفعل تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد العالمي بصورة عامة، والاقتصاد العراقي بصورة خاصة⁽¹⁾، والتي أثرت على الأسواق الدولية مما أدى إلى هبوط حجم الإيرادات العامة بسبب انخفاض أسعار النفط في البلاد إذ بلغت قيمتها (55243534) مليون دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (31.16%-)، أما الأعوام التي تلت عام 2009 فقد عاودت الإيرادات العامة للارتفاع نتيجة لتحسن في أسعار النفط وانفراج الأزمة الاقتصادية العالمية⁽²⁾.

وفيما يخص الأعوام من (2013 إلى 2016) شهدت الإيرادات العامة انخفاضاً وبمعدلات نمو سالبة، ويعزى الانخفاض نتيجة لأحداث تلك المدة، والمتمثلة في انهيار أسعار النفط العالمية، وسيطرة العصابات الإرهابية على عدد من المحافظات الأمر الذي تسبب في تدمير جزء كبير من المنشآت النفطية ليؤثر سلباً على صادرات العراق النفطية وينخفض حجم الإيرادات العامة للدولة، فقد سجلت (54408808 - 113840079) مليون دينار على التوالي وبمعدلات نمو سالبة وصلت إلى (4.9% - 18.15%)، بينما عاودت الإيرادات

⁽¹⁾ اديب قاسم شندي، وحيدر ربح نجم، السياسة المالية كفاءة أداء البيئة الاستثمارية في الاقتصاد العراقي للمدة (1980-2013)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد (18)، 2015، ص9.

⁽²⁾ عماد محمد علي عبد اللطيف العاني، وعامر عبد الله مجيد الشبخاني، توجهات السياسة المالية في تحمل العبء المالي الحكومي ومدار شهادتها في العراق خلال المدة (2004-2014)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، العدد (97)، المجلد (23)، 2016، ص272.

العامة في الاعوام من (2017 لغاية 2019) للارتفاع التدريجي نتيجة ارتفاع الطلب العالمي على النفط وزيادة اسعاره، لتزداد الكميات المصدرة منه، ويرتفع حجم الايرادات العامة⁽¹⁾. أما عام 2020 ونتيجة جائحة كورونا، فقد توقفت اغلب الانشطة الاقتصادية وتوقف الانتاج في الكثير من البلدان العالمية، لينخفض الطلب العالمي على النفط وتنهار اسعاره، بالإضافة لالتزام العراق بتخفيض حصته المقررة في اوبك، تلك العوامل مجتمعة ادت الى انخفاض الايرادات ووصولها الى مستويات متدنية لتبلغ (631996740) مليون دينار، وبنسبة نمو وصلت (47.54%)، بينما ارتفعت الايرادات العامة في عام 2022 إذ بلغت (696454137) مليون دينار وبمعدل نمو (4.99%)، يعزى هذا الارتفاع لتعافي اسعار النفط الخام في الاسواق العالمية وانعكاسها على زيادة النفقات العامة في بيئة الاقتصاد العراقي، نستنتج عن طريق ما سبق ان الايرادات العامة شهدت عدم استقرار خلال مدة البحث بسبب اعتمادها بشكل كبير على الايراد النفطي المتذبذب الذي تبلغ نسبته اكثر من (98%) من مجموع الايرادات العامة، ناهيك عن الحروب والازمات المتتالية التي مر بها البلد كل ذلك سبباً في عدم استقرار الايرادات العامة، وكما تشير بيانات الجدول (34).

ب. هيكل الايرادات العامة في العراق:

من المعلوم ان الاقتصاد العراقي واجه العديد من التحديات الاقتصادية والسياسية، والتي انعكست على هيكل الإيرادات العامة، وبما ان الاقتصاد العراقي احادي الجانب يشكل النفط المرتكز الرئيسي والاساسي له ويعتمد على هذا المورد بنسبة كبيرة في تغطية نفقاته، الامر الذي جعله عرضة للتقلبات الاقتصادية، نتيجة تقلبات اسعار هذا المورد، لذا تم تقسيمها لقسمين: يضم القسم الاول الإيرادات الضريبية وتشمل (الرسوم والضرائب والغرامات... الخ)، والقسم الثاني يضم الايرادات غير الضريبية، والتي في مقدمتها الإيرادات النفطية والإيرادات الأخرى، على الرغم من الاحتلال الأمريكي للعراق في نيسان من عام 2003، وتوقف اغلب حقول النفط وتحطيم معظم البنى التحتية، وتوقف اغلب الاستيرادات النفطية، يلحظ وعن طريق بيانات الجدول (28) إذ سجلت الايرادات الضريبية عام 2005 (495282) مليون دينار وبنسبة نمو وصلت الى (20%)، أما نسبتها الى اجمالي الايرادات العامة للدولة فبلغت (1.22%) ، وفيما يخص الايرادات غير الضريبية فشهدت ارتفاعاً كبيراً بلغ (40007008) مليون دينار على وبنسبة نمو وصلت الى (21.9%)، أما نسبتها الى اجمالي الايرادات العامة فقد بلغت (98.77%)، بينما شهدت الاعوام من (2007 الى 2012) متغيرات عدة ، ولعل اهمها وبرزها هي الازمة الاقتصادية العالمية وما رافقها من انهيار لأسعار النفط،

(1) زياد عز الدين طه، و عماد محمد علي، الاتجاهات العامة للسياسة المالية في العراق واقع الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2018)، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت، المجلد (17)، العدد (53)، الجزء (2)، 2021، ص330.

والتي توضح مدى انعكاس الوضع الخارجي على الوضع الداخلي، فوصلت الإيرادات العامة الى مستويات سالبة ومتفاوتة بين الإيرادات الضريبية مرة، وبين الإيرادات غير الضريبية مرة أخرى⁽¹⁾، ففي عام 2007 سجلت الإيرادات الضريبية نمواً سالباً بلغ (79-%) أما حجمها الكلي فقد انخفض ليصل (122833) مليون دينار، في حين بلغت نسبتها الى اجمالي الإيرادات العامة (0.23%)، أما الإيرادات غير الضريبية لم تتأثر في البداية فقد سجلت نمواً وصل الى (10.88%) وبحجم بلغ (53736571) مليون دينار، أما نسبتها الى اجمالي الإيرادات العامة فقد وصل الى (99.8%)، ويعزى نموها الى زيادة الطلب على النفط وارتفاع أسعاره⁽²⁾، أما في عام 2009 فقد ارتفعت الإيرادات الضريبية، وانخفضت الإيرادات غير الضريبية نسبياً إذ سجلت الأخيرة نمواً سالباً بلغ (34.5-%)، وانخفض حجمها لتصل الى (51908406) مليون دينار، نتيجة تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية وبالنظر الى نسبتها من اجمالي الإيرادات العامة فقد انخفضت لتصل (93.9%)، ثم عاودت الإيرادات غير الضريبية انخفاضاً كبيراً للأعوام من (2013 لغاية 2016) ليلبغ حجمها عام 2016 حوالي (50547531) مليون دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (20.83-%)، ويعزى سبب الانخفاض للأحداث التي حصلت في تلك المدة من هجوم العصابات الارهابية على عدد من المناطق، وتدمير جزء من حقول النفط والانايب الناقلة، مما تسبب بإيقاف التصدير النفطي من الحقول الموجودة في تلك المناطق، مما انعكس سلباً على حجم الإيرادات النفطية⁽³⁾، بينما شهدت بعد ذلك الإيرادات العامة غير الضريبية ارتفاعاً لغاية عام 2019 باستثناء الإيرادات الضريبية التي سجلت عام 2019 مبلغاً قدره (4941621) مليون دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (28-%)، أما نسبتها الى اجمالي الإيرادات العامة فقد انخفضت الى (4.6%)، ويعود الانخفاض الى خمول النشاط التجاري في حين سبب ارتفاع الإيرادات غير الضريبية نتيجة الزيادة في الطلب على النفط الخام مما أدى لزيادة الكميات المصدرة وارتفاع اسعاره، لينعكس ذلك بالإيجاب على حجم الإيرادات العامة⁽⁴⁾.

أما عام 2020 فقد انخفضت الإيرادات غير الضريبية والتي يشكل الإيراد النفطي النسبة الأكبر منها، نتيجة انتشار جائحة كورونا، وانخفاض الطلب على النفط وهبوط اسعاره الى مستويات منخفضة، وتوقف العديد من الأنشطة الاقتصادية في الدول الكبرى، مما انعكس سلباً على حجم الطلب على المشتقات النفطية لينعكس ذلك على حجم الإيرادات غير الضريبية، بينما ارتفعت الإيرادات غير الضريبية في عام 2022 إذ بلغت

⁽¹⁾ احمد صالح حسن كاظم، تحليل العلاقة بين الإيرادات النفطية الاستدامة المالية في العراق للمدة (1990-2013)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العراق، العدد (94)، المجلد (22)، 2016، ص 439.

⁽²⁾ عبد الرحمن عبيد جمعه، اثر صدمة الإيرادات العامة على مكونات الأساس النقدي في العراق للمدة (2005-2018)، مجلة جامعة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، العراق، المجلد (16)، العدد (50)، الجزء (2)، 2020، ص 240.

⁽³⁾ حميد علي صالح، وعبد القادر نايف، تحليل تأثير الإيرادات النفطية والضريبية على الإيرادات العامة في العراق للمدة (2003-2018)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العراق، العدد (66)، 2021، ص 247.

⁽⁴⁾ دائرة الإحصاء والابحاث، التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي لسنة 2019، ص 46.

(637895216) مليون دينار وبمعدل نمو (5.05%)، يعزى هذا الارتفاع لتعافي اسعار النفط الخام في الاسواق العالمية وانعكاسها على زيادة النفقات العامة في بيئة الاقتصاد العراقي، إذ نستنتج مما سبق ان الايرادات غير الضريبية لها النسبة الاكبر من المجموع العام للإيرادات، ففي الاعوام التي انخفض فيها سعر النفط نجد ان اجمالي الايرادات العامة ينخفض هو الآخر، مما يدل على ارتباط حجم الاقتصاد الوطني بتلك العوائد الامر الذي يجعله عرضة للتقلبات الاقتصادية العالمية، وهو ما يندرج بضرورة تنمية الايرادات غير النفطية لغرض تلافي الوقوع بالضائقة المالية، وكما تشير بيانات الجدول (28) الاتي:

جدول (28)

تطور الايرادات العامة في بيئة الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2022) مليون دينار

نسبة الايرادات غير الضريبية الى الايرادات العامة	نسبة للإيرادات الضريبية الى الايرادات العامة	معدل النمو السنوي %	الإيرادات غير الضريبية	معدل النمو السنوي %	الإيرادات الضريبية	معدل النمو السنوي %	الإيرادات العامة	السنة
99.52	0.48	****	32829354	****	159684	****	32989038	2004
98.78	1.22	21.87	40007608	20	495282	22.78	40502890	2005
98.79	1.21	21.14	48464330	19	591245	21.12	49055575	2006
99.77	0.23	10.88	53736571	79-	122833	9.79	53859404	2007
98.77	1.23	47.51	79266345	71	985837	49	80252182	2008
93.96	6.04	34.51-	51908406	23	3335128	31.16-	55243534	2009
97.86	2.14	32.3	68674716	55-	1503546	27.03	70178262	2010
98.71	1.29	56.39	107399214	6-	1408019	55.04	108807233	2011
98.07	1.93	9.41	117506018	64.14	2311052	10.12	119817070	2012
97.79	2.21	5.26-	111321392	9	2518687	4.99-	113840079	2013
97.60	2.40	7.61-	102855300	1	2531300	7.43-	105386600	2014
96.05	3.95	37.93-	63847200	4	2623109	36.93-	66470309	2015
92.90	7.10	20.83-	50547531	47	3861277	18.15-	54408808	2016
92.24	7.76	44.17	72876291	59	6135122	45.22	79011413	2017
93.60	6.40	36.88	99752541	11	6817311	34.88	106569852	2018
95.41	4.59	2.88	102625379	28-	4941621	0.94	107567000	2019
91.27	8.73	42.04	576799040	10	55197700	47.54	631996740	2020
91.54	8.46	5.27	607219849	2	56128904	4.96	663348753	2021
91.59	8.41	5.05	637895216	4.33	58558921	4.99	696454137	2022

المصدر: من اعداد الباحث بالاستناد الى:

- وزارة المالية العراقية، دائرة الموازنة ودائرة الحسابات الختامية، خلال السنوات (2004-2022).
- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي، خلال السنوات (2004-2022).

3. تحليل مؤشر الفائض والعجز في الموازنة:

تُعد الموازنة العامة من بين أهم الأدوات الرئيسية التي تستخدمها الدولة لتحقيق التوازن الاقتصادي لغرض تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لذا يُعد هذا الموضوع من أهم توجهات السياسة الاقتصادية والمالية، فقد صدرت أول موازنة للعراق عام 1921 وشهدت بعد ذلك تطور مستمر وعبر المراحل التاريخية لتطور الدولة والتوجهات الاقتصادية لها⁽¹⁾.

يلحظ وعن طريق بيانات الجدول (29) التي تبين تطور الفائض والعجز في بيئة الاقتصاد العراقي، فقد بدأت مرحلة جديدة إذ نلاحظ في عام 2004 سجلت الموازنة العامة فائضاً بلغ مقداره (871547) مليون دينار أما نسبته الى الناتج المحلي الاجمالي بلغ (0.86%)، ويعزى الفائض في الموازنة العامة نتيجة لزيادة الايرادات النفطية والناجمة عن زيادة تصدير النفط نتيجة لارتفاع أسعاره ورفع اغلب العقوبات الاقتصادية، وكذلك الحصول على قروض من صندوق النقد الدولي⁽²⁾.

استمر الفائض بالموازنة بالارتفاع التدريجي ليبلغ عام 2008 مبلغاً مقداره (12974986) مليون دينار، أما نسبته الى الناتج المحلي الاجمالي بلغ (10.76%)، ويعود الفائض الى زيادة اسعار النفط بسبب زيادة الطلب عليه ومن ثم زيادة الايرادات النفطية⁽³⁾.

أما في عام 2009 ونتيجة امتداد اثار الازمة الاقتصادية العالمية التي عصفت بالاقتصاد العالمي وانخفاض اسعار النفط نتيجة لانخفاض الطلب عليه، مما ادى لانخفاض الايرادات العامة بمجملها، الامر الذي انعكس على حجم الموازنة العامة لتسجل عجزاً مقداره (-346186) مليون دينار وبنسبة بلغت (-0.28-%) الى اجمالي الناتج المحلي الاجمالي.

أما الاعوام (2013 - 2016)، فقد عاودت الموازنة العامة لتسجل عجزاً مقداره (-5287476)، (-12662629) مليون دينار على التوالي، فيما بلغت نسبة ذلك العجز الى اجمالي الناتج المحلي الاجمالي (-3.02%- -6.06%)، يعزى هذا العجز نتيجة لسياسة التقشف والناجمة عن الصدمة النفطية والمتمثلة بانخفاض الطلب على النفط وانخفاض اسعاره لتنتقل هذه الصدمة الى كل الدول المصدرة للنفط ومن ضمنها العراق الذي اصبح يعاني منذ عام 2014 من عجز في الموازنة، فضلاً عن التدهور الامني الذي حصل في

⁽¹⁾ مصطفى حميد كزار، مصدر سبق ذكره، ص 385.

⁽²⁾ ليلي بديوي خضير مطوق، التحليل الكمي لأثر سعر الصرف على الموازنة العامة في العراق للمدة (1990-2013) باستعمال نماذج كرانجر، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية، العراق، المجلد (9)، العدد (3)، 2017، ص 152.

⁽³⁾ عبد الجبار محمود العبيدي، وعامر سامي منير، اتجاهات السياسة الاقتصادية في العراق لما بعد عام 2003، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العراق، المجلد (21)، العدد (85)، ص 269.

بعض المحافظات وسيطرة العصابات الارهابية على البعض منها مما ادى إلى زيادة الانفاق العسكري، الأمر الذي ضاعف من تأثير الصدمة على الاقتصاد العراقي.

عادت الموازنة العامة عام 2017-2018 لتسجل فائضاً مقداره (25723663-3521298) مليون دينار وبنسبة (1.72-12.22%) الى الناتج المحلي الاجمالي، نتيجة لتحسن اسعار النفط وزيادة الطلب عليه وتحسن الاوضاع الاقتصادية في البلاد⁽¹⁾.

أما في عام 2019 فقد سجلت الموازنة عجزاً بلغ (-4156523) مليون دينار وبنسبة (1.86%-) الى الناتج المحلي الاجمالي، ويعزى العجز لانخفاض اسعار النفط الى ادنى مستوى لها والتزام العراق بتخفيض حصته من اوبك، فضلاً عن ارتفاع النفقات العامة وتغلبها على الإيرادات العامة⁽²⁾.

أما في عام 2022 عادت الموازنة العامة لتسجل فائضاً مقداره (607168046) مليون دينار وبنسبة (25.85%) الى الناتج المحلي الاجمالي، نتيجة لتحسن اسعار النفط وزيادة الطلب عليه وتحسن الاوضاع الاقتصادية في البلاد مما انعكس ذلك على زيادة الإيرادات في بيئة الاقتصاد العراقي.

نستنتج عن طريق ما سبق ان الموازنة العامة وخلال مدة البحث والتي امتدت من عام 2004 لغاية 2022، شهدت عجز وفائض، وذلك نتيجة اعتمادها على المورد النفطي والذي عادةً ما تكون اسعاره في تذبذب مستمر، نظراً لظروف العرض والطلب التي تشهد تقلبات مستمرة ناهيك عن الاوضاع السياسية والاقتصادية والصحية والحروب والظروف التي مر بها، وتأثره بالأوضاع السياسية والاقتصادية وحتى الصحية، فضلاً عن ذلك الانفاق غير المبرر وغير المسؤول من قبل السلطات المختلفة للدولة، وانعدام الخبرة في اعداد الموازنات وعدم دعم الأنشطة الاخرى، مما ادى الى ظهور العجز للموازنة العامة، وكما مبين في الجدول (29) الاتي:

جدول (29)

تطور العجز والفائض في بيئة الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2022) مليون دينار

السنة	الإيرادات العامة	النفقات العامة	الفائض او العجز في الموازنة	معدل النمو السنوي %	الناتج المحلي الاجمالي	الفائض او العجز في الموازنة الى الناتج المحلي الاجمالي
2004	32989038	32117491	871547	****	101845262	0.86
2005	40502890	26375175	14127715	10.99	103551403	13.64
2006	49055575	37494459	11561116	18.17-	109389941	10.57
2007	53859404	39308348	14551056	25.86	111455813	13.06
2008	80252182	67277196	12974986	10.83-	120626517	10.76

⁽¹⁾ عمار نعيم زغير الكنانى، قصي عبود فرج الجابري، تأثير تقلبات أسعار النفط الخام في خيارات السياسة المالية لدول نفطية مختارة للمدة (1990-2017) مع اشارته خاصة للعراق، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، ص29.

⁽²⁾ يسرى مهدي حسن، وغصون تلفان مدلول، تحليل العلاقة بين موازنة العراق الاتحادية للعام 2019 و البرنامج الحكومي، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العراق، المجلد (17)، العدد (1)، 2021، ص49.

-0.28	124702848	12.67-	346186-	55589720	55243534	2009
0.03	132687028	12.73-	44061	70134201	70178262	2010
21.06	142700217	68.93	30049131	78758102	108807233	2011
9.03	162587533	51.16-	14676974	105140096	119817070	2012
-3.02	174990175	13.03-	5287476-	119127555	113840079	2013
-4.52	178951407	52.96	8087812-	113474412	105386600	2014
-2.14	183616252	51.44-	3927206-	70397515	66470309	2015
-6.06	208932109	22.43	12662629-	67071437	54408808	2016
1.72	205130067	12.81-	3521298	75490115	79011413	2017
12.22	210532887	63.52	25723663	80846189	106569852	2018
-1.86	223075021	11.16-	4156523-	111723523	107567000	2019
-29.84	198656601	13.5-	555914297	76082443	631996740	2020
22.89	204461401	4.05	578402989	84945764	663348753	2021
25.85	212408657	4.97	607168046	89286091	696454137	2022

المصدر: من اعداد الباحث بالاستناد الى:

- وزارة المالية العراقية، دائرة الموازنة ودائرة الحسابات الختامية ، خلال السنوات (2004-2022).
- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي، خلال السنوات (2004-2022).

ثانياً: تحليل مؤشر الدين العام:

يعاني العراق من مشكلة تزايد الدين الداخلي والخارجي ، وكلما زاد الدين العام كلما اثر بشكل سلبي ليس على مستوى النشاط الاقتصادي فحسب بل يمتد الى المستوى السياسي والاجتماعي بسبب انخفاض مستويات المعيشة وعدم قدرة الدولة على الانفاق على الخدمات العامة ، وان تمويل عجز الموازنة باستخدام الدين العام يمثل نفقات اضافية في الموازنة العامة للدولة وذلك بسبب زيادة اعباء خدمة الدين فضلاً عن زيادة عجز الموازنة كنتيجة لزيادة الانفاق العام بمعدل نمو اكبر من معدل نمو الإيرادات العامة وبذلك يستمر الدين العام بالزيادة⁽¹⁾، ومما يأتي تحليل لتطور حجم الدين العام في بيئة الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2022):

بالنظر الى جدول (30) الذي يبين تطور الدين العام في بيئة الاقتصاد العراقي حيث بلغ إجمالي حجم الدين عام 2005 (154690) مليون دينار مسجلاً نمواً سالباً بلغ (19.47-%) ، ونسبة الدين العام إلى الناتج الإجمالي بلغ (0.15%)، واستمرت الزيادة في حجم الدين العام إلى الناتج المحلي، إذ شهد انخفاضاً في عام 2008 إذ بلغ (81402) مليون دينار ومسجلاً معدل نمو سالب بلغ (17.74-%) مع انخفاض في نسبة الدين إلى الناتج إذ بلغ (0.07%)، ويعود ذلك الانخفاض بفعل الارتفاع في الإيرادات النفطية الناتجة عن الزيادة في أسعار النفط خلال هذه الاعوام وتحقيق فائض في الموازنة العامة جنب الحكومة اللجوء إلى الاقتراض، في حين عاود حجم الدين العام إلى الارتفاع في عام 2009 إذ بلغ (84423) مليون دينار وبمعدل نمو بلغ

⁽¹⁾ ابتسام عبد اللطيف، مقدار الدين العام ونسبته للناتج المحلي الإجمالي في العراق لعام 2020 في ظل تداعيات كورونا، دائرة البحوث - مكتب الموازنة، 2020، ص2.

(3.71%)، يعزى ذلك نتيجة امتداد اثار الازمة الاقتصادية العالمية التي عصفت بالاقتصاد العالمي وانخفاض اسعار النفط نتيجة لانخفاض الطلب عليه، مما ادى لانخفاض الايرادات العامة بمجملها، الامر الذي انعكس على بيئة الاقتصاد العراقي.

بينما شهد عام 2013 انخفاضا في حجم الدين العام مسجلا نموا سالبا بلغ (2.48-%)، فقد بلغت نسبة الدين إلى الناتج (0.5%) ويعود هذا الانخفاض إلى ارتفاع أسعار النفط ومن ثم زيادة الإيرادات وتحقيق فائض في الموازنة وتسديد جزء من الدين العام، ومن ثم استمر حجم الدين العام بالارتفاع حتى عام 2018 إذ بلغ (123575) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (1.67%) مشكلا ما نسبته (0.06%) من الناتج المحلي الإجمالي، في حين سجل الدين العام ارتفاعاً في عام 2020 إذ سجل الدين العام (94099) مليون دينار وبمعدل نمو بلغ (36.09%)، يعزى ذلك نتيجة انتشار جائحة كورونا فضلاً عن انخفاض الطلب على النفط وهبوط اسعاره الى مستويات منخفضة وكذلك توقف العديد من الانشطة الاقتصادية في الدول الكبرى، مما انعكس سلباً على حجم الطلب على المشتقات النفطية لينعكس ذلك على أجمالي الإيرادات العامة تارك أثراً على أجمالي الدين العام في بيئة الاقتصاد العراقي.

وعن طريق مؤشر نسبة الدين العام من الناتج المحلي الاجمالي باعتباره مؤشراً للأبعاد الاقتصادية والمالية للعدالة بين الاجيال وهي جزء من العدالة الاقتصادية وعن طريق الجدول نلاحظ ان نسبة الدين العام من الناتج بلغت (751%) عام 2004 م وهي نسبة مرتفعة جدا وخارج الحدود الامنة (40%)، وارتفاع هذه النسبة يعود الى ارتفاع قيمة الدين الخارجي بسبب تراكم اعباء الدين العام في فترة العقوبات الاقتصادي فضلا عن اعادة تقييم سعر صرف الدينار العراقي، واستمرت نسبة الدين العام بنسبة تتجاوز الحدود الامنة حتى عام 2022م لكن بنسب اقل مما حصل في عام 2004، وهذا يعود الى انخفاض الدين الخارجي بعد الاتفاق مع دول نادي باريس وخارج نادي باريس على اطفاء (80%) من الدين الخارجي على مراحل⁽⁴⁾، وعن طريق ذلك نجد ان الاقتصاد العراقي لا يواجه سوء في التخطيط الاقتصادي المستدام وتجاوز على حقوق الأجيال من الثروة الحالية فقط، بل تعدى ذلك الى تحميلهم عبء سداد الديون، أي بمعنى ان الجيل الحالي استغل حصته من الثروة الحالية وتجاوز على حصص الأجيال القادمة من الثروة عن طريق عبء الديون الملزم سدادها.

⁽¹⁾ خضير عباس الوائلي، زينب هادي نعمة، مديونية العراق وفرص تحقيق الاستدامة المالية، جامعة كربلاء - كلية الادارة والاقتصاد، بحث منشور على الانترنت، 2018، ص59

جدول (30)

تطور إجمالي الدين العام في بيئة الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2022) مليون دينار

الدين العام الى GDP	الناتج المحلي الإجمالي	اجمالي الدين العام	الدين الخارجي	الدين الداخلي	السنة
0.19	101845262	192082	186021	6061	2004
0.15	103551403	154690	148097	6593	2005
0.09	109389941	101067	95422	5645	2006
0.09	111455813	98951	93758	5193	2007
0.07	120626517	81402	76947	4455	2008
0.07	124702848	84423	75989	8434	2009
0.06	132687028	76812	67632	9180	2010
0.06	142700217	80721	73275	7446	2011
0.05	162587533	81760	75213	6547	2012
0.05	174990175	79734	75479	4255	2013
0.04	178951407	79332	69812	9520	2014
0.06	183616252	103221	71079	32142	2015
0.05	208932109	110324	62962	47362	2016
0.06	205130067	121550	73872	47678	2017
0.06	210532887	123575	81753	41822	2018
0.03	223075021	69144	30435	38709	2019
0.05	198656601	94099	28178	65921	2020
0.05	204461401	98266	30451	67815	2021
0.05	212408657	100503	31812	68691	2022

المصدر: من اعداد الباحث بالاستناد الى:

- وزارة المالية العراقية، دائرة الموازنة ودائرة الحسابات الختامية، خلال السنوات (2004-2022).
- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي، خلال السنوات (2004-2022).

المطلب الرابع: تحليل واقع الطاقة الاستيعابية في بيئة الاقتصاد العراقي أولاً: تحليل مؤشر القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية:

ان تحليل مؤشر القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية في بيئة الاقتصاد العراقي يعطي صورة واضحة لمعرفة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي ، لاسيما في الفترات الاخيرة ما بعد 2003م وماتج عنها من فوضى اقتصادية ادت الى اضعاف قدرة القطاعات للتشابك فيما بينها⁽¹⁾.

عن طريق النظر الى بيانات الجدول (31) نلاحظ قيم القطاعات الاقتصادية في بيئة الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2022)، وعن طريق ملاحظة البيانات المتعلقة بالقطاع الزراعي نجد ان قيمة القطاع الزراعي كانت في عام 2005 تشكل حوالي (728655830) مليون دينار وبمعدل سنوي بلغ (31.38%)، بينما نلاحظ في عام 2022 ان قيمة القطاع الزراعي بلغت (676306200) مليون دينار وبمعدل سنوي سالب بلغ (-10.56%)، يعزى ذلك الى عدة ظروف منها الحرب بعد 2003م وما لحق بهذا القطاع من دمار والتدهور الذي حصل في الموارد المائية وتزايد ظاهرة التصحر، فضلاً عن اغراق السوق المحلية بالمحاصيل المستوردة وعدم قدرة المنتج المحلي الزراعي عللا منافسة السلع المستوردة وان استيرادات البلد من المواد الغذائية تتصاعد باستمرار⁽²⁾، وهذا يُعد مؤشر لغياب الامن الغذائي إذا ان اي اختلال او تقلبات عالمية ستنعكس على ارتفاع اسعار المواد الغذائية وبما العراق يسد الطلب المحلي المتزايد عن طريق الاستيراد فان المتضرر الاول هو الطبقات الفقيرة التي ستعاني من الجوع والحرمان وغياب العدالة .

أما بالنسبة للقطاع الصناعي الذي يُعدّ احد اهم القطاعات الاقتصادية لما له دور بارز ومهم في عملية التنمية الاقتصادية إذ ينفرد هذا القطاع في رفع مستوى الانتاج والانتاجية وتشغيل المزيد من الايدي العاملة وتقليل معدلات البطالة والفقر وتحقيق التنمية المستدامة⁽³⁾، رغم اهميته الا اننا نجد وعن طريق البيانات المتعلقة في القيمة المضافة للقطاع الصناعي إذ نجد في عام 2005 تشكل قيمته حوالي (154869430) مليون دينار وبمعدل سنوي سالب بلغ (-1.07%)، بينما نلاحظ في عام 2022 ان قيمة القطاع الصناعي بلغت (264186000) مليون دينار وبمعدل سنوي سالب بلغ (1.99%)، إذ ان هذا القطاع واجه نكسات متتالية اوقفت تطور واستمرار الصناعة العراقية، إذ توقفت اغلب المصانع عن العمل والانتاج بسبب سياسة الاستيراد المفتوحة دون قيود كمركية وعدم وجود اجهزة التقييس والسيطرة النوعية الكفوة، فضلاً عن تعرض اغلب المصانع للسرقة والنهب والتخريب نتيجة الحرب عام 2003م واعمال العنف الطائفي

⁽¹⁾ سعود غالي صبر ، شفان جمال حمد ، اثر تنويع نشاط القطاعات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في العراق للمدة 1980-2017 ، المجلة العربية للإدارة ، المجلد 41 ، العدد2 ، 2021 ، ص253.

⁽²⁾ البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي 2008 ، ص19 .

⁽³⁾ سالم عبد الحسن رسن ، ثامر حسين ، الاقتصاد العراقي في ظل الهيمنة الربعية ومتطلبات التنويع الاقتصادي للمدة 2003-2015 ، مجلة الاقتصاد الخليجي ، العدد34 ، ص117-120 .

واستمرارها، أما المصانع التي لاتزال قادرة على الانتاج فهي تعاني من صعوبات عديدة تتمثل في مقدمتها قلة امدادات الطاقة الكهربائية وارتفاع تكاليف الانتاج⁽¹⁾، فضلا عن مجموعة من المعوقات تمثلت في عدم كفاية التمويل المتاح ونقص الاستثمار في البنية التحتية وجمود سوق العمل وتوقفت منشآت صناعية كثيرة كانت تشكل البنى التحتية الارتكازية للاقتصاد الوطني مثل صناعة الحديد والصلب وصناعة الاسمنت والبتروكيماويات فضلاً عن صناعات اخرى كالأسمدة والكبريت والفوسفات كلها توقفت عن العمل⁽²⁾، كما وان توقف المنشأة الصناعية الكبيرة عن العمل والبالغ عددها (326) من اصل (600) في عام 2015م يعود ايضاً الى ما مر به البلد من حرب على الارهاب في تلك الفترة وكان التوجه آنذاك نحو زيادة الانفاق العسكري على حساب بقية القطاعات⁽³⁾، وتعد هذه الاختلالات في القطاع الصناعي بمثابة تحديات وعقبات تواجه عملية التطور في بيئة الاقتصاد العراقي، وبذلك اصبح يمتلك العراق هيكلأ انتاجياً ضعيفاً وغير من يسيطر على تكوينه عدد قليل من السلع وخصوصا النفطية .

أما بالنسبة لقطاع الخدمات رغم اهميته الا اننا نجد وعن طريق البيانات المتعلقة في القيمة المضافة للقطاع الخدمات إذ نجد في عام 2005 تشكل قيمته حوالي (374612170) مليون دينار وبمعدل سنوي بلغ (4.46%)، بينما نلاحظ في عام 2022 ان قيمة القطاع الخدمي بلغت (673587580) مليون دينار وبمعدل سنوي بلغ (1.1%)، وعلى الرغم من ذلك مازال التدهور يعم البنى التحتية وثمار هذا القطاع ليست بالمستوى المطلوب وخدمات التنمية الاجتماعية لم تحقق اهدافها إذ مازال العراق خارج التصنيف العالمي للتعليم فضلاً عن تدهور خدمات القطاع الصحي ومازالت الكهرباء تشكل مشكلة كبيرة رغم انفاق اموال طائلة عليها.

جدول (31)

تطور القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية في بيئة الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2022)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة	معدل النمو السنوي %	القيمة المضافة لقطاع الزراعة	معدل النمو السنوي %	القيمة المضافة لقطاع الصناعة	معدل النمو السنوي %	القيمة المضافة لقطاع الخدمات	معدل النمو السنوي %
2004	101845262	****	554619820	****	156541170	****	358612108	****
2005	103551403	1.68	728655830	31.38	154869430	1.07-	374612170	4.46
2006	109389941	5.64	759752480	4.27	171105490	10.48	397017676	5.98
2007	111455813	1.89	549421240	27.68-	181791380	6.25	394734800	0.58-
2008	120626517	8.23	473038890	13.9-	193971400	6.7	417402495	5.74
2009	124702848	3.38	489877320	3.56	263779290	35.99	431464705	3.37
2010	132687028	6.4	556082840	13.51	280504100	6.34	465429039	7.87
2011	142700217	7.55	646565630	16.27	287048590	2.33	498789012	7.17
2012	162587533	13.94	601956140	6.9-	293076610	2.1	566233113	13.52

(1) البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي 2008، ص20.

(2) البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي 2014، ص23.

(3) سعود غالي صبر ، شافان جمال حمد ، اثر تنوع نشاط القطاعات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في العراق للمدة 1980-2017 ، المجلة العربية للإدارة، المجلد 41 ، العدد2، 2021، ص254 .

8.63	615096501	9.46-	265345820	23.92	745917390	7.63	174990175	2013
3.54-	593300977	22.18-	206494580	2.01-	730901600	2.26	178951407	2014
2.7-	577287956	16.53-	172353150	36.88-	461321070	2.61	183616252	2015
0.57-	573992457	3.71	178744660	0.31-	459897060	13.79	208932109	2016
4.99	602619833	7.77	192641740	16-	386322300	1.82-	205130067	2017
10.46	665641471	12.56	216840140	37.66	531824230	2.63	210532887	2018
1.38-	656467187	6.67	231307260	46.16	777313610	5.96	223075021	2019
7.3-	608568990	6.21-	216954600	22.46	951860350	10.95-	198656601	2020
9.48	666264360	19.4	259038800	20.56-	756177340	2.92	204461401	2021
1.1	673587580	1.99	264186000	10.56-	676306200	3.89	212408657	2022

المصدر: من اعداد الباحث بالاستناد الى:

- وزارة المالية العراقية، دائرة الموازنة ودائرة الحسابات الختامية، خلال السنوات (2004-2022).
- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي، خلال السنوات (2004-2022).

ثانياً: تحليل مؤشري الاستثمار والادخار:

يوضح هذا المؤشر فجوة الموارد وان الدولة التي تتمتع بفائض في هذه الفجوة أي ان الادخارات تفوق الاستثمارات تكون لديها قدرة أكبر على مواجهة حجم المديونية من الدولة التي لديها عجز في الموارد أي عندما تفوق الاستثمارات على الادخارات، إذ ان هذا العجز يضيف أعباء جديدة على الاقتصاد الوطني بسبب تزايد حجم التمويل الخارجي لغرض سد هذه الفجوة، وهناك علاقة وثيقة بين المدخرات ومستوى التمويل الخارجي فكلما كانت المدخرات ضئيلة بالقياس الى حجم الاستثمارات المطلوبة يؤدي ذلك الى زيادة الحاجة الى التمويل الخارجي والعكس صحيح⁽¹⁾، ان السياسة النقدية تؤثر على المناخ الاستثماري في أي بلد عن طريق استهدافها لمتغيرات اقتصادية اساسية ومهمة في اتخاذ القرار الاستثماري ويُعد سعر الفائدة واحداً من تلك المؤشرات ان لم يكن اهمها التي يأخذها المستثمر في عين الاعتبار عند اتخاذ قراره الاستثماري فضلاً عن المتغيرات الاخرى كالتضخم وسعر الصرف، كونها تؤثر بشكل مباشر على ايراداته ومن ثم تؤثر في ارباحه، ومن هنا يسعى الاقتصاد العراقي شأنه شان جميع الدول النامية لتعزيز موارد المالية لتمويل النمو الاقتصادي وهذا الامر يتطلب تحفيز الاقتصاد الوطني لزيادة التراكم الرأسمالي المحلي، وزيادة التراكم الرأسمالي يرتكز في الاساس على تعزيز الادخار وزيادة نسبته ليكون رافداً لعمليات الاستثمار، كما يمكن زيادة المدخرات الحكومية عن طريق ترشيد الانفاق الذي يستدعي التحكم في المنافع المتاحة من الانفاق الحكومي إذ يتم توزيع هذه المنافع على الافراد أو الطبقات التي هي بحاجة اليها والضغط على الانفاق وتعديل هيكل النفقات الاستهلاكية الحكومية لصالح الانفاق الذي يؤدي إلى زيادة الانتاجية، فيما يأتي عرض وتحليل واقع مؤشري الاستثمار والادخار في بيئة الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2022)، إذ تشير بيانات الجدول(32) الى ان الاقتصاد العراقي في الاعوام (2004-2008) يواجه فائض في الموارد إذ ان الادخارات تفوق الاستثمارات ويعزى هذا الى التحسن الكبير الذي حدث في دخول الافراد في القطاعين العام

¹⁾ Herry Thompson.(2006) (International Economics-Globel Markets and Competitionm 2ndEdition-world scientific publishing co-pte.p430.

والخاص اي زيادة الرواتب ومن ثم زيادة المدخرات أدت الى تفوق الادخارات على الاستثمارات، أما خلال الاعوام (2010-2022) فقد كان هناك عجز في الموارد إذ ان الاستثمارات تفوق الادخارات وهذا يعني ان الاستثمارات التي ينفذها الاقتصاد خلال هذه الفترة يزيد عما أمكن تدبيره من المدخرات ويتم عن طريق احداث فائض في الاستيرادات، إذ يمول هذا الفائض عن طريق انسياب صافي رأس المال الاجنبي الى الاقتصاد القومي خلال نفس المدة، وهذا ما يقصد به فجوة الموارد (الادخار- الاستثمار) لا بد ان تتساوى مع فجوة التجارة الخارجية (زيادة الاستيرادات على الصادرات)، إذ ان عدم تساوي المدخرات مع الاستثمارات يعني لا يوجد توازن في بيئة الاقتصاد العراقي ما بين (الاستثمار والادخار) إذ تعكس بيانات الجدول (32) وجود حالة من التذبذب في فجوة الموارد تمثلت بالأرقام السالبة وفي الاعوام (2011-2013-2019) ويعزى ذلك الى عدم وجود حالة من الاستقرار في بيئة الاقتصاد العراقي امنيا وسياسيا مما انعكس على استقراره الاقتصادي في الاستفادة من الموارد الاقتصادية المتاحة.

وعن طريق الجدول (32) أدناه يتبين ان عدم تحقق العلاقة الطردية بين الادخار والاستثمار يفسر ذلك على ان معدلات الاستثمار في بيئة الاقتصاد العراقي لا تعتمد على معدل الادخار وان كان الادخار يُعد أحد مقومات الاستثمار في العراق الا انه يعني وجود عوامل أخرى ذات تأثير كبير في وجود الاستثمارات والتي من أهمها شدة احادية الاقتصاد العراقي وتمحور النشاط الاقتصادي الاجمالي حول عوائد الصادرات من النفط الخام، كما ان ظهور الاقتصاد العراقي كاققتصاد ريعي بعد عام 2003 الذي تهيمن فيه واردات النفط على حركة ثلاثة موازين هي الحساب الجاري والموازنة العامة الاتحادية والميزان الاخير هو مساهمة القطاع النفطي في مكونات الناتج المحلي، إذ يعزى ذلك بسبب ضيق التنوع في مصادر الدخل أصبح الادخار يعتمد على اسعار الصادرات النفطية فتدهور وانخفاض حصيلة الايرادات النفطية يعني زيادة الاختلالات الادخارية وبالتالي ضعف الاستثمار وهذا سيؤدي حتماً إلى انخفاض النمو الاقتصادي⁽¹⁾.

⁽¹⁾ للمزيد من التفاصيل انظر :

- سجي فاضل جواد، الادخار الحكومي ودوره في التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (2000-2012)، مجلة الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، السنة 39، العدد 107، 2016 .
- احمد صالح حسن، طبيعة العلاقة بين الادخار والاستثمار وتأثيرهما في النمو الاقتصادي العراقي للمدة (1990-2015)، مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم، العدد 47، 2020 .
- فائزة حسن مسجت، بان ياسين مكي، محددات الادخار المحلي في العراق للمدة (2003-2019)، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 12، العدد 2، 2022 .

الجدول (32)
تطور مؤشري الاستثمار والادخار في بيئة الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2022)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي	اجمالي الاستثمار	معدل النمو % السنوي	أجمالي الادخار	معدل النمو % السنوي	القيمة المطلقة للاستثمار	القيمة المطلقة للاادخار
2004	101845262	31424260	****	125987734	****	31419263.33	125992773.6
2005	103551403	28844337	3.87	81618812	35.22-	28849420.88	81619215.84
2006	109389941	9282051	8.21-	63939747	21.66-	9287205.99	63938420.51
2007	111455813	1691232	67.82-	13718246	78.55-	1694128.36	13720210.58
2008	120626517	2767965	81.78-	13875797	1.15	2762347.24	13872049.46
2009	124702848	9971572	63.67	82280168	42.98	9976227.84	82278939.11
2010	132687028	16364385	20.25	191194464	12.37	16360310.55	191188738.7
2011	142700217	19103610	64.11	18480742	9.33-	19107559.06	18479678.1
2012	162587533	26836535	16.74	41710145	12.7	26843201.7	41703702.21
2013	174990175	27669330	40.48	23536579	43.57-	27665946.67	23536178.54
2014	178951407	15454530	3.1	157667201	59.88	15461401.56	157674084.7
2015	183616252	17782830	44.15-	424162934	16.02	17774053.19	424171903.8
2016	208932109	39015526	15.07	403909008	4.78-	39007624.75	403907553.1
2017	205130067	50855090	11.4	523117735	29.51	50851743.61	523122696.9
2018	210532887	40235184	30.35	389087084	25.62-	40232834.71	389085828.5
2019	223075021	27392610	20.88-	18637749	9.21-	27393612.58	18626764.25
2020	198656601	28770630	31.92-	186921039	90.92	28765475.82	186915995.9
2021	204461401	29879203	5.03	195879627	4.79	29871810.69	195874022.2
2022	212408657	32795461	3.85	215876423	10.21	32795896.64	215870918.1

المصدر: من اعداد الباحث بالاستناد الى:

- وزارة المالية العراقية، دائرة الموازنة ودائرة الحسابات الختامية، خلال السنوات (2004-2022).
- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي، خلال السنوات (2004-2022).

ثالثاً: تحليل مؤشر القدرة الانتاجية:

يُعد الانفاق العام في بيئة الاقتصاد العراقي هو الاداة الاساسية لتنفيذ اولويات الاقتصاد العراقي على المدى القريب والبعيد، فضلا عن انه الاداة الرئيسية القادرة على توجيه الاقتصاد لتحقيق النمو الاقتصادي وتقليل نسب البطالة وانعاش المستوى المعاشي للفرد .

وننطلق في تحليل العلاقة بين مؤشر القدرة الانتاجية والانفاق الحكومي بناء على ما جاءت به النظرية الكينزية التي تقول بان الانفاق العام (الانفاق الجاري والاستثماري) له تأثير مباشر على النمو والتنمية بما يحقق زيادة ملموسة في الانتاج والانتاجية لتحقيق رفاهية المجتمع وكذلك معالجة مشاكل الآثار الاقتصادية وهذا الراي بالضد مما جاءت به النظرية الكلاسيكية القائلة بان زيادة الانفاق العام يزاحم النشاط الاقتصادي الخاص، في حين اكدت وجهة النظر الريكاردية بان الانفاق العام ليس له مزاحمة للقطاع الخاص ولا توجد اي مزاحمة على ارض الواقع⁽¹⁾، ونظرا لتطور الحياة العامة وزيادة التعقيدات الاقتصادية وارتفاع حدة النشاط الاقتصادي وظهور الطبقة المقيتة والعيش في وهم تحقيق العدالة الاقتصادية العالمية رأسماليا ، ارى ان تقوم الحكومات بدور مهم جدا في الاشراف والرقابة وتوجيه الموارد الاقتصادية الطبيعية والمادية والبشرية والمالية بما يحقق المصلحة العامة ثم مصلحة الافراد الخاص من مستثمرين ومنتجين وهذا ما يطابق وجهة النظر الاسلامية في الدور الذي يجب ان تقوم به الحكومة ، فيجب عن طريق الانفاق ان تبني حياة كريمة للأفراد عن طريق توفير خدمات صحية وتعليمية وبنى تحتية تليق بأفراد المجتمع واخلاقيات الاقتصاد الاسلامي الذي يبحث في مجال تمكين جميع الافراد من العمل والانتاج .

إذ يتصف الاقتصاد العراقي بانه اقتصاد ريعي يعتمد في تمويل نفقاته على ايرادات النفط الخام مقابل ضعف مساهمة مصادر التمويل الاخرى نتيجة لفشل الادارة المالية في تطوير مشاريع اخرى قادرة على تمويل موازنتها فاعلمت المشاريع الصناعية والانتاجية بسبب سوء التخطيط والادارة وغياب الدعم متعطلة تماما، وان استمرار الاعتماد على العوائد النفطية بشكل رئيس في تمويل الموازنة العامة يعرضها لمخاطر وتحديات كثيرة اهمها تغيرات اسعار النفط العالمية، وفي مقابل الدور المحدود لكل

¹) Facchini, F., & Melki, M. (2013). Efficient government size : France in the 20th century. European Journal of Political Economy, 31, 1 14.

من الإيرادات الضريبية وغير الضريبية، سوف يؤدي الى اضعاف فاعلية هذه الإيرادات ما يؤثر سلبا في تمويل الموازنة العامة و زعزعة الاستقرار الاقتصادي .

اتسمت السياسة الانفاقية بعد عام 2003 بالتوسعية بسبب الزيادة الكبيرة للإيرادات النفطية أثر انتهاء العقوبات الاقتصادية والتي تزامنت مع ارتفاع اسعار النفط، في الوقت الذي ينظر فيه إلى توسيع الانفاق العام على انه الدعامة الأساسية لسياسات الإصلاح الاقتصادي الرامية الى اعادة هيكلة الاقتصاد العراقي ، وانه مطلب وطني كفيل بالنهوض بالمستوى المعيشي للمواطنين عبر زيادة الاجور والرواتب وتعديل رواتب المتقاعدين وتوسيع مظلة الرعاية الاجتماعية، وتوسيع قاعدة دعم السلع الأساسية، ومواجهة ما تبقى من تداعيات الحرب الاخيرة وما رافقها من اعمال تخريب وتجاوزات على الاملاك العامة والخاصة وانعكاس ذلك على الامن الاقتصادي والتنموي في البلاد، نلاحظ من الجدول(33) الذي يبين ان الانفاق الحكومي في حالة تنامي مستمر، وتعود هذه الزيادة الى زيادة النفقات الجارية وبالأخص النفقات العسكرية نتيجة لتدهور الوضع الأمني فضلاً عن تعديل الرواتب والمخصصات الوظيفية، وقد استمرت النفقات العامة بالتذبذب ضمن هذه المستويات حتى وصلت إلى أعلى مستوى لها عام 2013، وان سبب هذه الزيادة يعود الى تحسن اسعار النفط وزيادة الإيرادات النفطية ما انعكس على زيادة الانفاق الحكومي وكانت الحصة الاكبر من تلك النفقات لصالح الانفاق الجاري بنسبة (66.1%) على حساب الانفاق الاستثماري الذي بلغت نسبته (33.9%).

وفي الاعوام (2014-2017م) تراجع الانفاق الحكومي بسبب انخفاض اسعار النفط وتراجع الإيرادات النفطية التي تشكل ما يقارب (90%) من الإيرادات العامة ما انعكس على انخفاض الانفاق الحكومي فضلاً عن تدهور الاوضاع الامنية ومحاربة العصابات الارهابية تمخض عنها زيادة الانفاق العسكري الذي يعد جزءاً من الانفاق الجاري التي ارتفعت نسبته الى (78.2%) من الانفاق الحكومي

وفي الاعوام (2020-2022م) فقد شهد العراق ازمة مزدوجة تمثلت بانخفاض اسعار النفط نتيجة تفشي فايروس كورونا وانخفاض الطلب العالمي على النفط وبما ان الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي فقد تأثر بشكل كبير بهذه الازمة، ورغم ذلك توجب على الحكومة تقديم المنح والاعانات لأفراد المجتمع من اجل التخفيف من حدة الفقر والجوع الحاصل بسبب فترات الاغلاق والحظر الشامل لذا

ارتفعت حصة الانفاق الجاري الى ما يقارب (89%) وانخفضت حصة الانفاق الاستثماري الى (11%)، ونلاحظ من بيانات الجدول انخفاض مؤشر القدرة الانتاجية في بيئة الاقتصاد العراقي، نتيجة لمواطن الضعف البنوي الاقتصادي ما ادى الى جعل الاقتصاد العراقي اقتصادا هشا ضعيفا اكثر عرضة للتقلبات والصدمات الخارجية، وهذا ما يبينه انخفاض مؤشر القدرة الانتاجية والتي بلغت في افضل احوالها (35%)، فالبلد الذي لا يعطي اهمية للجانب الاستثماري سيقى مدى التاريخ بلد هش ذي تبعية اقتصادية لدول العالم وهذا ما يفقده القدرة على اتخاذ قراراته الاقتصادية إذ ارتبطت مقدراته بمقدرات الدول الجوار ودول العالم المتقدم، وبالنتيجة انه اقتصاد معرض للانهييار في اي ازمة عالمية فبعد عام 2003 عانت أغلب المنشآت والبنى التحتية من دمار وتخريب كان لابد من توفير تخصيصات أكبر للنهوض بها ولإعادة اعمارها، فضلا عن ضعف التخصيص فان النسبة الأكبر من النفقات الاستثمارية هي في مشاريع الهياكل الارتكازية التي ليس لها علاقة مباشرة بالإنتاج المادي وكان للفساد الاداري والمالي أثراً في تلكى العديد من المشاريع وعدم انجازها فضلا عن المشاريع الوهمية.

جدول (33)

مؤشر القدرة الانتاجية في بيئة الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2022)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة	الانفاق العام	نسبة الانفاق الجاري من الانفاق العام %	نسبة الانفاق الاستثماري من الانفاق العام %	مؤشر القدرة الانتاجية %
2004	101845262	59250093	49.12	50.88	23.4
2005	103551403	67523344	32.29	67.71	24.4
2006	109389941	90762410	34.79	65.21	25.8
2007	111455813	98604957	33.18	66.82	25.5
2008	120626517	67277196	77.74	22.26	27.3
2009	124702848	55589720	82.64	17.36	28.4
2010	132687028	70134201	77.82	22.18	29.8
2011	142700217	78758102	77.36	22.64	31.7
2012	162587533	105140096	72.08	27.92	32.2
2013	174990175	119127555	66.10	33.90	32.9
2014	178951407	113474412	68.73	31.27	33
2015	183616252	70397515	73.63	26.37	34.2
2016	208932109	67071437	76.30	23.70	33.4

34.5	21.81	78.19	75490115	205130067	2017
35.3	17.09	82.91	80846189	210532887	2018
34.5	21.86	78.14	111723523	223075021	2019
31.4	4.22	95.78	76082443	198656601	2020
32.5	3.95	96.05	84945764	204461401	2021
32.7	4.03	95.97	89286091	212408657	2022

المصدر: من اعداد الباحث بالاستناد الى:

- وزارة المالية العراقية، دائرة الموازنة ودائرة الحسابات الختامية ، خلال السنوات (2004-2022).
- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي، خلال السنوات (2004-2022).
- قاعدة بيانات <https://unctad.org> ، خلال السنوات (2004-2022)

رابعاً: تحليل مؤشري الصادرات والاستيرادات من السلع والخدمات:

للتجارة الخارجية أهمية كبيرة في الاقتصاد القومي وتختلف هذه الأهمية من دولة الى دولة اخرى والسبب هو تفاوت الدول فيما لديها من موارد وخامات وثروات طبيعية، فضلاً عن التقدم التكنولوجي كما يؤثر قطاع التجارة الخارجية تأثيراً كبيراً في الحياة الاقتصادية ولا سيما التنمية الاقتصادية، ونظراً لظروف العراق السياسية واعتماده على نفسه بعدما منع من تصدير السلع الى الخارج نتيجة العقوبات الاقتصادية التي فرضها مجلس الامن الامر الذي ادى الى العجز في الميزان المدفوعات العراقي⁽¹⁾، ومن هنا يمكن تحليل مؤشري الاستيرادات والاستيرادات في بيئة الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2022) وكالاتي:

1. تحليل مؤشر الصادرات:

للصادرات أثر مهم وحيوي في رفع معدلات النمو الاقتصادي في بيئة الاقتصاد العراقي إذ تسهم الصادرات النفطية في دعم القطاعات الاقتصادية الاخرى وكذلك الناتج المحلي الاجمالي كما وتسهم الصادرات النفطية في رفع معدلات رأس المال الثابت عن طريق استعمال العوائد النفطية من

⁽¹⁾ عبد علي المعموري، الاقتصاد العراقي جدلية الواقع وجبرية الخارج، مجلة ابحاث عراقية، العدد(1)، المجلد(10)، 2007، ص271.

النقد الاجنبي في ادخال السلع الرأسمالية، لذا يعد الاخير أداة من خلالها يتم تحقيق النمو الاقتصادي⁽¹⁾، إذ يهيمن القطاع النفطي على أجمالي الصادرات في بيئة الاقتصاد العراقي ويعد المورد الرئيس للإيرادات العامة ، ويبين الجدول (34) ان قيمة أجمالي الصادرات في بيئة الاقتصاد العراقي تختلف من عام الى عام اخر وبمعدلات نمو موجبة خلال الاعوام (2004-2008) إذ بلغت قيمة الصادرات في عام (2004) حوالي (25877930) مليون دينار أما نسبتها من الناتج المحلي الاجمالي بلغت(25.41%)، بينما كانت قيمة أجمالي الصادرات مرتفعة في عام (2008) إذ بلغت قيمة الصادرات حوالي(76662378) مليون دينار، أما نسبتها من الناتج المحلي الاجمالي بلغت(63.55%)، ومن تحليل البيانات الجدول يتبين ان قيمة أجمالي الصادرات قد انخفضت في عام(2009) إذ بلغت قيمتها حوالي(46606260) مليون دينار، بينما شكلت نسبتها من الناتج المحلي الاجمالي إذ بلغت(37.37%) وبمعدل نمو سالب بلغ(-39.21%)، ويعزى هذا الانخفاض الى تراجع صادرات العراق نتيجة الازمة المالية العالمية مما ادت الى انخفاض الطلب على النفط من قبل الدول الكبرى، بينما ارتفعت قيمة أجمالي الصادرات في الاعوام (2011-2012) على التوالي إذ بلغت قيمة الصادرات حوالي(95298476- 116159697) مليون دينار، بينما شكلت بنسبتها من اجمالي الناتج المحلي إذ بلغت(66.78%- 71.44%)، يعزى هذا الارتفاع نتيجة الاجراءات التي اتخذتها وزارة النفط العراقية في منح تراخيص الاستثمار النفطي للشركات الاجنبية وانشاء محطات بحرية محطات بحرية خاصة بتصدير النفط إذ ساهم في زيادة مبيعات النفط وأدى الى زيادة قيمة أجمالي الصادرات، بينما نلاحظ من انخفاض قيمة الصادرات مرة اخرى وخلال الاعوام(2013-2016) على التوالي إذ بلغت قيمة أجمالي الصادرات في عام(2013) حوالي(104669488) مليون دينار وبنسبة من أجمالي الناتج المحلي بلغت(59.81%)، أما في عام(2016) شكلت قيمة الصادرات حيث بلغت(52654950) مليون دينار بينما شكلت نسبتها من الناتج المحلي الاجمالي حوالي(25.2%) حيث كان معدل النمو سالباً للأعوام (2013-2016) على التوالي إذ بلغ (-9.89%- -17.75%)، يعزى السبب في انخفاض الاسعار العالمية للنفط حيث بلغ في عام 2014 سعر البرميل الواحد (\$96.8) واستمر في الانخفاض حتى بلغ سعر البرميل الواحد في عام 2016 (\$36)، فضلاً عن ذلك

⁽¹⁾ ازدهار حسن علي، تحليل العلاقة السببية بين الصادرات النفطية والنمو الاقتصادي في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، العدد(100)، المجلد(23)، 2017، ص444.

تردي الأوضاع الامنية والسياسية التي بدورها ادت الى انخفاض الصادرات العراقية، بينما نلاحظ من بيانات الجدول وخلال مدة البحث استمرت بالتأرجح ما بين الارتفاع والانخفاض وصولاً الى عام 2021 حيث شكلت أجمالي قيمة الصادرات اعلى نسبة لها إذ بلغ معدل النمو السالب (-78.73%)، ويعزى ذلك الانخفاض نتيجة تدني أسعار النفط الى مستويات دون 20 دولار امريكي للبرميل وكذلك التباطؤ والانغلاق الاقتصادي الناتج عن انتشار وباء كورونا (Covid 19)⁽¹⁾، بينما ارتفع أجمالي قيمة الصادرات في عام 2022 إذ بلغت (18106093) مليون دينار وبنسبة من الناتج المحلي الاجمالي (48.95%)، يعزى هذا الارتفاع لتعافي اسعار النفط الخام في الاسواق العالمية وانعكاسها على زيادة الصادرات في بيئة الاقتصاد العراقي.

2. تحليل مؤشر الاستيرادات:

ان الظروف الاقتصادية الداخلية والخارجية التي استجبت بعد نيسان 2003 عملت على العديد من التغيرات وخصوصا في جانب الاستيرادات حيث تم توسيع نطاق الاستيرادات عن طريق تخفيض التعريفات الجمركية على الاستيرادات والعمل على توحيدها حيث بلغت بنسبة 5% من قيمة السلع المستوردة، وان من اهم الظروف التي ساعدت على زيادة نسبة الاستيرادات هو اتجاه الحكومة الى زيادة المخزون السلعي من السلع والبضائع الأجنبية وذلك بسبب حاجة المستهلك العراقي لها خاصة بعد توقف الاستيرادات منذ بداية التسعينات بسبب العقوبات الاقتصادية التي فرضت آنذاك أما بالنسبة لعوامل الخارجية التي تمثلت بارتفاع أسعار النفط الخام مما أدى الى زيادة قيمة الصادرات العراقية وبالتالي زيادة الميول الى الانفاق على الاستيرادات فضلا عن ذلك وبعد الاحداث التي مرت بها البلد عام 2003 بدأت بوادر لعودة النشاط العمراني، كذلك تأسيس مجلس الاعمار الذي تبعه زيادة في حجم الاستيرادات من المواد الانشائية وكذلك السلع الرأسمالية⁽²⁾.

إذ يُعد مؤشر الاستيرادات من المؤشرات المهمة لتقدير درجة التطور الاقتصادي عن طريق تجارتها الخارجية، فالإقتصاد العراقي يعتمد بشكل كبير على السلع والخدمات المستوردة وذلك لسد الطلب المحلي الذي يعجز الجهاز الانتاجي في تلبية كافة الاحتياجات فضلاً عن قدرة السلع الاجنبية

⁽¹⁾ جمهورية العراق، وزارة التخطيط، مديرية الحسابات القومية، مؤشرات الانذار المبكر للربع الثالث لسنة 2020، ص5.

⁽²⁾ الموسوعة العربية لضمان الاستثمار ، ملف إعادة اعمار العراق – نشرة موسوعة ضمان الاستثمار ، العدد 138 ، عدد خاص ، الكويت ، الصفاة ، تشرين الأول 2003، ص7.

على المنافسة مع السلع المحلية فضلاً عن سعرها المنخفض⁽¹⁾، إذ يبين الجدول (34) ان قيمة أجمالي الاستيرادات في بيئة الاقتصاد العراقي تختلف من عام الى عام اخر إذ تتأرجح بين الارتفاع والانخفاض وبمعدلات نمو موجبة وسالبة ونلاحظ خلال الاعوام (2004-2008) حيث بلغت قيمة الاستيرادات في عام (2004) حوالي (30951806) مليون دينار أما نسبتها من الناتج المحلي الاجمالي بلغت (30.39%)، بينما كانت قيمة أجمالي الاستيرادات مرتفعة في عام (2008) إذ بلغت قيمة الاستيرادات حوالي (42701688) مليون دينار، أما نسبتها من الناتج المحلي الاجمالي بلغت (35.4%)، ومن تحليل البيانات الجدول يتبين ان قيمة أجمالي الاستيرادات قد ارتفعت في عام (2009) إذ بلغت قيمتها حوالي (49067184) مليون دينار، بينما شكلت نسبتها من الناتج المحلي الاجمالي إذ بلغت (39.35%) وبمعدل نمو موجب بلغ (14.91%)، بينما استمرت قيمة أجمالي الاستيرادات بالارتفاع حتى عام (2012) إذ بلغت قيمة الاستيرادات حوالي (72754398) مليون دينار، بينما شكلت بنسبتها من اجمالي الناتج المحلي إذ بلغت (44.75%)، يعزى هذا الارتفاع نتيجة ارتفاع الصادرات النفطية وما تدره من عوائد كبيرة وزيادة العملة الاجنبية فضلاً عن زيادة الانفاق العام الممثل بالارتفاع بالأجور والرواتب وزيادة الطلب المحلي على السلع والاستهلاكية والانتاجية دون ان يكون هناك معروض سلعي يغطي الطلب المحلي المتزايد كل هذا ادى الى زيادة أجمالي قيمة الاستيرادات، بينما نلاحظ من انخفاض قيمة الاستيرادات مرة اخرى وخلال الاعوام (2013-2021) على التوالي إذ بلغت قيمة أجمالي الاستيرادات في عام (2013) حوالي (70084762) مليون دينار وبنسبة من أجمالي الناتج المحلي بلغت (40.05%)، أما في عام (2021) شكلت قيمة الاستيرادات حيث بلغت (24381628) مليون دينار بينما شكلت نسبتها من الناتج المحلي الاجمالي حوالي (11.92%)، يعزى السبب في الانخفاض الى الازمة المزدوجة التي تمثلت بانخفاض الاسعار العالمية للنفط، فضلاً عن ذلك تردي الاوضاع الامنية والسياسية وكذلك التباطؤ والانغلاق الاقتصادي الناتج عن انتشار وباء كورونا (Covid 19)⁽²⁾ كل هذا ادى الى انخفاض الاستيرادات العراقية، بينما ارتفع أجمالي قيمة الاستيرادات في عام 2022 إذ بلغت (31997832) مليون دينار وبنسبة من الناتج

¹ فارس كريم بريهي، ميس عبد الامير كشيش، الاختلال الهيكلي للميزان التجاري دراسة تحليلية للمدة (1994-2014)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، العدد (101)، المجلد (23)، 2016، ص 324.

² جمهورية العراق، وزارة التخطيط، مديرية الحسابات القومية، مؤشرات الانذار المبكر للربع الثالث لسنة 2020، ص 6.

المحلي الاجمالي بلغت (15.06%)، يعزى هذا الارتفاع لتعافي اسعار النفط الخام في الاسواق العالمية وانعكاسها على زيادة الاستيرادات في بيئة الاقتصاد العراقي.

جدول (34)

تطور مؤشري الصادرات والاستيرادات من السلع والخدمات في بيئة الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2022)

الاجمالي التجارة الخارجية	نسبة الاستيرادات من GDP %	قيمة الاستيرادات	نسبة الصادرات من GDP %	قيمة الصادرات	الناتج المحلي الاجمالي	السنة
56829736	30.39	30951806	25.41	25877930	101845262	2004
69521088	33.45	34639104	33.69	34881984	103551403	2005
75845975	28.17	30815700	41.16	45030275	109389941	2006
74934181	22.23	24777452	45	50156729	111455813	2007
119364066	35.4	42701688	63.55	76662378	120626517	2008
95673444	39.35	49067184	37.37	46606260	124702848	2009
113475294	39.25	52083190	46.27	61392104	132687028	2010
152470864	40.06	57172388	66.78	95298476	142700217	2011
188914095	44.75	72754398	71.44	116159697	162587533	2012
174754250	40.05	70084762	59.81	104669488	174990175	2013
174780791	39.76	71142825	57.91	103637966	178951407	2014
123209835	32.24	59191349	34.87	64018486	183616252	2015
107745150	26.37	55090200	25.2	52654950	208932109	2016
120044650	23.22	47635428	35.3	72409222	205130067	2017
144489452	20.81	43804511	47.82	100684941	210532887	2018
123029155	11.12	24803819	44.03	98225336	223075021	2019
75532249	9.26	18390722	28.76	57141527	198656601	2020
36537652	11.92	24381628	5.95	12156024	204461401	2021
50103925	15.06	31997832	8.52	18106093	212408657	2022

المصدر: من اعداد الباحث بالاستناد الى:

- وزارة المالية العراقية، دائرة الموازنة ودائرة الحسابات الختامية، خلال السنوات (2004-2022).
- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي، خلال السنوات (2004-2022).

3

الفصل الثالث

قياس وتحليل العلاقة بين مؤشرات السياستين المالية والنقدية ومؤشرات الطاقة الاستيعابية في دول العينة

المبحث الأول:-

التأطير النظري لبعض الأدوات القياسية المستخدمة في

التحليل القياسي.

المبحث الثاني:-

قياس وتحليل العلاقة بين مؤشرات السياستين المالية

والنقدية والطاقة الاستيعابية للاقتصاد (السعودية، الجزائر).

المبحث الثالث:-

قياس وتحليل العلاقة بين مؤشرات السياستين المالية

والنقدية والطاقة الاستيعابية للاقتصاد العراقي

قياس وتحليل العلاقة بين مؤشرات السياستين المالية والنقدية
ومؤشرات الطاقة الاستيعابية في دول العينة

الفصل الثالث

تمهيد:

من البديهي التعرف على طبيعة الاختبارات التي تستخدم لتحديد العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية على شكل نماذج قياسية وأيا كانت طبيعة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية. فيما يخص التحقق من وجود علاقة بين المتغيرات محل البحث الناتج بالنسبة لبعض مؤشرات السياستين المالية والنقدية ومؤشرات الطاقة الاستيعابية في الأجلين القصير والطويل على مستوى اقتصادات دول العينة، تم الاستعانة بالاختبارات القياسية المتعلقة بتحليل السلاسل الزمنية (time Sereis)، وتم الاعتماد على اختبار السكون (Stationary)، والتكامل المشترك (Cointegration) وفق منهجية نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)، كون هذا النموذج يتميز بسكون السلاسل الزمنية سواء في رتبة واحدة أم في رتب مختلفة، لذلك سوف يتطرق هذا الفصل من البحث الى الجانب التطبيقي عن طريق قياس وتحليل العلاقة بين متغيرات السياستين المالية والنقدية ومتغيرات الطاقة الاستيعابية في دول العينة للمدة (2004-2022)، والبيانات نصف فصلية وكان استعمالها له ما يبرره كون ان البيانات المستعملة كبيرة لأنه يتم فقد عدد من درجات الحرية ولغرض ادخال الفجوات الزمنية الملائمة، فضلاً عن ان وجود بيانات اكثر يعطي مصداقية اكبر للنتائج المتحصل عليها وهذا يعزز مصداقية ما تبني عليها من استنتاجات، إذ تم الاعتماد على الأساليب الإحصائية الحديثة في القياس بما يتلاءم مع اهداف البحث.

المبحث الأول

التأطير النظري لبعض الأدوات القياسية المستخدمة في التحليل القياسي

تحليل السلاسل الزمنية:

تتعرض الظواهر الاقتصادية الى تغيرات مستمرة وهذا ما يتطلب دراسة السلاسل الزمنية لمعرفة هذا التغير فضلاً عن انها الأداة الإحصائية التي تستخدم في التنبؤ بالظاهرة محل البحث، إذ ان هذا يدفع الاقتصاديين الى إعطاء تحليل السلاسل الزمنية أهمية قصوى بالاعتماد على الطرق العلمية الحديثة، إذ ان قبل البدء بالتقدير والاختبار للعلاقة بين المتغيرات الاقتصادية يجب تحليل السلاسل الزمنية للتأكد من استقراره هذه المتغيرات ومعرفة الخصائص الإحصائية لها.

أولاً: اختبارات السكون للسلاسل الزمنية:

ان الدراسات التقليدية للأنموذج القياسي لم تعط أهمية لخصائص السلاسل الزمنية عند تقدير العلاقة بين التغيرات الاقتصادية لانطلاقها من فرض ان السلاسل الزمنية مستقرة، واعتمدوا على قبول الأنموذج المقدر من عدمه على الاختبارات الإحصائية والقياسية مثل معامل التحديد (R^2)، وكذلك اختبار (T) من اجل اختبار المعنوية الإحصائية للمعاملات واخيراً اختبار (F) لقياس المعنوية الاجمالية للأنموذج المقدر، إذ ان تلك العملية يمكن من خلالها الاستدلال على وجود علاقة ما بين المتغيرات محل البحث، إذ ان الوضع ظل هكذا الى ان اكد الباحثان السويديان (Angel & New Bold) في عام 1974 على ضرورة اختبار سكون السلسلة الزمنية⁽¹⁾، وما توصل اليه الباحثان هو ان السلاسل الزمنية لا بد وان تتمتع بخاصية الاستقرار، لكون استخدام الانحدار الخطي للبيانات في السلاسل الزمنية غير المستقرة يعطي انحدار زائف (Spurious Regression)⁽²⁾ وهذا يعني وجود " اتجاه عام في السلاسل الزمنية للمتغيرات محل البحث قد يؤدي الى وجود علاقة معنوية بين هذه المتغيرات حتى لو كان الاتجاه العام هو الشيء الوحيد المشترك بينهما"⁽³⁾، إذ يكون كل من المتوسط والتباين للمتغيرات محل البحث فيها غير مستقلين عن الزمن، وقيمة اختبار (D-W) تكون

⁽¹⁾ يحيى حمود حسن وحسام الدين الدين زكي، " تحليل العلاقة بين أسواق النفط والسياسة النفطية العراقية بالاعتماد على السلاسل الزمنية"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة الثامنة، العدد 25، ص 9.

⁽²⁾ نوال محمود حمود، " استخدام منهج تحليل التكامل المشترك لبيان أثر المتغيرات النقدية والحقيقة في التضخم"، مجلة جامعو الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 4، العدد 7، 2011، ص 181.

⁽³⁾ نبيل مهدي الجنابي، " نماذج السياسات النقدية والمالية مع تطبيق معادلة (st.Louis) على الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2011)"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة الثامنة، العدد 22، ص 62.

أقل مما هي عليه ويكون فيه معامل التحديد (R^2) مرتفع حتى ولو لم تكن هناك علاقة بين المتغيرات محل البحث⁽¹⁾.

ويهدف اختبار السكون الى فحص رتبة تكامل المتغيرات محل البحث كل متغير على حدة، فإذا كانت السلسلة ساكنة أصلاً يقال ان السلسلة متكاملة من الرتبة (I_0)، وهي بذلك لا تحمل اختبار جذر الوحدة، أما إذا كانت المتغيرات محل البحث ساكنة بالفرق الأول فان السلسلة متكاملة من الرتبة (I_1)⁽²⁾.

إذ يعكس اختبار السكون مدى إمكانية وجود ظاهرة الانحدار الزائف في النماذج القياسية من عدمه، المتأينة من وجود جذر الوحدة (**Unit root**) في بيانات السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة والقيام بدورها بأخذ الإجراءات الكفيلة بمعالجة السلاسل الزمنية لتجعلها ساكنة عن طريق الفرق الأول والفرق الثاني، ومن ثمّ التخلص من الانحدار الزائف في السلاسل الزمنية، ومن هذا المنطلق تكون السلسلة الزمنية ساكنة إذا اتصفت بالخصائص الإحصائية على النحو الآتي⁽³⁾:

أ. الوسط الحسابي للقيم المدروسة يكون ثابتاً عبر الزمن، أي ($E[Y_t]=\mu$).

ب. التباين للقيم المدروسة يكون ثابتاً عبر الزمن، أي $Var(Y_t) = E(Y_t - \mu)^2 = \sigma^2$.

ت. قيمة التباين بين مدتين يجب تكون معتمدة على الفجوة الزمنية بينهما وليس على القيمة الفعلية

$$\gamma_k = E[(Y_t - \mu)(Y_{t+k} - \mu)]$$

للزمن، ويحسب التباين وفق الصيغة التالية:

بمعنى ان السلاسل الزمنية تكون ساكنة (**Stationary**) إذا كانت تملك وسط حسابي (**Mean**)، وتباين (**Variance**) ثابتان خلال الزمن، وان التباين (**Covariance**) بين المديتين يعتمد فقط على المسافة او ما يسمى درجة الابطاء (**log**) بين المديتين وليس على النقطة الزمنية التي حسب عندها الارتباط، وتأتي أهمية سكون السلاسل الزمنية من كون ان السلسلة غير ساكنة نستطيع دراسة سكونها فقط خلال المدة الزمنية محل البحث، ولا يمكن تعميم النتائج المتحصلة من تحليلها فضلاً عن انها لا يمكن استخدامها في عملية التنبؤ، أي تكون ذات قيمة اقل أهمية.

وهناك عدة اختبارات لمعرفة سكون السلاسل الزمنية إلا ان أكثرها أهمية وشيوعاً لدى الباحثين على مستوى واسع اختبار ديكي فوللر **Dickey- Fuller test** (1979) واختبار فيليبس بيرون (1988·Philips-Perron).

¹ دامودار جوجارات، " الاقتصاد القياسي"، ترجمة، هناء عبد الغفار عوده، ج2، دار المريخ للنشر، الرياض، 2015، ص1019.

² Pares Narayan And Russell Smyth، " Energy Consumption And Real GDP In G7 Countries : New Evidence From panel Coitegration with Structural Breaks Economice"، 30، 2008، pp230-235.

³ Gujarati، Damodar N. and Dawn C.Porter، Basic Econometrics، 5thEdition، U.S.A: McGraw – Hill، 2009، P483.

1. اختبار ديكي- فولر البسيط (Dickey- Fuller (DF):

قدم هذا الاختبار في عام 1979 ويبدأ بنموذج الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى (1) AR ، إذ يتطلب القيام باختبار ديكي- فولر للتأكد من إمكانية سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة من عدمه ثلاثة معادلات كالتالي⁽¹⁾:

$$\Delta Y_t = \mu + \delta Y_{t-1} + \varepsilon_t \dots (1) \quad \text{أ- إمكانية وجود حد ثابت وبدون اتجاه زمني}$$

$$\Delta Y_t = \mu + \alpha T + \delta Y_{t-1} + \varepsilon_t \dots (2) \quad \text{ب- إمكانية وجود حد ثابت واتجاه زمني}$$

$$\Delta Y_t = \delta Y_{t-1} + \varepsilon_t \dots (3) \quad \text{ت- بدون حد ثابت واتجاه عام}$$

وفقا للمعادلات أعلاه يكون قبول الفرضية الصفرية ($H_0: \mu=1$) التي تعني ان السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة تتضمن جذر الوحدة، وبالعكس إمكانية قبول الفرضية البديلة ($H_1: \mu < 1$) التي تعني سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة، ويتم التحقق من اختبار ديكي- فولر بالمقارنة بين القيمة المحسوبة (t) مع القيمة الجدولية عند مستوى معنوية (5% 10%) ، (1%)⁽²⁾.

2. اختبار ديكي- فولر الموسع (Augmented Dickey- Fuller (ADF):

يعد اختبار ديكي- فولر الموسع من أكثر الاختبارات المستخدمة شيوعاً لاختبار سكون السلاسل الزمنية وتحديد درجة تكاملها وجاء لتلافي القصور في اختبار ديكي - فولر البسيط (DF) الذي يقوم على افتراض بان الأخطاء العشوائية تكون غير مرتبطة فيما بينهما، بيد ان الواقع يشير الى ان الأخطاء قد تكون مرتبطة فيما بينهما، لذا جاء هذا الاختبار لتلافي هذه المشكلة لكونه أخذ بالحسبان اثناء اعداد النماذج وجداول الاختبارات فرضية ارتباط الأخطاء فيما بينهما، بينما قام كل من ديكي- فولر عام 1981 بتطوير اختبار لجذر الوحدة أطلق عليه فيما بعد باسم اختبار ديكي- فولر الموسع باستخدام متغير ذي إبطاء ضمن للمتغيرات المفسرة للتوصل إلى نتيجة مفادها معالجة نقطة الضعف التي يعاني منها اختبار ديكي- فولر البسيط المتمثلة بمشكلة الارتباط الذاتي في حد الخطأ، ما يجعله

¹⁾ Dickey, D. A. and Fuller, W. A. Distribution of the Estimators for Autoregressive Time Series with a Unit Root, Journal of the American Statistical Association, . USA, vol.74, 1979, 428.

²⁾ Wooldridge, Jeffrey M. Introductory Econometrics: A Modern Approach, Fifth Edition, U.S.A: United States of America, 2013, P349.

أكثر دقة وكفاءة من اختبار ديكي-فوللر البسيط، ويمكن توضيح اختبار ديكي- فوللر الموسع عن طريق المعادلة التالية⁽¹⁾:

$$\Delta Y_t = \delta Y_{t-1} + \sum_{i=1}^n \theta_i \Delta Y_{t-i} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (4)$$

إذ يتخذ قرار سكون السلاسل الزمنية من عدمها عن طريق المقارنة بين إحصائية (T) المقطرة للمعلمة (δ) مع القيم الجدولية لـ (Dickey- Fuller) والمطورة ايضاً عن طريق Mackinnon (1991) على وفق الاتي⁽²⁾:

أ. إذا كانت القيمة المطلقة لإحصائية (T) المحسوبة للمعلمة (δ) أقل من القيمة المطلقة لإحصائية (T) الجدولية المناظرة المحسوبة في Mackinnon (1991) عند مستوى معنوية معين، نقبل فرضية العدم القائلة بان (Y) غير ساكن في مستواه وان السلسلة تحتوي على جذر الوحدة.

ب. بينما إذا كانت القيمة المطلقة لإحصائية (T) المحسوبة للمعلمة (δ) اكبر من القيمة المطلقة لإحصائية (T) الجدولية المحسوبة فسوف نرفض فرضية العدم ومن ثم تكون السلسلة الزمنية ساكنة.

3. اختبار فيليبس- بيرون (Philips-Peron):

قدم فيليبس وبيرون عام 1988 طريقة غير معيارية لتصحيح وجود الارتباط الذاتي على خلاف اختبار (ADF) الذي يفترض ان الأخطاء العشوائية المستقلة والموزعة بشكل طبيعي، إذ استطاع فيليبس من تطوير اختبار للتخلص من آثار الارتباط الذاتي بدون إضافة المتغيرات بشكل فروق في المدد المتأخرة، إذ قام بتعديل لا معلمي لتباين الانموذج حتى يأخذ في الاعتبار وجود الارتباط الذاتي الذي يعكس الطبيعة الديناميكية في السلسلة، وتعتمد اختبار (Philips-Peron) على اختبار الفرضية العدمية للجذر الأحادي في المعادلات الرياضية الاتية:

$$\Delta Y = \delta Y_{t-1} + u_t \dots \dots \dots (1)$$

$$\Delta Y_t = \beta_1 + \delta Y_{t-1} + u_t \dots \dots \dots (2)$$

$$\Delta Y_t = \beta_1 + \beta_2 T + \delta Y_{t-1} + u_t \dots \dots \dots (3)$$

¹⁾ Gujarati, Damoddar. N. Basic Econometrics, 5th edition, New York, 2005, 759.

²⁾ Fakhri Hasanov and Fuad Mammadov, "The Role of the fiscal policy in the development of the non-resource", Munich personal Re Pec Archive, Azerbaijan, 10 June 2010, pp6-7.

إذ يعد اختبار فيليبس-بيرون إمكانية اختبارية إحصائية أدق من اختبار ديكي- فولر الموسع لاسيما عندما يكون حجم العينة صغيراً، ويعتمد اختبار فيليبس-بيرون على طريقة إحصائية غير معلمية في تصحيح الارتباط الذاتي في بواقي معادلة اختبار جذر الوحدة⁽¹⁾.
والجدير بالذكر ان اختبار فيليبس-بيرون يملك توزيع اختبار ديكي-فولر نفسه والفرضيات (فرضية العدم والفرضية البديلة) نفسها.

ثانياً: التكامل المشترك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع

Autoregressive Distributed Lag Estimate (ARDL)

قام كل من (Pesaran(1997)، Shinand and Sun(1998)، Pesaran et AI (2001) بتطوير منهجية (ARDL) وأصبح شائع الاستخدام في السنوات الأخيرة إذ لا يستلزم هذا الاختبار ان تكون السلاسل الزمنية قيد البحث من الرتبة نفسها أي ساكنة في الدرجة نفسها سواء في المستوى أو الفروق الأولى أو خليط بينهما ولكن بشرط ان لا تكون السلاسل الزمنية ساكنة في الفروق الثانية⁽²⁾.
يمتلك نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) خصائص عديدة تميزه عن سائر النماذج وهي كالتالي⁽³⁾:

1. لا يتطلب تطبيق اختبار (ARDL) ان تكون السلاسل الزمنية المدروسة ساكنة في الرتبة نفسها، علاوة على إمكانية تقدير الأجل القصير والأجل الطويل في الوقت نفسه في معادلة واحدة.
2. يتمتع اختبار (ARDL) بإمكانية تطبيقه في حال كون حجم العينة المدروسة صغيراً، كما يساعد على منع حدوث الارتباط الذاتي نتيجة المقدرات الناتجة من هذا الاختبار فيكون كفوًا وغير متحيز.

¹) Kozhan .R، Financial Econometrics With Eviews، 2010، P74، Aps Book& Boon، com from :<http://bookboon.com/en/financial-econometrics-eviews-ebook#download>

²) دحماني ادريوش، النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر: دراسة قياسية، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الانسانية)، المجلد 27 (6)، 2013، ص ص1312-1313.

³) Binuomote S.O and Odeniyi K،C.O.Farayola ،Econometric Estimation of Rice Import Demand in Nigeria (1970-2008) An Application of Autoregressive Distributed Lags (ARDL) Modelling Approach to Cointegration، Continetal J.Agricultural Economics 6(2):1-8،2012.pp:168-175.

3. يتميز بالبساطة في تقدير التكامل المشترك للسلاسل الزمنية المدروسة بواسطة طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) بعد تحديد الحد الأقصى لمدد التباطؤ الزمني المثلى.

4. يتميز اختبار (ARDL) بإمكانية السماح للمتغيرات التفسيرية في النموذج بفترات تباطؤ زمني مختلفة وهذا لا يحصل في سائر النماذج القياسية الأخرى.

يظهر نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) خليطاً من النموذجين الإبطاء الموزع (Lag- Distributed model) والانحدار الذاتي (Autoregressiv model) عندما يكون هناك وجود حالة من التكييف في المتغير التابع y_t يتأثر بالمتغيرات التي تحدث بالمتغير التفسيري x_t وبقيم متباطئة لمدد زمنية سابقة (x_{t-r}) ، أي ان تأثير المتغير التفسيري لا يكون للمدة الزمنية الحالية فقط (t) وانما خلال مدد زمنية متعددة سابقة $(t-r)$ ، ويأخذ نموذج (ARDL) المعادلة التالية:

$$y_t = \beta_0 + \beta_1 x_t + \beta_2 x_{t-1} + u_t \dots \dots \dots (1)$$

والسلوك الديناميكي (الحركي) يمكن التعبير عنه بواسطة القيم السابقة للمتغير التابع y_t وهذا يعني ان المتغير التابع نفسه هو متغير تفسيري، ولكن بشكل متباطئ زمني لمدد سابقة (y_{t-i}) ويمثل ذلك انموذج الانحدار الذاتي ويأخذ الصيغة التالية:

$$y_t = \lambda_1 y_{t-1} + \lambda_2 y_{t-2} + \dots + \lambda_p y_{t-p} + u_t \dots \dots \dots (2)$$

وفقا للمعادلة (1) أعلاه فأنموذج (ARDL) يحتوي الجانب الأيمن منه على متغير تفسيري متباطئ زمني (x_{t-1}) علاوة على انه يحتوي المتغير التابع نفسه على قيم سابقة (y_{t-i}) ، لذلك يأخذ المعادلة التالية⁽¹⁾:

$$y_t = \alpha + \alpha_1 y_{t-1} + \beta_0 x_t + \beta_1 x_{t-1} + u_t \dots \dots \dots (3)$$

حيث (x, y) تمثل المتغيرات التي تكون ساكنة في الدرجة صفر أو واحد أو مزيج بينهما.

كما يعد اختبار إمكانية وجود علاقة طويلة الأجل (تكامل مشترك) بين المتغيرات المدروسة باستخدام انموذج (ARDL) سواء كانت المتغيرات ساكنة من الدرجة الصفر أو من الدرجة واحد أو مزيج بينهما وتبعاً لطريقة اختبار الحدود (Bound Test approach) يتم تحديد الحدود الدنيا والحدود العليا لاختبار F (F-statistic) بواسطة فرضية العدم (H_0) التي تعني عدم إمكانية وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين متغيرات النموذج عندما تكون قيمة F المحسوبة أقل من قيم الحد الأعلى فنقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة التي تعني عدم وجود تكامل مشترك، وإذا كانت قيمة F اكبر من الحد الأدنى نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تدل بإمكانية وجود

¹⁾ Hassler.U and Jurgen Woltrs, Autoregressive Distributed Lag Models and Cointegration, Working paper, University Berlin, 2005.

تكامل مشترك، أما إذا وقعت القيم المحسوبة بين الحدين الأعلى والأدنى تعتبر هذه النتيجة غير حاسمة، ووفقاً لما سبق ومن الناحية التطبيقية فإن نموذج تصحيح الخطأ واختبار الحدود يتم بعد تحديد درجة السكون للمتغيرات المدروسة فنقوم بتطبيق المعادلة التالية:

$$\Delta y_t = a_0 + \sum_{i=0}^r a_{1i} \Delta y_{t-1} + \sum_{i=0}^r a_{2i} \Delta p_{t-i} + \sum_{i=0}^r a_{3i} \Delta m_{t-i} + \beta_1 y_{t-1} + \beta_2 p_{t-1} + \beta_3 m_{t-1} + \varepsilon t \dots \dots \dots (4)$$

حيث:

Δ = الفرق الأول لقيم المتغير

a_0 = الحد الثابت

r = عدد مدة الإبطاء الزمني المثلى

a_{1i}, a_{2i}, a_{3i} = المعاملات قصيرة الأجل للعلاقة الديناميكية

$\beta_1, \beta_2, \beta_3$ = المعاملات طويلة الأجل التي من خلالها تتم معرفة إمكانية وجود تكامل مشترك

t = الزمن

εt = حد الخطأ العشوائي

فوفقاً للمعادلة أعلاه أصبحت إمكانية وجود تكامل مشترك بين المتغيرات محل البحث تبعاً لاختبار الحدود سوف تقدر العلاقة قصيرة الأجل باستخدام نموذج تصحيح الخطأ كالتالي:

$$\Delta y_t = a_0 + \sum_{i=0}^r a_{1i} \Delta y_{t-1} + \sum_{i=0}^r a_{2i} \Delta p_{t-i} + \sum_{i=0}^r a_{3i} \Delta m_{t-i} + yECT_{t-1} + \varepsilon t \dots \dots (5)$$

حيث (ECT) تمثل حد تصحيح الخطأ الذي تتم إضافته للنموذج أما (y) فتمثل نسبة الانحراف التي يتم تصحيحها في المدة (1 - t) إلى المدة (t) وهذا يعني سرعة تصحيح الخطأ للمتغير التابع في الأجل القصير باتجاه قيمتها التوازنية في الأجل الطويل.

والجدير بالذكر يعد انموذج (ARDL) أكثر النماذج ملاءمةً مع حجم العينة المستخدمة في هذه البحث والبالغة (38) مشاهدة، إذ تم اعتماد بيانات نصف سنوي للمدة (2004-2022).

المبحث الثاني

قياس وتحليل العلاقة بين مؤشرات السياستين المالية والنقدية والطاقة

الاستيعابية للاقتصاد (السعودية، الجزائر)

المطلب الأول: قياس وتحليل العلاقة بين مؤشرات السياستين المالية والنقدية والطاقة الاستيعابية للاقتصاد السعودي

لقد تم تخصيص هذا المبحث لتقدير وتحليل العلاقة وفقاً للانحدار الخطي البسيط بين بعض مؤشرات السياستين النقدية والمالية (التي وجد الباحث بانها تتناسب مع متطلبات موضوع البحث) ومؤشرات الطاقة الاستيعابية للاقتصاد السعودي للمدة (2004-2022) باعتماد بيانات نصف سنوية (semi-annual) وباستخدام برنامج الـ (Eviews.12) واعتمدت طرق التحليل الاحصائي وفقاً لمنهجية التحليل للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL). وقبل الدخول بتقدير وتحليل الانموذج القياسي لابد من اعطاء جدولاً بالرموز المستخدمة في التحليل القياسي

جدول (35) الرموز المستخدمة في التحليل القياسي للاقتصاد السعودي

الرمز	المعنى
G	الاتفاق العام
R	الايرادات العامة
M2	عرض النقد الواسع
I	سعر الفائدة
I	الاستثمار
S	الادخار
PCI	مؤشر القدرة الانتاجية

المصدر: من عمل الباحث

وتم اختبار استقراريته متغيرات البحث باستعمال برنامج Eviews.12 واجراء اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) من اجل معرفة هل ان المتغيرات مستقرة ام غير مستقرة ، اي تحتوي على جذر الوحدة مع تحديد رتبة التكامل، وبعد اجراء الاختبار للمتغيرات حصلنا على المخرجات الموضحة بالجدول(35) للاقتصاد السعودي:

جدول (36) اختبار ديكي فولر الموسع لجذر الوحدة

Saudi							
Variable	Lag Length	Level			First-Difference		
		A	B	Non	A	B	Non
G	I(1)	-2.22	-2.37	0.15	-5.94*	-5.85*	-5.91*
R	I(1)	-2.82	-2.07	0.20	-7.30*	-5.49*	-7.41*
M2	I(1)	-0.48	-2.78	1.5	-2.68*	-2.12*	-2.91*
I	I(1)	-1.78	-2.94	-0.64	-3.58*	-5.04*	-3.66*
Investment	I(1)	-2.31	-1.73	1.21	-6.42*	-6.90*	-5.91*
Saving	I(1)	-1.75	-2.07	0.40	-5.99*	-5.92*	-5.91*
PCI	I(1)	-1.74	-1.89	2.49	-7.11*	-7.38*	-5.91*

a تعني الانحدار يحتوي على قاطع فقط

b تعني الانحدار يحتوي على قاطع واتجاه عام

non تعني الانحدار لا يحتوي على قاطع ولا اتجاه عام

* تعني معنوي عند مستوى معنوية 5%

** تعني معنوي عند مستوى معنوية 10%

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12

نلاحظ من الجدول (36) ان السلسلة الزمنية لكل المتغيرات غير مستقرة عند المستوى (Level) لذلك تم اجراء الاختبار بعد اخذ الفروق الاولى (First-Difference) للسلاسل الاصلية ، إذ انها استقرت عند مستوى معنوية 5% وستكون متكاملة من الدرجة I(1) سواء بوجود قاطع او قاطع واتجاه عام او كليهما.

أولاً : دالة الاستثمار للاقتصاد السعودي:

1. انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL:

بعد اختبار استقراره المتغيرات تم تقدير أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL لدالة الاستثمار وبمدد ابطاء (3)، و يتكون الانموذج من اربع متغيرات مستقلة (الانفاق العام G ، الايرادات العامة R ، عرض النقد M2 ، سعر الفائدة i) ومتغير تابع متمثلاً بمؤشر الاستثمار (Investment) مضافاً اليه (U) المتغير العشوائي حيث تم احتساب قيم المعلمات وفقاً للصيغة الآتية:

$$I = B_0 + B_1(G) + B_2(R) + B_3(M2) + B_4(i) + U$$

جدول (37) نتائج انموذج ARDL لدالة مؤشر الاستثمار للاقتصاد السعودي

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
I(-1)	1.136090	0.157615	7.207991	0.0000
I(-2)	-0.879799	0.256905	-3.424609	0.0041
I(-3)	0.568766	0.202730	2.805538	0.0140
G	0.730471	0.295380	2.472987	0.0268
G(-1)	-0.629893	0.372927	-1.689054	0.1133
G(-2)	0.792730	0.383102	2.069237	0.0575
G(-3)	-0.918802	0.365902	-2.511060	0.0249
R	-0.078865	0.065819	-1.198219	0.2507
R(-1)	-0.004049	0.081899	-0.049443	0.9613
R(-2)	-0.135148	0.102680	-1.316208	0.2092
R(-3)	0.130894	0.081758	1.601006	0.1317
M2	0.262683	0.493654	0.532120	0.6030
M2(-1)	0.128743	0.632251	0.203627	0.8416
M2(-2)	1.200555	0.525145	2.286142	0.0383
M2(-3)	-1.409317	0.362799	-3.884564	0.0017
i	0.077886	0.045897	1.697001	0.1118
i(-1)	-0.107416	0.073142	-1.468590	0.1641
i(-2)	0.091998	0.083395	1.103152	0.2886
i(-3)	-0.099065	0.066683	-1.485608	0.1596
C	0.309403	0.351752	0.879606	0.3939
R-squared	0.99			0.98
F-statistic Probability	141.64 (0.000)		Durbin-Watson stat	1.74

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 12

نلاحظ من الجدول المذكور انفا الذي يوضح نتائج تقدير انموذج ARDL إذ كانت القدرة التفسيرية للانموذج المقدر ($R^2=0.99$) اي ان المتغيرات المستقلة الداخلة في الانموذج المقدر تفسر 99% من التغيرات في المتغير التابع) وكانت قيمة Adjusted R-squared (0.98)، وكذلك الانموذج معنوي إذ كانت قيمة F المحتسبة (141.64) وهي معنوية عند مستوى 5% اي ان الانموذج المقدر معنوي اي نرفض فرضية العدم ($H_0:b=0$) ونقبل الفرضية البديلة ($H_1: b \neq 0$).

2. اختبار الحدود (Bounds Test):

اي اختبار وجود علاقة توازنه طويلة الاجل عن طريق اختبار الحدود (Bounds Test) والموضح في جدول (38)

جدول (38) اختبار الحدود (Bounds Test) للأنموذج المقدر لدالة مؤشر الاستثمار للاقتصاد السعودي

Test Stat.	Value	K
F- Stat	5.94	4
Signi.	I0 Bound	I1 Bound
%10	2.2	3.09
%5	2.56	3.49
%2.5	2.88	3.87
%1	3.29	4.37

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 12

يوضح الجدول (38) نتائج اختبار الحدود ومنه نلاحظ ان قيمة (F-statistics) المحتسبة (5.94) كانت اكبر من (F الجدولية العظمى) البالغة (3.49) عند مستوى معنوية 5% وعليه سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة اي وجود علاقة توازنه طويلة الاجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة .

3. اختبار مشكلة الارتباط الذاتي وعدم تجانس التباين:

الانموذج المقدر للتأكد من خلوه من مشكلة الارتباط التسلسلي باستعمال اختبار Breusch-Godfrey (Serial Correlation LM Test) وعدم تجانس التباين بالجدول (39).

جدول (39) اختبار الارتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين لدالة مؤشر الاستثمار للاقتصاد السعودي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F- statistic	1.155762	Prop . F	0.3475
Obs*R-squared	5.491504	Prob. Chi-Square	0.0642
Heteroskedasticity Test: Harvey			
F-statistic	1.443215	Prob. F	0.2446
Obs*R-squared	22.50827	Prob. Chi-Square	0.2597
Scaled explained SS	4.835031	Prob. Chi-Square	0.9996

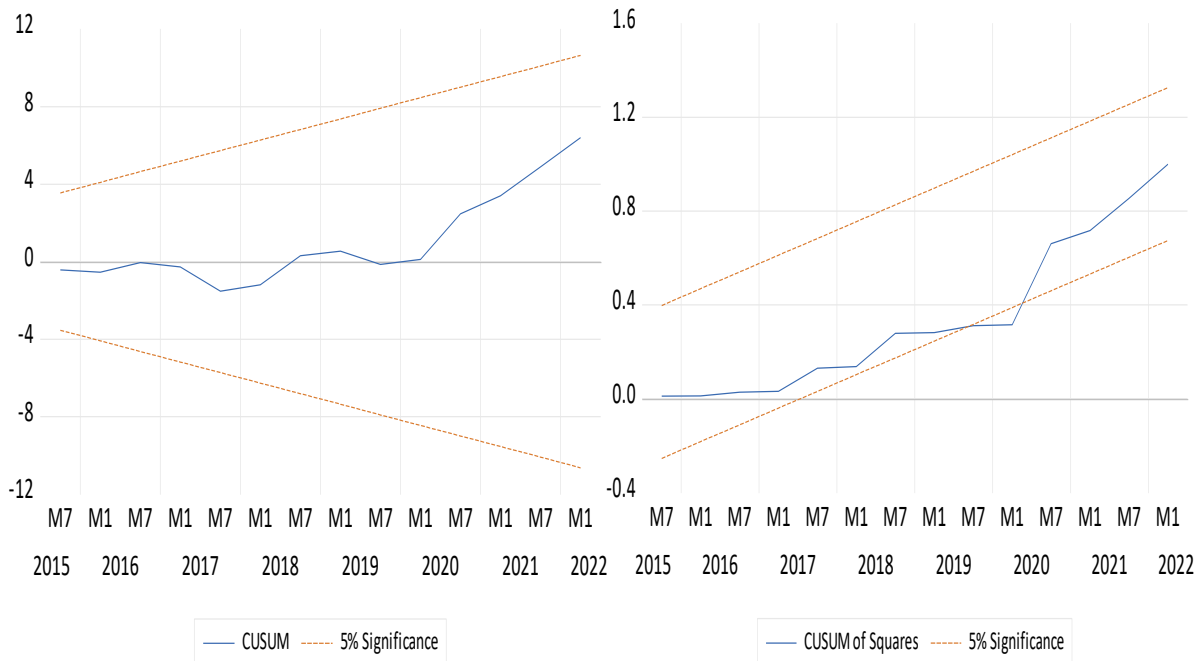
المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 12

نلاحظ من الجدول (39) ان الانموذج المقدر خالي من الارتباط التسلسلي اي نقبل فرضية العدم التي تقضي بعدم وجود ارتباط تسلسلي بين البواقي لان قيمة اختبار F و Chi-Square غير معنوية عند مستوى معنوية 5% إذ نرفض الفرضية البديلة بوجود الارتباط التسلسلي وكذلك خلو الانموذج من مشكلة عدم تجانس التباين لان المؤشرات الاحصائية ايضا كانت غير معنوية اي ان تباين الاخطاء متجانس.

4. اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الاجلين القصير والطويل:

بعد تقدير صيغة تصحيح الخطأ لأنموذج (ARDL) يستلزم اجراء اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الاجلين القصير والطويل لأنموذج دالة مؤشر الاستثمار للاقتصاد السعودي للتأكد من خلو البيانات المستخدمة من وجود اي تغيرات هيكلية فيها ، ويتم ذلك عن طريق اختبارين هما : اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة (CUSUM SQ) كما مبين في الشكل الاتي :

شكل (17) يوضح الاستقرار الهيكلي لدالة مؤشر الاستثمار للاقتصاد السعودي



المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 12

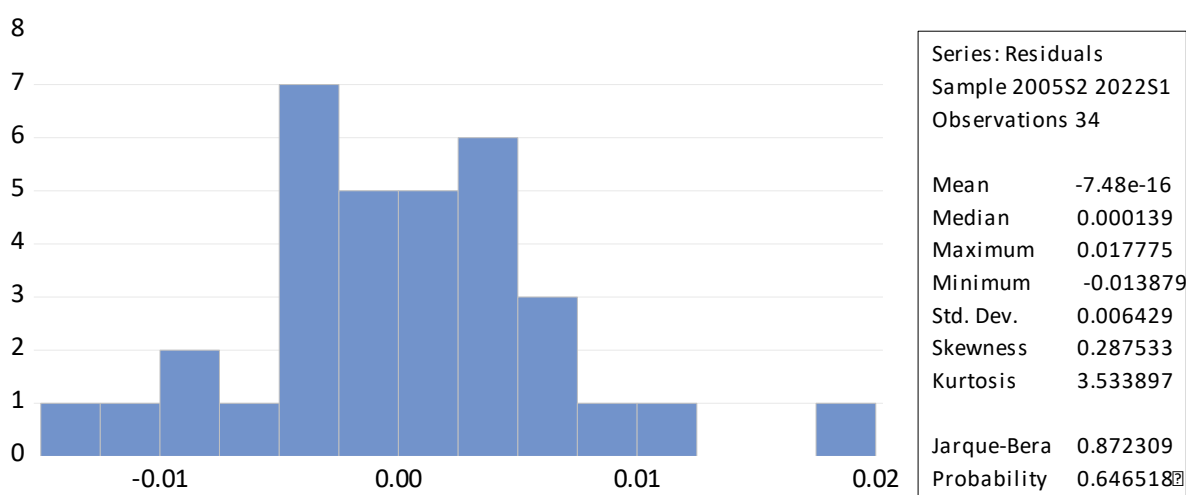
يلاحظ من الشكل اعلاه ان احصائية اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعادة (CUSUM) وقع داخل الحدود الحرجة (الحد الاعلى والحد الادنى) عند مستوى معنوية 5% ، وهذا يعني ان المعاملات المقدره لأنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد المستخدم مستقرة هيكليا عبر الفترة الزمنية محل البحث ، كذلك الحال بالنسبة للمجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة

(CUSUM SQ) إذ وقعت داخل الحدود الحرجة عند مستوى 5% ، ويستدل من هذين الاختبارين ان هناك استقرارا وانسجاما في الانموذج بين الاجلين القصير والطويل .

5. اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية (Histogram):

اشار اختبار التوزيع الطبيعي (Histogram) بان الاخطاء العشوائية موزعة توزيعاً طبيعياً (normal) ذلك كون قيمة Jarque – Bera والبالغة (0.87) وان p – value لهذه المعلمة والبالغة (0.64) وهي اكبر من مستوى المعنوية 5% الامر الذي يشير الى وجود توزيع طبيعي للأخطاء العشوائية ، لذا تقبل فرضية العدم (H0) التي تشير الى وجود التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية ونرفض الفرضية البديلة (H1) التي تشير خلاف ذلك.

شكل (18) اختبار التوزيع الطبيعي Histogram لدالة مؤشر الاستثمار للاقتصاد السعودي



المصدر:- من عمل الباحث اعتماداً على برنامج Eviews12.

6. تقدير معلمات الاجل القصير (انموذج تصحيح الخطأ) و الاجل الطويل:

وفقاً لمنهج ARDL وبعد اجراء التقدير حصلنا على النتائج الموضحة في الجدول (40).

جدول (40) نتائج انموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الاجل لدالة مؤشر الاستثمار للاقتصاد السعودي

معالم الاجل القصير				
Variable	Coefficien	Std. error	t-stat	Prob
D(I(-1))	0.311033	0.113090	2.750307	0.0156
D(I(-2))	-0.568766	0.118912	-4.783070	0.0003
D(G)	0.730471	0.165191	4.421985	0.0006
D(G(-1))	0.126072	0.133139	0.946919	0.3597
D(G(-2))	0.918802	0.174854	5.254689	0.0001

D(R)	-0.078865	0.043787	-1.801086	0.0933
D(R(-1))	0.004253	0.040281	0.105594	0.9174
D(R(-2))	-0.130894	0.042144	-3.105864	0.0077
D(M2)	0.262683	0.272730	0.963163	0.3518
D(M2(-1))	0.208761	0.253145	0.824670	0.4234
D(M2(-2))	1.409317	0.251297	5.608167	0.0001
D(i)	0.077886	0.031370	2.482836	0.0263
D(i(-1))	0.007068	0.037808	0.186936	0.8544
D(i(-2))	0.099065	0.032587	3.040007	0.0088
CointEq(-1)*	-0.174943	0.025137	-6.959430	0.0000
معالم الاجل الطويل				
Variable	Coefficient	Std. error	t-stat	Prob
G	-0.145733	1.227847	-0.118690	0.9072
R	-0.498265	0.396287	-1.257333	0.2292
M2	1.044142	1.185603	0.880684	0.3934
I	-0.209197	0.228774	-0.914427	0.3760
C	1.768595	2.613827	0.676631	0.5097

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 12

يظهر من الانموذج المقدر في الاجل القصير ان معلمة (G) الانفاق العام ذات قيمة موجبة، وهذا يعني وجود علاقة طردية بين الانفاق العام (G) والاستثمار (I)، ومعنوية عند مستوى 5%، اي ان زيادة الانفاق العام بنسبة (1%) يؤدي الى زيادة الاستثمار بمقدار (0.73%)، فكلما ارتفع الانفاق العام لاسيما الجزء الاستثماري منه قاد الى توسيع الاستثمارات، كما ان معلمة (R) الايرادات العامة ذات قيمة سالبة، وهذا يعني وجود علاقة عكسية بين الايرادات العامة (R) والاستثمار (I)، ومعنوية عند مستوى 5%، اي ان زيادة الايرادات العامة بنسبة (1%) يؤدي الى انخفاض الاستثمار بمقدار (0.13%)، وهذا يكون ممكن في حال كانت الزيادة في الايرادات الضريبية تتجاوز المقدرة الضريبية القومية التي تجعل المستثمرين واصحاب رؤوس الاموال يتراجعون في اتخاذ القرار الاستثمارية وعدم توسعه فضلا عن امكانية التوقف عن الانتاج، في حين كانت معلمة (M2) عرض النقد ذات قيمة موجبة الا ان تأثيرها ظهر بعد فترتي تخلف زمني $D(M2(-2))$ ، وهذا يعني وجود علاقة طردية بين عرض النقد (M2) والاستثمار (I) ومعنوية عند مستوى 5% وهذا يوافق النظرية الاقتصادية من حيث المنطق ويوافق الواقع الاقتصادي للدول النامية عموما ومنها السعودية إذ ان السياسة المالية فيها اكثر فاعلية من السياسة النقدية لذلك وجدنا ان الاثر ظهر بعد تخلف زمني معين اعلاه، اي ان زيادة عرض النقد بنسبة (1%) يؤدي الى زيادة الاستثمار بمقدار (1.4%)، أما معلمة (i) سعر الفائدة كانت ذات قيمة موجبة، وهذا يعني وجود علاقة طردية بين سعر الفائدة (i) والاستثمار (I)، ومعنوية عند مستوى 5%، اي ان زيادة سعر الفائدة بنسبة (1%) يؤدي الى زيادة الاستثمار بمقدار (0.09%) وهذا لا يتفق مع المنطق الاقتصادي.

ونلاحظ ان معلمة تصحيح الخطأ او سرعة التكيف بلغت (-0.17) وهي معنوية عند مستوى 5% ، اي ان الانحرافات في الاجل القصير تصحح بنسبة (17%) تجاه القيمة التوازنية طويلة الاجل خلال نصف سنة اي ان تصحيح كل الانحرافات يحتاج الى ما يقارب ثلاث سنوات ، وهنا سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة توازنية طويلة الاجل، أما في الاجل الطويل فكانت جميع المتغيرات غير معنوية عند مستوى 5% .

ثانياً: دالة الادخار للاقتصاد السعودية:

1. انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL:

بعد اختبار استقراريه المتغيرات تم تقدير انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL لدالة الاستثمار وبمدد ابطاء (4) و يتكون الانموذج من اربع متغيرات مستقلة (الانفاق العام G ، الإيرادات العامة R ، عرض النقد M2 ، سعر الفائدة i) ومتغير تابع تمثلاً بمؤشر الادخار (Saving) مضافاً اليه (U) المتغير العشوائي حيث تم احتساب قيم المعلمات وفقاً للصيغة الآتية:

$$S = B_0 + B_1(G) + B_2(R) + B_3(M2) + B_4(i) + U$$

جدول (41) نتائج انموذج ARDL لدالة مؤشر الادخار للاقتصاد السعودي

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
S (-1)	1.096573	0.170960	6.414192	0.0000
S (-2)	-0.507666	0.250019	-2.030507	0.0617
S (-3)	0.288088	0.223456	1.289237	0.2182
G	-1.200919	0.501348	-2.395379	0.0311
G(-1)	1.317705	0.617879	2.132624	0.0511
G(-2)	-1.545593	0.578081	-2.673663	0.0182
G(-3)	1.620493	0.582368	2.782594	0.0147
R	0.827341	0.095280	8.683244	0.0000
R(-1)	-0.872750	0.169235	-5.157033	0.0001
R(-2)	0.779053	0.217878	3.575636	0.0030
R(-3)	-0.608334	0.190834	-3.187775	0.0066
M2	0.599105	0.604751	0.990663	0.3387
M2(-1)	-0.910526	0.885652	-1.028086	0.3213
M2(-2)	-1.607187	0.795046	-2.021501	0.0628
M2(-3)	1.548897	0.562681	2.752707	0.0156
I	0.295543	0.073002	4.048439	0.0012
i (-1)	-0.306627	0.122843	-2.496082	0.0257
i (-2)	-0.397957	0.149896	-2.654888	0.0188
i (-3)	0.447271	0.114594	3.903086	0.0016
C	0.233114	1.401890	0.166285	0.8703
R-squared	0.99	Adjusted R-squared		0.98

F-statistic Probability	109.33 (0.000)	Durbin-Watson stat	1.80
----------------------------	-------------------	--------------------	------

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 12

نلاحظ من الجدول المذكور انفا الذي يوضح نتائج تقدير انموذج ARDL إذ كانت القدرة التفسيرية للانموذج المقدر ($R^2=0.99$) اي ان المتغيرات المستقلة الداخلة في الانموذج المقدر تفسر 99% من التغيرات في المتغير التابع) وكانت قيمة Adjusted R-squared (0.98)، وكذلك الانموذج معنوي إذ كانت قيمة F المحتسبة (109.33) وهي معنوية عند مستوى 5% اي ان الانموذج المقدر معنوي اي نرفض فرضية العدم ($H_0:b=0$) ونقبل الفرضية البديلة ($H_1: b \neq 0$).

2. اختبار الحدود (Bounds Test):

اي اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الاجل عن طريق اختبار الحدود (Bounds Test) والموضح في جدول (42).

جدول (42) اختبار الحدود (Bounds Test) للانموذج المقدر لدالة مؤشر الادخار للاقتصاد السعودي

Test Stat.	Value	K
F- Stat	4.02	4
Signi.	I0 Bound	I1 Bound
%10	2.2	3.09
%5	3.56	3.49
%2.5	2.88	3.87
%1	4.29	4.37

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 12

يوضح الجدول (42) نتائج اختبار الحدود ومنه نلاحظ ان قيمة (F-statistics) المحتسبة (4.02) كانت اكبر من (F الجدولية العظمى) البالغة (3.49) عند مستوى معنوية 5% وعليه سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة اي وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

3. اختبار مشكلة الارتباط الذاتي وعدم تجانس التباين:

الانموذج المقدر للتأكد من خلوه من مشكلة الارتباط التسلسلي باستعمال اختبار Breusch-Godfrey (Serial Correlation LM Test) وعدم تجانس التباين بالجدول (43).

جدول (43) اختبار الارتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين لدالة مؤشر الادخار للاقتصاد السعودي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F- statistic	4.253365	Prop . F	0.4020
Obs*R-squared	14.10409	Prob. Chi-Square	0.0969
Heteroskedasticity Test: Harvey			
F-statistic	1.226594	Prob. F	0.3534
Obs*R-squared	21.24041	Prob. Chi-Square	0.3237
Scaled explained SS	2.904542	Prob. Chi-Square	1.0000

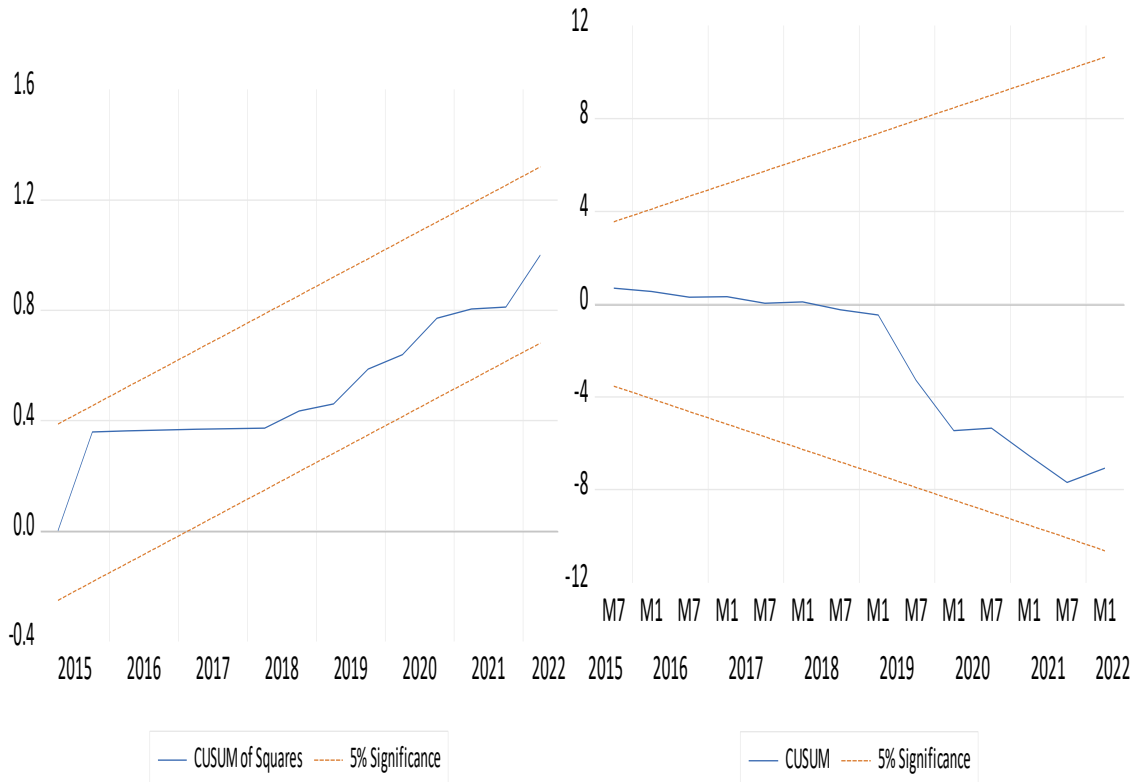
المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 12

نلاحظ من الجدول (43) ان الانموذج المقدر خالي من الارتباط التسلسلي اي نقبل فرضية العدم التي تقضي بعدم وجود ارتباط تسلسلي بين البواقي لان قيمة اختبار F و Chi-Square غير معنوية عند مستوى معنوية 5% إذ نرفض الفرضية البديلة بوجود الارتباط التسلسلي وكذلك خلو الانموذج من مشكلة عدم تجانس التباين لان المؤشرات الاحصائية ايضا كانت غير معنوية اي ان تباين الاخطاء متجانس.

4. اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الاجلين القصير والطويل:

بعد تقدير صيغة تصحيح الخطأ لأنموذج (ARDL) يستلزم اجراء اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الاجلين القصير والطويل لأنموذج دالة مؤشر الادخار للاقتصاد السعودي للتأكد من خلو البيانات المستخدمة من وجود اي تغيرات هيكلية فيها ، ويتم ذلك عن طريق اختبارين هما : اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة (CUSUM SQ) كما مبين في الشكل الاتي:

شكل (19) يوضح الاستقرار الهيكلي لدالة مؤشر القدرة الانتاجية للاقتصاد السعودي



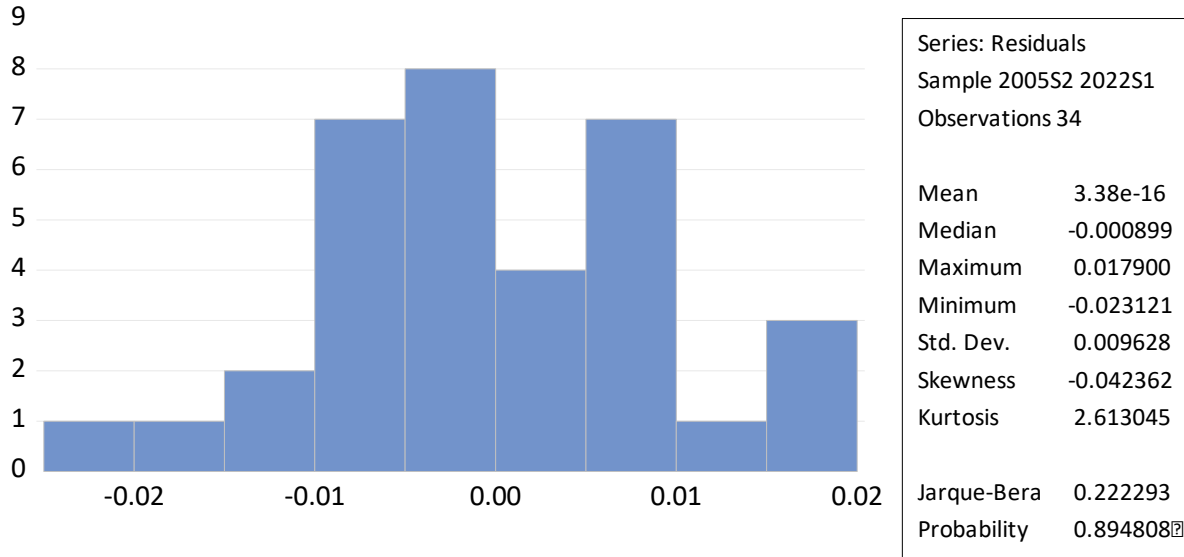
المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 12

يلاحظ من الشكل اعلاه ان إحصاءه اختبار المجموع التراكمي للبقايا المعادة (CUSUM) وقع داخل الحدود الحرجة (الحد الاعلى والحد الادنى) عند مستوى معنوية 5% ، وهذا يعني ان المعاملات المقدره لأنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد المستخدم مستقرة هيكلية عبر الفترة الزمنية محل البحث ، كذلك الحال بالنسبة للمجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة (CUSUM SQ) إذ وقعت داخل الحدود الحرجة عند مستوى 5% ، ويستدل من هذين الاختبارين ان هناك استقرارا وانسجاما في الانموذج بين الاجلين القصير والطويل .

5. اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية (Histogram):

اشار اختبار التوزيع الطبيعي (Histogram) بان الاخطاء العشوائية موزعة توزيعاً طبيعياً (normal) ذلك كون قيمة Jarque – Bera والبالغة (0.22) وان p – value لهذه المعلمة والبالغة (0.89) وهي اكبر من مستوى المعنوية 5% الامر الذي يشير الى وجود توزيع طبيعي للأخطاء العشوائية ، لذا نقبل فرضية العدم (H0) التي تشير الى وجود التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية ونرفض الفرضية البديلة (H1) التي تشير خلاف ذلك.

شكل بياني (20) اختبار التوزيع الطبيعي Histogram لدالة مؤشر القدرة الانتاجية للاقتصاد السعودي



المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على برنامج Eviews12.

6. تقدير معالم الاجل القصير (انموذج تصحيح الخطأ) و الاجل الطويل:

وفقاً لمنهج ARDL وبعد اجراء التقدير حصلنا على النتائج الموضحة في الجدول (44).

جدول (44) نتائج انموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الاجل لدالة مؤشر الادخار للاقتصاد السعودي

معالم الاجل القصير				
Variable	Coefficien	Std. error	t-stat	Prob
DS (-1))	0.219578	0.107356	2.045325	0.0601
DS (-2))	-0.288088	0.156337	-1.842733	0.0866
D(G)	-1.200919	0.341826	-3.513247	0.0034
D(G(-1))	-0.074900	0.205570	-0.364351	0.7210
D(G(-2))	-1.620493	0.337241	-4.805145	0.0003
D(R)	0.827341	0.057875	14.29522	0.0000
D(R(-1))	-0.170718	0.097602	-1.749129	0.1021
D(R(-2))	0.608334	0.120607	5.043928	0.0002
D(M2)	0.599105	0.405708	1.476688	0.1619
D(M2(-1))	0.058290	0.375710	0.155147	0.8789
D(M2(-2))	-1.548897	0.383840	-4.035270	0.0012
D(i)	0.295543	0.051654	5.721553	0.0001
D(i(-1))	-0.049314	0.060979	-0.808700	0.4322
D(i(-2))	-0.447271	0.081991	-5.455135	0.0001
CointEq(-1)*	-0.123005	0.021497	-5.721925	0.0001
معالم الاجل الطويل				
Variable	Coefficient	Std. error	t-stat	Prob

G	1.558361	2.029917	0.767697	0.4554
R	1.018734	0.731881	1.391941	0.1857
M2	-3.005670	5.268169	-0.570534	0.5774
I	0.310806	0.460799	0.674492	0.5110
C	1.895159	15.55007	0.121875	0.9047

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 12

يظهر من الانموذج المقدر في الاجل القصير ان معلمة (G) الانفاق العام ذات قيمة سالبة ، وهذا يعني وجود علاقة عكسية بين الانفاق العام (G) والادخار (S)، ومعنوية عند مستوى 5% ، اي ان زيادة الانفاق العام بنسبة (1%) يؤدي الى انخفاض الادخار بمقدار (1.2-%)، كما ان معلمة (R) الايرادات العامة ذات قيمة موجبة ، وهذا يعني وجود علاقة طردية بين الايرادات العامة (R) والادخار (S)، ومعنوية عند مستوى 5%، اي ان زيادة الايرادات العامة بنسبة (1%) يؤدي الى زيادة الادخارات بمقدار (0.82%) ، في حين كانت معلمة (M2) عرض النقد ذات قيمة سالبة الا ان تأثيرها ظهر بعد فترتي تخلف زمني ((D(M2(-2 مع وجود علاقة عكسية بين عرض النقد (M2) والادخار (S) ومعنوية عند مستوى 5%، اي ان زيادة عرض النقد بنسبة (1%) يؤدي الى انخفاض الادخار بمقدار (0.59%) ، أما معلمة (i) سعر الفائدة كانت ذات قيمة موجبة ، وهذا يعني وجود علاقة طردية بين سعر الفائدة (i) والادخار (S)، ومعنوية عند مستوى 5%، اي ان زيادة سعر الفائدة بنسبة (1%) يؤدي الى زيادة الادخار بمقدار (0.29%) ، وكل العلاقات المذكورة توافق منطق النظرية الاقتصادية وتوافق الواقع الاقتصادي للدول النامية عموماً ومنها السعودية.

ونلاحظ ان معلمة تصحيح الخطأ او سرعة التكيف بلغت (-0.12) وهي معنوية عند مستوى 5% ، اي ان الانحرافات في الاجل القصير تصحح بنسبة (12%) تجاه القيمة التوازنية طويلة الاجل خلال نصف سنة اي ان تصحيح كل الانحرافات يحتاج الى ما يقارب اربع سنوات ، وهنا سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة توازنية طويلة الاجل.

أما في الاجل الطويل فكانت جميع المتغيرات غير معنوية عند مستوى 5% .

ثالثاً: دالة القدرة الانتاجية للاقتصاد السعودي:

1. انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL:

بعد اختبار استقراره المتغيرات تم تقدير انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL لدالة الاستثمار وبمدد ابطاء (4) و يتكون الانموذج من اربع متغيرات مستقلة (الانفاق العام G ، الايرادات العامة R ، عرض النقد M2 ، سعر الفائدة i) ومتغير تابع تمثلاً بمؤشر القدرة الانتاجية (PCI) مضافاً اليه (U) المتغير العشوائي حيث تم احتساب قيم المعلمات وفقاً للصيغة الآتية:

$$PCI = B0 + B1(G) + B2(R) + B3(M2) + B4(i) + U$$

جدول (45) نتائج انموذج ARDL لدالة مؤشر القدرة الانتاجية للاقتصاد السعودي

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
PCI(-1)	0.883319	0.189047	4.672486	0.0005
PCI(-2)	-1.055137	0.232798	-4.532420	0.0007
PCI(-3)	1.016218	0.260287	3.904228	0.0021
LOGGV	0.679824	5.441110	0.124942	0.9026
LOGGV(-1)	-8.079113	7.448896	-1.084605	0.2994
LOGGV(-2)	-6.860889	4.616202	-1.486263	0.1630
LOGR	-0.693560	1.165844	-0.594899	0.5630
LOGR(-1)	2.885666	1.655327	1.743260	0.1068
LOGR(-2)	-0.578426	1.789602	-0.323215	0.7521
LOGR(-3)	4.133260	1.625466	2.542816	0.0258
LOGM2	1.998272	8.233803	0.242691	0.8123
LOGM2(-1)	1.318709	11.75523	0.112181	0.9125
LOGM2(-2)	7.550491	11.11383	0.679378	0.5098
LOGM2(-3)	-11.47190	10.65916	-1.076248	0.3030
LOGM2(-4)	9.778718	6.872043	1.422971	0.1802
LOGi	3.134598	1.051663	2.980610	0.0115
LOGi(-1)	-3.448423	1.771959	-1.946107	0.0754
LOGi(-2)	-1.111039	1.877251	-0.591843	0.5649
LOGi(-3)	-0.441946	2.046479	-0.215954	0.8327
LOGi(-4)	1.597362	1.063405	1.502120	0.1589
C	16.78194	8.138819	2.061963	0.0616
R-squared	0.99	Adjusted R-squared		0.99
F-statistic Probability	237.05 (0.000)	Durbin-Watson stat		2.35

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 12

نلاحظ من الجدول المذكور انفا الذي يوضح نتائج تقدير انموذج ARDL إذ كانت القدرة التفسيرية للانموذج المقدر ($R^2=0.99$) اي ان المتغيرات المستقلة الداخلة في الانموذج المقدر تفسر 99% من التغيرات في المتغير التابع) وكانت قيمة Adjusted R-squared (0.99)، وكذلك الانموذج معنوي إذ كانت قيمة F المحتسبة (237.05) وهي معنوية عند مستوى 5% اي ان الانموذج المقدر معنوي اي نرفض فرضية العدم ($H_0:b=0$) ونقبل الفرضية البديلة ($H_1: b \neq 0$).

2. اختبار الحدود (Bounds Test):

اي اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الاجل عن طريق اختبار الحدود (Bounds Test) والموضح في جدول (46).

جدول (46)

اختبار الحدود (Bounds Test) للأنموذج المقدر لدالة مؤشر القدرة الانتاجية للاقتصاد السعودي

Test Stat.	Value	K
F- Stat	4.54	4
Signi.	I0 Bound	I1 Bound
%10	2.2	3.09
%5	3.56	3.49
%2.5	2.88	3.87
%1	4.29	4.37

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 12

يوضح الجدول (46) نتائج اختبار الحدود ومنه نلاحظ ان قيمة (F-statistics) المحتسبة (4.54) كانت اكبر من (F الجدولية العظمى) البالغة (3.49) عند مستوى معنوية 5% وعليه سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة اي وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

3. اختبار مشكلة الارتباط الذاتي وعدم تجانس التباين:

الانموذج المقدر للتأكد من خلوه من مشكلة الارتباط التسلسلي باستعمال اختبار Breusch-Godfrey (Serial Correlation LM Test) وعدم تجانس التباين بالجدول (47).

جدول (47) اختبار الارتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين لدالة مؤشر القدرة الانتاجية للاقتصاد السعودي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F- statistic	4.954445	Prop . F	0.0834
Obs*R-squared	16.42449	Prob. Chi-Square	0.0603
Heteroskedasticity Test: Harvey			
F-statistic	1.276768	Prob. F	0.3383
Obs*R-squared	22.44995	Prob. Chi-Square	0.3166
Scaled explained SS	4.120580	Prob. Chi-Square	0.9999

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 12

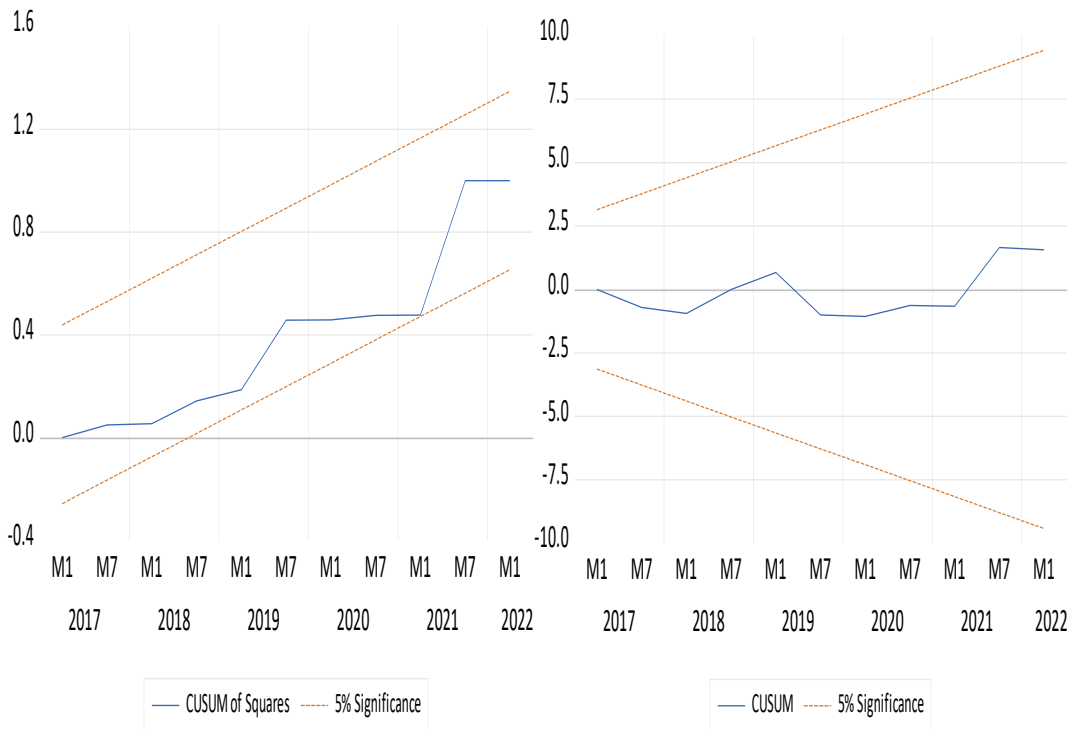
نلاحظ من الجدول (47) ان الانموذج المقدر خالي من الارتباط التسلسلي اي نقبل فرضية العدم التي تقضي بعدم وجود ارتباط تسلسلي بين البواقي لان قيمة اختبار F و Chi-Square غير معنوية

عند مستوى معنوية 5% إذ نرفض الفرضية البديلة بوجود الارتباط التسلسلي وكذلك خلو الانموذج من مشكلة عدم تجانس التباين لان المؤشرات الاحصائية ايضا كانت غير معنوية اي ان تباين الاخطاء متجانس.

4. اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الاجلين القصير والطويل:

بعد تقدير صيغة تصحيح الخطأ لأنموذج (ARDL) يستلزم اجراء اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الاجلين القصير والطويل لأنموذج دالة مؤشر القدرة الانتاجية للاقتصاد السعودي للتأكد من خلو البيانات المستخدمة من وجود اي تغيرات هيكلية فيها ، ويتم ذلك عن طريق اختبارين هما : اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM SQ) كما مبين في الشكل الاتي :

شكل (21) يوضح الاستقرار الهيكلي لدالة مؤشر الادخار للاقتصاد السعودي



المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 12

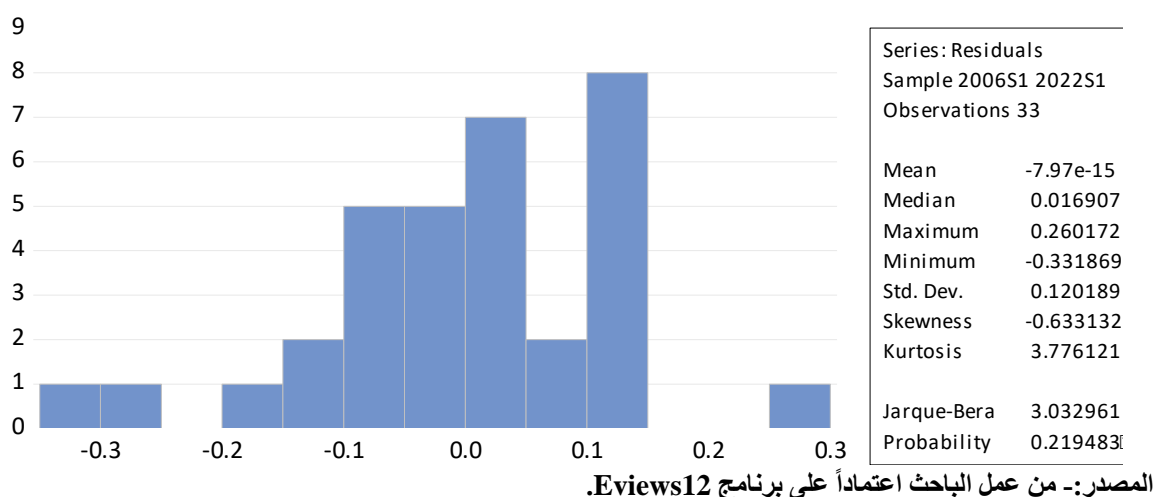
يلاحظ من الشكل اعلاه ان إحصاء اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM) وقع داخل الحدود الحرجة (الحد الاعلى والحد الادنى) عند مستوى معنوية 5% ، وهذا يعني ان المعاملات المقدره لأنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد المستخدم مستقرة هيكليا عبر الفترة الزمنية محل البحث ، كذلك الحال بالنسبة للمجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM SQ) إذ وقعت داخل الحدود الحرجة

عند مستوى 5% ، ويستدل من هذين الاختبارين ان هناك استقرارا وانسجاما في الانموذج بين الاجلين القصير والطويل.

5. اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية (Histogram):

اشار اختبار التوزيع الطبيعي (Histogram) بان الاخطاء العشوائية موزعة توزيعاً طبيعياً (normal) ذلك كون قيمة Jarque – Bera والبالغة (3.03) وان p – value لهذه المعلمة والبالغة (0.21) وهي اكبر من مستوى المعنوية 5% الامر الذي يشير الى وجود توزيع طبيعي للأخطاء العشوائية ، لذا نقبل فرضية العدم (H0) التي تشير الى وجود التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية ونرفض الفرضية البديلة (H1) التي تشير خلاف ذلك.

شكل بياني (22) اختبار التوزيع الطبيعي Histogram لدالة مؤشر القدرة الانتاجية للاقتصاد السعودي



6. تقدير معالم الاجل القصير (انموذج تصحيح الخطأ) و الاجل الطويل:

وفقاً لمنهج ARDL وبعد اجراء التقدير حصلنا على النتائج الموضحة في الجدول (48).

جدول (48)

نتائج انموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الاجل لدالة مؤشر القدرة الانتاجية للاقتصاد السعودي

معالم الاجل القصير				
Variable	Coefficien	Std. error	t-stat	Prob
D(PCI(-1))	0.038919	0.108886	0.357427	0.7270
D(PCI(-2))	-1.016218	0.126200	-8.052464	0.0000
D(G)	0.679824	3.406366	0.199575	0.8452
D(G(-1))	6.860889	2.780189	2.467778	0.0296
D(R)	-0.693560	0.804077	-0.862554	0.4053
D(R(-1))	-3.554834	1.033440	-3.439808	0.0049
D(R(-2))	-4.133260	1.002057	-4.124775	0.0014
D(M2)	1.998272	4.890348	0.408616	0.6900

D(M2(-1))	-5.857314	5.822462	-1.005986	0.3343
D(M2(-2))	1.693177	5.244631	0.322840	0.7524
D(M2(-3))	-9.778718	4.564137	-2.142512	0.1534
D(i)	3.134598	0.687652	4.558407	0.0007
D(i(-1))	-0.044377	0.791169	-0.056091	0.9562
D(i(-2))	-1.155416	0.905515	-1.275978	0.2261
D(i(-3))	-1.597362	0.831335	-1.921443	0.0787
CointEq(-1)*	-0.155600	0.025032	-6.216071	0.0000
معالم الاجل الطويل				
Variable	Coefficient	Std. error	t-stat	Prob
G	-91.64647	158.8778	-0.576836	0.5747
R	36.93409	58.62595	0.629996	0.5405
M2	58.96082	86.17204	0.684222	0.5068
I	-1.731670	4.911015	-0.352609	0.7305
C	107.8532	190.9982	0.564682	0.5827

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12.

يظهر من الانموذج المقدر في الاجل القصير ان معلمة (G) الانفاق العام ذات قيمة موجبة ، وهذا يعني وجود علاقة طردية بين الانفاق العام (G) والقدرة الانتاجية (PCI)، ومعنوية عند مستوى 5% ، اي ان زيادة الانفاق العام بنسبة (1%) يؤدي الى زيادة القدرة الانتاجية بمقدار (6.86%) ، فكلما ارتفع الانفاق العام لاسيما الجزء الاستثماري منه قاد الى زيادة الاستثمارات وبالتالي زيادة القدرة الانتاجية للاقتصاد ، كما ان معلمة (R) الايرادات العامة ذات قيمة سالبة ، وهذا يعني وجود علاقة عكسية بين الايرادات العامة (R) والقدرة الانتاجية (PCI)، ومعنوية عند مستوى 5% ، اي ان زيادة الايرادات العامة بنسبة (1%) يؤدي الى انخفاض القدرة الانتاجية بمقدار (3.55%) ، في حين كانت معلمة (M2) عرض النقد غير معنوية عند 5% اي لا توجد علاقة بين عرض النقد ومؤشر القدرة الانتاجية ، أما معلمة (i) سعر الفائدة كانت ذات قيمة موجبة ، وهذا يعني وجود علاقة طردية بين سعر الفائدة (i) والقدرة الانتاجية (PCI)، ومعنوية عند مستوى 5% ، اي ان زيادة سعر الفائدة بنسبة (1%) يؤدي الى زيادة القدرة الانتاجية بمقدار (3.13%).

ونلاحظ ان معلمة تصحيح الخطأ او سرعة التكيف بلغت (-0.15) وهي معنوية عند مستوى 5% ، اي ان الانحرافات في الاجل القصير تصحح بنسبة (15%) تجاه القيمة التوازنية طويلة الاجل خلال نصف سنة اي ان تصحيح كل الانحرافات يحتاج الى ما يقارب ثلاث سنوات ، وهنا سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة توازنية طويلة الاجل .

أما في الاجل الطويل فكانت جميع المتغيرات غير معنوية عند مستوى 5% .

المطلب الثاني: قياس وتحليل العلاقة بين مؤشرات السياستين المالية والنقدية والطاقة الاستيعابية للاقتصاد الجزائري

لقد تم تخصيص هذا المبحث لتقدير وتحليل العلاقة وفقا للانحدار الخطي البسيط بين بعض مؤشرات السياستين النقدية والمالية (التي وجد الباحث بانها تتناسب مع متطلبات موضوع البحث) ومؤشرات الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الجزائري للمدة (2004-2022) باعتماد بيانات نصف سنوية (semi-annual) وباستخدام برنامج الـ (Eviews.12) واعتمدت طرق التحليل الاحصائي وفقاً لمنهجية التحليل للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL).
وقبل الدخول بتقدير وتحليل الانموذج القياسي لابد من اعطاء جدولاً بالرموز المستخدمة في التحليل القياسي

جدول (49) الرموز المستخدمة في التحليل القياسي للاقتصاد الجزائري

الرمز	المعنى
G	الاتفاق العام
R	الايادات العامة
M2	عرض النقد الواسع
EX	سعر الصرف
L	الاستثمار
S	الادخار
PCI	مؤشر القدرة الانتاجية

المصدر: من عمل الباحث

وتم اختبار استقراريه متغيرات البحث باستعمال برنامج Eviews.12 واجراء اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) من اجل معرفة هل ان المتغيرات مستقرة ام غير مستقرة ، اي تحتوي على جذر الوحدة مع تحديد رتبة التكامل، وبعد اجراء الاختبار للمتغيرات حصلنا على المخرجات الموضحة بالجدول(50) للاقتصاد الجزائري:

جدول (50) اختبار ديكي فولر الموسع لجذر الوحدة

Algeria							
Variable	Lag Length	Level			First-Difference		
		A	B	Non	A	B	Non
G	I(1)	-0.44	-1.92	0.88	-6.67*	-6.59*	-3.20*
R	I(1)	-2.14	-2.73	0.71	-6.10*	-6.17*	-5.91*
M2	I(1)	1.09	-3.89	2.38	-2.20*	-2.52*	-0.71*
EX	I(1)	1.56	-1.83	3.27	-7.11*	-8.04*	-2.35*
Investment	I(1)	-2.15	-0.49	1.7	-2.73*	-8.43*	-2.33*
Saving	I(1)	-0.52	-1.89	1.27	-6.19*	-6.21*	-5.91*
PCI	I(1)	-2.06	-0.93	1.38	-6.24*	-6.92*	-5.91*

a تعني الانحدار يحتوي على قاطع فقط

b تعني الانحدار يحتوي على قاطع واتجاه عام

non تعني الانحدار لا يحتوي على قاطع ولا اتجاه عام

* تعني معنوي عند مستوى معنوية 5%

** تعني معنوي عند مستوى معنوية 10%

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12

أولاً: دالة الاستثمار للاقتصاد الجزائري:

1. انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL:

بعد اختبار استقراره المتغيرات تم تقدير انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL لدالة الاستثمار وبمدد ابطاء (2)، و يتكون الانموذج من اربع متغيرات مستقلة (الانفاق العام G ، الإيرادات العامة R ، عرض النقد M2 ، سعر الصرف EX) ومتغير تابع تمثلاً بمؤشر الاستثمار (Investment) مضافاً اليه (U) المتغير العشوائي حيث تم احتساب قيم المعلمات وفقاً للصيغة الآتية:

$$I = B0 + B1(G) + B2(R) + B3(M2) + B4(EX) + U$$

جدول (51) نتائج انموذج ARDL لدالة مؤشر الاستثمار للاقتصاد الجزائري

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
I (-1)	0.534444	0.193127	2.767322	0.0115
I (-2)	0.330927	0.200257	1.652510	0.1133
G	-8.67E-05	0.000275	-0.314885	0.7560
G(-1)	-7.32E-05	0.000296	-0.246994	0.8073
G(-2)	-8.60E-05	0.000237	-0.362010	0.7210
R	-0.021250	0.144634	-0.146922	0.8846
R(-1)	0.031150	0.164688	0.189146	0.8518
R(-2)	0.106524	0.146349	0.727876	0.4747
M2	0.051133	0.099453	0.514145	0.6125
M2(-1)	-0.073623	0.097562	-0.754627	0.4589
M2(-2)	0.062602	0.149083	0.419916	0.6788
EX	-0.130574	21.98622	-0.005939	0.9953
EX(-1)	0.414331	20.34578	0.020364	0.9839
EX(-2)	-2.215352	20.10921	-0.110166	0.9133
C	1043.129	893.1397	1.167935	0.2559
R-squared	0.96			0.96
F-statistic Probability	79.89 (0.000)	Durbin-Watson stat		1.70

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 12

نلاحظ من الجدول المذكور انفا الذي يوضح نتائج تقدير انموذج ARDL إذ كانت القدرة التفسيرية للانموذج المقدر ($R^2=0.96$) اي ان المتغيرات المستقلة الداخلة في الانموذج المقدر تفسر 96% من التغيرات في المتغير التابع) وكانت قيمة Adjusted R-squared (0.96)، وكذلك الانموذج معنوي إذ كانت قيمة F المحتسبة (79.89) وهي معنوية عند مستوى 5% اي ان الانموذج المقدر معنوي اي نرفض فرضية العدم ($H_0:b=0$) ونقبل الفرضية البديلة ($H_1: b \neq 0$).

2. اختبار الحدود (Bounds Test):

اي اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الاجل عن طريق اختبار الحدود (Bounds Test) والموضح في جدول (52)

جدول (52) اختبار الحدود (Bounds Test) للأنموذج المقدر لدالة مؤشر الاستثمار للاقتصاد الجزائري

Test Stat.	Value	K
F- Stat	3.52	4
Signi.	I0 Bound	I1 Bound
%10	2.2	3.09
%5	2.56	3.49
%2.5	2.88	3.87
%1	3.29	4.37

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 12

يوضح الجدول (52) نتائج اختبار الحدود ومنه نلاحظ ان قيمة (F-statistics) المحتسبة (3.52) كانت اكبر من (F الجدولية العظمى) البالغة (3.49) عند مستوى معنوية 5% وعليه سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة اي وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

3. اختبار مشكلة الارتباط الذاتي وعدم تجانس التباين:

الانموذج المقدر للتأكد من خلوه من مشكلة الارتباط التسلسلي باستعمال اختبار Breusch-Godfrey (Serial Correlation LM Test) وعدم تجانس التباين بالجدول (53).

جدول (53) اختبار الارتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين لدالة مؤشر الاستثمار للاقتصاد الجزائري

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F- statistic	1.247903	Prop. F	0.3096
Obs*R-squared	4.179838	Prob. Chi-Square	0.1237
Heteroskedasticity Test: Harvey			
F-statistic	0.635534	Prob. F	0.8067
Obs*R-squared	10.71358	Prob. Chi-Square	0.7084
Scaled explained SS	4.539213	Prob. Chi-Square	0.9912

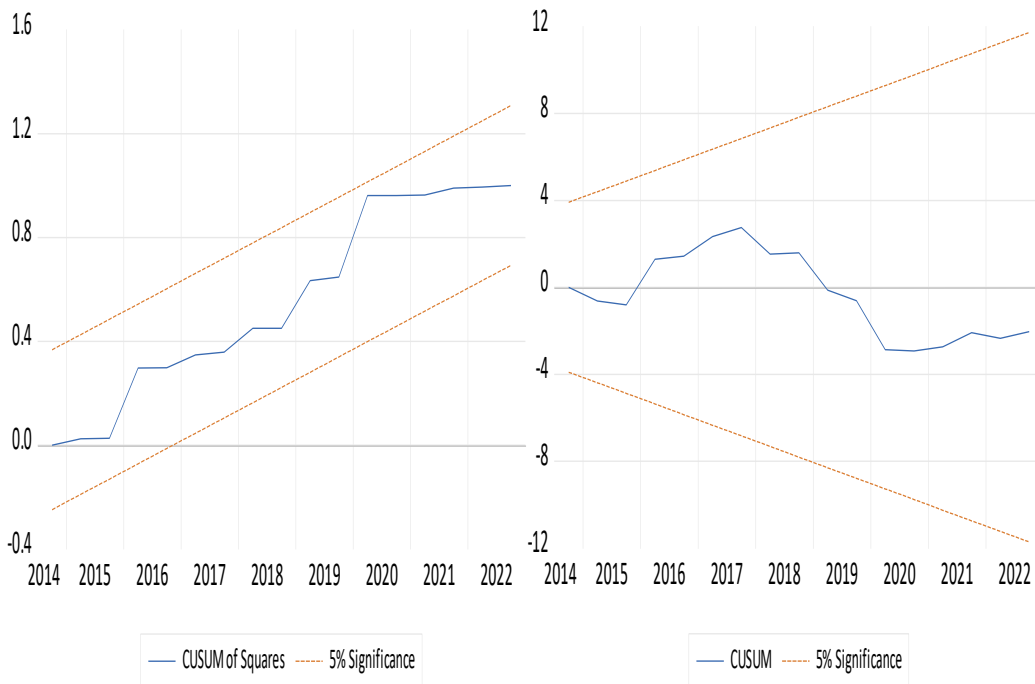
المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 12

نلاحظ من الجدول (53) ان الانموذج المقدر خالي من الارتباط التسلسلي اي نقبل فرضية العدم التي تقضي بعدم وجود ارتباط تسلسلي بين البواقي لان قيمة اختبار F و Chi-Square غير معنوية عند مستوى معنوية 5% إذ نرفض الفرضية البديلة بوجود الارتباط التسلسلي وكذلك خلو الانموذج من مشكلة عدم تجانس التباين لان المؤشرات الاحصائية ايضا كانت غير معنوية اي ان تباين الاخطاء متجانس.

4. اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الاجلين القصير والطويل:

بعد تقدير صيغة تصحيح الخطأ لأنموذج (ARDL) يستلزم اجراء اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الاجلين القصير والطويل لأنموذج دالة مؤشر الاستثمار للاقتصاد الجزائري للتأكد من خلو البيانات المستخدمة من وجود اي تغيرات هيكلية فيها ، ويتم ذلك عن طريق اختبارين هما : اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة (CUSUM SQ) كما مبين في الشكل(23):

شكل (23) يوضح الاستقرار الهيكلي لدالة مؤشر الاستثمار للاقتصاد الجزائري



المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 12

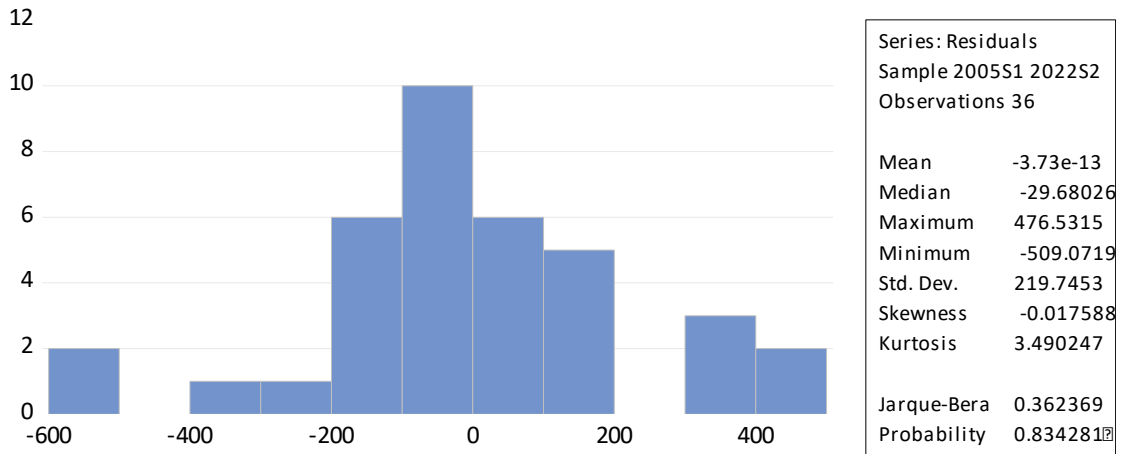
يلاحظ من الشكل اعلاه ان احصائية اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعادة (CUSUM) وقع داخل الحدود الحرجة (الحد الاعلى والحد الادنى) عند مستوى معنوية 5% ، وهذا يعني ان المعاملات المقدره لأنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد المستخدم مستقرة هيكليا عبر الفترة الزمنية

محل البحث ، كذلك الحال بالنسبة للمجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM SQ) إذ وقعت داخل الحدود الحرجة عند مستوى 5% ، ويستدل من هذين الاختبارين ان هناك استقرارا وانسجاما في الانموذج بين الاجلين القصير والطويل .

5. اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية (Histogram):

اشار اختبار التوزيع الطبيعي (Histogram) بان الاخطاء العشوائية موزعة توزيعاً طبيعياً (normal) ذلك كون قيمة Jarque – Bera والبالغة (0.36) وان p – value لهذه المعلمة والبالغة (0.83) وهي اكبر من مستوى المعنوية 5% الامر الذي يشير الى وجود توزيع طبيعي للأخطاء العشوائية، لذا نقبل فرضية العدم (H0) التي تشير الى وجود التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية ونرفض الفرضية البديلة (H1) التي تشير خلاف ذلك.

شكل بياني (24) اختبار التوزيع الطبيعي Histogram لدالة مؤشر الاستثمار للاقتصاد الجزائري



المصدر:- من عمل الباحث اعتماداً على برنامج Eviews12.

6. تقدير معاملات الاجل القصير (انموذج تصحيح الخطأ) و الاجل الطويل:

وفقاً لمنهج ARDL وبعد اجراء التقدير حصلنا على النتائج الموضحة في الجدول (54).

جدول (54)

نتائج انموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الاجل لدالة مؤشر الاستثمار للاقتصاد الجزائري

معالم الاجل القصير				
Variable	Coefficien	Std. error	t-stat	Prob
D(I (-1))	-0.330927	0.159345	-2.076796	0.0503
D(G)	-8.67E-05	0.000193	-0.448308	0.0585
D(G(-1))	8.60E-05	0.000189	0.453646	0.6547
D(R)	-0.021250	0.104702	-0.202956	0.8411
D(R(-1))	-0.106524	0.107111	-0.994515	0.3313
D(M2)	0.051133	0.062365	0.819903	0.0215

D(M2(-1))	-0.062602	0.064196	-0.975167	0.3406
D(EX)	-0.130574	12.92988	-0.010099	0.9920
D(EX(-1))	2.215352	12.93803	0.171228	0.8657
CointEq(-1)*	-0.134629	0.028289	-4.759062	0.0001
معالم الاجل الطويل				
Variable	Coefficient	Std. error	t-stat	Prob
G	-0.001826	0.002196	-0.831555	0.4150
R	0.864775	1.355656	0.637902	0.5304
M2	0.297951	0.592715	0.502688	0.6204
EX	-14.34756	111.1724	-0.129057	0.8985
C	7748.186	6142.299	1.261447	0.2210

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 12

يظهر من الانموذج المقدر في الاجل القصير ان معلمة (G) الانفاق العام ذات قيمة سالبة ، وهذا يعني وجود علاقة عكسية بين الانفاق العام (G) والاستثمار (I)، ومعنوية عند مستوى 5% ، اي ان زيادة الانفاق العام بنسبة (1%) يؤدي الى انخفاض الاستثمار بمقدار (8.6%) ، فكلما ارتفع الانفاق العام لاسيما الجزء الجاري على حساب الاستثماري منه يقود الى انخفاض الاستثمارات ، كما ان معلمة (R) الايرادات العامة و (EX) سعر الصرف غير معنوية عند مستوى 5% دلالة على عدم وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع المتمثلة بمؤشر الاستثمار ، في حين كانت معلمة (M2) عرض النقد ذات قيمة موجبة ، وهذا يعني وجود علاقة طردية بين عرض النقد (M2) والاستثمار (I) ومعنوية عند مستوى 5% وهذا يوافق منطق النظرية الاقتصادية ، اي ان زيادة عرض النقد بنسبة (1%) يؤدي الى زيادة الاستثمار بمقدار (0.05%) .

ونلاحظ ان معلمة تصحيح الخطأ او سرعة التكيف بلغت (-0.13) وهي معنوية عند مستوى 5% ، اي ان الانحرافات في الاجل القصير تصحح بنسبة (13%) تجاه القيمة التوازنية طويلة الاجل خلال نصف سنة اي ان تصحيح كل الانحرافات يحتاج الى ما يقارب اربع سنوات ، وهنا سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة توازنية طويلة الاجل .

أما في الاجل الطويل فكانت جميع المتغيرات غير معنوية عند مستوى 5% .

ثانياً: دالة الادخار للاقتصاد الجزائري:

1. انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL:

بعد اختبار استقراره المتغيرات تم تقدير انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL لدالة الاستثمار وبمدد ابطاء (4)، ويتكون الانموذج من اربع متغيرات مستقلة (الانفاق العام G ، الايرادات

العامرة R، عرض النقد M2، سعر الصرف EX) ومتغير تابع تمثلا بمؤشر الادخار (Saving) (U) مضافا اليه المتغير العشوائي حيث تم احتساب قيم المعلمات وفقاً للصيغة الآتية:

$$S = B_0 + B_1(G) + B_2(R) + B_3(M2) + B_4(EX) + U$$

جدول (55) نتائج انموذج ARDL لدالة مؤشر الادخار للاقتصاد الجزائري

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
S (-1)	0.007243	0.040046	0.180863	0.8605
S (-2)	2.772225	0.205407	13.49623	0.0000
S (-3)	-0.000837	0.056236	-0.014880	0.9885
S (-4)	2.188208	0.231200	9.464565	0.0000
G	0.001535	0.000245	6.267922	0.0001
G(-1)	2.12E-06	0.000127	0.016670	0.9871
G(-2)	-0.001274	0.000187	-6.832543	0.0001
G(-3)	3.44E-06	0.000117	0.029320	0.9772
G(-4)	0.002622	0.000291	9.006979	0.0000
R	1.016627	0.085170	11.93650	0.0000
R(-1)	-0.002046	0.058653	-0.034878	0.9729
R(-2)	-1.521778	0.147913	-10.28834	0.0000
R(-3)	0.001360	0.068279	0.019917	0.9845
R(-4)	-1.658639	0.190730	-8.696249	0.0000
M2	2.180632	0.130479	16.71256	0.0000
M2(-1)	-0.004145	0.047787	-0.086748	0.9328
M2(-2)	-1.532612	0.169227	-9.056552	0.0000
M2(-3)	-0.001670	0.067421	-0.024766	0.9808
M2(-4)	-2.468842	0.146352	-16.86926	0.0000
EX	149.8885	17.47002	8.579755	0.0000
EX(-1)	0.580791	9.907401	0.058622	0.9545
EX(-2)	353.7287	21.15752	16.71882	0.0000
EX(-3)	-0.530902	8.257843	-0.064291	0.9501
EX(-4)	-402.7985	28.51295	-14.12686	0.0000
C	-19931.32	1792.371	-11.12009	0.0000
R-squared	0.99	Adjusted R-squared		0.99
F-statistic Probability	486.78 (0.000)	Durbin-Watson stat		1.80

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 12

نلاحظ من الجدول المذكور انفا الذي يوضح نتائج تقدير انموذج ARDL إذ كانت القدرة التفسيرية للانموذج المقدر (R²=0.99) اي ان المتغيرات المستقلة الداخلة في الانموذج المقدر تفسر 99% من التغيرات في المتغير التابع) وكانت قيمة Adjusted R-squared (0.99)، وكذلك الانموذج معنوي إذ كانت قيمة F المحتسبة (486.78) وهي معنوية عند مستوى 5% اي ان الانموذج المقدر معنوي اي نرفض فرضية العدم (H₀:b=0) ونقبل الفرضية البديلة (H₁: b≠0) .

2. اختبار الحدود (Bounds Test):

اي اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الاجل عن طريق اختبار الحدود (Bounds Test) والموضح في جدول (56)

جدول (56) اختبار الحدود (Bounds Test) للأنموذج المقدر لدالة مؤشر الادخار للاقتصاد الجزائري

Test Stat.	Value	K
F- Stat	205.5	4
Signi.	I0 Bound	I1 Bound
%10	2.2	3.09
%5	3.56	3.49
%2.5	2.88	3.87
%1	4.29	4.37

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 12

يوضح الجدول (56) نتائج اختبار الحدود ومنه نلاحظ ان قيمة (F-statistics) المحسوبة (205.5) كانت اكبر من (F الجدولية العظمى) البالغة (3.49) عند مستوى معنوية 5% وعليه سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة اي وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

3. اختبار مشكلة الارتباط الذاتي وعدم تجانس التباين:

الانموذج المقدر للتأكد من خلوه من مشكلة الارتباط التسلسلي باستعمال اختبار Breusch-Godfrey (Serial Correlation LM Test) وعدم تجانس التباين بالجدول (57).

جدول (57) اختبار الارتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين لدالة مؤشر الادخار للاقتصاد الجزائري

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F- statistic	5.056391	Prop . F	0.0938
Obs*R-squared	20.09227	Prob. Chi-Square	0.0729
Heteroskedasticity Test: Harvey			
F-statistic	0.675104	Prob. F	0.7862
Obs*R-squared	23.06647	Prob. Chi-Square	0.5737
Scaled explained SS	1.349337	Prob. Chi-Square	1.0000

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 12

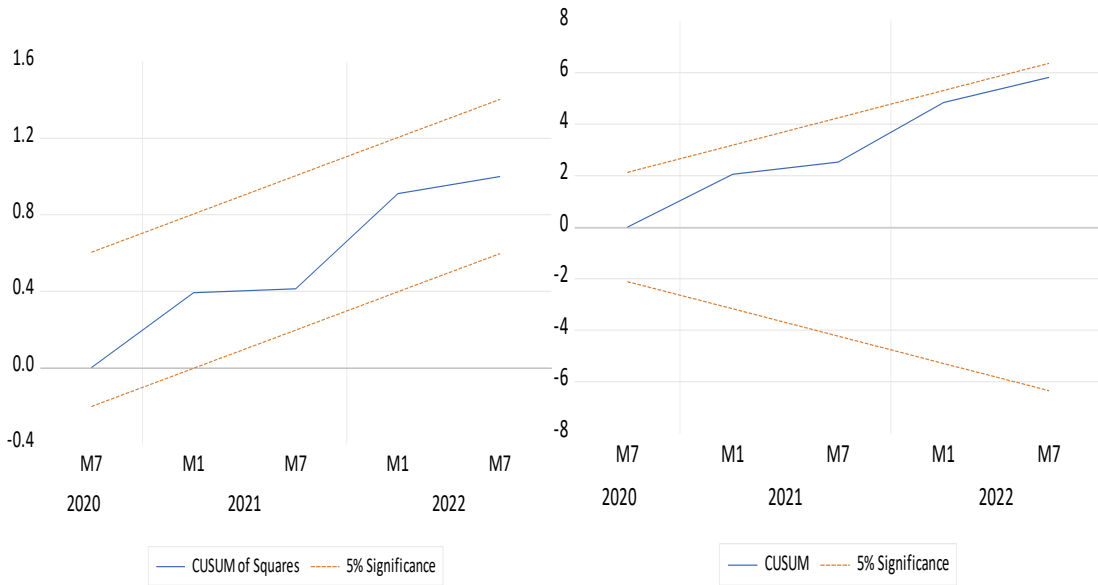
نلاحظ من الجدول (57) ان الانموذج المقدر خالي من الارتباط التسلسلي اي نقبل فرضية العدم التي تقضي بعدم وجود ارتباط تسلسلي بين البواقي لان قيمة اختبار F و Chi-Square غير معنوية

عند مستوى معنوية 5% إذ نرفض الفرضية البديلة بوجود الارتباط التسلسلي وكذلك خلو الانموذج من مشكلة عدم تجانس التباين لان المؤشرات الاحصائية ايضا كانت غير معنوية اي ان تباين الاخطاء متجانس.

4. اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الاجلين القصير والطويل:

بعد تقدير صيغة تصحيح الخطأ لأنموذج (ARDL) يستلزم اجراء اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الاجلين القصير والطويل لأنموذج دالة مؤشر الادخار للاقتصاد الجزائري للتأكد من خلو البيانات المستخدمة من وجود اي تغيرات هيكلية فيها ، ويتم ذلك عن طريق اختبارين هما : اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM SQ) كما مبين في الشكل(25):

شكل (25) يوضح الاستقرار الهيكلي لدالة مؤشر الادخار للاقتصاد الجزائري



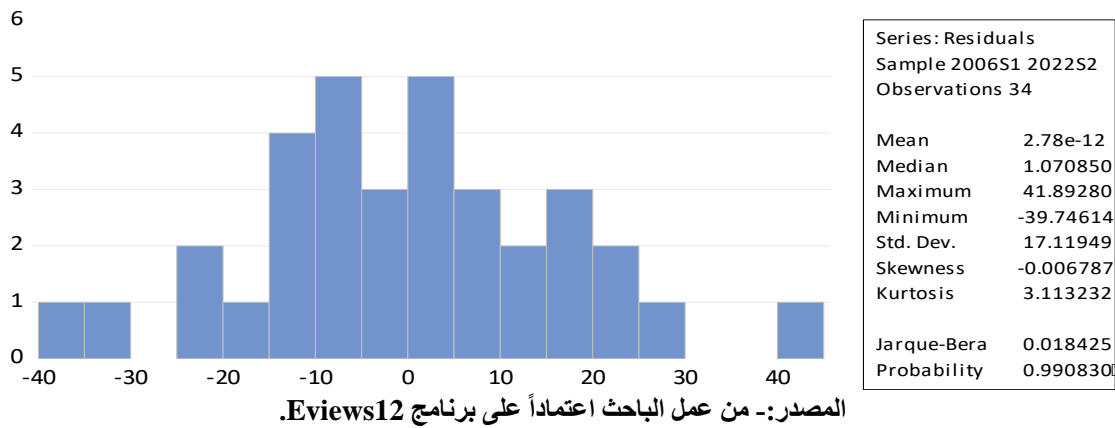
المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 12

يلاحظ من الشكل اعلاه ان احصائية اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM) وقع داخل الحدود الحرجة (الحد الاعلى والحد الادنى) عند مستوى معنوية 5% ، وهذا يعني ان المعاملات المقدره لأنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد المستخدم مستقرة هيكليا عبر الفترة الزمنية محل البحث ، كذلك الحال بالنسبة للمجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM SQ) إذ وقعت داخل الحدود الحرجة عند مستوى 5% ، ويستدل من هذين الاختبارين ان هناك استقرارا وانسجاما في الانموذج بين الاجلين القصير والطويل .

5. اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية (Histogram):

أشار اختبار التوزيع الطبيعي (Histogram) بان الأخطاء العشوائية موزعة توزيعاً طبيعياً (normal) ذلك كون قيمة Jarque – Bera والبالغة (0.018) وان p – value لهذه المعلمة والبالغة (0.99) وهي اكبر من مستوى المعنوية 5% الامر الذي يشير الى وجود توزيع طبيعي للأخطاء العشوائية ، لذا نقبل فرضية العدم (H0) التي تشير الى وجود التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية ونرفض الفرضية البديلة (H1) التي تشير خلاف ذلك.

شكل بياني (26) اختبار التوزيع الطبيعي Histogram لدالة مؤشر الادخار للاقتصاد الجزائري



6. تقدير معالم الأجل القصير (انموذج تصحيح الخطأ) و الأجل الطويل:

وفقاً لمنهج ARDL وبعد اجراء التقدير حصلنا على النتائج الموضحة في الجدول (58).
جدول (58) نتائج انموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الاجل لدالة مؤشر الادخار للاقتصاد الجزائري

معالم الاجل القصير				
Variable	Coefficien	Std. error	t-stat	Prob
D(S (-1))	-4.959596	0.115481	-42.94743	0.0000
D(S (-2))	-2.187371	0.061428	-35.60889	0.0000
D(S (-3))	-2.188208	0.059261	-36.92510	0.0000
D(G)	0.001535	8.30E-05	18.48386	0.0000
D(G(-1))	-0.001351	7.84E-05	-17.22706	0.0000
D(G(-2))	-0.002626	8.20E-05	-32.00749	0.0000
D(G(-3))	-0.002622	8.96E-05	-29.27947	0.0000
D(R)	1.016627	0.036682	27.71487	0.0000
D(R(-1))	3.179056	0.079829	39.82351	0.0000
D(R(-2))	1.657279	0.057047	29.05131	0.0000
D(R(-3))	1.658639	0.054150	30.63047	0.0000
D(M2)	2.180632	0.043739	49.85569	0.0000
D(M2(-1))	4.003124	0.095319	41.99723	0.0000
D(M2(-2))	2.470512	0.063627	38.82789	0.0000
D(M2(-3))	2.468842	0.068100	36.25344	0.0000

D(EX)	149.8885	7.471382	20.06168	0.0000
D(EX(-1))	49.60068	5.731009	8.654790	0.0000
D(EX(-2))	403.3294	8.712639	46.29245	0.0000
D(EX(-3))	402.7985	10.31890	39.03502	0.0000
CointEq(-1)*	-0.966839	0.090556	-10.67669	0.0000
معالم الأجل الطويل				
Variable	Coefficient	Std. error	t-stat	Prob
G	-0.000728	4.77E-05	-15.25654	0.0000
R	0.545642	0.032112	16.99201	0.0000
M2	0.460477	0.020047	22.96935	0.0000
EX	-25.42795	2.880786	-8.826740	0.0000
C	5024.483	173.7147	28.92377	0.0000

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 12

يظهر من الانموذج المقدر في الاجلين القصير والطويل معنوية المتغيرات عند مستوى 5% ، إذ ان معلمة (G) الانفاق العام ذات قيمة موجبة ، وهذا يعني وجود علاقة طردية بين الانفاق العام (G) والادخار (S)، ومعنوية عند مستوى 5% ، اي ان زيادة الانفاق العام بنسبة (1%) يؤدي الى زيادة الادخار بمقدار (0.001%)، كما ان معلمة (R) الايرادات العامة ذات قيمة موجبة ، وهذا يعني وجود علاقة طردية بين الايرادات العامة (R) والادخار (S)، ومعنوية عند مستوى 5% ، اي ان زيادة الايرادات العامة بنسبة (1%) يؤدي الى زيادة الادخار بمقدار (1.01%) ، في حين كانت معلمة (M2) عرض النقد ذات قيمة موجبة اي وجود علاقة طردية بين عرض النقد (M2) والادخار (S) ومعنوية عند مستوى 5%، اي ان زيادة عرض النقد بنسبة (1%) يؤدي الى زيادة الادخار بمقدار (2.18%) ، أما معلمة (EX) سعر الصرف كانت ذات قيمة موجبة ، وهذا يعني وجود علاقة طردية بين سعر الصرف (EX) والادخار (S)، ومعنوية عند مستوى 5% ، اي ان زيادة سعر الصرف بنسبة (1%) يؤدي الى زيادة الادخار بمقدار (149.8%) ، وكل العلاقات المذكورة توافق منطق النظرية الاقتصادية وتوافق الواقع الاقتصادي للدولة.

ونلاحظ ان معلمة تصحيح الخطأ او سرعة التكيف بلغت (-0.96) وهي معنوية عند مستوى 5% ، اي ان الانحرافات في الاجل القصير تصحح بنسبة (96%) تجاه القيمة التوازنية طويلة الاجل خلال نصف سنة ، وهنا سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة توازنية طويلة الاجل .

ثالثاً: دالة القدرة الإنتاجية للاقتصاد الجزائري:

1. انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL:

بعد اختبار استقراره المتغيرات تم تقدير انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL لدالة الاستثمار وبمدد ابطاء (4) و يتكون الانموذج من اربع متغيرات مستقلة (الانفاق العام G ، الايرادات

العامة R ، عرض النقد M2 ، سعر الصرف EX) ومتغير تابع تمثلاً بمؤشر القدرة الانتاجية (PCI) مضافاً اليه (U) المتغير العشوائي حيث تم احتساب قيم المعلمات وفقاً للصيغة الآتية:

$$PCI = B0 + B1(G) + B2(R) + B3(M2) + B4(EX) + U$$

جدول (59) نتائج انموذج ARDL لدالة مؤشر القدرة الانتاجية للاقتصاد الجزائري

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
PCI(-1)	0.400138	0.241240	1.658669	0.1254
PCI(-2)	0.766633	0.329675	2.325418	0.0402
G	3.09E-06	1.20E-06	2.581741	0.0255
G(-1)	-2.16E-07	9.69E-07	-0.223338	0.8274
G(-2)	-1.69E-06	9.83E-07	-1.722434	0.1130
G(-3)	3.35E-07	8.71E-07	0.384336	0.7081
G(-4)	3.01E-06	1.21E-06	2.490384	0.0300
R	-0.000145	0.000435	-0.334129	0.7446
R(-1)	0.000146	0.000450	0.324084	0.7520
R(-2)	0.000251	0.000526	0.477410	0.6424
R(-3)	6.69E-06	0.000440	0.015181	0.9882
R(-4)	-0.000705	0.000453	-1.557497	0.1476
M2	0.000818	0.000420	1.950027	0.0771
M2(-1)	7.98E-05	0.000320	0.249674	0.8074
M2(-2)	6.48E-05	0.000515	0.125690	0.9022
M2(-3)	-0.000357	0.000461	-0.773456	0.4556
M2(-4)	-0.000879	0.000589	-1.491453	0.1640
EX	-0.038995	0.072424	-0.538427	0.6010
EX(-1)	0.034180	0.066726	0.512245	0.6186
EX(-2)	0.100592	0.068254	1.473775	0.1686
EX(-3)	-0.016217	0.060008	-0.270241	0.7920
EX(-4)	-0.275797	0.096893	-2.846414	0.0159
C	-3.824887	9.967194	-0.383748	0.7085
R-squared	0.97	Adjusted R-squared		0.92
F-statistic	19.29	Durbin-Watson stat		1.66
Probability	(0.000)			

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 12

نلاحظ من الجدول المذكور انفا الذي يوضح نتائج تقدير انموذج ARDL إذ كانت القدرة التفسيرية للانموذج المقدر ($R^2=0.97$) اي ان المتغيرات المستقلة الداخلة في الانموذج المقدر تفسر 97% من التغيرات في المتغير التابع) وكانت قيمة Adjusted R-squared (0.92)، وكذلك الانموذج معنوي إذ كانت قيمة F المحتسبة (19.29) وهي معنوية عند مستوى 5% اي ان الانموذج المقدر معنوي اي نرفض فرضية العدم ($H_0:b=0$) ونقبل الفرضية البديلة ($H_1: b \neq 0$).

2. اختبار الحدود (Bounds Test):

اي اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الاجل عن طريق اختبار الحدود (Bounds Test) والموضح في جدول (60).

جدول (60)

اختبار الحدود (Bounds Test) للأنموذج المقدر لدالة مؤشر القدرة الانتاجية للاقتصاد الجزائري

Test Stat.	Value	K
F- Stat	3.74	4
Signi.	I0 Bound	I1 Bound
%10	2.2	3.09
%5	3.56	3.49
%2.5	2.88	3.87
%1	4.29	4.37

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 12

يوضح الجدول (60) نتائج اختبار الحدود ومنه نلاحظ ان قيمة (F-statistics) المحسوبة (3.74) كانت اكبر من (F الجدولية العظمى) البالغة (3.49) عند مستوى معنوية 5% وعليه سنرفض فرضية عدم ونقبل الفرضية البديلة اي وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة .

3. اختبار مشكلة الارتباط الذاتي وعدم تجانس التباين:

الانموذج المقدر للتأكد من خلوه من مشكلة الارتباط التسلسلي باستعمال اختبار Breusch-Godfrey (Serial Correlation LM Test) وعدم تجانس التباين بالجدول (61).

جدول (61) اختبار الارتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين لدالة مؤشر القدرة الانتاجية للاقتصاد الجزائري

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F- statistic	1.131150	Prop . F	0.3646
Obs*R-squared	6.829706	Prob. Chi-Square	0.0729
Heteroskedasticity Test: Harvey			
F-statistic	0.750356	Prob. F	0.7283
Obs*R-squared	20.40387	Prob. Chi-Square	0.5578
Scaled explained SS	2.177605	Prob. Chi-Square	1.0000

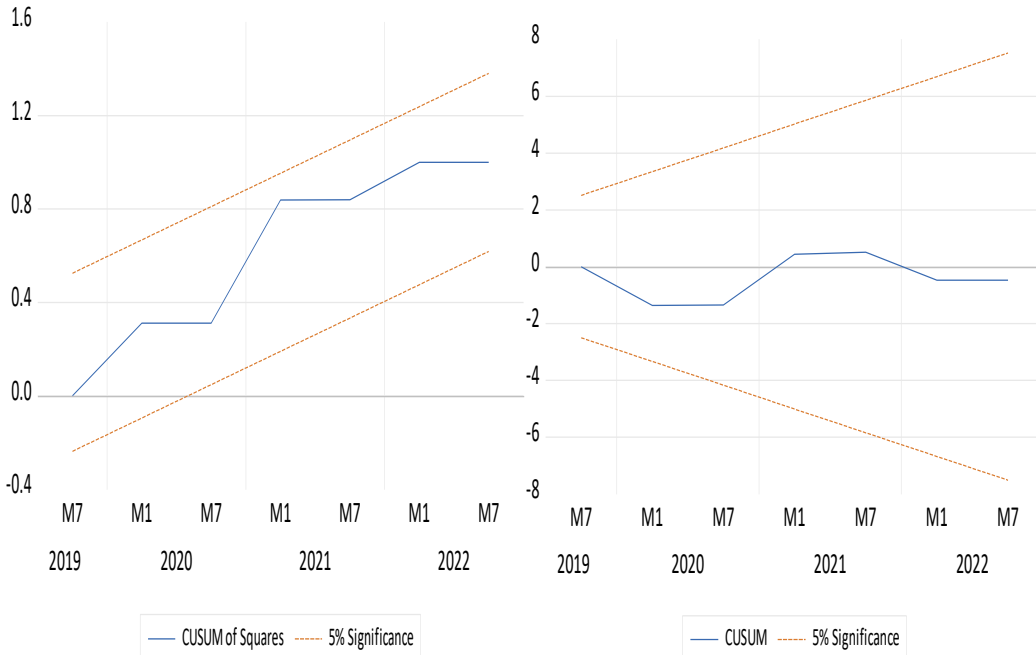
المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 12

نلاحظ من الجدول (61) ان الانموذج المقدر خالي من الارتباط التسلسلي اي نقبل فرضية العدم التي تقضي بعدم وجود ارتباط تسلسلي بين البواقي لان قيمة اختبار F و Chi-Square غير معنوية عند مستوى معنوية 5% إذ نرفض الفرضية البديلة بوجود الارتباط التسلسلي وكذلك خلو الانموذج من مشكلة عدم تجانس التباين لان المؤشرات الاحصائية ايضا كانت غير معنوية اي ان تباين الاخطاء متجانس.

4. اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الاجلين القصير والطويل:

بعد تقدير صيغة تصحيح الخطأ لأنموذج (ARDL) يستلزم اجراء اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الاجلين القصير والطويل لأنموذج دالة مؤشر القدرة الانتاجية للاقتصاد الجزائري للتأكد من خلو البيانات المستخدمة من وجود اي تغيرات هيكلية فيها ، ويتم ذلك عن طريق اختبارين هما : اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاوذة (CUSUM SQ) كما مبين في الشكل(27):

شكل (27) يوضح الاستقرار الهيكلي لدالة مؤشر القدرة الانتاجية للاقتصاد الجزائري



المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 12

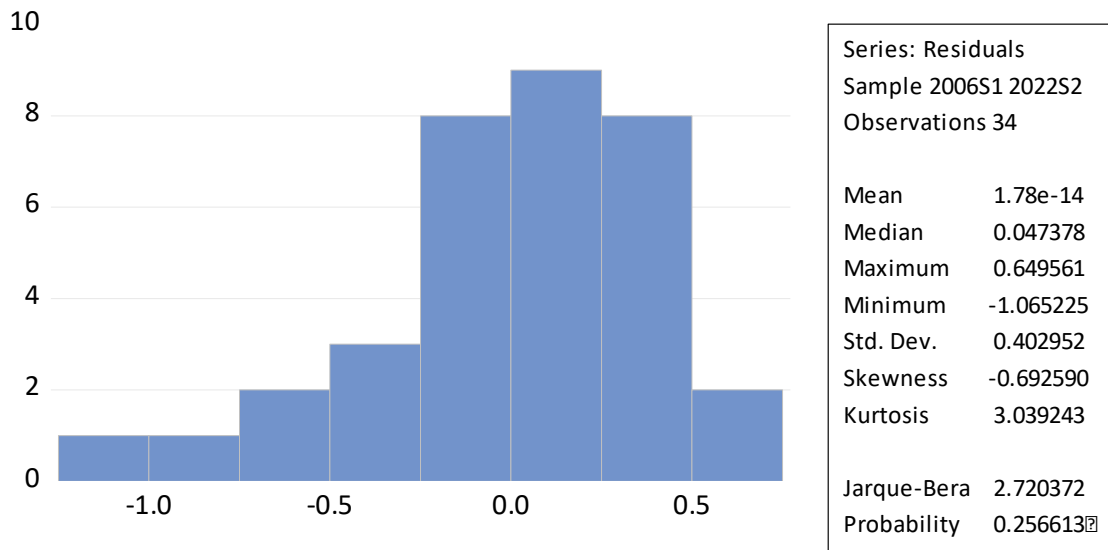
يلاحظ من الشكل اعلاه ان إحصاءه اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاوذة (CUSUM) وقع داخل الحدود الحرجة (الحد الاعلى والحد الادنى) عند مستوى معنوية 5% ، وهذا يعني ان المعاملات المقدره لأنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد المستخدم مستقرة هيكليا عبر الفترة الزمنية محل البحث ، كذلك الحال بالنسبة للمجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاوذة (CUSUM SQ) إذ وقعت داخل

الحدود الحرجة عند مستوى 5% ، ويستدل من هذين الاختبارين ان هناك استقرارا وانسجاما في الانموذج بين الاجلين القصير والطويل .

5. اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية (Histogram):

اشار اختبار التوزيع الطبيعي (Histogram) بان الاخطاء العشوائية موزعة توزيعاً طبيعياً (normal) ذلك كون قيمة Jarque – Bera والبالغة (2.72) وان p – value لهذه المعلمة والبالغة (0.25) وهي اكبر من مستوى المعنوية 5% الامر الذي يشير الى وجود توزيع طبيعي للأخطاء العشوائية ، لذا نقبل فرضية العدم (H0) التي تشير الى وجود التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية ونرفض الفرضية البديلة (H1) التي تشير خلاف ذلك.

شكل بياني (28) اختبار التوزيع الطبيعي Histogram لدالة مؤشر القدرة الانتاجية للاقتصاد الجزائري



المصدر:- من عمل الباحث اعتماداً على برنامج Eviews12.

6. تقدير معاملات الاجل القصير (انموذج تصحيح الخطأ) و الاجل الطويل:

وفقاً لمنهج ARDL وبعد اجراء التقدير حصلنا على النتائج الموضحة في الجدول (62).

جدول (62)

نتائج انموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الاجل لدالة مؤشر القدرة الانتاجية للاقتصاد الجزائري

معالم الاجل القصير				
Variable	Coefficien	Std. error	t-stat	Prob
D(PCI(-1))	-0.766633	0.222511	-3.445368	0.0055
D(G)	3.09E-06	7.66E-07	4.027978	0.0020
D(G(-1))	-1.65E-06	6.62E-07	-2.498275	0.0296
D(G(-2))	-3.35E-06	7.14E-07	-4.690196	0.0007

D(G(-3))	-3.01E-06	8.02E-07	-3.759232	0.0032
D(R)	-0.000145	0.000262	-0.553680	0.5909
D(R(-1))	0.000447	0.000280	1.596310	0.1387
D(R(-2))	0.000699	0.000297	2.354395	0.2382
D(R(-3))	0.000705	0.000296	2.384897	0.2362
D(M2)	0.008018	0.002078	2.939479	0.0135
D(M2(-1))	0.001171	0.000304	3.850137	0.0027
D(M2(-2))	0.001235	0.000249	4.956733	0.0004
D(M2(-3))	0.000879	0.000331	2.658912	0.0222
D(EX)	-0.038995	0.038398	-1.015556	0.3317
D(EX(-1))	0.191422	0.055630	3.441016	0.0055
D(EX(-2))	0.292014	0.061982	4.711303	0.0006
D(EX(-3))	0.275797	0.066462	4.149690	0.0016
CointEq(-1)*	-0.166771	0.034052	-4.897573	0.0005
معالم الاجل الطويل				
Variable	Coefficient	Std. error	t-stat	Prob
G	-2.71E-05	3.03E-05	-0.896150	0.3894
R	0.002680	0.006447	0.415680	0.6856
M2	0.001634	0.002013	0.811524	0.4343
EX	1.176685	1.515209	0.776583	0.4538
C	22.93495	35.35024	0.648792	0.5298

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 12

يظهر من الانموذج المقدر في الاجل القصير ان معلمة (G) الانفاق العام ذات قيمة موجبة ، وهذا يعني وجود علاقة طردية بين الانفاق العام (G) والقدرة الانتاجية (PCI)، ومعنوية عند مستوى 5% ، اي ان زيادة الانفاق العام بنسبة (1%) يؤدي الى زيادة القدرة الانتاجية بمقدار (0.093%) ، فكلما ارتفع الانفاق العام لاسيما الجزء الاستثماري منه قاد الى زيادة الاستثمارات وبالتالي زيادة القدرة الانتاجية للاقتصاد ، كما ان معلمة (R) الايرادات العامة كانت غير معنوية عند مستوى 5% ، في حين كانت معلمة (M2) عرض النقد معنوية عند 5% ذات قيمة موجبة ، وهذا يعني وجود علاقة طردية بين عرض النقد (M2) والقدرة الانتاجية (PCI) ، اي ان زيادة عرض النقد بنسبة (1%) يؤدي الى زيادة القدرة الانتاجية بمقدار (0.008%) ، أما معلمة (EX) سعر الصرف كانت ذات قيمة موجبة ، وهذا يعني وجود علاقة طردية بين سعر الصرف (D(EX(-1)) والقدرة الانتاجية (PCI)، ومعنوية عند مستوى 5% ، اي ان زيادة سعر الصرف بنسبة (1%) يؤدي الى زيادة القدرة الانتاجية بمقدار (0.19%).

ونلاحظ ان معلمة تصحيح الخطأ او سرعة التكيف بلغت (-0.16) وهي معنوية عند مستوى 5% ، اي ان الانحرافات في الاجل القصير تصحح بنسبة (15%) تجاه القيمة التوازنية طويلة الاجل خلال نصف سنة اي ان تصحيح كل الانحرافات يحتاج الى ما يقارب ثلاث سنوات ، وهنا سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة توازنية طويلة الاجل .

أما في الاجل الطويل فكانت جميع المتغيرات غير معنوية عند مستوى 5% .

المبحث الثالث

قياس وتحليل العلاقة بين مؤشرات السياستين المالية والنقدية والطاقة الاستيعابية

للاقتصاد العراقي

لقد تم تخصيص هذا المبحث لتقدير وتحليل العلاقة وفقاً للانحدار الخطي البسيط بين بعض مؤشرات السياستين النقدية والمالية (التي وجد الباحث بانها تتناسب مع متطلبات موضوع البحث) ومؤشرات الطاقة الاستيعابية للاقتصاد العراقي للمدة (2004-2022) باعتماد بيانات نصف سنوية (semi-annual) وباستخدام برنامج الـ (Eviews.12) واعتمدت طرق التحليل الاحصائي وفقاً لمنهجية التحليل للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL). وقبل الدخول بتقدير وتحليل الانموذج القياسي لابد من اعطاء جدولاً بالرموز المستخدمة في التحليل القياسي

جدول (63) الرموز المستخدمة في التحليل القياسي للاقتصاد العراقي

الرمز	المعنى
G	الاتفاق العام
R	الايرادات العامة
M2	عرض النقد الواسع
EX	سعر الصرف
L	الاستثمار
S	الادخار
PCI	مؤشر القدرة الانتاجية

المصدر: من عمل الباحث

وتم اختبار استقراره متغيرات البحث باستعمال برنامج Eviews.12 واجراء اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) من اجل معرفة هل ان المتغيرات مستقرة ام غير مستقرة، اي تحتوي على جذر الوحدة مع تحديد رتبة التكامل، وبعد اجراء الاختبار للمتغيرات حصلنا على المخرجات الموضحة بالجدول (63) للاقتصاد العراقي:

جدول (64) اختبار ديكي فولر الموسع لجذر الوحدة

Iraq							
Variable	Lag Length	Level			First-Difference		
		A	B	Non	A	B	Non
G	I(1)	-3.77	-3.81	-0.40	-3.87*	-3.82*	-3.92*
R	I(1)	0.64	-3.25	1.35	-4.01*	-4.51*	-3.20*
M2	I(1)	0.83	-4.05	1.60	-1.02*	-1.36*	0.07*
Ex	I(1)	-4.82	-4.63	-4.50	-2.47*	-2.43*	-2.50*
Investment	I(1)	-1.38	-3.23	0.09	-2.32*	-2.26*	-2.26*
Saving	I(1)	-2.42	-2.89	-1.41	-4.14*	-4.07*	-4.19*
PCI	I(1)	-2.07	-0.39	0.93	-3.19*	-3.61*	-2.95*

a تعني الانحدار يحتوي على قاطع فقط

b تعني الانحدار يحتوي على قاطع واتجاه عام

non تعني الانحدار لا يحتوي على قاطع ولا اتجاه عام

* تعني معنوي عند مستوى معنوية 5%

** تعني معنوي عند مستوى معنوية 10%

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12

نلاحظ من الجدول (64) ان السلسلة الزمنية لكل المتغيرات غير مستقرة عند المستوى (Level) لذلك تم اجراء الاختبار بعد اخذ الفروق الاولى (First-Difference) للسلاسل الاصلية ، إذ انها استقرت عند مستوى معنوية 5% وستكون متكاملة من الدرجة I(1) سواء بوجود قاطع او قاطع واتجاه عام .

المطلب الاول : دالة الاستثمار للاقتصاد العراقي:

اولاً : انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL:

بعد اختبار استقراره المتغيرات تم تقدير انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL لدالة الاستثمار وبمدد ابطاء (2)، و يتكون الانموذج من اربع متغيرات مستقلة (الانفاق العام G ، الايرادات العامة R ، عرض النقد M2 ، سعر الصرف EX) ومتغير تابع تمثلاً بمؤشر الاستثمار (Investment) مضافاً اليه (U) المتغير العشوائي حيث تم احتساب قيم المعلمات وفقاً للصيغة الاتية:-

$$I = B_0 + B_1(G) + B_2(R) + B_3(M_2) + B_4(EX) + U$$

جدول (65) نتائج انموذج ARDL لدالة مؤشر الاستثمار للاقتصاد العراقي

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
I (-1)	0.768536	0.141187	5.443377	0.0000
G	-0.139045	0.140947	-0.986505	0.3351
G(-1)	0.051168	0.233528	0.219108	0.8287
G(-2)	-0.129203	0.154787	-0.834711	0.4133
R	-0.004197	0.025367	-0.165446	0.8702

R(-1)	0.005874	0.039998	0.146845	0.8847
R(-2)	-0.001667	0.029741	-0.056046	0.9558
M2	144.5214	466.0254	0.310115	0.7595
M2(-1)	-453.5207	702.1994	-0.645857	0.5254
M2(-2)	420.7089	414.9586	1.013858	0.3222
EX	-17264.03	33989.20	-0.507927	0.6168
EX(-1)	3823.326	43937.34	0.087018	0.9315
EX(-2)	-537.2935	27778.04	-0.019342	0.9848
C	33878160	26563543	1.275363	0.2161
R-squared	0.93			0.89
F-statistic Probability	24.10 (0.000)	Durbin-Watson stat		1.84

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 12

نلاحظ من الجدول المذكور انفا الذي يوضح نتائج تقدير انموذج ARDL إذ كانت القدرة التفسيرية للانموذج المقدر ($R^2=0.93$) اي ان المتغيرات المستقلة الداخلة في الانموذج المقدر تفسر 93% من التغيرات في المتغير التابع) وكانت قيمة Adjusted R-squared (0.89)، وكذلك الانموذج معنوي إذ كانت قيمة F المحتسبة (24.10) وهي معنوية عند مستوى 5% اي ان الانموذج المقدر معنوي اي نرفض فرضية العدم ($H_0:b=0$) ونقبل الفرضية البديلة ($H_1: b \neq 0$).

ثانياً : اختبار الحدود (Bounds Test):

اي اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الاجل عن طريق اختبار الحدود (Bounds Test) والموضح في جدول (66)

جدول (66) اختبار الحدود (Bounds Test) للانموذج المقدر لدالة مؤشر الاستثمار للاقتصاد العراقي

Test Stat.	Value	K
F- Stat	2.87	4
Signi.	I0 Bound	I1 Bound
%10	2.2	3.09
%5	2.56	3.49
%2.5	2.88	3.87
%1	3.29	4.37

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 12

يوضح الجدول (66) نتائج اختبار الحدود ومنه نلاحظ ان قيمة (F-statistics) المحتسبة (2.87) كانت اكبر من (F الجدولية الصغرى) البالغة (2.56) عند مستوى معنوية 5% وعليه سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة اي وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

ثالثاً: اختبار مشكلة الارتباط الذاتي وعدم تجانس التباين:

الانموذج المقدر للتأكد من خلوه من مشكلة الارتباط التسلسلي باستعمال اختبار Breusch-Godfrey (Serial Correlation LM Test) وعدم تجانس التباين بالجدول (67).

جدول (67) اختبار الارتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين لدالة مؤشر الاستثمار للاقتصاد العراقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F- statistic	4.410014	Prop . F	0.0867
Obs*R-squared	11.09636	Prob. Chi-Square	0.0639
Heteroskedasticity Test: Harvey			
F-statistic	2.711056	Prob. F	0.0804
Obs*R-squared	21.93188	Prob. Chi-Square	0.0964
Scaled explained SS	5.439829	Prob. Chi-Square	0.9642

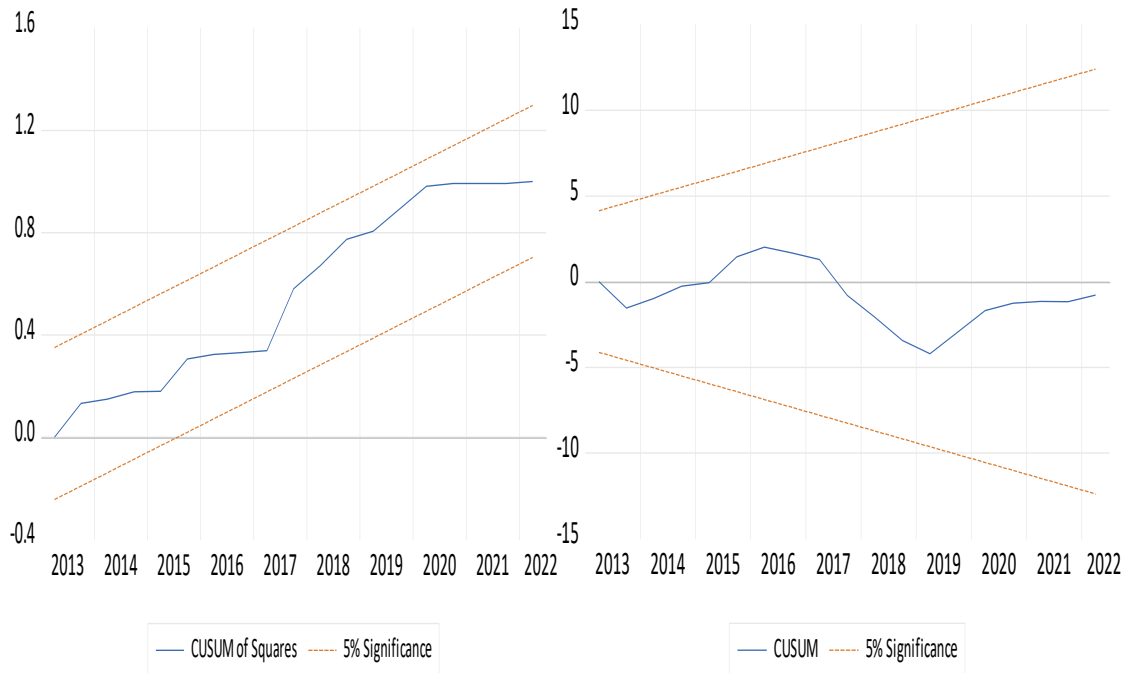
المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 12

نلاحظ من الجدول (67) ان الانموذج المقدر خالي من الارتباط التسلسلي اي نقبل فرضية العدم التي تقضي بعدم وجود ارتباط تسلسلي بين البواقي لان قيمة اختبار F و Chi-Square غير معنوية عند مستوى معنوية 5% إذ نرفض الفرضية البديلة بوجود الارتباط التسلسلي وكذلك خلو الانموذج من مشكلة عدم تجانس التباين لان المؤشرات الاحصائية ايضا كانت غير معنوية اي ان تباين الاخطاء متجانس.

رابعاً: اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الاجلين القصير والطويل:

بعد تقدير صيغة تصحيح الخطأ لأنموذج (ARDL) يستلزم اجراء اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الاجلين القصير والطويل لأنموذج دالة مؤشر الاستثمار للاقتصاد العراقي للتأكد من خلو البيانات المستخدمة من وجود اي تغيرات هيكلية فيها ، ويتم ذلك عن طريق اختبارين هما : اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاوذة (CUSUM SQ) كما مبين في الشكل الاتي :-

شكل (29) يوضح الاستقرار الهيكلي لدالة مؤشر الاستثمار للاقتصاد العراقي



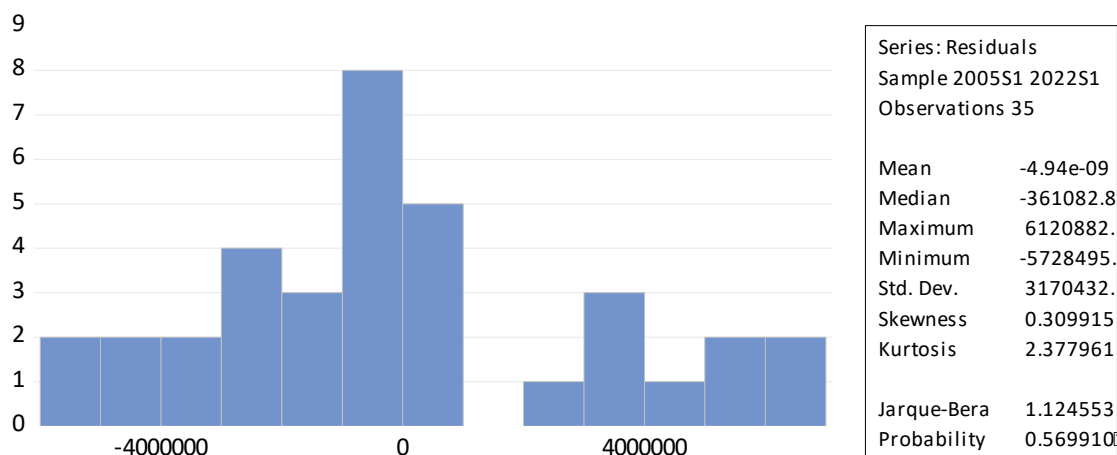
المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 12

يلاحظ من الشكل اعلاه ان إحصاءه اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM) وقع داخل الحدود الحرجة (الحد الاعلى والحد الادنى) عند مستوى معنوية 5% ، وهذا يعني ان المعاملات المقدره لأنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد المستخدم مستقرة هيكليا عبر الفترة الزمنية محل البحث ، كذلك الحال بالنسبة للمجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM SQ) إذ وقعت داخل الحدود الحرجة عند مستوى 5% ، ويستدل من هذين الاختبارين ان هناك استقرارا وانسجاما في الانموذج بين الاجلين القصير والطويل .

خامساً : اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية (Histogram):

اشار اختبار التوزيع الطبيعي (Histogram) بان الاخطاء العشوائية موزعة توزيعاً طبيعياً (normal) ذلك كون قيمة Jarque – Bera والبالغة (1.12) وان p – value لهذه المعلمة والبالغة (0.56) وهي اكبر من مستوى المعنوية 5% الامر الذي يشير الى وجود توزيع طبيعي للأخطاء العشوائية ، لذا نقبل فرضية العدم (H0) التي تشير الى وجود التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية ونرفض الفرضية البديلة (H1) التي تشير خلاف ذلك.

شكل بياني (30) اختبار التوزيع الطبيعي Histogram لدالة مؤشر الاستثمار للاقتصاد العراقي



المصدر:- من عمل الباحث اعتماداً على برنامج Eviews12.

سادساً: تقدير معاملات الاجل القصير (انموذج تصحيح الخطأ) و الاجل الطويل:

وفقاً لمنهج ARDL وبعد اجراء التقدير حصلنا على النتائج الموضحة في الجدول (68).

جدول (68) نتائج انموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الاجل لدالة مؤشر الاستثمار للاقتصاد العراقي

معالم الاجل القصير				
Variable	Coefficien	Std. error	t-stat	Prob
D(G)	-0.139045	0.102506	-1.356462	0.1894
D(G(-1))	0.129203	0.130549	0.989684	0.3336
D(R)	-0.004197	0.017312	-0.242420	0.8108
D(R(-1))	0.001667	0.019249	0.086595	0.9318
D(M2)	14.45214	30.09505	0.480217	0.0360
D(M2(-1))	-420.7089	338.4884	-1.242905	0.2276
D(EX)	-17264.03	22608.58	-0.763605	0.4536
D(EX(-1))	537.2935	19945.10	0.026939	0.9788
CointEq(-1)*	-0.231464	0.050123	-4.617914	0.0001
معالم الاجل الطويل				
Variable	Coefficient	Std. error	t-stat	Prob
G	-0.937857	0.556672	-1.684757	0.1068
R	4.26E-05	0.103756	0.000410	0.9997
M2	4.826219	2.464164	1.958563	0.0636
EX	-6.038947	1.094958	-0.551523	0.5871
C	1.46E+08	1.78E+08	0.821946	0.4203

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 12

يظهر من الانموذج المقدر في الاجل القصير والطويل ان معلمة (G) الانفاق العام و (R) الايرادات العامة و (EX) سعر الصرف غير معنوية عند مستوى 5% ، اي عدم وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة المذكورة والمتغير التابع مؤشر الاستثمار (I) .

في حين كانت معلمة (M2) عرض النقد في الاجل القصير معنوية عند مستوى 5% وذات قيمة موجبة، وهذا يعني وجود علاقة طردية بين عرض النقد (M2) والاستثمار (I) ومعنوية عند مستوى 5% وهذا يوافق النظرية الاقتصادية ، اي ان زيادة عرض النقد بنسبة (1%) يؤدي الى زيادة الاستثمار بمقدار (14.4%) في الاجل القصير ، ويؤدي الى زيادة الاستثمار بمقدار (4.8%) وهي معنوية عند مستوى (10%).

ونلاحظ ان معلمة تصحيح الخطأ او سرعة التكيف بلغت (-0.23) وهي معنوية عند مستوى 5% ، اي ان الانحرافات في الاجل القصير تصحح بنسبة (23%) تجاه القيمة التوازنية طويلة الاجل خلال نصف سنة اي ان تصحيح كل الانحرافات يحتاج الى ما يقارب سنتين ، وهنا سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة توازنية طويلة الاجل.

المطلب الثاني : دالة الادخار للاقتصاد العراقي:

اولاً : انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL:

بعد اختبار استقراريه المتغيرات تم تقدير انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL لدالة الاستثمار وبمدد ابطاء (4) و يتكون الانموذج من اربع متغيرات مستقلة (الانفاق العام G ، الايرادات العامة R ، عرض النقد M2 ، سعر الصرف EX) ومتغير تابع متمثلاً بمؤشر الادخار (Saving) مضافاً اليه (U) المتغير العشوائي حيث تم احتساب قيم المعلمات وفقاً للصيغة الآتية:

$$S = B_0 + B_1(G) + B_2(R) + B_3(M2) + B_4(EX) + U$$

جدول (69) نتائج انموذج ARDL لدالة مؤشر الادخار للاقتصاد العراقي

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
S (-1)	1.230988	0.301782	4.079064	0.0011
S (-2)	-0.854569	0.465144	-1.837213	0.0875
S (-3)	0.157706	0.381368	0.413527	0.6855
G	-4.308845	3.027465	-1.423252	0.1766
G(-1)	3.470864	3.791303	0.915481	0.3754
G(-2)	-2.659523	3.386268	-0.785385	0.4453
G(-3)	1.400322	2.505476	0.558905	0.5851
R	0.005147	0.596744	0.008626	0.9932

R(-1)	-0.573121	0.656130	-0.873487	0.3971
R(-2)	0.288330	0.748591	0.385164	0.7059
R(-3)	-0.299265	0.639511	-0.467959	0.6470
M2	-31.56687	82.13229	-0.384342	0.7065
M2(-1)	70.56485	10.77326	0.655000	0.5231
M2(-2)	13.44619	12.20365	0.110182	0.9138
M2(-3)	-20.61901	77.30567	-0.266720	0.7936
EX	2.383980	5.853387	0.407282	0.6900
EX(-1)	1.150945	9.863161	0.011669	0.9909
EX(-2)	4.352205	1.011811	0.430140	0.6736
EX(-3)	-2.329153	9.605795	-0.242474	0.8119
C	-4.50E+08	6.79E+08	-0.662130	0.5186
R-squared	0.95	Adjusted R-squared		0.88
F-statistic Probability	14.14 (0.000)	Durbin-Watson stat		1.96

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 12

نلاحظ من الجدول المذكور انفا الذي يوضح نتائج تقدير انموذج ARDL إذ كانت القدرة التفسيرية للانموذج المقدر ($R^2=0.95$) اي ان المتغيرات المستقلة الداخلة في الانموذج المقدر تفسر 95% من التغيرات في المتغير التابع) وكانت قيمة Adjusted R-squared (0.88)، وكذلك الانموذج معنوي إذ كانت قيمة F المحتسبة (14.14) وهي معنوية عند مستوى 5% اي ان الانموذج المقدر معنوي اي نرفض فرضية العدم ($H_0:b=0$) ونقبل الفرضية البديلة ($H_1: b \neq 0$).

ثانياً : اختبار الحدود (Bounds Test):

اي اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الاجل عن طريق اختبار الحدود (Bounds Test) والموضح في جدول (70)

جدول (70) اختبار الحدود (Bounds Test) للانموذج المقدر لدالة مؤشر الادخار للاقتصاد العراقي

Test Stat.	Value	K
F- Stat	3.96	4
Signi.	I0 Bound	I1 Bound
%10	2.2	3.09
%5	3.56	3.49
%2.5	2.88	3.87
%1	4.29	4.37

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 12

يوضح الجدول (70) نتائج اختبار الحدود ومنه نلاحظ ان قيمة (F-statistics) المحتسبة (3.96) كانت اكبر من (F الجدولية العظمى) البالغة (3.49) عند مستوى معنوية (5%) وعليه سنرفض

فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة اي وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة .

ثالثاً : اختبار مشكلة الارتباط الذاتي وعدم تجانس التباين:

الانموذج المقدر للتأكد من خلوه من مشكلة الارتباط التسلسلي باستعمال اختبار Breusch-Godfrey (Serial Correlation LM Test) وعدم تجانس التباين بالجدول (71).

جدول (71) اختبار الارتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين لدالة مؤشر الادخار للاقتصاد العراقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F- statistic	1.161193	Prop . F	0.3459
Obs*R-squared	5.513126	Prob. Chi-Square	0.0635
Heteroskedasticity Test: Harvey			
F-statistic	0.856218	Prob. F	0.6306
Obs*R-squared	18.27389	Prob. Chi-Square	0.5042
Scaled explained SS	3.854899	Prob. Chi-Square	0.9999

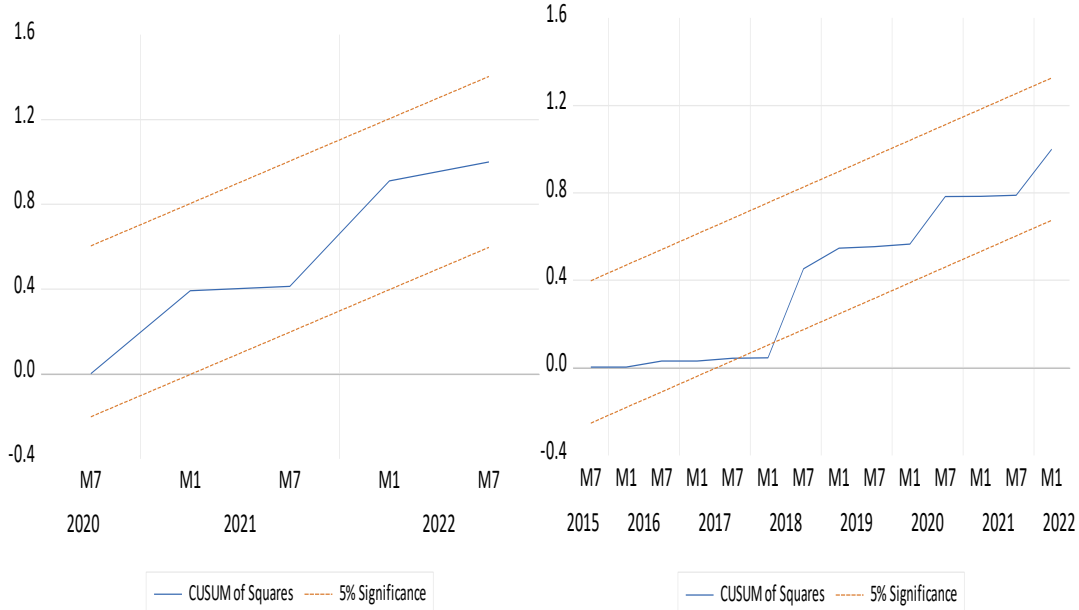
المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 12

نلاحظ من الجدول (71) ان الانموذج المقدر خالي من الارتباط التسلسلي اي نقبل فرضية العدم التي تقضي بعدم بوجود ارتباط تسلسلي بين البواقي لان قيمة اختبار F و Chi-Square غير معنوية عند مستوى معنوية 5% إذ نرفض الفرضية البديلة بوجود الارتباط التسلسلي وكذلك خلو الانموذج من مشكلة عدم تجانس التباين لان المؤشرات الاحصائية ايضا كانت غير معنوية اي ان تباين الاخطاء متجانس.

رابعاً : اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الاجلين القصير والطويل:

بعد تقدير صيغة تصحيح الخطأ لأنموذج (ARDL) يستلزم اجراء اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الاجلين القصير والطويل لأنموذج دالة مؤشر الادخار للاقتصاد العراقي للتأكد من خلو البيانات المستخدمة من وجود اي تغيرات هيكلية فيها ، ويتم ذلك عن طريق اختبارين هما : اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاوذة (CUSUM SQ) كما مبين في الشكل الاتي :

شكل (31) يوضح الاستقرار الهيكلي لدالة مؤشر الادخار للاقتصاد العراقي

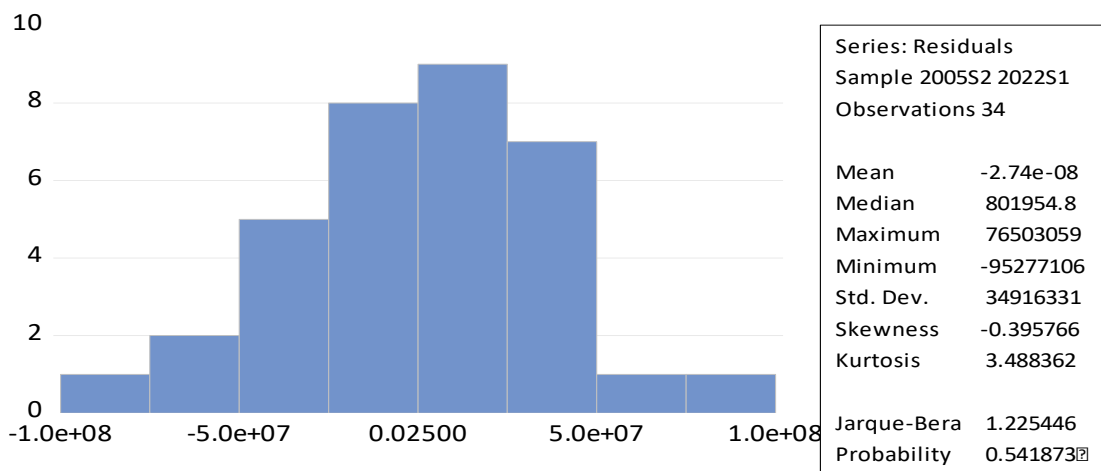


المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 12
يلاحظ من الشكل اعلاه ان إحصاءه اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعادة (CUSUM) وقع داخل الحدود الحرجة (الحد الاعلى والحد الادنى) عند مستوى معنوية 5% ، وهذا يعني ان المعاملات المقدره لأنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد المستخدم مستقرة هيكليا عبر الفترة الزمنية محل البحث ، كذلك الحال بالنسبة للمجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة (CUSUM SQ) إذ وقعت داخل الحدود الحرجة عند مستوى 5% ، ويستدل من هذين الاختبارين ان هناك استقرارا وانسجاما في الانموذج بين الاجلين القصير والطويل .

خامساً: اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية (Histogram):

اشار اختبار التوزيع الطبيعي (Histogram) بان الاخطاء العشوائية موزعة توزيعاً طبيعياً (normal) ذلك كون قيمة Jarque – Bera والبالغة (1.22) وان p – value لهذه المعلمة والبالغة (0.54) وهي اكبر من مستوى المعنوية 5% الامر الذي يشير الى وجود توزيع طبيعي للأخطاء العشوائية، لذا نقبل فرضية العدم (H0) التي تشير الى وجود التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية ونرفض الفرضية البديلة (H1) التي تشير خلاف ذلك.

شكل بياني (32) اختبار التوزيع الطبيعي Histogram لدالة مؤشر الادخار للاقتصاد العراقي



المصدر:- من عمل الباحث اعتماداً على برنامج Eviews12.

سادساً: تقدير معاملات الاجل القصير (انموذج تصحيح الخطأ) و الاجل الطويل:

وفقاً لمنهج ARDL وبعد اجراء التقدير حصلنا على النتائج الموضحة في الجدول (72).

جدول (72) نتائج انموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الاجل لدالة مؤشر الادخار للاقتصاد العراقي

معالم الاجل القصير				
Variable	Coefficien	Std. error	t-stat	Prob
D(S (-1))	0.696863	0.180154	3.868161	0.0017
D(S (-2))	-0.157706	0.219177	-0.719535	0.4837
D(G)	-4.308845	1.386494	-3.107727	0.0077
D(G(-1))	1.259201	1.637463	0.768995	0.4547
D(G(-2))	-1.400322	1.481474	-0.945222	0.3606
D(R)	0.005147	0.299214	0.017203	0.0865
D(R(-1))	0.010935	0.319460	0.034229	0.9732
D(R(-2))	0.299265	0.298663	1.002016	0.3333
D(M2)	-3.156687	4.151718	-0.760333	0.3597
D(M2(-1))	7.172816	5.378249	0.133367	0.8958
D(M2(-2))	2.061901	4.554860	0.452681	0.6577
D(EX)	2.383980	3.681282	0.647595	0.5277
D(EX(-1))	-2.023051	3.185625	-0.635056	0.5356
D(EX(-2))	2.329153	2.717298	0.857158	0.4058
CointEq(-1)*	-0.465875	0.166410	-2.799558	0.0142
معالم الاجل الطويل				
Variable	Coefficient	Std. error	t-stat	Prob
G	-4.501598	3.016150	-1.492498	0.1578
R	-1.242626	0.913812	-1.359827	0.0954
M2	6.831269	3.414728	2.000531	0.0652

EX	97.06740	66.94705	1.449913	0.1691
C	-9.66E+08	1.08E+09	-0.893588	0.3866

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 12

يظهر من الانموذج المقدر في الاجل القصير ان معلمة (G) الانفاق العام ذات قيمة سالبة ، وهذا يعني وجود علاقة عكسية بين الانفاق العام (G) والادخار (S)، ومعنوية عند مستوى 5% ، اي ان زيادة الانفاق العام بنسبة (1%) يؤدي الى انخفاض الادخار بمقدار (4.3%-)، كما ان معلمة (R) الايرادات العامة ذات قيمة موجبة ، وهذا يعني وجود علاقة طردية بين الايرادات العامة (R) والادخار (S)، ومعنوية عند مستوى 10% ، اي ان زيادة الايرادات العامة بنسبة (1%) يؤدي الى زيادة الادخارات بمقدار (0.005%) ، في حين كانت معلمة (M2) وسعر الصرف (EX) غير معنوية عند 5% اي لا توجد علاقة بين عرض النقد وسعر الصرف والادخار في الاقتصاد العراقي ، وكل العلاقات المذكورة إذ لم توافق منطق النظرية الاقتصادية فهي تتفق مع الواقع الاقتصادي للعراق وما يعانیه من تدني الاستثمارات بمختلف المجالات .

ونلاحظ ان معلمة تصحيح الخطأ او سرعة التكيف بلغت (-0.46) وهي معنوية عند مستوى 5% ، اي ان الانحرافات في الاجل القصير تصحح بنسبة (46%) تجاه القيمة التوازنية طويلة الاجل خلال نصف سنة اي ان تصحيح كل الانحرافات يحتاج الى ما يقارب سنة واحدة ، وهنا سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة توازنية طويلة الاجل .

أما في الاجل الطويل كانت معلمة عرض النقد (M2) معنوية عند 10% وذات قيمة موجبة دلالة على وجود علاقة طردية بين عرض النقد والادخار في الاجل الطويل ، اي ان زيادة عرض النقد بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة الادخار بمقدار (6.8%).

المطلب الثالث : دالة القدرة الانتاجية للاقتصاد العراقي:

أولاً : انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL:

بعد اختبار استقراره المتغيرات تم تقدير انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL لدالة الاستثمار وبمدد ابطاء (4) ويتكون الانموذج من اربع متغيرات مستقلة (الانفاق العام G ، الايرادات العامة R ، عرض النقد M2 ، سعر الصرف EX) ومتغير تابع متمثلاً بمؤشر القدرة الانتاجية (PCI) مضافاً اليه (U) المتغير العشوائي حيث تم احتساب قيم المعلمات وفقاً للصيغة الآتية:

$$PCI = B_0 + B_1(G) + B_2(R) + B_3(M2) + B_4(EX) + U$$

جدول (73) نتائج انموذج ARDL لدالة مؤشر القدرة الانتاجية للاقتصاد العراقي

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
PCI(-1)	0.990896	0.160492	6.174121	0.0000
PCI(-2)	-0.389226	0.186589	-2.086004	0.0558
PCI(-3)	0.183599	0.139693	1.314309	0.2099
G	-2.60E-08	7.14E-09	-3.646091	0.0026
G(-1)	2.17E-08	9.40E-09	2.305539	0.0370
G(-2)	1.79E-08	1.05E-08	1.708813	0.1096
G(-3)	-3.46E-08	7.11E-09	-4.870078	0.0002
R	-9.49E-09	1.01E-09	-9.376397	0.0000
R(-1)	9.57E-09	1.93E-09	4.973591	0.0002
R(-2)	-2.51E-09	2.01E-09	-1.245956	0.2332
R(-3)	1.19E-09	1.99E-09	0.596878	0.5601
M2	-7.38E-07	2.15E-05	-0.034326	0.9731
M2(-1)	-5.09E-06	2.88E-05	-0.176952	0.8621
M2(-2)	2.99E-05	3.01E-05	0.991765	0.3381
M2(-3)	-7.05E-06	2.64E-05	-0.266799	0.7935
EX	0.007939	0.002178	3.644408	0.0027
EX(-1)	-0.010793	0.002901	-3.720367	0.0023
EX(-2)	0.001790	0.002930	0.611026	0.5510
EX(-3)	-0.000732	0.001955	-0.374357	0.7137
C	10.06046	5.656056	1.778706	0.0970
R-squared	0.99	Adjusted R-squared		0.99
F-statistic Probability	785.14 (0.000)	Durbin-Watson stat		2.66

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 12

نلاحظ من الجدول المذكور انفا الذي يوضح نتائج تقدير انموذج ARDL إذ كانت القدرة التفسيرية للانموذج المقدر ($R^2=0.99$) اي ان المتغيرات المستقلة الداخلة في الانموذج المقدر تفسر 99% من التغيرات في المتغير التابع) وكانت قيمة Adjusted R-squared (0.99)، وكذلك الانموذج معنوي إذ كانت قيمة F المحتسبة (785.14) وهي معنوية عند مستوى 5% اي ان الانموذج المقدر معنوي اي نرفض فرضية العدم ($H_0:b=0$) ونقبل الفرضية البديلة ($H_1: b \neq 0$).

ثانياً : اختبار الحدود (Bounds Test):

اي اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الاجل عن طريق اختبار الحدود (Bounds Test) والموضح في جدول (74)

جدول (74)

اختبار الحدود (Bounds Test) للأنموذج المقدر لدالة مؤشر القدرة الانتاجية للاقتصاد العراقي

Test Stat.	Value	K
F- Stat	14.31	4
Signi.	I0 Bound	I1 Bound
%10	2.2	3.09
%5	3.56	3.49
%2.5	2.88	3.87
%1	4.29	4.37

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 12

يوضح الجدول (74) نتائج اختبار الحدود ومنه نلاحظ ان قيمة (F-statistics) المحسوبة (14.31) كانت اكبر من (F الجدولية العظمى) البالغة (3.49) عند مستوى معنوية (5%) وعليه سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة اي وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة .

ثالثاً : اختبار مشكلة الارتباط الذاتي وعدم تجانس التباين:

الانموذج المقدر للتأكد من خلوه من مشكلة الارتباط التسلسلي باستعمال اختبار Breusch-Godfrey (Serial Correlation LM Test) وعدم تجانس التباين بالجدول (75).

جدول (75) اختبار الارتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين لدالة مؤشر القدرة الانتاجية للاقتصاد العراقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F- statistic	1.131150	Prop . F	0.0921
Obs*R-squared	6.829706	Prob. Chi-Square	0.0806
Heteroskedasticity Test: Harvey			
F-statistic	1.292216	Prob. F	0.3165
Obs*R-squared	21.65308	Prob. Chi-Square	0.3019
Scaled explained SS	4.111015	Prob. Chi-Square	1.9999

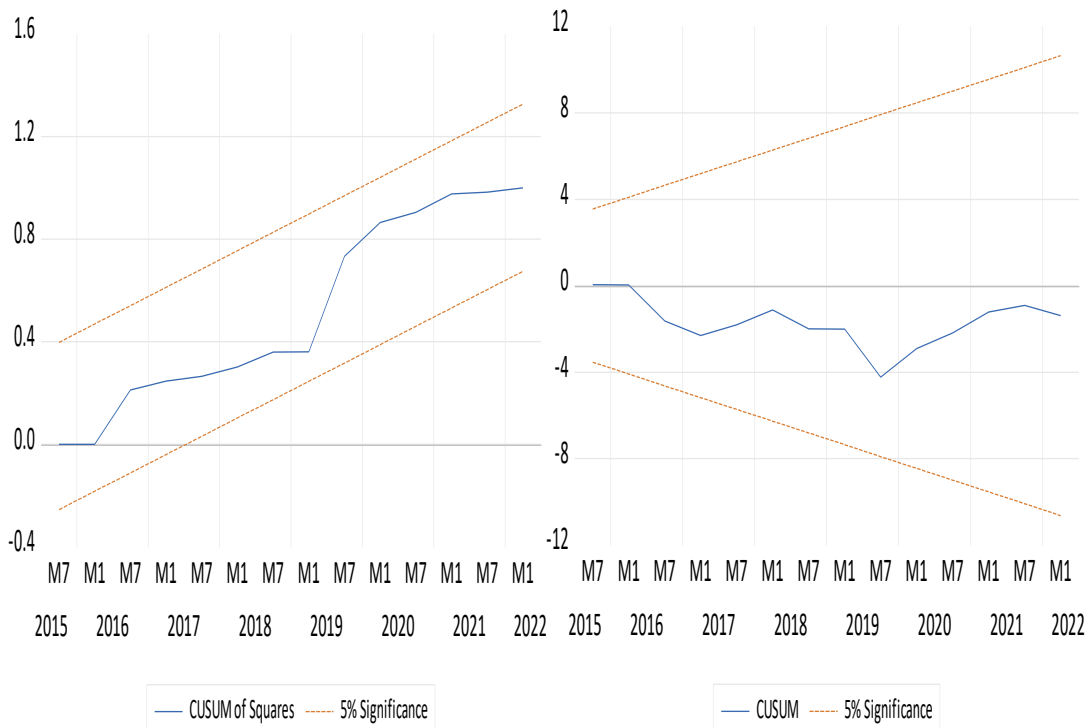
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 12

نلاحظ من الجدول (75) ان الانموذج المقدر خالي من الارتباط التسلسلي اي نقبل فرضية العدم التي تقضي بعدم وجود ارتباط تسلسلي بين البواقي لان قيمة اختبار F و Chi-Square غير معنوية عند مستوى معنوية 5% إذ نرفض الفرضية البديلة بوجود الارتباط التسلسلي وكذلك خلو الانموذج من مشكلة عدم تجانس التباين لان المؤشرات الاحصائية ايضا كانت غير معنوية اي ان تباين الاخطاء متجانس.

رابعاً: اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الاجلين القصير والطويل:

بعد تقدير صيغة تصحيح الخطأ لأنموذج (ARDL) يستلزم اجراء اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الاجلين القصير والطويل لأنموذج دالة مؤشر القدرة الانتاجية للاقتصاد العراقي للتأكد من خلو البيانات المستخدمة من وجود اي تغيرات هيكلية فيها ، ويتم ذلك عن طريق اختبارين هما : اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM SQ) كما مبين في الشكل الاتي :

شكل (33) يوضح الاستقرار الهيكلي لدالة مؤشر القدرة الانتاجية للاقتصاد العراقي



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 12

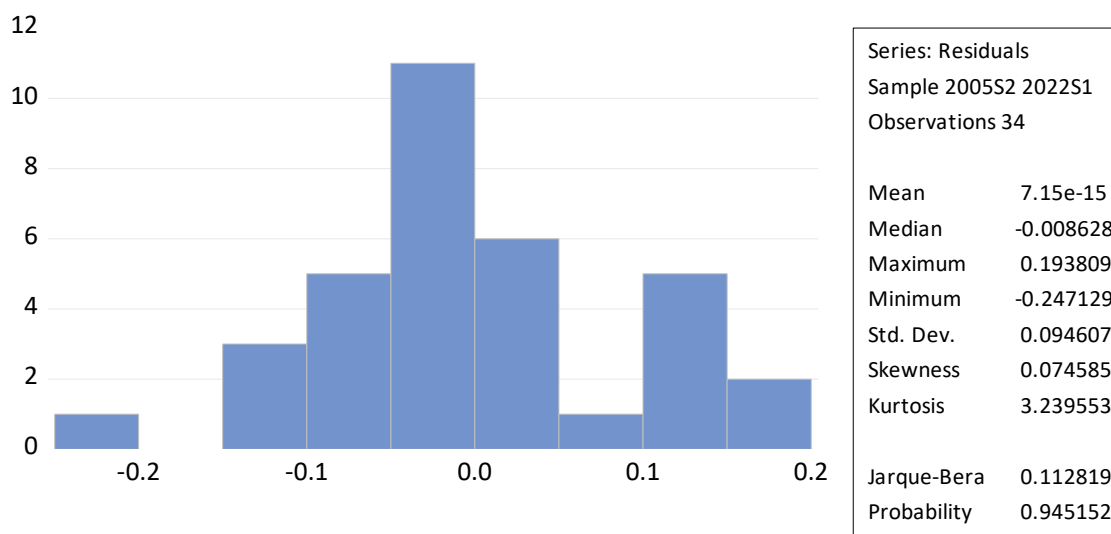
يلاحظ من الشكل اعلاه ان احصائية اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM) وقع داخل الحدود الحرجة (الحد الاعلى والحد الادنى) عند مستوى معنوية 5% ، وهذا يعني ان المعاملات

المقدرة لأنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد المستخدم مستقرة هيكلية عبر الفترة الزمنية محل البحث ، كذلك الحال بالنسبة للمجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة (CUSUM SQ) إذ وقعت داخل الحدود الحرجة عند مستوى 5% ، ويستدل من هذين الاختبارين ان هناك استقرارا وانسجاما في الانموذج بين الاجلين القصير والطويل .

خامساً: اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية (Histogram):

اشار اختبار التوزيع الطبيعي (Histogram) بان الاخطاء العشوائية موزعة توزيعاً طبيعياً (normal) ذلك كون قيمة Jarque – Bera والبالغة (0.11) وان p – value لهذه المعلمة والبالغة (0.94) وهي اكبر من مستوى المعنوية 5% الامر الذي يشير الى وجود توزيع طبيعي للأخطاء العشوائية ، لذا نقبل فرضية العدم (H0) التي تشير الى وجود التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية ونرفض الفرضية البديلة (H1) التي تشير خلاف ذلك.

شكل بياني (34) اختبار التوزيع الطبيعي Histogram لدالة مؤشر القدرة الانتاجية للاقتصاد العراقي



المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على برنامج Eviews12.

سادساً: تقدير معاملات الاجل القصير (انموذج تصحيح الخطأ) والاجل الطويل:

وفقاً لمنهج ARDL وبعد اجراء التقدير حصلنا على النتائج الموضحة في الجدول (76).

جدول (76) نتائج انموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الاجل لدالة مؤشر القدرة الانتاجية للاقتصاد العراقي

معالم الاجل القصير				
Variable	Coefficien	Std. error	t-stat	Prob
D(PCI(-1))	0.205626	0.085549	2.403603	0.0307

D(PCI(-2))	-0.183599	0.077956	-2.355161	0.0336
D(G)	-2.60E-08	4.09E-09	-6.373858	0.0000
D(G(-1))	1.67E-08	4.69E-09	3.565335	0.0031
D(G(-2))	3.46E-08	5.53E-09	6.267032	0.0000
D(R)	-9.49E-09	6.67E-10	-14.22904	0.0000
D(R(-1))	1.32E-09	9.39E-10	1.407488	0.1811
D(R(-2))	-1.19E-09	9.22E-10	-1.286392	0.2192
D(M2)	-7.38E-07	1.10E-05	-0.066798	0.9477
D(M2(-1))	-2.28E-05	1.42E-05	-1.603851	0.1311
D(M2(-2))	7.05E-06	1.43E-05	0.492043	0.6303
D(EX)	0.007939	0.001105	7.187745	0.0000
D(EX(-1))	-0.001058	0.001044	-1.013980	0.3278
D(EX(-2))	0.000732	0.000966	0.757469	0.4613
CointEq(-1)*	-0.214731	0.019885	-10.79835	0.0000
معالم الأجل الطويل				
Variable	Coefficient	Std. error	t-stat	Prob
G	-9.83E-08	9.54E-08	-1.030053	0.3205
R	-5.77E-09	7.41E-09	-0.779018	0.4489
M2	7.92E-05	4.68E-05	1.692981	0.1126
EX	-0.008362	0.006345	-1.317824	0.2087
C	46.85156	19.37985	2.417540	0.0298

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 12

يظهر من الانموذج المقدر في الاجل القصير ان معلمة (G) الانفاق العام ذات قيمة سالبة ، وهذا يعني وجود علاقة عكسية بين الانفاق العام (G) والقدرة الانتاجية (PCI)، ومعنوية عند مستوى 5% ، اي ان زيادة الانفاق العام بنسبة (1%) يؤدي الى انخفاض القدرة الانتاجية بمقدار (2.6%) ، فكلما ارتفع الانفاق العام لاسيما الجزء الجاري على حساب الاستثماري منه قاد الى انخفاض الاستثمارات وبالتالي انخفاض القدرة الانتاجية للاقتصاد ، كما ان معلمة (R) الايرادات العامة ذات قيمة سالبة ، وهذا يعني وجود علاقة عكسية بين الايرادات العامة (R) والقدرة الانتاجية (PCI)، ومعنوية عند مستوى 5% ، اي ان زيادة الايرادات العامة بنسبة (1%) يؤدي الى انخفاض القدرة الانتاجية بمقدار (9.4%) ، في حين كانت معلمة (M2) عرض النقد غير معنوية عند 5% اي لا توجد علاقة بين عرض النقد ومؤشر القدرة الانتاجية ، أما معلمة (EX) سعر الصرف كانت ذات قيمة موجبة ، وهذا يعني وجود علاقة طردية بين سعر الصرف (EX) والقدرة الانتاجية (PCI)، ومعنوية عند مستوى 5% ، اي ان زيادة سعر الصرف بنسبة (1%) يؤدي الى زيادة القدرة الانتاجية بمقدار (0.0007%) ، وهي نسبة منخفضة جدا دلالة على التأثير الطفيف جدا لسعر الصرف في القدرة الانتاجية .

ونلاحظ ان معلمة تصحيح الخطأ او سرعة التكيف بلغت (-0.21) وهي معنوية عند مستوى 5% ، اي ان الانحرافات في الاجل القصير تصحح بنسبة (21%) تجاه القيمة التوازنية طويلة الاجل خلال نصف سنة اي ان تصحيح كل الانحرافات يحتاج الى ما يقارب سنتين ونصف، وهنا سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة توازنية طويلة الاجل، أما في الاجل الطويل فكانت جميع المتغيرات غير معنوية عند مستوى 5% .

4

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

بعد البحث المستفيضة للسياستين المالية والنقدية والطاقة الاستيعابية للاقتصاد في دول العينة للمدة (2004-2022) توصل البحث الى جملة من الاستنتاجات والتوصيات أهمها الآتي:

أولاً : استنتاجات الجانب النظري:

- 1- تُعدّ السياستين النقدية والمالية من السياسات المهمة في أي اقتصاد إذا ما نظرنا إلى تأثيرها الفعال على المؤشرات الاقتصادية الكلية ، الى جانب دورها في رسم الملامح العامة لواقع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد ، ومن ثم فمن الضرورة بمكان ان تستخدم تلك السياسات لفهم آلية العلاقات بين مؤشرات السياسات الاقتصادية الكلية من أجل رسم سياسة اقتصادية ناجحة تحقق معدلات نمو مستدامة.
- 2- تعدّ السياستين النقدية والمالية والطاقة الاستيعابية التي تتحدد بموجبهما ، جميعها ذات أهمية استثنائية في الدراسات الاقتصادية، وبالتحديد فيما يتعلق بدراسة الظروف الموضوعية لنجاح عملية الاستثمار التي تعدّ المحرك الاساس لتحقيق النمو الاقتصادي ومعالجة الاختلالات الهيكلية في البنية الاقتصادية، ورفع القدرة الانتاجية للاقتصاد الوطني، ومن ثم تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية عبر متغيرات السياستين المشار اليهما انفاً، ويكمن كل هذا عن طريق التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية أي توجيه المدخلات بكفاءة عبر دالة الانتاج من اجل تنظيم المدخلات والمخرجات.
- 3- تعبر الطاقة الاستيعابية عن قدرة الاقتصاد الكلي(الوطني) على امتصاص الاستثمارات، وكفاءة الامتصاص تقاس بالعائد على معدل الاستثمارات عن طريق(العرض، الطلب، الانتاج، الاستهلاك، الاستخدام، الاستثمار)، وكذلك عن طريق(تحليل منحني (IS-LM) أي التوازن العام الذي يفسر بدوره فاعلية السياستين النقدية والمالية وتأثير كل منهما على التوازن العام ، وبما يحقق النمو الاقتصادي للاقتصاد المعني.
- 4- تمارس السياسة النقدية تأثيراتها على الطاقة الاستيعابية عن طريق مؤشرات الاساسية ممثلة بـ كل من (عرض نقد والطلب عليه، اسعار الفائدة، اسعار الصرف)، إذن انه عن طريق

مؤشرات السياسة النقدية سينتقل التأثير الى مؤشرات الطاقة الاستيعابية والمتمثلة بـ كل من :
(الاستثمار، الادخار، القدرة الانتاجية).

5- بنفس الاتجاه تؤثر السياسة المالية عبر أدائها الرئيسة على مؤشرات الطاقة الاستيعابية.
6- كلما كان أداء السياستين المالية والنقدية فاعلاً ومؤثراً في اقتصاد ما، كلما انعكس ذلك ايجاباً على مؤشرات الطاقة الاستيعابية فيها. بتعبير آخر ان نجاح أداء السياستين النقدية و المالية يجد صدها و انعكاساته الايجابية في تطور و انتعاش الطاقة الاستيعابية للاقتصاد المعني .
7- ان أداء السياسة النقدية والمالية في المملكة العربية السعودية ارتبط بشكل كبير بتحركات اسعار النفط العالمية والسعي الجاد للسلطات النقدية في المملكة بتعزيز تحقق الاستقرار المالي فيها، ناهيك عن تأثيرات اتجاهات التشدد النقدي في الاقتصاد العالمي لاسيما في الولايات الامريكية المتحدة.

8- تميزت السياسة المالية في السعودية بانها سياسة توسعية تهدف الى تحقيق معدلات نمو عالية ومستقرة ، ولقد انصبت بشكل اساسي على تمويل مشاريع البنى التحتية الاساسية وعلى الدعم الاجتماعي بشكل كبير مستفيدة من الفوائض النفطية في تحقيق معدلات أجور مرتفعة ، وكذلك انفاق عام جاري واستثماري واسع في مجال البنى التحتية ودعم اسعار الطاقة والمواد الغذائية الاساسية على الرغم من اتفاقيات التعاقد المشروط مع صندوق النقد الدولي والتي اكدت على ضرورة ضبط الانفاق العام لكبح معدلات التضخم الناجمة عن الانفاق التوسعي، إذ تؤدي السياسة المالية أثراً حاسماً في المملكة بوصفها الأداة الرئيسة التي يتم من خلالها تحويل الثروة النفطية للبلاد الى نتائج اقتصادية وتوزيعها لتعود بالنفع على الافراد في المملكة.

9- ان مؤشر القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية في بيئة الاقتصاد السعودي يعكس حجم الاختلالات الهيكلية التي شهدتها الاقتصاد، والتي أثرت بشكل كبير على مستوى مجمل الأنشطة الاقتصادية فيه مما ادى الى تحويله الى اقتصاد يرتكز على استخراج النفط الخام تعتمد عليه بقية القطاعات الاقتصادية الاخرى.

10- ان الاقتصاد السعودي يواجه فائض في موارده إذ ان الادخارات تفوق الاستثمارات بشكل دائم الا ما ندر والسبب في ذلك التحسن الكبير في دخول الافراد بالقطاعات العام والخاص، الامر الذي ترتب عليه زيادة المدخرات على نحواً تفوق به الاستثمارات.

11- ان مؤشر القدرة الانتاجية في المملكة العربية السعودية يتمثل بروابط الانتاج التي حددت قدرة المملكة على عملية الانتاج وتمكين الاقتصاد من تحقيق النمو والتنمية عن طريق الركائز

الخاصة بمؤشر القدرة الانتاجية (تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، والتغير الهيكلي، ورأس المال الطبيعي، ورأس المال البشري، والطاقة، والنقل، والقطاع الخاص والمؤسسات) حيث تطور هذه الركائز في المملكة يؤدي الى تطور نسب مؤشر القدرة الانتاجية في بيئة الاقتصاد السعودي.

12- ان الظروف الاقتصادية الداخلية والخارجية التي احاطت بالمملكة العربية السعودية انعكست بجملة من التغيرات في مقدمتها التغيرات المؤثرة على جانبي الصادرات والاستيرادات، والتي كانت اكثر وضوحاً بالجانب الاخير إذ تم توسيع نطاق الاستيرادات بسبب توجهات المملكة الى زيادة المخزون السلعي من السلع والبضائع الأجنبية.

13- ان السياسة النقدية في بيئة الاقتصاد الجزائري هي سياسة ذات طابع نقدي تم تصحيحه وفق أهداف محددة تم وضعها لتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار المحلية ولغرض الحفاظ على نظام مالي يتسم بالثباتية ومعزز للتنمية الاقتصادية المستدامة، ويخلق فرص جديدة للعمل فضلاً عن استهدافه لتحقيق الرخاء في عموم الاقتصاد عن طريق التأثير على انسيابية مصادر السيولة العامة والسيطرة على اتجاهات تحركاتها التي تحاول ضمان تحقق الاستقرار النقدي.

14- استمرار هيمنة السياسة المالية على الاساس النقدي في بيئة الاقتصاد الجزائري، الامر الذي تمخض عنه استمرار وطأة الضغوط التضخمية على مجمل النشاط الاقتصادي، إذ ان الاسلوب الشائع في هذه السياسة هو تنقيد الايرادات العامة التي اخذت بالتزايد مع تزايد حجم النفقات العامة واتساع هيكلها ومن ثم حصول ارتفاع في حجم الكتلة النقدية للاقتصاد.

15- ان مؤشر القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية في بيئة الاقتصاد الجزائري يعكس بشكل واضح حجم الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد، إذ لا زال القطاع الصناعي يعاني من تراجع في مستوى إدائه العام.

16- ان توازن بيئة الاقتصاد الجزائري لم يكن متحققاً طيلة مدة البحث بسبب عدم تساوي المدخرات مع الاستثمارات مما يعني وجود فجوة الموارد المحلية فيه، ناهيك عن وجود فجوة الموارد الخارجية الناجمة عن سيادة الاستيرادات على الصادرات.

17- على مستوى دول العينة المبحوثة كانت هنالك علاقة تأثير بين مؤشرات السياستين النقدية والمالية ومؤشرات الطاقة الاستيعابية للاقتصاد في الاجل القصير، وقد كانت هذه العلاقة متباينة وذات تأثير محدود الى حد ما بين الاقتصادات الثلاث وحتى على مستوى الاقتصاد الواحد في كلاً منها على حد.

ثانياً : نتائج الجانب العملي:

1. في الجانب القياسي تم اعتماد نموذج ARDL كونه من اكثر النماذج ملائمة مع حجم العينة المدروسة في البحث والبالغة (38) مشاهدة، وقد تم اعتماد البيانات نصف سنوية للمدة 2004-2022 كونها أكثر ملائمة مع متطلبات استخدام النموذج المذكور انفاً.

2. على مستوى الاقتصاد السعودي:

أ. أظهرت نتائج انموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الاجل لدالة مؤشر الاستثمار ان هنالك علاقة طردية بين الانفاق العام والاستثمار وتكون معنوية عند مستوى 5% حيث ان زيادة الانفاق العام بنسبة 1% تؤدي الى زيادة الاستثمار بمقدار 0.73%، كما أظهرت النتائج ان هنالك علاقة عكسية بين الايرادات العامة والاستثمار، ومعنوية عند مستوى 5%، حيث ان زيادة الايرادات العامة بنسبة 1% تؤدي الى انخفاض الاستثمار بمقدار 0.07%، في حين كانت معلمة عرض النقد الواسع M2 ذات قيمة موجبة الا ان تأثيرها ظهر بعد فترتي تخلف زمني، وهذا يعني وجود علاقة طردية بين عرض النقد والاستثمار ومعنوية عند مستوى 5%، اي ان زيادة عرض النقد بنسبة 1% تؤدي الى زيادة الاستثمار بمقدار 1.4%، وهذا يتوافق مع منطوق النظرية الاقتصادية وواقع الاقتصاد السعودي، وعليه فان السياسة المالية في المملكة العربية السعودية أكثر فاعلية من السياسة النقدية في التأثير على المؤشر الأول من مؤشرات الطاقة الاستيعابية (مؤشر الاستثمار)، أما سعر الفائدة فكان ذو قيمة موجبة وهذا يعني وجود علاقة طردية بين اسعار الفائدة والاستثمار، ومعنوية عند مستوى 5% حيث ان زيادة سعر الفائدة بنسبة 1% تؤدي الى زيادة الاستثمار بمقدار 0.07% وهو ما لا يتفق مع منطوق النظرية الاقتصادية.

ب. وارتباطاً مع ما سبق أظهرت نتائج انموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الاجل لدالة مؤشر الادخار في الاقتصاد السعودي ان هنالك علاقة عكسية بين الانفاق العام والادخار وتكون معنوية عند مستوى 5% حيث ان زيادة الانفاق العام بنسبة 1% تؤدي الى انخفاض الادخار بمقدار 1.2-%، كما أظهرت النتائج ان هنالك علاقة طردية بين الايرادات العامة والادخار، ومعنوية عند مستوى 5%، حيث ان زيادة الايرادات العامة بنسبة 1% تؤدي الى زيادة الادخارات بمقدار 0.82%، في حين كانت معلمة عرض النقد الواسع M2 ذات قيمة سالبة الا ان تأثيرها ظهر بعد فترتي تخلف زمني، وهذا يعني وجود علاقة عكسية بين عرض النقد والادخار ومعنوية عند مستوى 5%، حيث ان زيادة عرض النقد الواسع M2 بنسبة 1% تؤدي الى زيادة الادخارات بمقدار 0.59%، كما أظهرت النتائج وجود علاقة طردية بين سعر

الفائدة والادخار ومعنوية عند مستوى 5%، حيث ان زيادة سعر الفائدة بنسبة 1% تؤدي الى زيادة الادخار بمقدار 0.29%، وهذا يتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية وواقع الاقتصاد السعودي.

ت. وقد اظهرت نتائج نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الاجل لدالة مؤشر القدرة الانتاجية في الاقتصاد السعودي ان هنالك علاقة طردية بين الانفاق العام والقدرة الانتاجية وتكون معنوية عند مستوى 5% حيث ان زيادة الانفاق العام بنسبة 1% تؤدي الى زيادة القدرة الانتاجية بمقدار 6.86%، كما أظهرت النتائج ان هنالك علاقة عكسية بين الايرادات العامة والقدرة الانتاجية، ومعنوية عند مستوى 5%، حيث ان زيادة الايرادات العامة بنسبة 1% تؤدي الى انخفاض القدرة الانتاجية بمقدار 3.55%، في حين كانت معلمة عرض النقد الواسع M2 غير معنوية عند مستوى 5%، أي انه لم تكن هنالك علاقة بين عرض النقد ومؤشر القدرة الانتاجية، كما أظهرت النتائج وجود علاقة طردية بين سعر الفائدة والقدرة الانتاجية ومعنوية عند مستوى 5%، حيث ان زيادة سعر الفائدة بنسبة 1% تؤدي الى زيادة القدرة الانتاجية بمقدار 3.13%.

3. على مستوى الاقتصاد الجزائري:

أ. أظهرت نتائج نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الاجل لدالة مؤشر الاستثمار ان هنالك علاقة عكسية بين الانفاق العام والاستثمار وتكون معنوية عند مستوى 5% حيث ان زيادة الانفاق العام بنسبة 1% تؤدي الى انخفاض الاستثمار بمقدار 8.6%، كما أظهرت النتائج ان معلمة الايرادات العامة لم تكن معنوية عند مستوى 5% مما يعني عدم وجود علاقة بين الايرادات العامة والاستثمار، كما أظهرت النتائج ان معلمة سعر الصرف لم تكن معنوية عند مستوى 5% مما يعني عدم وجود علاقة بين سعر الصرف والاستثمار، في حين كانت معلمة عرض النقد الواسع M2 ذات قيمة موجبة، وهذا يعني وجود علاقة طردية بين عرض النقد والاستثمار ومعنوية عند مستوى 5%، اي ان زيادة عرض النقد بنسبة 1% تؤدي الى زيادة الاستثمار بمقدار 0.05%، وهذا يتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية وواقع الاقتصاد الجزائري.

ب. وارتباطاً مع ما سبق أظهرت نتائج نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الاجل لدالة مؤشر الادخار في الاقتصاد الجزائري ان هنالك علاقة طردية بين الانفاق العام والادخار وتكون معنوية عند مستوى 5% حيث ان زيادة الانفاق العام بنسبة 1% تؤدي الى زيادة الادخار بمقدار 0.001%، كما أظهرت النتائج ان هنالك علاقة طردية بين الايرادات العامة والادخار،

ومعنوية عند مستوى 5%، حيث ان زيادة الايرادات العامة بنسبة 1% تؤدي الى زيادة الادخارات بمقدار 1.01%، في حين كانت معلمة عرض النقد الواسع M2 ذات قيمة موجبة، أي ان هنالك علاقة طردية بين عرض النقد والادخار ومعنوية عند مستوى 5%، حيث ان زيادة عرض النقد الواسع M2 بنسبة 1% تؤدي الى زيادة الادخار بمقدار 2.18%، كما أظهرت النتائج وجود علاقة طردية بين سعر الصرف والادخار ومعنوية عند مستوى 5%، حيث ان زيادة سعر الصرف بنسبة 1% تؤدي الى زيادة الادخار بمقدار 149.8%، وهذا يتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية وواقع الاقتصاد الجزائري.

ت. وقد اظهرت نتائج انموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الاجل لدالة مؤشر القدرة الانتاجية في الاقتصاد الجزائري ان هنالك علاقة طردية بين الانفاق العام والقدرة الانتاجية وتكون معنوية عند مستوى 5% حيث ان زيادة الانفاق العام بنسبة 1% تؤدي الى زيادة القدرة الانتاجية بمقدار 3.09%، كما أظهرت النتائج ان معلمة الايرادات العامة لم تكن معنوية عند مستوى 5%، أي انه لا توجد علاقة بين الايرادات العامة والقدرة الانتاجية، كما أظهرت النتائج ان هنالك علاقة طردية بين عرض النقد الواسع M2 ومؤشر القدرة الانتاجية ومعنوية عند مستوى 5%، حيث ان زيادة عرض النقد بنسبة 1% تؤدي الى زيادة القدرة الانتاجية بمقدار 0.008%، وقد كانت العلاقة طردية بين سعر الصرف والقدرة الانتاجية ومعنوية عند مستوى 5%، حيث ان زيادة سعر الصرف بنسبة 1% تؤدي الى زيادة القدرة الانتاجية بمقدار 0.19%.

4. على مستوى الاقتصاد العراقي:

أ. أظهرت نتائج انموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الاجل لدالة مؤشر الاستثمار ان معلمة الانفاق العام والايرادات العامة وسعر الصرف لم تكن معنوية عند مستوى 5%، مما يعني عدم وجود علاقة بين المتغيرات المذكورة والاستثمار، في حين كانت معلمة عرض النقد الواسع M2 ذات قيمة موجبة، وهذا يعني وجود علاقة طردية بين عرض النقد والاستثمار ومعنوية عند مستوى 5%، اي ان زيادة عرض النقد بنسبة 1% تؤدي الى زيادة الاستثمار بمقدار 14.4%، وهذا يتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية وواقع الاقتصاد العراقي.

ب. وارتباطاً مع ما سبق أظهرت نتائج انموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الاجل لدالة مؤشر الادخار في الاقتصاد العراقي ان هنالك علاقة عكسية بين الانفاق العام والادخار وتكون معنوية عند مستوى 5% حيث ان زيادة الانفاق العام بنسبة 1% تؤدي الى انخفاض الادخار بمقدار 4.3-، كما أظهرت النتائج ان هنالك علاقة طردية بين الايرادات العامة والادخار،

ومعنوية عند مستوى 5%، حيث ان زيادة الايرادات العامة بنسبة 1% تؤدي الى زيادة الادخارات بمقدار 0.005%، في حين كانت معلمة عرض النقد الواسع M2 وسعر الصرف غير معنوية عند مستوى 5%، مما يعني عدم وجود علاقة بين عرض النقد وسعر الصرف والادخار في الاقتصاد العراقي، وهذا يعني ان النتائج السابقة لم تكن متوافقة مع منطق النظرية الاقتصادية لكنها تتفق مع واقع الاقتصاد العراقي.

ت. وقد اظهرت نتائج انموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الاجل لدالة مؤشر القدرة الانتاجية في الاقتصاد العراقي ان هنالك علاقة عكسية بين الانفاق العام والقدرة الانتاجية وتكون معنوية عند مستوى 5% حيث ان زيادة الانفاق العام بنسبة 1% تؤدي الى انخفاض القدرة الانتاجية بمقدار 2.6%، كما أظهرت النتائج ان معلمة الايرادات العامة معنوية عند مستوى 5%، والعلاقة عكسية بين الايرادات العامة والقدرة الانتاجية حيث ان زيادة الايرادات العامة بنسبة 1% تؤدي الى انخفاض القدرة الانتاجية بمقدار 9.4%، كما أظهرت النتائج ان هنالك علاقة طردية بين معلمة عرض النقد الواسع M2 لم تكن معنوية عند مستوى 5% اي انه لا توجد علاقة بين عرض النقد ومؤشر القدرة الانتاجية، وقد كانت العلاقة طردية بين سعر الصرف والقدرة الانتاجية ومعنوية عند مستوى 5%، حيث ان زيادة سعر الصرف بنسبة 1% تؤدي الى زيادة القدرة الانتاجية بمقدار 0.0007% وهذه النسبة منخفضة جداً مما يدل على التأثير الطفيف لسعر الصرف في القدرة الانتاجية.

التوصيات

التوصيات:

اقتصر الباحث مجمل التوصيات على بيئة الاقتصاد العراقي في دراسته فقط وكانت كالآتي :

- 1- ضرورة ان يكون هنالك تنسيق بين السياستين المالية والنقدية من اجل استبعاد أثر مزاحمة القطاع الحكومي للقطاع الخاص، كما ان هذا التنسيق بين السياستين هو محاولة لمعالجة مشكلتي البطالة والتضخم ومن ثم تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي .
- 2- التوجه نحو تقليل الاعتماد على القطاع النفطي في تمويل الموازنة العامة، وذلك عن طريق تنويع مصادر الدخل القومي، وهذا ما يخفف من تأثير الاقتصاد العراقي بالأزمات المالية العالمية التي تحدث.
- 3- ضرورة العمل على تطوير الجهاز المصرفي العراقي من أجل زيادة الادخارات لغرض توجيهها نحو الاستثمارات، وذلك عن طريق رفع سعر الفائدة على المبالغ المودعة لدى المصارف والتخلص من حالة الاكتناز لدى الافراد.
- 4- العمل على تقليل الانفاق الحكومي الاستهلاكي، وزيادة التخصيصات الاستثمارية في الموازنة العامة من اجل زيادة المشاريع الاستثمارية، ومن ثم تقليل نسبة البطالة في البلد.
- 5- من اجل تحقيق التوازن الخارجي يجب العمل على تقليل الاستيرادات بوصفها احد عناصر التسرب من الدخل مما يُشكّل عجزاً في الحساب الجاري لذا على الدولة ان تحقق التوازن الداخلي بين العرض الكلي والطلب الكلي.
- 6- على الدولة إتباع سياسة نقدية توسعية من اجل تخفيض سعر الفائدة، وهذا سيشجع رجال الاعمال على الاستثمار ومن ثم ارتفاع مستوى الدخل لدى الافراد وارتفاع مستوى الناتج المحلي الاجمالي مما يعني تحقيق العلاقة غير المباشرة بين سعر الفائدة والناتج والتي يمثلها منحنى LM .
- 7- على الدولة محاربة الفساد المالي واسترجاع الاموال المهربة خارج البلد والسيطرة على ايراداتها الكمركية، فضلاً عن تحسين السياسة الضريبية مما يعود على الدولة بمبالغ كبيرة جداً يمكن توجيهها نحو مشاريع اقتصادية ذات طابع انتاجية .

8- ضرورة توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الانتاجية الداعمة لعملية التنمية الاقتصادية، إذ يمكن توجيه تلك الاستثمارات نحو القطاعات الصناعية والزراعية خاصةً وان هذه القطاعات تعاني من تفاقم وتراجع تكنولوجي بسبب الازمات الاقتصادية التي شهدها البلد والتي ابقت هذه القطاعات ضعيفة وبعيدة عن مواكبة التطورات الاقتصادية العالمية وتعد هذه الخطوة ضرورية لانعاش الطاقة الاستيعابية في بيئة الاقتصاد العراقي.

9- انشاء صندوق سيادي للفوائض النفطية ضرباً من الخيال في المرحلة الراهنة، إلا ان انشاء مثل هذا الصندوق عند ارتفاع أسعار النفط يبقى الملاذ الاخير لضمان استقرار الاقتصاد وبقائه بعيداً عن التقلبات المفرطة في الإيرادات، وتعويض فشل سياسات الحكومات المتعاقبة في إدارة الفوائض الكبيرة التي تحققت في عقد مزدهر من الوفرة المالية الريعية، التي كان من الممكن ان تسهم في بناء الاقتصاد وتنميته وجعله أقل أحادية.

10- ضرورة المساهمة في تعزيز الموارد التمويلية للدولة والحد من تسرب النقد الأجنبي إلى الخارج ، و هنا لا بدّ من ان تعمل كلا السياستين المالية والنقدية على تطوير الجهاز المصرفي والأسواق المالية، فضلاً عن استغلال التعريفات الكمركية للسيطرة على تدفق السلع المستوردة غير المنضبط، بهدف تشجيع المنتجات المحلية الزراعية والصناعية، ولتشديد الرقابة على السلع المستوردة من الخارج وتفعيل نظام السيطرة النوعية عند المنافذ الحدودية.

11- على السياسة النقدية ان تعمل للسيطرة على الكتلة النقدية الكبيرة عن طريق تحقيق تناسب متوازن بين الكتلة النقدية والنتاج المحلي الإجمالي العراقي للوصول إلى توازن القطاعين الحقيقي والنقدي.

12- ضرورة فسح المجال أمام القطاع الخاص لممارسة العمل الاقتصادي والسعي الى زيادة اسهامه في مجمل النشاط الاقتصادي لما له من دور ريادي في تنويع الاقتصاد، الامر الذي سينعكس حتماً في ارتفاع نسبة مساهمته في تكوين رأس المال الثابت من الناتج المحلي الحقيقي والناتج المحلي غير النفطي فضلاً عن توفير الفرص الوظيفية وتقليل الاعتماد على العائدات النفطية، وكل ذلك يُعد خطوة ضرورية لتعزيز واقع الطاقة الاستيعابية في العراق.

5

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

أولاً: الكتب العربية والمترجمة:

1. ابراهيم طراد اسماعيل، ادارة العملات الأجنبية، بدون ناشر، الطبعة الأولى، عمان، 2005.
2. الباشا زكريا عبد الحميد ، نقود وبنوك مع وجهة نظر اسلامية ، جامعة الكويت ، 1989 .
3. بوخاري لحو موسى، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، 2010.
4. البياتي طاهر فاضل و الشمري خالد توفيق، مدخل إلى علم الاقتصاد (التحليل الجزئي والكلي)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
5. جمان مايكل ابد، الاقتصاد الكلي – النظرية والسياسة، ترجمة محمد إبراهيم منصور، الرياض، دار المريخ للنشر، 1988.
6. جميل محمد كوكب، الموازنة العامة للدولة (مشاركة وشفافية ومساءلة)، الطبعة الأولى، 2008.
7. الجنابي طاهر، دراسات في المالية العامة، (بغداد : مطابع التعليم العالي ، 1990).
8. الجنابي هيل عجمي جميل، أرسلان رمزي ياسين، النقود والمصارف والنظرية النقدية ، الطبعة الأولى ،دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، 2009 .
9. جورج حاتم ، الإطار النظري للسياسة النقدية: المفاهيم والأدوات، وآليات الانتقال، شبكة الاقتصاديين العراقيين، 2015.
10. جيمس جوارتن، ريجارد استروب، الاقتصاد الكلي – الاختيار العام والخاص ، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن ، و عبد العظيم محمد، الرياض، دار المريخ للنشر، 1988.
11. الحاج طارق، المالية العامة ، ط1، (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2009).
12. حشيش عادل احمد، أساسيات المالية العامة ، بيروت، دار النهضة العربية ، 1992.
13. الحمداني رفاه شهاب و شنشول نسرين رياض ، سياسات الإصلاح الضريبي للمؤسسات الدولية وأثرها في تحقيق العدالة الاجتماعية (العراق بعد عام 2003 انموذجا)، الطبعة الأولى، من إصدارات دار الشؤون الثقافية العامة وزارة الثقافة، العراق، بغداد، 2018.

14. حمدي عبدالعظيم، الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة، دار زهراء الشرق، القاهرة، 1998.
15. حمود فهد مسعود، ثروات السعودية وسبيل الاستقلال الاقتصادي، دار الفارابي، بيروت 1980.
16. خربوش حسين علي وآخرون، الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 1999.
17. خلف فليح حسن، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
18. خلف فليح حسن، العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، 2001.
19. خليل سامي، نظرية الاقتصاد الكلي، المفاهيم والنظريات الأساسية، جامعة الكويت، 1994.
20. دامودار جوجارات، "الاقتصاد القياسي"، ترجمة، هناء عبد الغفار عوده، ج2، دار المريخ للنشر، الرياض، 2015.
21. الداودي زكريا و السامرائي يسري، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
22. الدعيمي عباس كاظم جاسم، السعدي زهراء يوسف عباس، مسارات السياسة النقدية والمالية بين النظرية والتطبيق، مسارات النقدية والمالية بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار الكتب والوثائق للنشر، عمان، 2021.
23. الدعيمي عباس كاظم، السياسات النقدية والمالية واداء سوق الاوراق المالية، الطبعة الأولى، عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2010.
24. الدليمي عوض فاضل، النقود والبنوك، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، 1990.
25. النشاشيبي حكمت شريف، استثمار الارصدة العربية، دار الشايع للنشر، الطبعة الاولى، الكويت، 1987.
26. دهش فاضل جواد وحميد فاتن سعيد، فاعلية المتغيرات الوسيطة للسياسة النقدية في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي في العراق، مطبعة الأمير، بغداد، 2022.
27. الرفاعي أحمد حسين و الوزني خالد واصف، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الثانية، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 1999.

28. زكي رمزي ، انفجار العجز – علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الانكماشى والمنهج التنموي، الطبعة الاولى، دمشق، دار المدى للثقافة والنشر، 2000.
29. الزيني محمد علي، الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات المستقبل ، دار الملاك للفنون والآداب والنشر، بغداد، 2009.
30. السامرائي يسري والدوري زكريا، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 218.
31. سامويلسون بول أ وآخرون ، الاقتصاد ، ترجمة هشام عبد الله ، ط 1 ، (عمان : الدار الأهلية للنشر ، 2001).
32. سجيل باري ، النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة طه عبد الله منصور وآخرون ، الطبعة العربية، دار المريخ للنشر، الرياض ، 1984 .
33. السويدي سيف سعيد ، النقود والبنوك، الطبعة الثالثة، جامعة قطر، 2002.
34. السويسي فاطمة، المالية العامة (الموازنة- والضرائب)، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس – لبنان، 2005.
35. شامية أحمد زهير، الخطيب خالد ، المالية العامة، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
36. شلهوب علي محمد، شؤون النقود وأعمال البنوك، الطبعة الأولى، شعاع للنشر، حلب، سوريا، 2007.
37. الشمري ناظم، (اقتصاديات النقود والمصارف)، الجزء الأول، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر الموصل 1986.
38. شندي أديب قاسم ، استشراق مستقبل الاقتصاد العراقي ، بدون دار نشر ، واسط ، العراق ، 2015.
39. شيحة مصطفى رشيدى، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1985.
40. صالح تومي ، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر، الجزائر، 2004.
41. طاقة حمد، العزاوي هدى، اقتصاديات المالية العامة ، الطبعة الثانية ، دار الميسرة للنشر وتوزيع ، عمان ، 2010.

42. الطاهر عبد الله ، مقدمة في اقتصاديات المالية العامة ، ط1، الرياض، مطابع جامعة الملك سعود، 1988.
43. العاني عماد محمد علي، اندماج الأسواق المالية والدولية (أسبابه – انعكاساته على الاقتصاد العالمي)، الطبعة الأولى، بيت الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، 2002.
44. عبد الحميد عبد المطلب، النظرية الاقتصادية تحليل كلي وجزئي، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2007.
45. عبد الرحمن عبد الفتاح، اقتصاديات المالية العامة، دراسة نظرية تطبيقية، الطبعة الثانية، جامعة المنصورة /كلية التجارة، 1996.
46. عبد القادر السيد متولي ، اقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر وتوزيع، 2010.
47. عبود حيدر وهاب ، الموازنة العامة وأثارها السلبية في المالية العامة العراقية ، الطبعة الأولى، دار المسلة للطباعة والنشر، العراق-بغداد، 2019.
48. عريقات حربي محمد موسى ، الاقتصاد الجزئي والكلي، جامعة الإسرائ، عمان، الأردن، 1997.
49. علوش جعفر باقر وآخرون، السياسات المالية والنقدية في الاقتصاد العراقي (دراسات في الاقتصاد الكلي الحديث) الطبعة الأولى ، بغداد، 2019.
50. العلي عادل، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، الجزء الأول، اثناء للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
51. علي عبد المنعم السيد ود. العيسى نزار سعد، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2003.
52. علي عبد المنعم السيد، اقتصاديات النقود والمصارف، ج 2، مطبعة جامعة الموصل، 1984.
53. العمارة جمال ، منهجية الموازنة العامة للدولة، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004.
54. العمري هشام صفوة، اقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية ، ج 2، بغداد، مطابع التعليم العالي والبحث العلمي، 1988.
55. العيساوي كاظم والوادي محمود، (الاقتصاد الكلي-تحليل نظري وتطبيقي)، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.
56. العيسى نزار سعد الدين، قطف أبراهيم سليمان، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر، عمان، 2006، ص305.

57. القرشي علي حاتم، السياسة النقدية في العراق بين ضخامة الدور ومحدودية الأدوات ، دار الكتب والوثائق للطباعة والنشر، بغداد، 2017.
58. القصاص جلال جويده ، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2011.
59. كافي مصطفى يوسف، الإعلام والفساد الإداري والمالي وتداعياته على العمل الحكومي ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، الطبعة الأولى ، 2016.
60. كنعان علي، الاقتصاد المالي ، دمشق : منشورات جامعة ، 2009.
61. كنونة امين رشيد ، الاقتصاد الدولي، مطبعة جامعة بغداد، الطبعة الثانية .
62. اللطيف مصطفى عبد، الرحمن سانية عبد، دراسات في تطوير اقتصادي ، مكتبة حسان عصري للنشر والتوزيع، لبنان ، الطبعة الأولى، 2014.
63. محمد محمود يونس وتهاني عبد النعيم، الأساسيات علوم اقتصاد، كلية تجارة، الدار الجامعية ، جامعتي الإسكندرية وبيروت العربية، 2012.
64. مشكور سعود جايد ، عقيل حميد جابر الحلو، مدخل معاصر في علم المالية، الطبعة الثانية، العراق -بغداد 2020.
65. معله حالوب كاظم ، الاقتصاد الكلي في ضوء النظريات الاقتصادية المعاصرة، الطبعة الأولى، دار أمل الجديدة للنشر، سورية-دمشق، 2017.
66. مفتاح صلاح ، النقود والسياسة النقدية (المفهوم والأهداف والأدوات)، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005.
67. ملاك وسام، النقود والسياسات النقدية الداخلية- قضايا نقدية و مالية، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، 2000.
68. الموسوي ضياء مجيد ، النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
69. نجا علي عبد الوهاب، احمد رمضان نعمة الله واخرون، النقود والسياسة النقدية والأسواق المالية ، دار التعليم الجامعي للنشر، جامعة الإسكندرية، 2018 .
70. هاني حسين بني ، اقتصاديات النقود والبنوك ، دار الكندي للنشر والتوزيع، عمان، 2003.
- هندي منير أحمد، الفكر الحديث في هيكل تمويل الشركات، الطبعة الثانية، دار المعارف للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2005.
71. الوادي محمود حسين ، المالية العامة ، عمان، دار صفاء ، 2010 .

72. الوادي محمود حسين، سمحان حسين محمد واخرون، النقود والمصارف ، الطبعة الأولى ، دار الميسرة للنشر وتوزيع، عمان.
73. الوزان خالد واصف و الرفاعي احمد حسين ، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، الطبعة العاشرة، دار وائل للنشر، عمان، 2009.
74. يوسف توفيق عبد الرحمن ، الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 29 – 31، 2004.
75. يونس محمود، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية ، دار التعليم الجامعي للنشر ، الإسكندرية ، 2013.

ثانياً: البحوث والدراسات والمؤتمرات المنشورة:

1. ابتهال محمد رضا داود ، الفساد الإداري وأثاره السياسية والاقتصادية مع إشارة خاصة إلى تجربة العراق في الفساد ، مجلة دراسات دولية ، العدد (48) ، 2011 .
2. أحمد إسماعيل المشهداني وحيدر حسين آل طعمة، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2009)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة العاشرة، العدد (33)، 2012.
3. احمد سلامي، العلاقة بين الادخار والاستثمار في الجزائر مقارنة اقتصادية قياسية في الفترة (1970-2016)، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، المجلد 8، العدد1، 2019.
4. احمد شفيق الشاذلي، قنوات انتقال أثر السياسة النقدية على الاقتصاد الحقيقي، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، العدد 39 ، 2017.
5. احمد صالح حسن كاظم، تحليل العلاقة بين الايرادات النفطية الاستدامة المالية في العراق للمدة (1990-2013)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العراق، العدد (94)، المجلد (22)، 2016.
6. احمد صالح حسن، طبيعة العلاقة بين الادخار والاستثمار وتأثيرهما في النمو الاقتصادي العراقي للمدة (1990-2015)، مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم، العدد47، 2020 .
7. اديب قاسم شندي، السياسة المالية كفاءة أداء البيئة الاستثمارية في الاقتصاد العراقي للمدة (1980-2013)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد (18)، 2015.
8. ازدهار حسن علي، تحليل العلاقة السببية بين الصادرات النفطية والنمو الاقتصادي في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، العدد(100)، المجلد(23)، 2017.
9. ازهر حسن محمد، تحليل القطاع الحقيقي باستخدام أساليب البرمجة المالية، مجلة المصرفي، العدد72، بنك السودان، 2014.

10. بسام بن عبدالله البسام، حوكمة الميزانية العامة في المملكة العربية السعودية، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الانسانية والاجتماعية، كلية إدارة الاعمال جامعة الملك سعود، مجلد 17، العدد 2، المملكة العربية السعودية، 2018.
11. بلاسم جميل خلف ، ظاهرتي الفساد وغسيل الأموال أسبابهما ومخاطرهما ودورهما في تمويل الإرهاب في العراق وسبل معالجتهما ، مجلة دراسات محاسبية ومالية ، العدد (19) ، 2012 .
12. بلال محمد أسعد ومهند خميس عبد و خالد روكان عواد، العلاقة بين سعر الفائدة قصيرة الأجل وسعر الصرف في العراق للمدة (2004-2017)، مجلة كلية المعارف الجامعة، المجلد (29)، العدد (1)، 2019.
13. بلقاسم العباس ، سياسات أسعار الصرف ، معهد التخطيط العربي ، جسر التنمية ، عدد 33 ، تسلسل 2 ، الكويت ، 2002.
14. بن عزة جلييلة ، سعر الفائدة الحقيقي وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر- دراسة تحليلية للمدة (2006-2014) ، مجلة الاقتصاد الصناعي ، العدد 12، 2017.
15. بندر احمد ابا الخيل وهشام فهد العقيل، العلاقة بين السياسة المالية والنقدية في المملكة العربية السعودية، المجلة العربية للعلوم الادارية، الكويت، المجلد(19)، العدد(1)، 2012.
16. بودبودة زهرة ، توجهات السياسة النقدية في الجزائر في إطار تعديلات قانون النقد والقرض 90-10 : دراسة تحليلية ، مجلة اقتصاد المال والاعمال ، المجلد 07، العدد 01، الجزائر، 2022.
17. جهاد صبحي القطيط، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي السعودي دراسة قياسية خلال الفترة(2001-2018)، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد(16)، العدد(24)، 2020.
18. حميد علي صالح، وعبد القادر نايف، تحليل تأثير الايرادات النفطية والضريبية على الإيرادات العامة في العراق للمدة (2003-2018)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العراق، العدد (66)، 2021.
19. حنان عبد الخضر هاشم وهند غانم المحنى ، الاختلالات الهيكلية في العراق وسبل المعالجة التنموية للمدة (1994-2010) ، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة ، العدد (51) ، 2019.
20. حيدر حسين آل طعمة وآخرون، النفط وأنماط الانفاق العام في الاقتصادات الريعية العراق حالة دراسية، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية، المجلد(9)، العدد(20)، 2017.
21. خضير عباس المهر، التقلبات الاقتصادية بين السياسة المالية والنقدية، دراسة تحليلية موجزة في إطار النظرية الكيزية، الرياض، 1981.
22. دحماني ادريوش، النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر: دراسة قياسية، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الانسانية)، المجلد 27 (6)، 2013.
23. دوبا دوتاغويتا وآخرون، التحرك نحو مرونة سعر الصرف، كيف، ومتى، وبأي سرعة ؟، صندوق النقد الدولي، 2006.
24. دينار خاتاخاتي ، تقدير أسعار الفائدة الحقيقية في اقل البلدان نموا ، صندوق النقد الدولي ، مجلة التمويل والتنمية ، مجلد 23 ، عدد 2 ، يونيو ، واشنطن 1986 .
25. زياد عز الدين طه، وعماد محمد علي، الاتجاهات العامة للسياسة المالية في العراق واقع الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2018)، مجلة تكريت للعلوم الادارية

- والاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت، المجلد (17)، العدد (53)، الجزء (2)، 2021.
26. سارة اكرم خطاب واخرون، تحليل وقياس العوامل المؤثرة في النفقات العامة في العراق للمدة (2003-2017)، مجلة تنمية الرافدين، العراق، المجلد (38)، العدد (122)، 2019.
27. سالم عبد الحسن رسن ، ثامر حسين ، الاقتصاد العراقي في ظل الهيمنة الريعية ومتطلبات التنويع الاقتصادي للمدة 2003-2015 ، مجلة الاقتصاد الخليجي ، العدد 34 .
28. سامر المطليبي ، القدرة الاستيعابية والسياسة الاستثمارية، مجلة النفط والتنمية، دار الثورة للنشر، بغداد، المجلد(10)، العدد(2)، 1985.
29. سجي فاضل جواد، الادخار الحكومي ودوره في التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (2000-2012)، مجلة الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، السنة 39، العدد 107، 2016 .
30. سعود غالي صبر ، شفان جمال حمد ، اثر تنويع نشاط القطاعات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في العراق للمدة 1980-2017 ، المجلة العربية للإدارة ، المجلد 41 ، العدد 2 ، 2021 .
31. سنان الشبيبي، ملامح السياسة النقدية في العراق، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات، 2007.
32. سوسن كريم هودان الجبوري و قاسم سعد صكبان، العلاقة بين سعر الصرف وبعض المتغيرات الحقيقية في العراق للمدة (1990-2016)، مجلة أهل البيت (عليهم السلام)، المجلد (1)، العدد (27)، 2020.
33. سولاف عبدالرحمن ناجي وموفق هادي سالم، التطورات الاقتصادية في الجزائر (1994-2001)، مجلة أبحاث ديالى الانسانية، المجلد 2، العدد 88، 2021.
34. شعبان صدام منشد و هادي عبدالواحد جواد، تقييم فاعلية الاداء المالي للموازنة العامة وكفاءته في العراق للمدة (2004-2010)، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، العدد (50)، المجلد (22)، 2018.
35. صالح بن راشد العماري، تطوير الموازنة العامة في المملكة العربية السعودية، مركز بحوث كلية العلوم الادارية، جامعة الملك سعود، السعودية، 2004.
36. صباح مجيد العبيدي ، عملية غسل الأموال أبرز المضامين وسبل المعالجة ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، كلية المنصور الجامعة ، العدد (7) ، 2005.
37. الطائي، منى عبدالجبار، الطاقة الاستيعابية للأنفاق الاستثمارية وأهمية العنصر البشري، مجلة الاقتصادية، جمعية الاقتصاديين العراقيين، بغداد، المجلد(21)، العدد(3)، 1983، ص61.
38. طلحاوي فاطمة الزهراء و مدياني محمد ، تقييم أداء القطاع البنكي الجزائري في ظل الإصلاحات البنكية الجزائرية ، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد: 07 - العدد: 02 ، 2019.
39. عادل عبدالله الكيلاني، تأثير العملات الرقمية على السياسة النقدية للمصارف المركزية، الدراسات والابحاث والتقارير/ اتحاد المصارف العربية، العدد 492 - تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

40. عبد الباري عياض، إسماعيل بن قانة، بناء نموذج كلي لقياس وتحليل التوازن العام في اقتصاديات الدول النامية عن طريق نموذج مندل - فلنجم للفترة 1990-2018، مجلة الباحث، العدد 3613، 2019.
41. عبد الجبار محمود العبيدي، وعامر سامي منير، اتجاهات السياسة الاقتصادية في العراق لما بعد عام 2003، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العراق، المجلد (21)، العدد (85).
42. عبد الرحمن عبيد جمعه، اثر صدمة الإيرادات العامة على مكونات الأساس النقدي في العراق للمدة (2005-2018)، مجلة جامعة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، العراق، المجلد (16)، العدد (50)، الجزء (2)، 2020.
43. عبد علي المعموري، الاقتصاد العراقي جدلية الواقع وجبرية الخارج، مجلة ابحاث عراقية، العدد(1)، المجلد(10)، 2007.
44. عدنان حسين يونس وآخرون، واقع الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي للمدة (2003 - 2012)، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العدد (16)، 2015.
45. علاء شفيق الراوي وسالم عبد الحسين، أثر تغير سعر الصرف الحقيقي (الفعال) للدولار الأمريكي على العائدات النفطية لبلدان الخليج العربي، مجلة اتحاد الاقتصاديين العربي، بغداد، السنة التاسعة، عدد(4، 3)، كانون الثاني، 1985.
46. علام أسماء، علام فاطمة، واقع السياسة النقدية خلال المدة (2010-2017)، مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد 02 / العدد: 03، الجزائر، 2020.
47. علي توفيق الصادق وآخرون، السياسات النقدية في الدول العربية، صندوق النقد العربي، ابو ظبي، 1996.
48. علي توفيق الصادق وآخرون، السياسة النقدية في البلدان العربية (النظرية والتطبيق)، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، مؤسسة إكسبرس للطباعة، العدد الثاني، أبو ظبي، 1996.
49. علي جابر عبد الحسين علي، وهدى عبد الهادي عبيد، دور السياسة المالية في مزاحمة القطاع الخاص، مجلة المثلى للعلوم الادارية والاقتصادية، العراق، المجلد (11)، العدد (3)، 2021.
50. عماد الصعيدي وبديعة العتببي، دور السياسات المالية والنقدية في دفع عجلة النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية (1986-2012)، جامعة الاميرة نورة بنت عبد الرحمن، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد(12)، السعودية، 2016.
51. عماد محمد علي العاني، سياسة سعر صرف الدينار العراقي في ظل المتغيرات الاقتصادية الراهنة، ج1، بحث مقدم إلى مكتب الاستشارات، كلية الإدارة والاقتصاد، بغداد.
52. عماد محمد علي عبد اللطيف العاني، وعامر عبد الله مجيد الشبخاني، توجهات السياسة المالية في تحمل العبء المالي الحكومي ومدار شهادتها في العراق خلال المدة (2004-2014)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، العدد (97)، المجلد (23)، 2016.

53. عمار محمد سلو العبادي ، محددات السياسة النفطية الانتاجية والسعرية للملكة العربية السعودية ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 164 ، ابو ظبي الامارات ، 2011 .
54. عوض فاضل إسماعيل ، نظرية الانفاق الحكومي: دراسة في جوانبه القانونية والمالية والاقتصادية ، المكتبة الوطنية ، جامعة النهرين، بغداد.
55. فارس كريم بريهي، ميس عبد الامير كشيش، الاختلال الهيكلي للميزان التجاري دراسة تحليلية للمدة (1994-2014) ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، العدد(101)، المجلد(23)، 2016.
- 56.فايزة حسن مسجت، بان ياسين مكي، محددات الادخار المحلي في العراق للمدة (2003-2019)، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد12، العدد2، 2022 .
57. فريد جواد كاظم وباسم خميس عبيد، أثر السياسة المالية في العراق في الاستقرار والنمو الاقتصادي للمدة(2003-2010)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، العدد(75)، المجلد(43)، 2014.
58. كورنيليوس فشهناكر وآخرون، المملكة العربية السعودية : قضايا مختارة، التقرير القطري رقم 13/230 الصادر عن صندوق النقد الدولي ، 24 يونيو، 2013.
59. لورنس يحيى صالح ومحمد طاهر نوري الموسوي ، الاختلالات الهيكلية وأثرها على النمو القطاعي والتشغيل في الاقتصاد العراقي للمدة (2003 - 2015) دراسة تحليلية ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، جامعة بغداد ، العدد (109) ، 2018 .
60. ليلي بديوي خضير مطوق، التحليل الكمي لأثر سعر الصرف على الموازنة العامة في العراق للمدة (1990 - 2013) باستعمال نماذج كرانجر، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية، العراق، المجلد (9)، العدد (3)، 2017.
61. مايع شبيب الشمري ، دور سياسات التكيف الاقتصادي في تصحيح الاختلال الهيكلي في اليمن دراسة قياسية للمدة (1986 - 2005) ، مجلة جامعة كربلاء العملية ، العدد (4) ، 2017.
62. مجيد عبد جعفر الكرخي ، الموازنة العامة للدولة (مفهومه وأساليبه أعدادها واتجاهاته الحديثة)، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجامعة المستنصرية، العراق-بغداد، 1999.
63. محسن ابراهيم احمد، تحليل تطور وهيكل النفقات العامة في العراق للمدة (2003-2017)، المجلة العلمية جامعة جيهان، السليمانية، العراق، المجلد (3)، العدد (2)، 2019.
64. محمد شيخي واحمد سلامي، اختبار العلاقة السببية والتكامل المشترك بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري خلال المدة(1970-2011)، مجلة الباحث، العدد13، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر، 2013.
65. محمود محمد محمود داغر و احسان جبر عاشور، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2011)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد (20)، العدد (77)، 2014.
66. محمود محمد محمود داغر وبلال قاسم محمد، تأثير نافذة بيع العملة في تغيرات سعر الصرف في العراق للمدة 2004-2015، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلد (23)، العدد (99)، 2017.

67. محي الدين رشاد، الموازنة العامة للدولة في المملكة العربية السعودية، مجلة الاقتصاد والادارة، العدد(11)، 1980.
68. مسعود أثرأمي ، سياسة تصنيع في الجزائر وتداعياتها على الانتشار صناعي في الولاية البلدية للفترة 1980-1994 المعهد للعلوم اقتصادي الجزائر : الجامعة الجزائر، 1996.
69. مسعي محمد، سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر واثرها في النمو، مجلة الباحث، العدد(10)، جامعة ورقلة، 2012.
70. مظهر محمد صالح، السياسة النقدية للبنك المركزي ومتطلبات الاستقرار والنمو الاقتصادي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد (18)، 2008.
71. ملول سكيينة و فراجي بلحاج و محمد بن بوزيان، قاعدة تايلور ومنطقة النقد المثالية: ماذا عن إمكانية تطبيقها في دول المغرب العربي؟، مجلة الاقتصاد والادارة، الجزائر، المجلد (16)، العدد (1)، 2019.
72. الموسوعة العربية لضمان الاستثمار ، ملف إعادة اعمار العراق – نشرة موسوعة ضمان الاستثمار ، العدد 138 ، عدد خاص ، الكويت ، الصفاة ، تشرين الأول 2003.
73. نبيل عبد الوهاب لطيفة وآخرون ، سياسات وإدارة أسعار الصرف : القضايا ، الخيارات ، والمضامين ،سلسلة بحوث ومناقشات وحلقات العمل ، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، العدد 3، 1997.
74. نبيل مهدي الجنابي، " نماذج السياسات النقدية والمالية مع تطبيق معادلة(st.Louis) على الاقتصاد العراقي للمدة(2003-2011)"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة الثامنة، العدد22.
75. نجي ساري فارس، الاثار الاقتصادية للسياسة النفطية في المملكة العربية السعودية، مجلة الاقتصاد الخليجي، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، العدد29، البصرة، 2016.
76. نوال محمود حمود، " استخدام منهج تحليل التكامل المشترك لبيان أثر المتغيرات النقدية والحقيقة في التضخم"، مجلة جامعو الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد4، العدد7، 2011.
77. هاشم محمد عبدالله وعدي صابور محمد، تحليل العلاقة بين الصدمات النفطية والموازنة الحكومية في السعودية للمدة (1990-2019)، مجلة الريادة للمال والاعمال، المجلد(2)، العدد(3)، 2021.
78. وافية مجاني ، الواقع والتحديات اقتصاد الجزائري ، مجلة دراسات و البحث اقتصادية في الطاقات متجدد ، المجلد 8، العدد 2، 2021.
79. وحيد عبدالرحمن بانافع ومؤيد الرصاصي، الاثر غير المتماثل لصدمات اسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية في المملكة العربية السعودية، مجلة الادارة العامة، المجلد(3)، العدد(56)، 2018.
80. ولد اسلم محمد احيد ،القضاء على عوائق الاندماج في اقتصاد المنصف ، مجلة دراسات اقتصادي والمالية، العدد 05 ، جامعة الوادي، 2012.

81. يحيى حمود حسن وحسام الدين الدين زكي، " تحليل العلاقة بين أسواق النفط والسياسة النفطية العراقية بالاعتماد على السلاسل الزمنية"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة الثامنة، العدد 25.
82. يسرى مهدي حسن، وغصون تلفان مدلول، تحليل العلاقة بين موازنة العراق الاتحادية للعام 2019 و البرنامج الحكومي، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، العراق، المجلد (17)، العدد (1)، 2021.
83. يوسف علي عبد الاسدي ويحيى حمود حسن، دور سياسات النفط السعودية في استقرار النفط الدولية، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، المجلد 6، العدد 24، 2009.

ثالثاً: الرسائل والاطاريح:

1. ابتسام عبد اللطيف، مقدار الدين العام ونسبته للنتاج المحلي الاجمالي في العراق لعام 2020 في ظل تداعيات كورونا، دائرة البحوث -مكتب الموازنة، 2020، ص2.
2. أحمد أبريهي العلي، ميزان المدفوعات والتغير النقدي والانفاق العام، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 1991.
3. اسراء حسن علي، دور المملكة العربية السعودية في اسواق النفط العالمية، بحث دبلوم مقدم الى كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة البصرة ، 2014.
4. اسماء عظيم ، تطوير اقتصادي في الجزائر دراسة مقارنة قبل وبعد عام 1988 ، رسالة ماجستير في العلوم سياسية، كلية حقوق والعلوم سياسية، جامعة مولاي طاهر -سعيدة، 2016-2017.
5. سامي زعباط، عوائق تطوير اقتصادي في الجزائر والآليات علاجها، مجلة نمو للاقتصاد والتجارة جامعة جيجل - الجزائر، 2000.
6. سنان الشبيبي، ملامح السياسة النقدية في العراق، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2007.
7. عبد الجبار الحلفي، الاقتصاد العراقي النفط- الاختلال الهيكلي - البطالة، سلسلة اصدارات مركز العراق للدراسات 30، 2008.
8. عبدالقادر بابا، السياسة النقدية في الجزائر بين الاداء والفعالية، الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات الاقتصادية، 2006.
9. عماد محمد علي العاني، سياسة سعر صرف الدينار العراقي في ظل المتغيرات الاقتصادية الراهنة، الندوة الثانية لمكتب الاستشارات في كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد، 2005.
10. عمار نعيم زغير الكناني، قصي عبود فرج الجابري، تأثير تقلبات أسعار النفط الخام في خيارات السياسة المالية لدول نفطية مختارة للمدة (1990- 2017) مع اشاراه خاصة للعراق، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق.
11. فلاح حسن ثويني، دور البنك المركزي في تحقيق التوازن الاقتصادي، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2001.

12. قطاف الويزة ، التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات وآثارها في تحسين ميزان المدفوعات في الجزائر للمدة (2000-2013)م، رسالة ماجستير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، الجزائر ، 2013.
13. كمال عبد حامد ال زيارة، تطور النفقات العامة وهيكلتها في العراق، كلية القانون، جامعة اهل البيت (عليهم السلام)، العراق.
14. محمد علي زيني ، الاقتصاد العراقي الواقع الحالي وتحديات المستقبل ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبو ظبي ، الإمارات ، 2006.
15. نورة سداوي ، أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي- دراسة قياسية للمدة 1980 - 2014 ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة وهران 2 ، الجزائر ، 2019.
16. صندوق النقد العربي ، معهد السياسات الاقتصادية ، السياسات النقدية في الدول العربية ، سلسلة بحوث ، حلقات العمل للفترة من 4-9/أيار/1996 ، ابو ظبي.

رابعاً: التقارير المحلية والدولية:

1. الاتحاد العربي لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، بيروت، 2006.
2. الامم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الإسكوا)، العدالة بين الاجيال، 2017.
3. بنك الجزائر ، التقرير السنوي 2020 ، التطور الاقتصادي والنقدي، ديسمبر 2021.
4. البنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي، النشرات السنوية المختلفة.
5. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2021، التطور الاقتصادي والنقدي، ديسمبر 2022 .
6. بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية، أعداد مختلفة سنوية مختلفة.
7. البنك المركزي السعودي، التطورات النقدية، 2023.
8. البنك المركزي السعودي، تقرير الاستقرار المالي، 2009.
9. البنك المركزي السعودي، تقرير الاستقرار المالي، 2018.
10. البنك المركزي السعودي، تقرير الاستقرار المالي، 2023.
11. البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي 2008.
12. البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي 2014.
13. البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي 2015، دائرة الإحصاء والأبحاث، 2015.
14. البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي 2019، دائرة الإحصاء والأبحاث، 2019.
15. البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي 2020، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، 2022.
16. البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، العراق، 2019.
17. البنك المركزي العراقي، تقرير السياسة النقدية، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، 2012.

18. التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي لسنة 2006.
19. تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي، مشاورات الصندوق مع المملكة العربية السعودية، 2008/11/23.
20. تقرير مؤشر التجارة الخارجية في المملكة العربية السعودية، 2019.
21. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، مديرية الحسابات القومية، مؤشرات الانذار المبكر للربع الثالث لسنة 2020.
22. دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي لسنة 2019.
23. صندوق التنمية الزراعية، التقرير السنوي، 2019.
24. صندوق التنمية الصناعية، التقرير السنوي، 2018.
25. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2018.
26. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي الموحد، 2023.
27. صندوق النقد العربي، تقرير افاق الاقتصاد العربي، 2019.
28. مركز الرافدين للحوار، البنك المركزي العراقي: الأدوار .. المهمات .. وخيارات المستقبل، 2021.
29. المملكة العربية السعودية، مؤسسة النقد العربي السعودي، الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء، التطورات النقدية، 2014.
30. المملكة العربية السعودية، مؤسسة النقد العربي السعودي، الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء، التطورات النقدية، 2004.
31. المملكة العربية السعودية، مؤسسة النقد العربي السعودي، الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء، التطورات النقدية، 2016.
32. المملكة العربية السعودية، مؤسسة النقد العربي السعودي، الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء، التطورات النقدية، 2014.
33. المملكة العربية السعودية، مؤسسة النقد العربي السعودي، الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء، التقرير السنوي، 2018.
34. مؤسسة النقد العربي السعودي ، التطورات النقدية، 2020.
35. مؤسسة النقد العربي السعودي، الهيئة العامة للإحصاء، تقارير متفرقة.
36. مؤسسة النقد العربي السعودي، تقرير الاستقرار المالي، 2015.
37. مؤسسة النقد العربي السعودي، تقرير الاستقرار المالي، 2019.
38. مؤسسة النقد العربي السعودي، تقرير الاستقرار المالي، 2020.
39. مؤسسة النقد العربي السعودي، تقرير الاستقرار المالي، 2023.
40. وزارة الاقتصاد والتخطيط، رؤية السعودية 2023، الرياض، 2016.

خامساً: المنشورات الالكترونية:

1. اقتصاد المملكة العربية السعودية، موسوعة المعرفة، متوافرة على الروابط:

<https://www.Saudiamco.com>

<https://www.marefa.org>

<https://www.cia.gov/the-world-factbook/>

2. خضير عباس الوائلي ، زينب هادي نعمة ، مديونية العراق وفرص تحقيق الاستدامة المالية ، جامعة كربلاء – كلية الادارة والاقتصاد ، بحث منشور على الانترنت ، 2018.

https://www.researchgate.net/publication/344890399_mdywnyt_alraq_wfrs_thqyq_alastdamt_almalyt

3. قاعدة بيانات [/https://unctad.org](https://unctad.org) ، خلال السنوات (2004-2022).

4. البنك الدولي، [/https://data.worldbank.org](https://data.worldbank.org) ، خلال السنوات (2004-2022).

5. Berkeley, The IS_LM_BOP Model capital Mobility , www.eml.berkeley.edu

Lecture24.25/3/2017.

سادساً: محاضرات أقيمت على طلبة الدراسات العليا:

1. حيدر حسين طعمه، السياسة النقدية، محاضرات أقيمت لمرحلة الدكتوراه للعام الدراسي (2020-2021)، قسم الاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة كربلاء.
2. مايج شبيب الشمري، طرق تصحيح ميزان المدفوعات، محاضرات في الاقتصاد الدولي لمرحلة الدكتوراه للعام الدراسي(2019-2020)، كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الكوفة.

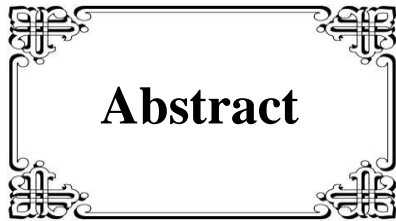
سابعاً: المصادر الأجنبية:

1. Andrew, B. Abel, Ben, S. Bernanke, Dean, Croushore, Macroeconomic, 6th, 2008
2. Andrew, B. Abel, Ben, S. Bernanke, Dean, Croushore, Macroeconomic, 6th, Boston San Francisco New York, USA, Pearson Education, Inc, 2008 .
3. Andrew, B. Abel, Ben, S. Bernanke, Dean, Croushore, Macroeconomics, 6th, 2008.
4. Banafea, W. & Ibnrubbian, A. (2018). Assessment of Economic Diversification in Saudi Arabia Through Nine Development Plans. OPEC Energy Review .
5. Benatek Hanane et al. , The role of monetary policy response to COVID-19: The case of Algeria , Economics Financial Banking & Management Journal, Volume/ 10 No:2 , 2021.
6. Binuomote S.O and Odeniyi K.C.O.Farayola , Econometric Estimation of Rice Import Demand in Nigeria (1970-2008) An Application of Autoregressive Distributed Lags (ARDL) Modelling Approach to Cointegration Continental J.Agricultural Economics6(2):18,2012.
7. Charles, I, Jones , Macroeconomics , Norton & company , New York , London , 2008 .
8. Dickey ,D. A. and Fuller ,W. A. Distribution of the Estimators for Autoregressiv Time Series with a Unit Root , Journal of the American Statistical Association , USA , vol.74 , 1979.

9. European Central Bank “Monetary Policy Transmission in The Euro Area, A Decade After the Introduction of the Euro,” ECB Monthly Bulletin, May 2010 .
10. Fabio Ghironi ‘Macroeconomic Interdependence Under Incomplete Markets ‘ Journal of International Economies ‘Boston Collage ‘USA ‘2006.
11. Facchini, F., & Melki, M. (2013). Efficient government size : France in the 20th century. European Journal of Political Economy.
12. Facchini, F., & Melki, M. (2013). Efficient government size : France in the 20th century. European Journal of Political Economy.
13. Facchini ‘F. ‘& Melki ‘M. (2013). Efficient government size : France in the 20th century. European Journal of Political Economy .
14. Fakhri Hasanov and Fuad Mammadov, “ The Role of the fiscal policy in the development of the non- resource” ‘Munich personal Re Pec Archive ‘ Azerbaijan‘10 june 2010‘pp6-7 .
15. Frederic S. Mishkin ,the Economics of Money ,Banking and Financial Markets ,OP. Cit .
16. Frederic S. Mishken, The Transmission Mechanism and The Role Of Asset Price In Monetary Policy USA , National Bureau of Economic Research,2001.
17. Fredrick. S. Mishkin, International Experiences with Different Monetary Policy Regimes, Journal of Monetary Economics, Volume43,1998 .
18. Gujarati ‘Damodar N. and Dawn C. Porter ‘Basic Econometrics ‘5th Edition ‘ U.S.A: McGraw – Hill ‘2009.
19. Gujarati ‘Damoddar. N ‘Basic Econometrics ‘5Th edition ‘New York ‘2005.
20. Hamid R. Davoodi, Monetary Transmission Mechanism in the East African Community: An Empirical Investigation ,IMF, 2013.
21. Hassler. U and Jurgen Woltrs ‘Autoregressive Distributed Lag Models and Cointegration ‘Working paper ‘University Berlin ‘2005.
22. Herry Thompson.(2006) (International Economics-Globel Markets and Competitionm 2nd Edition-world scientific publishing co-pte.
23. Hidalgo, C. A. (2021). Economic complexity theory and applications. Nature Reviews Physics, 3(2).
24. Hidalgo, C. A. (2021). Economic complexity theory and applications. Nature Reviews Physics, 3(2).
25. Hidalgo, C. A., & Hausmann, R. (2009). The building blocks of economic complexity. Proceedings of the national academy of sciences .
26. Hidalgo, C. A., & Hausmann, R. (2009). The building blocks of economic complexity. Proceedings of the national academy of sciences.

27. Jahana. Begum, (Real Exchange rates and Productivity), IMF. Working Paper, 89\wp 1999, June, 2000.
28. James M. Boughton 'Policy Development and Review Department On the Origins of the Fleming - Mundell Model 'IMF '2002.
29. James P. Dow 'The Demand and Liquidity Effects of Monetary Shocks 'Journal Monetary Economies 'Washington '1995.
30. Jan Przystupa, The Exchange Rate In The Monetary Transmission Mechanism, Bureau of Macroeconomic Research, National Bank of Polandp.
31. Jean-josé Quiles 'Le "policy mix" Européen 'L 'euro 'Number 26 '2001.
32. Jeffrey M. Stupak , Fiscal Policy: Economic Effects, Congressional Research Service,2019.
33. John G .Ranlett ,Money and Banking,3rd Edition ,USA , Awiley /Hamilton publication,1977.
34. John Sloman – Economics – Prentice Wall 'London '1997.
35. Joun J . Klein , Money and the Economy forth Edi tion , Newyork Harcourt brace jovaonovich , Inc , 1978 .
36. Kenneth N.Kutther and Patricia C. Mosser, The Monetary Transmission Mechanism, New York, Economic Policy Review , 2002.
37. Kozhan .R 'Financial Econometrics With Eviews '2010 'P74 'Aps Book& Boon ' com from : <http://bookboon.com/en/financial-econometrics-eviews-ebook#download>
38. Michael Parkin, Melanie powell and kent mathews, Economics, 3th edition, Addison Wesley long unanlimited, Edinburgh gate haelow essex, English, 1997.
39. Micheal, Parkin& Powell Millani, Economics, third ed, first, Print England, 1997.
40. Milton Fredman ,The Role of Monetary Policy ,the American Economic Review , Vol 58 number, 1968.
41. Mishkin Frederic S. Symposium on the Monetary Transmission Mechanism, Journal of Economic Perspectives - Volume 9, Number 4 ,1995
42. Mohamed A. Ramady 'The Saudi Arabian Economy 'Springer New York Dordrecht Heidelberg London '2010..
43. N. Gregory Mankiw 'Macroeconomics 'fourth edition 'Worth publishers 'Now York'2000 .
44. N.Gregory,Mankiw, Macroeconomics, Harvard University,7thed ,Worth Publishers,2010.
45. N.Gregory,Mankiw, Macroeconomics,Harvard University,7thed ,Worth Publishers,2010.

46. N.Gregory,Mankiw, Macroeconomics,Harvard University,7thed ,Worth Publishers,2016.
- 47.NIER'S conceptual framework, fiscal policy national Institute of Economic Research (NIER),NO16, March 2008 .
- 48.Nio Afonso and Ricardo M.Sousa, the Macro Economic Effects of fiscal policy, Working paper series, NO991,January,2009 .
- 49.Olivier, Blanchard & Daniel, Berez, Enri, Macroeconomic, 1994.
- 50.P.Einziq , Monetary Policy: Mean and Ends , penguin Books harmonsd worth Midlesex ,1964.
- 51.Paresh Narayan And Russell Smyth ,“ Energy Consmpction And Real GDP In G7 Countries : New Evedience From panel Coitegration with Structural Breaks Economice” ,30 ,2008.
- 52.Peter,Bofinger,Ericmayer&Timo,Wollmer shauser ,the BMW Model simple Macroeconomics for closed and open economics _ arequiem for the (IS-LM/AD-AS) and the Mendell,July,2002 .
- 53.Peter.S.rose,Money and Capital Market , 6ed (USA,Irwin McGraw- hill) 1997 .
- 54.Robert J. Gorden, Macroeconomics, 8th ed. (Addison- Wesley Menlo Park, 2000).
- 55.Sid Ahmed Abdelkader ,Economie de l'industrialisation à partir des ressources naturelles ,OPU ,Alger ,1993.
- 56.Steven A. Greenaw, Timothy Taylor, Principles of Macroeconomics, university of Mary Washington,2017.
- 57.Thorarinn G. Petursson ,The transmission mechanism of monetary policy: Analysing the financial market pass-through, Central Bank of Iceland,2001.
- 58.UNEP, Green economy fiscal policy scoping study Ghana,2014 .
- 59.W . L Smith , Macroeconomics (Richard D . Srwin ,Ine 1970).
- 60.Waldo Mendoza Bellido. The IS-LM-BB: A Model For Unconventional Monetary Policy , International Journal of Scientific Research & Management Studies, Pontifical Catholic University of Peru,2016.
- 61.Wooldridge ,Jeffrey M ,Introductory Econometrics: A Modern Approach ,Fifth Edition ,U.S.A: United States of America ,2013 ,P349.
62. EL,Serafy. Salah.(1981). "Absorptive Capacity ,The Demdnd forRevene,and the Supply of Petroleum",The Jornal of Energy and Development, United State,Vol7,No.1p75.



Fiscal and monetary policies are the two main pillars for the success of the macroeconomic policy in any country, especially the sample countries. Through these two policies, structural imbalances in the economy are addressed and the country's productive capacities are raised. The extent of the success of these policies in achieving their goals depends on the extent of coordination between them and the degree of their effectiveness. Given the circumstances, the sample countries adopted a set of goals that suit the nature of the stage their economies went through.

The research aimed to measure and analyze the effects of fiscal and monetary policies on absorptive capacity in Iraq and the sample countries (Saudi Arabia, Algeria) for the period (2004-2022) through monetary indicators, including money supply, exchange rate, and interest rate. As for financial indicators, they may be represented by public expenditures and revenues and total debt, in order to test the effectiveness of the two policies in developing the absorptive capacity of the economies concerned. We targeted the following absorptive capacity indicators (investment, savings, and the productive capacity index), This was done according to the methodology of the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model, in addition to identifying the short- and long-term equilibrium relationships, so that economic decision-makers can take the steps that should be taken to create financial and monetary effects to transfer those effects to the indicators of absorptive capacity in order to advance the economies of the sample countries.

The research hypothesis came to note the existence of a weakness in the relationship between monetary and fiscal policies and absorptive capacity, as

the effectiveness of monetary and fiscal policies does not respond to the conditions or circumstances of the economy's absorptive capacity, due to the economic and non-economic problems and restrictions that each of them suffers from. While the research problem came at the level of the countries of the sample studied (Saudi Arabia, Algeria and Iraq), is there a relationship of influence between the indicators of monetary and fiscal policies and indicators of the economy's absorptive capacity?

The results of the standard aspect showed that fiscal policy was more effective than monetary policy in influencing indicators of the economy's absorptive capacity in all economies of the sample countries, which places us before a decision on the necessity of activating the role of monetary policy in this aspect.

In light of the above, the research presented a set of recommendations that have important effects on the research topic, most notably the necessity of directing investments towards productive sectors that support the economic development process. These investments can be directed towards the industrial and agricultural sectors, especially since these sectors suffer from aggravation and technological decline due to the economic crises that the country has witnessed, which have kept these sectors weak and far from keeping pace with global economic developments. This step is necessary to revive the absorptive capacity in the Iraqi economic environment.



Republic of Iraq
Ministry of Higher Education and
Scientific Research
Karbala University
Administration and Economics
College
Department of Economics



**Analysis of the relationship between fiscal and
monetary policies and the absorptive capacity of the
economy Experiences of selected countries with
reference to Iraq**

A Dissertation Submitted to the council of the college of
Administration and Economics – University of Karbala
in partial of the requirements for the degree of Doctor of
philosophy in Economic Sciences

Submitted by

Marwan Shaker Obaid Al-Zarkani

Supervisor

Asst.Prof.Dr. Sarmad Abdul Jabbar Haddab Al Khairallah

Asst.Prof.Dr. Zeinab Hadi Neama Al-Khafaji

2024

1446